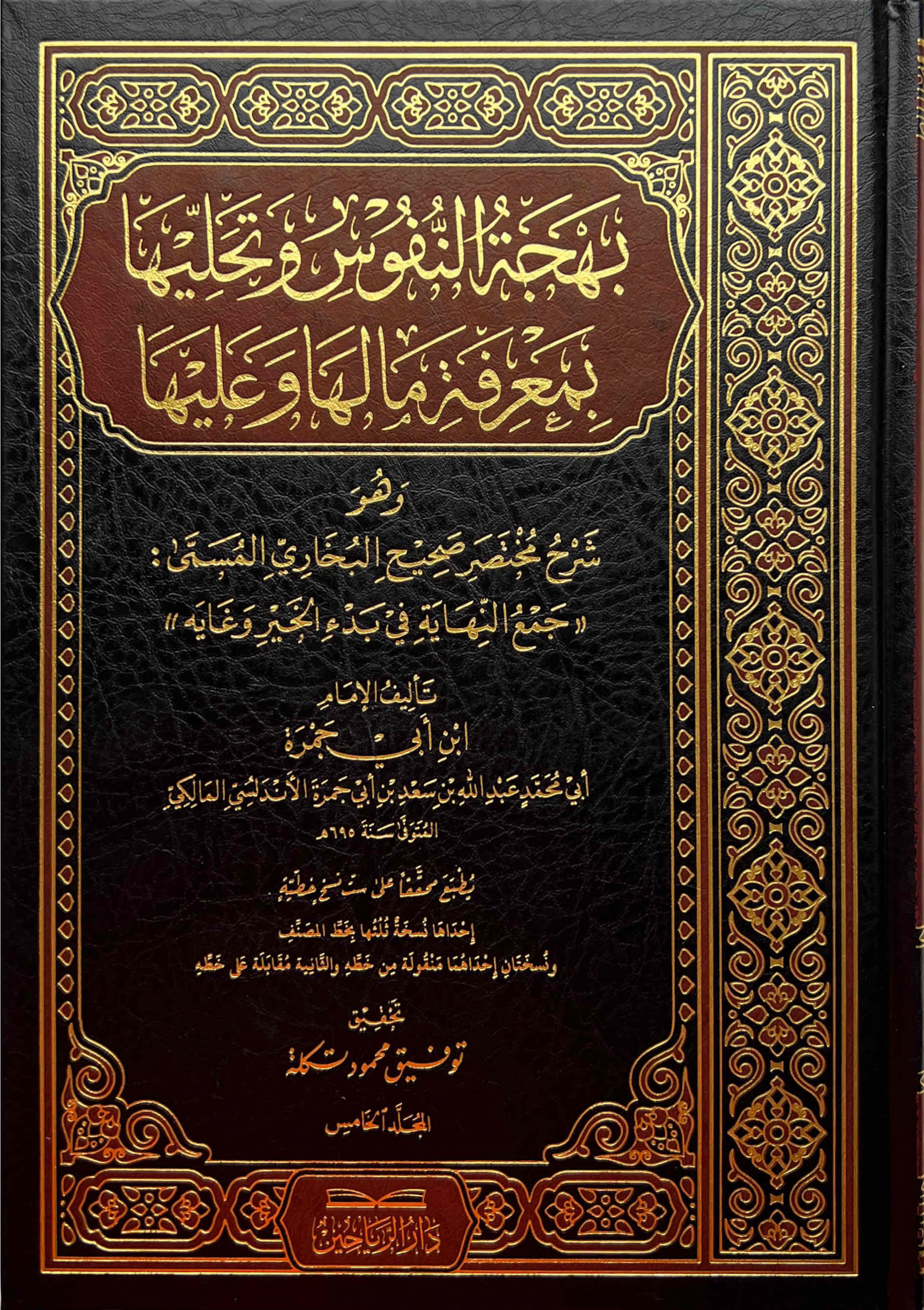
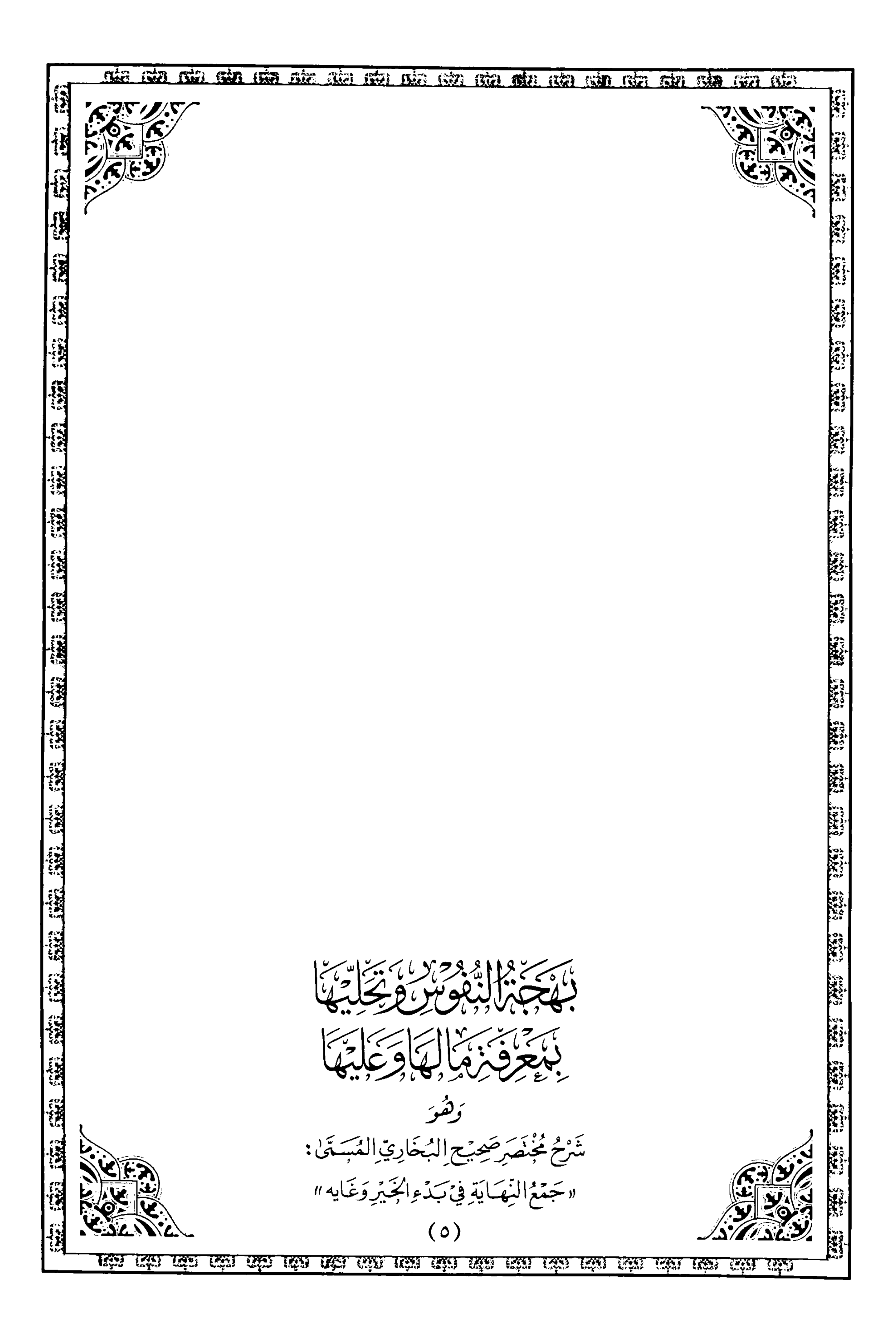

بهجة النفوس وتحليها
بمعرفة ما لها وعليها
وهو
شرح مختصر صحيح البخاري المسمى:
«جمع النهاية في بدء الخير وغايه»
تأليف الإمام
ابن أبي جمرة
أبي محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المالكي
المتوفى سنة ٦٩٥هـ
يطبع محققاً على ست نسخ خطية
إحداها نسخة ثلثها بخط المصنف
ونسختان إحداهما منقولة من خطه والثانية مقابلة على خطه
تحقيق
توفيق محمود تكلة
المجلد الخامس
دار الرياحين



بهجة النفوس وتحليها
بمعرفة ما لها وعليها

وهو

شرح مختصر صحيح البخاري المسمّى:

«جمع النهاية في بدء الخير وغايه»

(٥)




المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٢/٧/٣٥٤٢

٢٣٤،١

الأندلسي، الإمام عبد الله بن أبي جمرة

بهجة النفوس وتحليها بمعرفة مالها وعليها لشرح مختصر صحيح البخاري/ الإمام عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق توفيق محمود تكلة.ـ عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢

٥ج ( ) ص.

ر. إ.: ٢٠٢٢/٧/٣٥٤٢.

الواصفات: /صحيح البخاري// الحديث الشريف// كتب الحديث الستة/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ ـ ٢٠٢٢م

ردمك: 9789923797112



عمان ـ الأردن

جـــوال: 00962790474491

darlrayaheen.jo@gmail.com

بيروت ـ لبنان

هاتف وفاكس: 009611660162

جـــوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com





جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.





وهو

شرح مختصر صحيح البخاري المسمى:

«جمع النهاية في بدء الخير وغايه»

تأليف الإمام

ابن أبي جمرة

أبي محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المالكي

المتوفى سنة ٦٩٥هـ

يطبع محققاً على ست نسخ خطية

إحداها نسخة ثلثها بخط المصنف

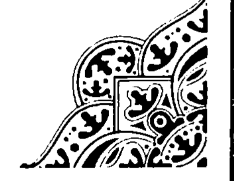
ونسختان إحداهما منقولة من خطه والثانية مقابلة على خطه

تحقيق

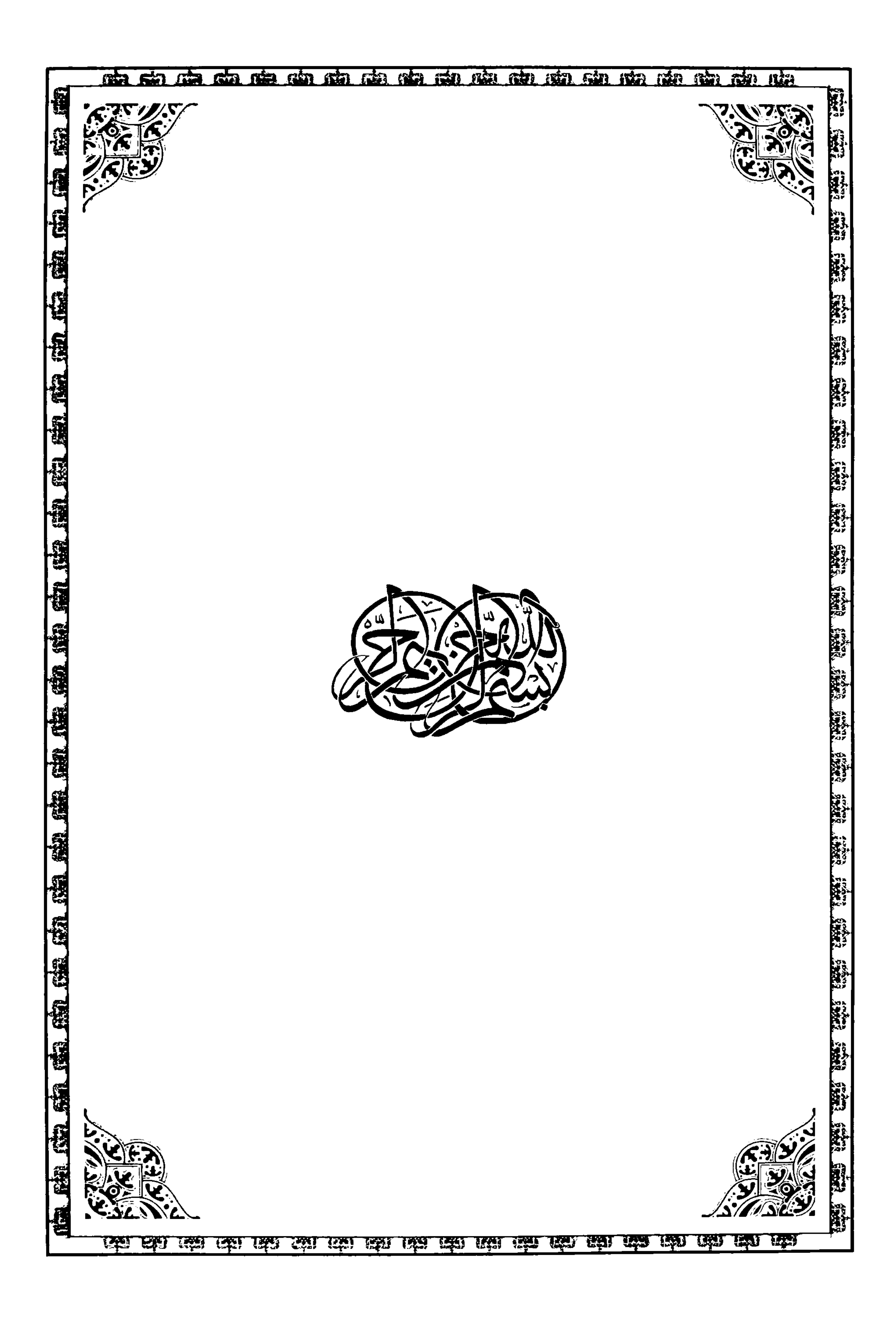
توفيق محمود تكلة

المجلد الخامس








بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤٢ ـ عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ما مِنْ مُسلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فأَكَلَ منهُ إنسَانٌ أو دابَّةٌ، إلَّا كانَ لهُ بهِ صدَقَةٌ». [خ: ٦٠١٢]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ كلَّ مَن غرسَ من المسلمينَ غرساً فكلُّ من أكلَ منه شيئاً من جميعِ بني آدمَ، أو من جميعِ الدَّوابِّ، له فيهِ أجرُ صدقةٍ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ**:

منها: أن يقالَ: هل المرادُ بالغرسِ كلُّ ما ينبتُ ويُؤكَلُ منه، كانَ له أصلٌ ثابتٌ مثلُ التَّمرِ والرُّمَّانِ وما أشبهَهُما، أو ما ليسَ له أصلٌ ثابتٌ مثلُ القمحِ والشَّعيرِ والبطِّيخِ والقثَّاءِ وما أشبهَها، أو المرادُ الَّذي له أصلٌ ثابتٌ لا غيرَ؟ وهل يكونُ الغرسُ على أيِّ وجهٍ كانَ، أو يكونُ على وجهٍ مخصوصٍ؟ وهل يحتاجُ إلى نيَّةٍ في غرسِه أم لا؟ وهل يكونُ الأكلُ على أيِّ وجهٍ كانَ بحقِّه، مثلُ الشِّراءِ منه وغيرِ ذلك، أو[1] بوجهٍ مخصوصٍ، وكذلك الدَّوابُّ بأيِّ وجهٍ أكلَتْهُ؟ وهل جميعُ الدَّوابِّ في ذلك سواءٌ ما يُتملَّكُ منها وما لم يُتملَّكْ؟ وهل يُلحَقُ الطَّيرُ بالدَّوابِّ أم لا؟ وهل يُشترَطُ في الغرسِ دوامُ ملكِ الغارسِ عليه حينَ الأكلِ منه أو لا؟ وهل يُعلَمُ قدْرُ تلك الصَّدقةِ أو ليسَ لنا طريقٌ نعرفُ به؟ وما الحكمةُ في الإخبارِ بذلك؟ وما يترتَّبُ عليه من الفقهِ؟

أمَّا قولُنا: هل المرادُ بالغرسِ ما له أصلٌ ثابتٌ، وما ليسَ له أصلٌ ثابتٌ، أو ما له أصلٌ ثابتٌ ليسَ إلَّا؟ إن نظرْنا بحسبِ اصطلاحِ النَّاسِ في الغراسةِ فلا يطلقُونها إلَّا على كلِّ ما له أصلٌ ثابتٌ، وأمَّا ما ليسَ له أصلٌ ثابتٌ فإنَّهم يطلقُون عليه زراعةً.

---

(١) «أو»: ليست في (ج) و(د).

وإن نظرْنـا إلـى اللُّغةِ فكلُّ مـا يُبذَرُ في الأرضِ وينبتُ يطلقُ عليه اسـمُ غراسـةٍ، مثـلُ مـا جاءَ في وصـفِ[1] الجنَّةِ: «غرسَـها الرَّحمـنُ بيـدِه»[2]؛ أي: بيـدِ قدرتِه، وهو أن قـالَ لهـا: كونـي، فكانَـتْ بغيرِ وسـاطةِ يدِ مخلـوقٍ من خلقِـهِ، وقد جـاءَ: أنَّ فيها مـن الفواكـهِ والنِّعـمِ ما له أصـلٌ ثابتٌ وما ليـسَ له أصلٌ ثابـتٌ، مثلُ الزَّعفـرانِ الَّذي هـو حشيشُـها، وليـسَ له أصـلٌ ثابـتٌ، وأُطلِقَ على الـكلِّ غراسـةٌ، وهـذا إذا نظرْتَ مـن جهـةِ الخيـرِ المتعدِّي النَّفـعِ فالحبوبُ التـي يُكنُّونَ[3] عنهـا بالزِّراعةِ أعـمُّ، فإنَّها غالـبُ الأقواتِ.

وقد كان سهلٌ مِن فقهاءِ غرناطةَ بالأندلسِ، وكانَ من خيرِ علماءِ وقتِهِ، يقولُ لأصحابه: إنَّ الأعمالَ قد قلَّتْ، والكسلَ قد توالى، فأكثِرُوا الزَّرعَ؛ لأن تكثرَ حسناتُكم، وكانت غرناطةُ الغالبُ عليها كثرةُ زرعِ الحبوبِ، ويسردُ عليهم الحديثَ الَّذي نحنُ بسبيلِه، وهذا الَّذي هو غالبُ ما تصلُ إليه جميعُ الدَّوابِّ ـ أعني: الحبوبَ المزروعةَ ـ وهذا أيضاً من طريقِ كرمِ المولى سبحانَه أولى؛ لأنَّ الكريمَ إذا تكرَّمَ لا يحصرُ، بل يوسِّعُ ويفسَحُ.

وأمَّا قولُنا: هل يكونُ الغرسُ على أيِّ وجهٍ كانَ، أو على وجهٍ مخصُوصٍ؟ فالجوابُ: أنَّ العملَ إذا كانَ مخالفاً للشَّرعِ فهو غيرُ مجزٍ ـ واللهُ أعلمُ ـ وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا النَّوعِ في غيرِ ما موضعٍ من الكتابِ، وقد قالَ ﷺ: «ليسَ لعرْقٍ ظَالمٍ

(١) في (ج): «صفة».

(٢) رواه البيهقي في «البعث والنشور» (٢١٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال عنه: ضعيف.

(٣) في الأصل: «يكون».

حقٌّ»[1]، فمَن ليسَ لهُ حقٌّ كيفَ يكونُ فيه مأجوراً؟[2] وقال ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يقبلُ عملَ امرئٍ حتَّى يُتقنَهُ»، قيلَ: وما إتقانُهُ؟ قالَ: «يخلصُهُ من الرِّياءِ والبدعةِ»[3]، فكلُّ شيءٍ خالفَ لسانَ العلمِ فلا يكونُ عاملُه فيه مأجوراً، فإذا خالفَ هذا الغارسُ في غرسِهِ لسانَ العلمِ أليسَ يكونُ في فعلِه آثماً؟

وأمَّا قولُنا: هل يحتاجُ في غرسِه ذلك إلى نيَّةٍ أم لا؟ ظاهرُ الحديثِ لا يُعطِي ذلك، بل هو من طريقِ الفضلِ، لكن من وفِّقَ في ذلك إلى حسنِ النِّيَّةِ كانت له زيادةٌ في أجرِه؛ لقولِه ﷺ: «خيرُ الأعمالِ ما تقدَّمتْه النِّيَّةُ»[4]، كما أنَّ النِّيَّةَ السُّوءَ إذا تقدَّمَتهُ أفسَدَته، مثل أن يَنويَ بذلك الغرسِ ضرراً للغيرِ أو

---

(١) رواه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٧٢٩)، والبزار في «مسنده» (١٢٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٥٣٨) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٧٦٦): رواه أبو داود في «سننه» بإسناد صحيح رجاله رجال الصحيح.

(٢) قوله: «وقد قالَ ﷺ ليس لعرق ظالمٍ حقٌّ، فمن ليس له حق كيف يكون فيه مأجوراً»: ليس في (ج).

(٣) لم أقف على هذا اللفظ مسنداً. واللفظ المعروف من حديث عائشة رضي الله عنه: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ يحبُّ إذا عملَ أحدكُم عملاً أن يتقنَه» رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٩٢٩).

(٤) هو من أحاديث «الأربعين الودعانية» (١٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنه. وهي مكذوبة موضوعة كما هو معلوم عند أهل الفن.

وقد صح عن النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥)، وابن ماجه (٤٢٢٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فخراً أو مباهاةً أو ما يشبهُ هذه النيَّةَ المُبطِلةَ للأعمالِ على حسبِ ما تقرَّرَ ذلك بلسانِ العلمِ.

وأمَّا قولُنا: هل يكونُ ذلك الأكلُ منه على أيِّ وجهٍ كان بحقٍّ أو بغيرِ حقٍّ فقد تقرَّرَ من الشَّرعِ أنَّ كلَّ ما أُخذَ من مالِ أحدٍ بأيِّ وجهٍ أُخذَ بأكلٍ أو غيرِه بغيرِ حقٍّ فإنَّ صاحبَه في ذلك مأجورٌ، فيكونُ الإخبارُ هنا لو كانَ على هذا المعنَى تأكيداً لا غيرُ، والمعروفُ من طريقِ الأحاديث أنَّه لا يأتِي منها حديثٌ إلَّا لزيادةِ فائدةٍ، بل لفوائدَ جمَّةٍ مثل ما قالَ عليه السَّلامُ: «إذا أنفقَ الرَّجلُ على أهلِه يَحتسبُها فهو له صَدقةٌ»[1].

وقد تقرَّرَ بالشَّرعِ أنَّ كلَّ ما فعلَه الآدَميُّ ممَّا هو عليه واجبٌ أنَّه فيه مأجورٌ، فلمَّا كانت النيَّةُ بالاحتسابِ في ذلك الواجبِ تزيدُه بذلك خيراً وأجراً أخبرَ به عليه السَّلامُ.

ولمَّا كان الزَّرعُ والغرسُ ممَّا هو مباحٌ لنا على لسانِ العلمِ وكان فيه خيرٌ متعدٍّ للحيوانِ العاقلِ وغيرِه تفضَّلَ المولَى جلَّ جلالُه علينا بأن جعلَ لنا بذلك الخيرِ المُتعدِّي وإن كنَّا لم نقصدْ أن جعل فيه أجراً، كان ذلك الأكلُ بحقٍّ أو بغيرِ حقٍّ، ولتلك الفائدةِ أخبرَ الصَّادقُ ﷺ بذلك في هذا الحديثِ وجعلَه خاصًّا بالمؤمنينَ.

وأمَّا قولُنا: هل الدَّوابُّ في ذلك الأكلِ سواءٌ كانت ممَّا تُتملَّكُ أو لا تُتملَّكُ؟ لفظُ الحديثِ يُعطي العمومَ، والعلَّةُ المتقدِّمُ ذكْرُها ـ وهي الخيرُ المُتعدِّي ـ تقوِّيه.

وأمَّا قولُنا: هل الطَّيرُ تلحقُ بالدَّوابِّ أو لا؟ فإن نظرْنا إلى العلَّةِ المذكورةِ

---

(١) رواه البخاري (٥٥)، ومسلم (١٠٠٢)، والنسائي (٢٥٤٥)، وأحمد في «مسنده» (١٧٠٨٢)، والطيالسي في «مسنده» (٦٤٩)، وابن حبان (٤٢٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٥) (٥٢٢) من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه.

فلا فرقَ بين الطَّيرِ وغيره، بل الطَّيرُ يكونُ في ذلك آكدَ؛ لأنَّ منه جُلَّ معاشِه، وإن نظرْنا إلى لفظِ الحديثِ فليسَ ينطلقُ على الطَّيرِ إلَّا إن جعلناهُ من بابِ التَّنبيهِ بالأكثرِ على الأقلِّ؛ لأنَّ الدَّوابَّ أكثرُ من الطَّيرِ، وإن قُلنا: إنَّ الطَّيرَ وإن كان يطيرُ فهو أيضاً ممَّا يدبُّ على الأرضِ، فلا يخرجُ من عمومِ الحديثِ؛ لأنَّ كلَّ ما يطيرُ يدبُّ ولا ينعكسُ، وهو الأظهرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أن يكونَ عامًّا في الطَّيرِ وغيرِه للوجوهِ المذكورةِ.

وهل يشترطُ دوامُ الملكِ على ذلك الغرسِ عند الأكلِ أم لا؟ احتملَ، والأظهرُ أنَّ دوامَ الملكِ وعدمَ دوامِه في ذلك سواءٌ، وله نظائرُ في الشَّرعِ عديدةٌ منها قولُه عليه السَّلامُ: «إذا أنفقتِ المَرأةُ من طعامِ بيتِها غيرَ مفسدةٍ كانَ لها أجرُها بما أنفقَت ولزوجِها أجرُه بما كسبَ وللخازنِ مثلُ ذلك»[1]؛ لأنَّهما يعطيانِ ما لا يملِكانِ، ويكونُ لهما الأجرُ مثلَ صاحبِ الأصلِ؛ لأنَّهما كانا سبباً في الخيرِ الذي هو الإنفاقُ، فكيف مَن هو سببٌ في أصلِ الخيرِ وظهورِه، وهي الغراسةُ من بابٍ أولى.

ومنها قولُه ﷺ: «الدَّالُّ على الخيرِ كفاعلِه»[2]، فإذا كانَ الذي يدلُّ على الخيرِ مثلَ فاعلِه وهو لم يفعلْ شيئاً فكيف بمَن كانَ فيه أصلاً، ولهذه الفائدةِ وما تقدَّمَ

---

(١) رواه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤)، وأبو داود (١٦٨٥)، والترمذي (٦٧١)، والنسائي (٢٥٣٩)، وابن ماجه (٢٢٩٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٤١٧١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه الترمذي (٢٦٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٢٩٦)، وابن شاهين في «الترغيب» (٥٠٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٦٠) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

وروى مسلم (١٨٩٣)، وأبو داود (٥١٢٩)، والترمذي (٢٦٧١)، وأحمد في «مسنده» (١٧٠٨٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٩) من حديث أبي مسعود الأنصاري، ولفظه: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله».

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ذكْرُه وما بعدُ أخبرَ بذلك الصَّادقُ الأمينُ ﷺ، ويأتي فيه البحثُ الأوَّلُ، وعمومُ لفظِ الحديثِ يعطي ذلك، ولا يُخصَّصُ لفظُه عليه السلام بغيرِ معارضٍ؛ لأنَّ هذا ممنوعٌ، وقد جاءتْ روايةٌ: «إلى يَومِ القِيامةِ»[1]، واللهُ بغيبِه أعلمُ.

وأمَّا قولُنا: هل لنا طريقٌ إلى معرفةِ مقدارِ الأجرِ فلفظُ الصَّدقةِ يكفي في ذلك؛ لأنَّ الصَّدقةَ يكونُ الأجرُ فيها بقدرِ كبرِها وصغرِها، وهذا مثلُها، فقد يكونُ الأكلُ منه كثيراً أو قليلاً، بقيَ هنا من جهةِ قوَّةِ الطَّمعِ في فضلِ اللهِ تعالى.

وعمومُ الحديثِ بحثٌ وهو: هل يكونُ ما يأكلُ هو وأهلُه داخلاً في عمومِ لفظِ: «إنسانٍ» أو لا؛ لأنَّه وإيَّاهُم ناسٌ، فيُرجَى ذلك من فضلِ اللهِ تعالى لعمومِ اللَّفظِ، وممَّا يُؤيِّدُ ما تقدَّمَ من البحثِ ما خرَّجه مسلمٌ: «لا يَغرسُ رجلٌ مسلمٌ غرساً ولا زرعاً فيأكلُ منه إنسانٌ أو طائرٌ أو شَيءٌ إلَّا كانَ له فيه أجرٌ»[2]، وفي حديثٍ ثانٍ: «إلى يومِ القيامةِ»، أو كما قال عليه السَّلامُ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن أخبرَنا بهذا وما يترتَّبُ عليه من الفقهِ؟ ففيه وجُوهٌ:

منها: المعرفةُ بعظمِ مزيَّةِ قدرِ المؤمنِ على غيرِه لكونِه يُؤجَرُ على أشياءَ لا يُؤجَرُ عليها غيرُه، وهو لم يقصدْ بذلك قربةً.

---

(١) أما رواية: «الدال على الخير كفاعله إلى يوم القيامة»، فلم أقف عليها، وجاء معناه فيما رواه أحمد في «مسنده» (١٣٨٠٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل ينعش لسانه حقًّا يُعمَلُ به بعدَه، إلا أجرى عليه أجرَه إلى يوم القيامة، ثم وفَّاه الله ثوابه يوم القيامة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٧): رواه أحمد، وفيه عبيد الله بن عبد الله بن موهب، قال أحمد: لا يعرف. قلت: وشيخ ابن موهب مالك بن حالك بن حارثة الأنصاري، لم أر من ترجمه.

(٢) رواه مسلم (١٥٥٢) من حديث جابر رضي الله عنه. وكذا الرواية التالية.

ومنها: التَّرغيبُ في المشي في التَّصرُّفِ على لسانِ العلمِ؛ لأنَّه لا يكونُ هذا الخيرُ وما أشبههُ إلَّا لمن كان تصرُّفُه على لسانِ العلمِ، كما تقدَّمَ البحثُ فيه.

ومنها: الحضُّ على التزامِ طريقِ المفلحين ليكونَ له الخيرُ في هذا وأمثالِه، ومنها: الإرشادُ إلى تركِ النِّيَّاتِ المفسدةِ لهذا الخيرِ، والتَّرغيبُ في النِّيَّاتِ المنمِّيةِ له؛ لأنَّه إذا علمَ أنَّه يثابُ عليه ينمِّيهِ بحسنِ النِّيَّةِ فيه، كما هي عادةُ أهلِ التَّوفيقِ والاتِّباعِ لسلفِ الخيرِ.

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ أنَّ عملَ الأسبابِ التي اقتضتْها الحكمةُ الرَّبَّانيَّةُ في عمارةِ هذه الدَّارِ إذا كانت على وجهِها أنَّها لا تُنافِي العبادةَ، وفيها أجرٌ وقربةٌ إلى اللهِ تعالى.

ومنها: أنَّها لا تنافِي طريقَ الزُّهدِ، ويتلخَّصُ[1] من هذا أنَّ الزُّهدَ والرَّغبةَ أمرٌ قلبيٌّ، وقد جاءَ ما يُبيِّنُ هذا نصًّا منه ﷺ حين قالَ: «ليسَ الزُّهدُ بتحريمِ[2] الحلالِ، وإنَّما الزُّهدُ بأن تقطعَ الإياسَ ممَّا في أيدِي النَّاسِ، وأن تكونَ بما في يدِ اللهِ أوثقَ ممَّا في يدِكَ»[3] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) في (د): «ويتخلص».

(٢) في (ج): «تحريم».

(٣) رواه الترمذي (٢٣٤٠)، وابن ماجه (٤١٠٠)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٦٤٤) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٧٩٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٠٣) فجعلاه من مسند أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨٦): فيه عمرو بن واقد، وقد ضعفه الجمهور، وقال محمد بن المبارك: كان صدوقاً، وبقية رجاله ثقات.

وفيه من الفقهِ الحضُّ على العلمِ بالسُّنَّةِ ليعلمَ المرءُ ما له من الخيرِ فيرغبَ فيه، فإنَّ مثلَ هذا وما أشبهُهُ لا يُعرَفُ إلَّا من طريقِ علمِ السُّنَّةِ، ليس له طريقٌ غير ذلك لا عقلٌ ولا قياسٌ، وليعلمَ المرءُ أيضاً أنَّ ما له من الخيرِ يصلُ إليه وإن لم يعلمْ به، وكذلك ضدُّه، فيحفظَ نفسَه من الشَّرِّ.

وقد جاءَ هذا نصًّا منه ﷺ حيث قالَ: «إنَّ الرَّجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ يُضحِكُ بها أهلَه لا يُبالي بها يَهوي بها في النَّارِ سبعينَ خريفاً، وإنَّه ليتكلَّمُ بالكلمةِ من الخيرِ لا يُبالِي بها يُرفَعُ له بها سبعين درجةً في الجنَّةِ»[1] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

وفي هذا الحديثِ وأمثالِه ما يُقوِّي قولَ أهلِ السُّلوكِ والخدمةِ؛ لأنَّهم يقولونَ: لم يبقَ لأهلِ الفلاحِ في تصرُّفهم مباحٌ، وإنَّما هو واجبٌ أو مندوبٌ؛ لأنَّه قد جاءَ هذا الأجرُ في الزِّراعةِ وهي من المباحاتِ عند أهلِ العلمِ، وقد جاءَ: «إنَّ المؤمنَ يُؤجَرُ حتَّى في بضعِه لامرأتِه» قيلَ: يا رسول اللهِ، ويأتِي أحدُنا شهوتَه ويكونُ فيها مأجوراً؟ فقالَ عليه السَّلامُ: «أرأيتَ لو وضعَها في الحرامِ أليسَ يكونُ مأثوماً؟» قالوا: بلى، قال: «كذلك إذا وضعَها في الحلالِ كانَ مأجوراً»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) روى البخاري (٦٤٧٨)، وأحمد في «مسنده» (٨٤١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يلقي لها بالاً، يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالاً، يهوي بها في جهنم».

وروى أحمد في «مسنده» (٩٢٢٠)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة يضحك منها جلساءه يهوي بها أبعد من الثريا».

(٢) رواه مسلم (١٠٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٢١٤٧٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٢٧)، والبزار في «مسنده» (٣٩١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١٦٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وجاءَ[١]: أنَّ نومَه إذا قصدَ به العونَ على الطَّاعةِ كانَ فيه مأجوراً، وهو ما جاءَ عن مُعاذٍ حين سألَ النَّبيَّ ﷺ في قصَّتِه المشهورةِ، فقال صاحبُه: أقرأُ القُرآنَ قائماً وقاعداً، وأتفوَّقُه تَفَوُّقاً، ولا أنامُ، وقالَ معاذٌ: أقومُ وأنامُ وأحتسبُ نومتِي كما أحتسبُ قومَتِي، فشهدَ النَّبيُّ ﷺ لمعاذٍ بالفقهِ[٢].

وجاءَ في شربةِ الماءِ إذا قصدَ به العونَ على الطَّاعةِ، وسمَّى أوَّلاً ثمَّ قطعَ وحمدَ يفعلُ ذلك ثلاثاً: «أنَّ الماءَ يُسبِّحُ في جوفِه ما بقيَ في جوفِه»[٣]، فهذه مع ما تقدَّمَ ذكرُه في الحديثِ من الاستشهاداتِ في أنَّ جميعَ تصرُّفاتِ المؤمنِ وشهواتِه تراهُ فيها مأجوراً فكيف ما هي قربةٌ بوضعِها، إمَّا واجباتٌ أو مندوباتٌ، فظهرَتِ الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ بتقويةِ مَقالِهم وطريقتِهم المباركةِ، جعلَنا اللهُ تعالى ممَّن ألحقَه بهم بمنِّه وفضلِه.

* * *

---

(١) في (د): «وقد جاء».

(٢) رواه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٧٣٣)، وأبو داود (٤٣٥٤)، وأحمد في «مسنده» (١٩٦٦٦)، والبزار في «مسنده» (٣١٣١)، وأبو يعلى في «معجمه» (٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٨٢٢) من حديث أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ. وليس فيه شهاة النبي له بالفقه.
وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (ص: ٤٠٩): متفق عليه بنحوه من حديث أبي سعيد وليس فيه أنهما ذكرا ذلك للنبي ﷺ ولا قوله: معاذ أفقه منك، وإنما زاد فيه الطبراني: فكان معاذ أفضل منه.
قلت: لم أجد هذا عند الطبراني، وإنما وقع ذلك فيما رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤٢٦).

(٣) رواه يحيى بن عبد الوهاب بن منده في «الطبقات» عن الحسن مرسلًا، ومن طريقه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ١٤٩) ولفظه: «من شرب شربة من ماء فتجرعه في ثلاث جرع يسمي الله تعالى في أوله ويحمده في آخره لم يزل الماء يسبح في بطنه حتى يخرج».

٢٤٣ ـ عن جريرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن لا يَرحمُ لا يُرحَمُ». [خ: ٦٠١٣]

ظاهرُ الحديثِ أنَّ رحمةَ اللهِ تعالى لا ينالُها إلَّا مَن تكونُ فيه رحمةٌ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: قولُه: (**لا يُرحمُ**) ما معناه؟ هل[1] المرادُ لا يُرحَمُ أبداً[2] أو أنَّه ليسَ له من طريقِ الحكمِ بالعدلِ سببٌ يُوجِبُ له بالوعدِ الحقِّ رحمةً؟

احتملَ الوجهَينِ معاً بحسبِ التَّأويلِ في قولِه عليه السَّلامُ: «مَن لا يَرحمُ» على ما يُذكرُ بعدُ، وهل المرادُ بقولِه: «مَن لا يَرحمُ لا يُرحَمُ» غيرُه إمَّا بإحسانٍ أو بما يكونُ في مثلِه من تسلٍّ أو تعزٍّ أو إرشادٍ إلى غيرِ ذلك من وجوهِ المسرَّاتِ، أو يريدُ بقولِه: (**مَن لا يَرحمُ لا يُرحمُ**) أي: لا تكونُ فيه رحمةُ الإيمانِ التي هي دالَّةٌ عليه فلا يُرحمُ لخلوِّهِ من الإيمانِ، أو يكونُ المرادُ: مَن لا يَرحمُ نفسَه بامتثالِ أوامرِ اللهِ تعالى واجتنابِ نواهيهِ لا يُرحَمُ؛ لأنَّه ليسَ له عهدٌ عند اللهِ يوجبُ ذلك.

أو يكونُ المرادُ: لا يُرحمُ الرَّحمةَ التي ليسَ فيها ضَيمٌ، ولا شيءٌ من شوائبِ التَّشويشاتِ إلَّا مَن كانَ راحماً على الإطلاقِ لنفسِهِ ولغيرِه وفي إيمانِه، كما قالَ عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨] أي: يحقُّ لهم الرَّجاءُ لما أَتَوا بموجباتِه، فإن رجوا بغيرِ عملٍ فليسَ ذلك رجاءً، وإنما تُسمِّيه العلماءُ تمنِّياً، والتَّمنِّي عندهم مطيَّةُ الهَلاكِ، وكقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ...﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦ ـ ١٥٧].

---

(١) «هل»: ليست في (د).

(٢) «أبداً»: ليست في (د).

أو يكونُ المرادُ: أنَّ أهلَ المبالغةِ في الرَّحمةِ يتجاوزُ اللهُ تعالى بفضلِه عنهم ويرحمُهم كما جاءَ: «تجاوزُوا عن الكريمِ، فإنَّ اللهَ آخذٌ بيدِه كلَّما عثرَ»[١]، وقد جاءَ: «أنَّ يومَ القِيامةِ يُنادِي منادٍ: مَن له على اللهِ حقٌّ فليقمْ، فيقومُ العافونَ عن النَّاسِ فيُؤمرُ بهم إلى الجنَّةِ من غيرِ حسابٍ»[٢].

واحتملَ أن تكونَ الرَّحمةُ هنا بمعنى: الحسناتِ والأجورِ، فإنَّه لا يُؤجرُ ويُحسنُ إليه إلَّا مَن فعلَ رحمةً؛ أي: عملاً يُوجبُ له ثواباً، كقولِه عليه السَّلامُ: «إنَّ اللهَ لا يملُّ حتَّى تملُّوا»[٣] أي: إنَّ اللهَ لا يملُّ بالإحسانِ وحسنِ الجزاءِ حتَّى تملُّوا من العملِ، واحتملَ أن يكونَ المرادُ: لا ينظرُ إليه بعينِ رحمةٍ إلا مَن وُفِّقَ إلى الرَّحمةِ وجُعلت في قلبه، فتكونُ دالَّةً على الرَّحمةِ له، ومَن لم يجعلْ في قلبِه رحمةً كان ذلك دليلاً على عدمِ الرَّحمةِ له في الآخرةِ وإن كان هنا على عملِ خيرٍ في الظَّاهرِ؛ لأنَّ تلك العلامةَ لم يجدْها.

---

(١) رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٧٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٩٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٣٧١) بنحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال البيهقي: في هذا الإسناد مجاهيل.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٧٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٤٧)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٥٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٨٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

وأعله العقيلي بالفضل بن يسار عن غالب القطان، وقال: لا يتابع من وجه يثبت، ثم قال: وهذا الحديث يروى بغير هذا الإسناد من وجه أصلح من هذا.

(٣) رواه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢)، وأبو داود (١٣٦٨)، والنسائي (٧٦٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقد جاءَ عنه ﷺ ما يُبيِّنُ هذا المعنى[١]، وهو قولُه عليه السَّلامُ: «اطلبُوا الرِّقَّةَ في ثلاثٍ: في الذِّكرِ والتِّلاوةِ والصَّلاةِ، فإن وَجدتمُوها وإلَّا فاعلمُوا أنَّ البابَ مُغلقٌ»[٢] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

والرِّقَّةُ لا تكونُ إلَّا مع الرَّحمةِ، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ لأعرابيٍّ: «ما لكَ؟ أَنَزعَ اللهُ الرَّحمةَ من قلبِك؟ إنَّ اللهَ لا يَرحمُ من عبادِه إلَّا الرُّحماءَ»[٣] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

وقد قالَ ﷺ في القاسِي القلبِ: «بعيدٌ من اللهِ»[٤]، وقد قالَ ﷺ: «ألا أخبرُكم بمَن يحرمُ على النَّارِ وتحرمُ عليه النَّارُ؛ على كلِّ قريبٍ هيِّنٍ سهلٍ»[٥] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) «المعنى»: ليست في (د).

(٢) لم أجده مرفوعاً، وإنما رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١٤٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣٤) عن الحسن البصري من قوله.

(٣) روى البخاري (٥٩٩٨)، ومسلم (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٦٦٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٢٩١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: تقبلون الصبيان؟ فما نقبلهم، فقال النبي ﷺ: «أوأملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة».
وروى البخاري (٥٦٥٥)، ومسلم (٩٢٣)، وأبو داود (٣١٢٥)، والنسائي (١٨٦٨)، وابن ماجه (١٥٨٨)، وأحمد في «مسنده» (٢١٧٧٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وفيه: «هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء».

(٤) رواه الترمذي (٢٤١١)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٠٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٥) رواه الترمذي (٢٤٨٨)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٠٩)، وأحمد في «مسنده» (٣٩٣٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٠٥٣)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٣١) (١٠٥٦٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وهذه الأدلَّةُ كلُّها إنَّما هي لمن جُعلتِ الرَّحمةُ في قلبِه، واحتملَ أن يكون المرادُ بالرَّحمةِ هنا: الصَّدقةَ، فيكونُ المرادُ بقولِه: (لا يُرحمُ) أي: لا يُدفَعُ عنه البلاءُ، مثلُ ما حُكيَ[1] في قصَّةِ القصَّارِ من بني إسرائيلَ الذي كانَ يُؤذي النَّاسَ فشكَوه لنبيٍّ ذلك الزَّمانِ فأخبرَهم أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يرسلُ عليه بلاءً في اليومِ الفلانيِّ، فلمَّا كان في ذلك اليومِ خرجَ الرَّجلُ على عادتِه للقِصَارةِ، وأخرجَ معه رغيفَينِ لغذائِه، فلقِيَه مسكينٌ فسألَه فأعطاهُ الرَّغيفَينِ، فلمَّا كانَ عشيَّةُ النَّهارِ وإذا به راجعٌ ما به شيءٌ، فقالُوا لذلك النَّبيِّ ﷺ وعلى سيدنا وعلى جميعهم: أين الذي وعدتَنا؟ فسألَه: ما فعلتَ اليومَ؟ فأخبرَه بإعطائِه الرَّغيفَين، فأمرَ بحلِّ رزمةِ ثيابِه فوجدَ فيها حيَّةً عظيمةً مُلجَمةً بلجامٍ من نارٍ، قال لهم: هذا البلاءُ الذي كانَ أُرسلَ عليه، وهذا اللِّجامُ هي الصَّدقةُ التي تصدَّقَ بها، حبسَتْها عنه[2]. أو كما جرَى.

وقد قالَ ﷺ: «ادفعُوا البلاءَ بالصَّدقةِ»[3]، واحتملَ أن يكونَ المرادُ الإرشادَ لجميعِ مصانعِ المعروفِ لقولِه ﷺ: «مصانعُ المعروفِ تقِي مصارعَ السُّوءِ»[4].

---

(١) في (د): «جاء».

(٢) روى معنى هذه القصة ابن ماسي في «الفوائد» (٣٤)، ومن طريقه ابن السبكي في «معجم الشيوخ» (ص: ٢٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) روى الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٤٣) من حديث علي رضي الله عنه: «باكروا بالصدقة، فإن البلاء لا يتخطاها».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١١٠): فيه عيسى بن عبد الله بن محمد، وهو ضعيف.
وروي نحوه عن أنس مرفوعاً كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٨٣١) ولكنه وهَّم الرفع وصوب وقفه على أنس رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٤٣)، والقضاعي في «مسنده» (١٠٢) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رضي الله عنه.

=

واحتمـلَ أن يكـونَ المـرادُ: جميعَ الوجوهِ كلِّهـا؛ لأنَّ علـى كلِّ وَاحدٍ منها من السُّـنَّةِ أدلَّةٌ عديدةٌ.

ويترتَّـبُ علـى ذلـك مـن الفقـهِ: أن يتفقَّـدَ المرءُ نفسَـه في هـذه الوجـوهِ كلِّها لعلَّـه أن يكـونَ ممَّن يُرحَـمُ، وإن عسـرَ عليه منها شـيءٌ فلْيلجَأ إلى المولـى الكريمِ لعلَّـه يمـنُّ عليـه بالرَّحمةِ وأسـبابِها، فهـو منَّانٌ كريـمٌ، جعلنـا اللهُ من أهلِهـا بفضلِه في الدُّنيـا والآخرةِ.

* * *

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١١٥): فيه صدقة بن عبد الله، وثَّقه دُحيم، وضعَّفه جماعة.
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٨٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ١١٥): فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي، وهو ضعيف.
ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٠١٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه. قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ١١٥): إسناده حسن.

٢٤٤ ـ عن عائشَةَ رضيَ الله عنهَا: عَن النَّبيِّ ﷺ: «ما زالَ جِبرِيلُ يُوصِينِي بالجَارِ حتَّى ظَنَنْتُ أنَّه سَيُورِّثُه». [خ: ٦٠١٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على الحضِّ على حفظِ الجارِ، والإخبار بكثرةِ وصيَّةِ جبريلَ عليه السَّلامُ للنَّبيِّ عليه السَّلامُ، والكلَامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: هل هذه الوصيَّةُ من قبيلِ الواجبِ أو المندوبِ؟ وهل الوصيَّةُ به من أجلِ[1] الإحسانِ إليه، وإن كانَ من أجلِ ذلك فما حدُّهُ؟ أو المرادُ غيرُ ذلك من تركِ الضَّررِ إليه، أو الجميعُ، وهل ذلك على الإطلاقِ على أيِّ حالٍ كانَ الجارُ أو لها شروطٌ، وأيُّ حدٍّ هو حدُّ الجارِ من القُربِ والبُعدِ، ومن أيِّ الجهاتِ يكونُ، وهل القريبُ منهم والبعيدُ في الحُرمةِ سواءٌ، وهل هي من الأمورِ التي يحتاجُ فيها إلى نيَّةٍ أم لا؟

أمَّا قولُنا: هل هذه الوصيَّةُ من قبيلِ الواجبِ أو المندوبِ فهذه الصِّيغةُ لا تُستعملُ إلَّا في المندوباتِ والمرغِّباتِ مثل قولِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: «أوصاني خليلِي بثلاثٍ: رَكعتَي الضُّحى، وأن أُوترَ قبلَ أن أنامَ، وصيامِ ثلاثةِ أيَّامٍ من كلِّ شهرٍ»[2]، وحفظُ الجارِ من كمالِ الإيمانِ، وهو أيضاً ممَّا كانت الجاهليَّةُ ترعاهُ وتُحافظُ عليه وتفتخرُ بحفظِه وتعيبُ تاركَ ذلك وتذمُّه.

وأمَّا قولُنا: ما حدُّ الإحسانِ إليه فهو على ضربينِ: إمَّا الإحسانُ إليه بأنواعِ ضُروبِ الإحسانِ، وإما كفُّ الأذَى عنه على اختلافِ أنواعِه.

---

(١) في الأصل: «به من جهة».

(٢) رواه البخاري (١٩٨١)، ومسلم (٧٢١)، وأبو داود (١٤٣٢)، والنسائي (١٦٧٧)، وأحمد في «مسنده» (٩٢١٧).

وكفُّ الأذَى عنه أشدُّ وأبلغُ في حقيقةِ الإيمانِ لقولِه ﷺ: «لا يبلغُ أحدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتَّى يأمنَ جارُه بوائقَه»[١] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فنفَى ﷺ أن تجتمعَ حقيقةُ الإيمانِ مع إذايةِ الجارِ، والإحسانُ إليه من كمالِه، والإحسانُ إليه يكونُ بالوجوهِ المحسوسةِ مثل الهديَّةِ، وأن لا يمنعَه غرْزَ خشبةٍ في جدارِه إن احتاجَ إليها[٢]، وما هو في معنى ذلك، ويكونُ بالمعنويَّاتِ[٣] مثل إرادةِ الخيرِ له والدُّعاءِ له بذلك بظهرِ الغيبِ، وما في معناه، ومعاونتِه على شيءٍ إن احتاجَ إليه بقدرِ الجهدِ بأيِّ نوعٍ كانَ ذلك من المحسُوساتِ أو المعنويَّاتِ، كلُّ ذلك على قدرِ طاقتِكَ بغيرِ ضررٍ يلحقُ فيه للغيرِ.

وأمَّا قولُنا: هل ذلكَ على الإطلاقِ أو لها شروطٌ؟ فالجوابُ: أنَّه من وجهٍ على الإطلاقِ، ومن وجهٍ له شروطٌ، فالَّذي هو على الإطلاقِ مثلُ[٤] إرادتكَ الخيرَ له إن لم يكنْ من أهلِه، ودعائِكَ له في ذلك بظَهرِ الغَيبِ وما في معناه.

---

(١) رواه أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٢٥٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٣٠٠) (٧٦٧١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وروى البخاري (٦٠١٦)، وأحمد في «مسنده» (٨٤٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن» قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: «جار لا يأمن جاره بوائقه».

وروى مسلم (٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٨٨٥٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢١) عنه مرفوعاً بلفظ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في الأصل: «وأن يكون بالمعنى».

(٤) قوله: «شروط، فالذي هو على الإطلاق مثل»: ليس في (د).

وأمَّا الذي له شروطٌ فإنَّه إذا كانَ على الاستقامةِ فالمندُوبُ قد أصابَ محلَّهُ فأحسِنْ له بما أمكنكَ من وجوهِ الإحسانِ حسًّا ومعنًى، وإن كانَ على غيرِ الاستِقامةِ فواجبٌ عليك كفُّه عن ذلك إنْ كانَ ذلك في قدرتِكَ أو مَوعظتُه إن قبلَ منكَ، وإلَّا فهجرَانُه على قدرِ جُرمِه، ويكونُ يعلمُ أنَّ هجرانكَ له من أجلِ ذلك لعلَّه يرجعُ، ومِن أجلِ هذا وما أشبهَه قيل: الجارُ قبل الدَّارِ، وقال العلماءُ: شُؤمُ الدَّارِ سوءُ[1] جَارِها.

وأمَّا قولُنا: أيُّ حدٍّ هو حدُّها؟ فقد تكلَّمَ النَّاسُ في ذلك، فممَّا قيل فيه: إنَّ مَنْ بينَك وبينَه أربعونَ داراً فما دونَ ذلك، فهو من جيرانكَ، وأمَّا ما يدلُّ عليه الحديثُ الَّذي بعدَ هذا فهو من الاثنينِ فدونَ على ما يقعُ الكلامُ عليه في موضعِهِ من الحديثِ إن شاءَ اللهُ تعالى.

وأمَّا قولُنا: من أيِّ الجهاتِ يكونُ؟ فقد قالَ العُلماءُ: إنَّه من الأربعِ جهاتٍ إن كانَتِ الجهاتُ عامرةً كلُّها.

وأمَّا قولُنا: هل القريبُ والبعيدُ في الحُرمةِ سواءٌ؟ فهذا يحتاجُ إلى تفسيرٍ، أمَّا في منْعِ الضَّررِ لهم فذلك سواءٌ، وأمَّا في إرسالِ الخيرِ إليهم، فإن كانَ مثلَ المعنويَّاتِ فهم في ذلك سواءٌ، وإن كانَ من جهةِ المحسُوساتِ فتعملُ في ذلك بحسبِ نصِّ الحديثِ الذي يأتي بعدَ هذا الحديثِ، وهو تقديمُ أقربِهم منك باباً فتلك السُّنَّةُ، هذا إذا تساوَوا في حقِّ الجِوارِ بلا زيادةِ حقٍّ على ذلك، فإنَّ من الجيران مَن له حقٌّ واحدٌ ومَن له حقَّانِ، وهو الذي يكونُ جاراً مُسلماً، ومَن له ثلاثةُ حقُوقٍ، وهو أن

---

(١) «سوء»: ليس في (ج).

يكونَ جاراً مُسلماً قريباً، ومنهم من يكونُ له أربعةُ حقُوقٍ: القرابةُ والجوارُ والإسلامُ والصِّهرُ، فيكونُ ـ إذ ذاك ـ المقدَّمُ منهم الذي يكونُ أكثرَهم حقًّا.

وأمَّا قولُنا: هل يحتاجُ في ذلك إلى نيَّةٍ أم لا؟ فاعلمْ أنَّ كلَّ فعْلٍ يمكنُ عملُه للهِ، ويُمكنُ عملُه لغيرِ اللهِ، والوجهانِ فيه سائغانِ على لسانِ العِلمِ، فلا بدَّ من النِّيَّةِ فيه إذا فُعلَ للهِ؛ ليمتازَ من غيرِه، والإحسانُ للجارِ هو ممَّا يُمكنُ أن يكونَ للهِ، وأن يكونَ لغيرِ اللهِ، مثلَ أن تفعلَ الخيرَ معه مكافأةً على إحسانٍ تقدَّمَ له عليكَ، أو لمن يلزمُكَ منه ملزمٌ، أو لحبٍّ فيه أو لحياءٍ منه، أو لرغبةٍ في مكافأتِه ولإحسانِه، أو لخوفٍ منه، وأشياءُ عديدةٌ إذا نظرتَها تجدُها، فإذا كانَ لمجرَّدِ الجوارِ فالنِّيَّةُ فيه مطلوبةٌ ليتميَّزَ من هذه الوجُوهِ كلِّها، وما أقلَّ اليومَ فاعلَ ذلك.

وقد ذُكرَ عن بعضِ أهلِ الدِّينِ والفضلِ أنَّه كانَ له أحدُ جيرانِه وكان مسرِفاً على نفسِه والسَّيِّدُ لا يعلمُ ذلك منه، وكانت لذلك المسرفِ عادةٌ إذا كانَ يفيقُ من نشوتِه قريبَ السَّحرِ يرفعُ صوتَه، ويقولُ:

أضاعُوني وأيَّ فتًى أضاعُوا ... ليوم كريهة وسِدادِ ثغر

فكان ذلك السَّيِّدُ يأنسُ بذلك القولِ منه كلَّ ليلةٍ إلى أن وقعَ الحاكمُ عليه فأمرَ بسجنِهِ، فلمَّا كانَ في السَّحرِ لم يسمعِ السَّيِّدُ القولَ المعتادَ من جارِه، فلمَّا أصبحَ قالَ للخَديمِ الذي له: اذهبْ إلى جَارِنا فاسأَلْ عن حالِه وما كانَ سببُ قطعِه العادةَ البارحةَ، فرجعَ الخديمُ إليه وأخبرَه بشأنِه وما هو عليه، فقالَ السَّيِّدُ: لا يُمكنُني إضاعتُه، فوجَّهَ للحاكمِ في حقِّه فقضَى الحاكمُ حاجتَه وأطلقَه ووجَّهَه إلى ذلك السَّيِّدِ، فلمَّا رآه قالَ له: هل ضيَّعناكَ أو فرَّطنا في حقِّكَ؟ فاستحيا من ذلك السَّيِّدِ وتابَ وحسُنَ حالُه.

تنبيهٌ: إذا كنتَ يُؤكَّدُ عليك في حقِّ جارٍ بينك وبينه جدارٌ، وتُمنَعُ أن يصلَ إليه منكَ إذايةٌ، وتُؤمَرُ بحفظِه وإيصالِ الخيرِ إليه، فكيف بمُرافقةِ الملكَينِ الحافظَينِ اللَّذين ليسَ بينك وبينهُما جدارٌ ولا حائلٌ، وأنت تُؤذِيهما مع مُرورِ السَّاعاتِ بدَوامِ التَّفريطِ وإيقاعِ المخالفاتِ، انظُر بعقلكَ هل يصحُّ لك مع ذلك حقيقةُ الإيمانِ؟ أم كيف حالُكَ يا مسكينُ؛ لأَنَّه قد جاءَ: «أنَّ الحَفَظَةَ الكِرامَ يُسَرُّونَ بحسناتِ العبدِ أكثرَ ما يُسَرُّ العبدُ بها عندَ رؤيةِ ثوابِها، وأنَّهما يَحزنانِ ويهتمَّانِ من سيِّئاتِ العبدِ ومعصيتِه أكثرَ ممَّا يحزنُ العبدُ إذا رأى جزاءَه عليها»[1]، فإسَاءتُكَ لهما بخطيئتكَ وأنتَ لا تستحيِي ولا تنزجِرُ، فانتَبِه يا بطَّالُ قبلَ رفْعِ الحجابِ وغلْقِ البابِ إذا كنتَ نفسَكَ لا تحفظُها، وجيرانَكَ منك لا يَسلمونَ، فالهربَ منكَ، ثمَّ الهربَ الهربَ.

وقولُه ﷺ: (حتَّى ظنَنْتُ أنَّه سيورِّثُه) فيه دليلان:

أحدُهما: أنَّه مَن أكثرَ له من شيءٍ رُجيَ له الانتقالُ إلى ما هو أعلَى منه؛ لأَنَّه لما كثرَتْ من جبريلَ عليه السَّلامُ الوصيَّةُ في حقِّ الجارِ ظنَّ سيِّدُنا ﷺ أنَّه سيبلغُ الاعتناءُ به إلى ما هو أعلى وهو الميراثُ.

وفي هذا دليلٌ لأهلِ المقاماتِ والأحوالِ؛ لأَنَّهم يقولون: إذا فُتحَ على أحدٍ في مقامٍ ودامَ عليه بأدبِه رُجِيَ له الانتقالُ إلى ما هو أعلى منه.

والدَّليلُ الثَّاني: أنَّ أعلى الحُرمةِ هو الميراثُ، والميراثُ على ضربَينِ: ميراثُ العوامِّ: وهو في حطامِ الدُّنيا، وميراثُ الخواصِّ: وهو العلمُ إذا كانَ للهِ،

---

(١) لم أقف عليه، وقد تقدم كلام المؤلف على فرح الملائكة بعمل العبد الصالح تحت حديث رقم: (٣٤).

وهو على ضربَين: منقولٌ وموهبيٌّ، وهو الميراثُ الذي ورثَه أهلُ الخصوصِ عن الأنبياءِ عليهم أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ؛ لأنَّ العلماءَ رضيَ اللهُ عنهم ورثةُ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ[١].

كالذي رُوي عن بعضِ الصَّحابةِ ـ وأظنُّه أبا هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه ـ أنَّه مرَّ على بعضِ أصحابِه في السُّوقِ فقالَ لهم: أتجلسونَ هنا وميراثُ رسولِ اللهِ ﷺ يُقسَمُ في المسجدِ؟ وذلك بعد وفاتِه ﷺ فتسارعُوا إلى المسجدِ، فإذا ناسٌ من الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم يتذاكرونَ في العلمِ، فقالُوا له: وأين ما قلتَ؟ قالَ: ذلك ميراثُ رسُولِ اللهِ ﷺ[٢]؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهم السلامُ لم يُورِّثُوا درهماً ولا ديناراً، وإنَّما ورَّثوا العلمَ، فمَن أخذَ به فقد أخذَ حظَّه من الميراثِ.

غيرَ أنَّ بين الميراثَينِ فَرقاً عجيباً، وهو أنَّ الميراثَ الذي في حطامِ الدُّنيا تدخلُه نسبةُ الدَّارِ، وهو الضِّيقُ والنَّقصُ بالحجبِ، إمَّا كليٌّ أو بعضيٌّ، وبالعولِ أيضاً نقصٌ ثانٍ، وأمَّا ميراثُ الخصُوصِ فليسَ فيه شيءٌ من ذلك، بل التَّوادُدُ واسعٌ ولهم الخيرُ التَّامُّ، نسبةَ الدَّارِ التي هو لها حكمةُ حكيمٍ.

وأمَّا اللدنِّيُّ فكذلك أيضاً، وهو حقٌّ بدليلِ الكتابِ والسُّنَّةِ، فأمَّا الكتابُ فقصَّةُ الخضرِ عليه السلامُ مع موسى عليه السلامُ حين قالَ الخضرُ: «أنا على علمٍ من علمِ اللهِ لا تعلمُه أنتَ ـ وهو اللدنِّيُّ على ما ذكرَه أهلُ العلمِ ـ وأنتَ على علمٍ من

---

(١) جاء ذلك فيما رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد في «مسنده» (٢١٧١٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (١٤٢٩) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٤): إسناده حسن.

علمِ اللهِ لا أعلمُه أنا»[١]، وهو المشروعُ، وكان من قصَّتِهما ما قصَّ اللهُ سبحانه في كتابِه إلى قولِه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢].

وقصَّةُ آدمَ عليه السَّلامُ حين علَّمَه اللهُ أسمَاءَ كلِّ شيءٍ بعدما سألَ جلَّ جلالُه الملائكةَ عن ذلك فقالُوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] فقالَ تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] كما قصَّ اللهُ سبحانَه في كتابِه إلى قولِه: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، وتعليمُه جلَّ جلالُه آدمَ أسماءَ الأشياءِ كلِّها حتَّى اسمُ القَصْعةِ والقُصَيعةِ[٢] إنَّما كانَ بالعلمِ اللَّدنِّيِّ بلا واسطةٍ بين آدمَ ومولاهُ، ولهذا ظهرَ عجْزُ الملَائكةِ وأقرُّوا[٣].

وأمَّا السُّنَّةُ فقولُه ﷺ: «إنَّ من أمَّتِي لمحدثينَ، وإنَّ عمرَ لمنهُم»[٤]، وقصَّتُه ﷺ مع أبي هريرةَ حين شكَى له أنه يسمعُ الحديثَ وينساهُ فقال عليه السَّلامُ: «امدُدْ كِساءكَ» أو كما قالَ، فمدَّهُ ثم قالَ: «ضمَّهُ» فضمَّه، ثم ثانيةً كذلك أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فكانَ أبو هُريرةَ بعد ذلك أكثرَ الصَّحابةِ حديثاً[٥].

---

(١) رواه في حديث طويل البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في (د) زيادة: «به».

(٤) رواه البخاري (٣٤٦٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٦٦)، وأحمد في «مسنده» (٨٤٦٨) من حديث أبي هريرة رضي لله عنه.
ورواه مسلم (٢٣٩٨)، والترمذي (٣٦٩٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٦٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٢٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) رواه البخاري (١١٩)، ومسلم (٢٤٩٢) ولفظه: أن أبا هريرة، قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه؟ قال: «ابسط رداءك» فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: «ضمه» فضممته، فما نسيت شيئاً بعده.

وقالَ رضي الله عنه: حفظتُ عن النبيِّ عليه السَّلامُ نجادَينِ ـ وهما ذانك الكسَاءانِ اللذان ذكرناهُما آنفاً ـ بثثتُ منهما الواحدَ، ولو بثثتُ الآخرَ قطعتُم منِّي البلعُومَ[1]، أو كما قالَ رضي اللهُ عنه.

يعني: أنَّ جميعَ تلك الأحاديثِ التي رواهَا إنَّما هي من ضمَّةِ الكساءِ الواحدِ، والصَّحابةُ رضوان الله عليهم قد قالُوا: أكثرتَ يا أبا هُريرةَ من الحديثِ[2]، فكأنَّه يقولُ: إذا الشَّيءُ الواحدُ أقلقكُم وقلتُم: إنِّي أكثرتُ من الحديثِ، فلو سمعتُم الآخرَ قتلتُمونِي؛ لأنَّكم كنتُم تنسبونِي[3] إلى أنَّ ذلك كذبٌ منِّي على النبيِّ ﷺ، ولم يقلْ هذا أبو هريرةَ وهو يقصدُ به الصَّحابةَ لأنَّهم رضيَ اللهُ عن جميعهم يعرفُ كلُّ واحدٍ منهم فضْلَ صاحبِه ودِينَه، وإنَّما قالَ ذلك من أجلِ الجهَّالِ الدَّاخلينَ في الدِّينِ إذا كانوا يسمعونَ من الخلفاءِ وأكابرِ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم: أكثرَ أبو هريرةَ من الحديثِ، ويُنكِرونَ عليه ذلك.

وما أنكرَ من الصَّحابةِ مَن أنكرَ ذلك على أبي هريرةَ أنَّه اتَّهمَه، وإنَّما رأوا أنَّ شغْلَه بالتَّعبُّدِ أولَى من استغراقِه الزَّمانَ كلَّه في روايةِ الحديثِ، فإنَّ كتابَ اللهِ قد كُتبَ وأُثبِتَ بالإجماعِ، وفيه جميعُ الأحكامِ، وأنَّ الصَّحابةَ رضيَ اللهُ عنهم قد نُقلَ عنهم من الأحاديثِ ما فيه كفايةٌ وزيادةٌ، فقد حصلَ[4] من مجموعِ الثقلَينِ ـ وهما الكتابُ والسُّنَّةُ ـ ما فيه كفايةٌ لمن اشتغلَ بالدِّينِ وتوفيةِ ما به أُمِرَ؛ لأنَّ الصَّحابةَ

---

(١) رواه البخاري (١٢٠)، والبزار في «مسنده» (٨٥١٧)، وفيه: وعاءين، بدل: نجادين، وعند البزار، بدلها: جرابين.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٠٩٥٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٨١).

(٣) في (د): «تنسبونني».

(٤) «حصل»: ليست في (د).

والصَّدرَ الأوَّلَ رضوانُ اللهِ عليهم إنَّما كانت هِممُهم في الأعمالِ؛ لأنَّها هي ثمرةُ العلمِ، وكانَ مذهبُ أبي هُريرةَ أن يبثَّ ما سمعَه من رسولِ الله ﷺ بعد أداءِ الفرائضِ أفضل القُربِ، كما رُوي عنه أنَّه قالَ: لو جعلتُم الصمصَامةَ في عنقِي وعلمتُ أنِّي أُنفذُ حديثاً سمعتُه من رسولِ اللهِ ﷺ قبل أن تُجهِزوا عليَّ فعلتُ[1]، فلم يَرجعْ واحدٌ منهم عمَّا ظهرَ له، والكلُّ على الحقِّ رضيَ اللهُ عنهم.

كما فعلَ بعضُ أصحابِ مالكٍ معه، وكان ذلك الصَّاحبُ ممَّن[2] انقطعَ إلى العبادةِ فكتبَ إلى مالكٍ يحضُّه على تركِ العلمِ والانقطاعِ إلى العبادةِ، فأرسلَ مالكٌ إليه وهو يقولُ له: يا أخي، ليسَ[3] ما أنتَ عليه بأفضلَ ممَّا أنا عليه، والكلُّ على خيرٍ[4]. فلم يرجعْ إليه، أو كما قال.

فإذا رأى الجَاهلُ أبا هُريرةَ ـ بعدما سمعَ من[5] أكَابرِ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم أنَّه أكثرَ من الحديثِ ـ قد زادَ في الحديثِ أضعافاً مضاعفةً، ينسبُه إلى ما لا يليقُ به، وقد يُفضِي الأمرُ إلى القتلِ، فيكونُ قولُهم ذلك مع الزِّيادةِ في الحديثِ قاطِعاً للبلعُومِ كما ذكرَ رضيَ اللهُ عنه؛ لأنَّه مَن شاركَ في قتْلِ نفسٍ بأيِّ وجهٍ شاركَ وإن

---

(١) لم أجده عن أبي هريرة رضي الله عنه، إنما رواه الدارمي في «السنن» (٥٦٢)، وابن راهويه كما في «المطالب العالية» لابن حجر (٣٠٦٩)، وابن زنجويه في «الأموال» (١٥٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٠) عن أبي ذر رضي الله عنه، وذكره البخاري (١/ ٢٤) تعليقاً، قال ابن حجر: هذا حديث صحيح، علق البخاري طرفاً منه في كتاب العلم.

(٢) في الأصل زيادة: «قد».

(٣) «ليس»: ليست في (د).

(٤) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٨٥) بأتم مما هنا، وقال بعدما ذكره: هذا معنى كلام مالك لأني كتبته من حفظي وسقط عني في حين كتابتي أصلي منه.

(٥) في (د) و(ج): «عن».

قلَّ من فعلٍ أو قولٍ سُمِّي قاتلاً لغةً وشرعاً، فلذلك كفَّ رضي الله عنه عن الزِّيادةِ.

وفي ذلك دليلٌ للأخذِ بسدِّ الذَّريعةِ، وفي فعلِ سيِّدِنا ﷺ ذلك مع أبي هريرةَ دليلٌ لأهلِ الأحوالِ الصَّادقةِ المستقيمةِ على طريقِ الكتابِ والسُّنَّةِ مع أولادهم في السُّلوكِ ينظرُون إلى الذين فيهم الأهليَّةُ[1] فيُورثونَهم من أحوالِهم المباركةِ التي فتحَ عليهم فيها؛ لأنَّه ﷺ الأصلُ في كلِّ خيرٍ من علمٍ أو حالٍ أو عملٍ، فإنَّه بحرُ الأنوارِ والحِكمِ والحِلى النَّفيسةِ وجامعٌ للأعلَى من العلومِ والأحوالِ والشِّيمِ الرَّفيعةِ بدءاً وعوداً، وكلُّ مَن كانَ من أهلِ السَّعادةِ قد أخذَ منه مشرباً.

وفي قولِه عليه السَّلامُ: (ظننتُ) وجهٌ ثالثٌ، وهو أنَّ الظَّنَّ إذا كانَ في طريقِ الخيرِ جائزٌ شرعاً ما صحَّ منه وما لم يصحَّ، فإنَّه ﷺ قد ظنَّ أنَّه سيُورثُه ولم يقعْ ذلك، ففائدةُ إخبارِه عليه السَّلام لنا بذلك لنأخذَ منه الدَّليلَ على جوازِ ذلك، والفرقَ بينه وبين الظَّنِّ السُّوءِ؛ لأنَّه ممنوعٌ شَرعاً كما قال جلَّ جلالُه: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

وفي ذلك دليلٌ على الطَّمعِ في زيادةِ خيرِ المولَى سبحانَه عند توَالِي نعمِه على عبدِه بلغَ ذلك جدُّه أو لم يَبلغْه؛ لأنَّه ـ أي: توَالِي نعمٍ ـ أكبرُ من كثرةِ تردادِ جبريلَ عليه السَّلام بالوصيَّةِ في حقِّ الجارِ إلى خيرِ البشرِ ﷺ.

وفيه دليلٌ على النَّدبِ إلى التَّحدُّثِ بما يقعُ في النَّفسِ من الخيرِ قضَى بذلك أم لا.

وقد قيلَ: في فضلِ مولاكَ فاطمَع إن كنتَ طامعاً، فليسَ عاراً على عبدٍ في فضلِ مولَاهُ طمعَ[2].

---

(١) في (د): «أهلية».

(٢) في (د): «طمعتم».

٢٤٥ ـ عن عائشَةَ رضي الله عنها، قالَتْ: قلتُ: يا رسُولَ اللهِ، إنَّ لِي جارَينِ، فإلى أيِّهما أُهدِي؟ قالَ: «إلى أَقرَبِهما منكِ بابًا». [خ: ٦٠٢٠]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ أقربَ الجيرانِ منكَ باباً أولَى بالهديَّةِ من غيرِه، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل هذا على طريقِ الاستحبابِ أو الوجوبِ؟

فالجوابُ: أمَّا أن يكونَ ذلك على الوجوبِ فليسَ بظاهرٍ؛ لأنَّ الهديَّةَ لم يقلْ أحدٌ: إنَّها وَاجبةٌ، فإذا كانَ الفعلُ في نفسِه مندوباً،فتقديمُ النَّاسِ فيه بعضِهم على بعضٍ من بابِ المندوبِ أيضاً، فإنَّه لا يكونُ الفرعُ أقوى من الأصلِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ المستحبَّ في الأعمالِ الأخذُ بما هو أعلى، يُؤخَذُ ذلك من إرشادِه ﷺ لما هو الأفضلُ في التَّرتيبِ بين الجيرانِ، وأعظمُ حرمةً، أليسَ أنَّها لو أهدَت لغيرِ الأقربِ باباً لكانت مأجُورةً في هديَّتِها، فلمَّا كانَ الأقربُ باباً أعظمَ حُرمةً كانَ بالمعروفِ أولَى، وكانَ صاحبُه أكثرَ أجراً، وكذلك السُّنَّةُ في غيرِ ذلك من أفعالِ البرِّ، يُؤيِّدُ ذلك ويُقوِّيهِ قولُه عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وفيه دليلٌ على تقديمِ العلمِ قبل العملِ يُؤخذُ ذلك من سؤالِها رضي اللهُ عنها قبل عملِها.

وفيه دليلٌ لأهلِ الطَّريقِ؛ لأنَّهم يُؤخِّرونَ العملَ لاشتغالِهم بتصحيحِ النيَّةِ، يُؤيِّدُ هذا قولُه ﷺ: «خيرُ العملِ ما تَقدَّمته النيَّةُ»[1] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) تقدم قريباً.

وفيه دليلٌ على أنَّ الجوارَ الذي أكَّدَ[1] في حقِّه على نحوِ الحديثِ قيلَ: إنه ما يتعدَّى إلى أكثرَ من اثنينِ، وما عداه أخفضُ رُتبةً في الطَّلبِ فأوجبَ ذلك تأكيداً ما على غيره.

وفيه أيضاً دليلٌ على أنَّ آكدَ الجهاتِ في الجوارِ جهةُ الأبوابِ؛ لأنَّ الذي هو أقربُ منك باباً هو الذي تكثرُ مشاهدتُه لك ولكلِّ ما يردُ عليك، وقد يعلمُ من حالكَ لكثرةِ الملازمةِ ما لا يعلمُه غيرُه، وأنت أيضاً تعلمُ من حالِه كذلك، وهذا كلُّه إذا كانَ الجوارُ على الشُّروطِ المتقدِّمِ ذكرُها في الحديثِ قبلُ وعُرِّيَ عن الحقُوقِ الزَّائدةِ عليها كما تقدَّمَ أيضاً.

وفيه دليلٌ على أنَّ النَّدبَ إلى حفظِ الجارِ، الرِّجالُ والنِّساءُ فيه سواءٌ، يُؤخَذُ ذلك من قولها: إلى أيِّهما أُهدِي؟ فإنَّها سألَتْ عمَّا يخصُّها في ذلك، ولو كانت في ذلك نائبةً عنه ﷺ لقالَت: إلى أيِّهما نُهدِي.

تنبيهٌ: القُربُ بأيِّ وجهٍ كانَ كانت له حُرمةٌ ما، أما ترَى الجارَ قد جُعلَت له حُرمةٌ من أجلِ الجوارِ بالجدارِ وإن كانَ كافراً، ففيه إرشادٌ إلى أن تكونَ لك همَّةٌ فيها فحوليَّةٌ لعلَّ قُربَك يكونُ من النَّوعِ الذي لا قطْعَ له، فإنَّ قرْبَ الكافرِ بجوارِ الجدَارِ ينقطعُ بانقطاعِ هذه الدَّارِ، والقُربُ بمناسبةِ الطَّريقةِ والحالِ يتأكَّدُ حقُّه في تلك الدَّارِ، كما جاء في الأثرِ: «إنَّ عُمَّارَ المساجدِ جيرانُ اللهِ»[2]، فإذا كانُوا جيرانَه

(١) في الأصل: «وكد».

(٢) روى الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١٢٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٠٩٥) عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لينادي يوم القيامة أين جيراني؟ أين جيراني؟ قال: فتقول الملائكة ربنا ومن ينبغي أن يجاورك فيقول أين عمار المساجد».

في هذه الدَّارِ فكيف يكونُ حالُ حُرمتِهم في تلك الدَّارِ، هاه[1] حبًّا فيهم وشَوقاً إليهم، ما أحسنَ ما أثنى عليهم مَولاهُم حيث قالَ: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [النور: ٣٦ـ٣٨]، وماذا أعدَّ لهم بمتضمَّنِ قولِه: ﴿وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾، فثوابُ أعمالِهم محدودٌ معلومٌ، وما كانَ من فضلِه عزَّ وجلَّ فلا تصلُ إليه العقولُ ولا تُحيطُ به الأوهامُ.

جعلَنا اللهُ تعالى من أهلِ القُربِ المقرَّبينَ بفضلِه كما يليقُ بفضلِه، وصلَّى الله على محمَّدٍ نبيِّه وعبده وآله وسلَّمَ.

* * *

(١) كذا في الأصول، وفي المطبوع: تاه.

٢٤٦ ـ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضيَ الله عنهُما، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «كُلُّ مَعرُوفٍ صدَقَةٌ». [خ: ٦٠٢١]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ كلَّ مَن عملَ عملاً من أعمالِ المعرُوفِ أنَّ له فيه أجراً وحَسنةً مثل ما له في الصَّدقةِ إذا تصدَّقَ بها، **والكلامُ عليه من وجُوهٍ:**

منهـا: أن يُقـالَ: هل المـرادُ بالمعروفِ الشَّـرعيُّ أو العاديُّ، وهـل فاعلُه يحتاجُ إلـى نيَّـةٍ، وحينئذٍ يكـونُ مأجـوراً أو بنفسِ فعلِه يكـونُ مأجـوراً وإن عريَ عـن النيَّةِ، وهـل هـو محـدودٌ معلـومٌ لا يزيـدُ ولا ينقـصُ، أو هـو معلـومٌ غيـرُ محـدودٍ يزيـدُ وينقـصُ بحسـبِ الأزمنةِ.

أمَّا قولُنا: ما المرادُ بالمعروفِ؟ فالمرادُ به أنَّه قد عُرفَ وتحقَّقَ أنَّه من أفعالِ البرِّ فصارَ هذا الاسمُ له علماً.

وأمَّا قولُنا: هل المرادُ الشَّرعيُّ أو العاديُّ؟

فالجوابُ: أنَّه لا ينطلقُ اسمُ (معروفٍ) إلَّا على ما قد عُرفَ بالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ أنَّه من أفعالِ البرِّ، كان أصْلُه أوَّلاً مُخترعاً بالشَّرعِ، أو كانَ عادةً فأقرَّتْها الشَّريعةُ معرُوفاً.

فمثالُ ما اخترعتْه الشَّريعةُ معروفاً ولم يُعلمْ قبلُ أنَّه من وجوهِه مثل: الحبُّ في اللهِ، والبُغضُ من أجلِ اللهِ[١] إذا كانَا بشروطِهما وما يُشبهُهما، وهو كثيرٌ، ومثلُ إماطَةِ الأذى من الطُّرقِ[٢]، وما أشبهَه، ومثل أنواعِ الأذكارِ، ومثل أنواع المندُوباتِ.

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٩٩)، وأحمد في «مسنده» (٢١٣٠٣)، والبزار في «مسنده» (٤٠٧٦) من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الأعمال الحب في الله، والبغض في الله».

(٢) جاء ذلك فيما رواه مسلم (٣٥)، وأبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، والنسائي (٥٠٠٥)، وابن ماجه (٥٧)، وأحمد في «مسنده» (٨٩٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأمَّا ما كانت عَادةً بين النَّاسِ وأثبتتِ الشَّريعةُ أنَّها معروفٌ فهي مثل السَّلفِ[١]، فإنَّه[٢] كانَ عادةً بين النَّاسِ، وأثبتَتِ الشَّريعةُ فيه من الأجرِ الكثيرَ، حتَّى ارتفعَ الحقُّ الواجبُ الذي فيه من الزكاةِ طولُ بقائِه عند الذي استَسلفَه، فإذا بقيَ مالُ القَرضِ الذي فيه نصابٌ عند[٣] الذي استسلفَهُ سنينَ عدَّةً، ثم قبضَه صاحبُه لا يجبُ عليه فيه إلَّا زكاةُ سنةٍ واحدةٍ لا غيرُ[٤].

ومثل استعارةِ متاعِ البيتِ، وكانَ النَّاسُ يفعلونَه عادةً، فجاءَ فيه من الأجرِ ما جاءَ، وقد جاءَت الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ تحضُّ عليه حتَّى قد قالَ بعضُ العلماءِ: إنَّه واجبٌ[٥]، ومن هذا النَّوعِ كثيرٌ.

وقد جاءَ في مبلغِ أجورِهم أنَّه مَن أعارَ قدراً كانَ له من الأجرِ بقدرِ ما طُبِخَ فيها من الطَّعامِ لو تصدَّقَ به، ومَن أوقدَ شُعلةَ نَارٍ له من الأجرِ بقدرِ ما طُبِخَ على تلك النَّارِ لو تصدَّقَ به[٦]، وكذلك في سلفِ الخميرِ أو هبتِهَا، وكذلك الملحُ[٧].

---

(١) من ذلك ما روى البخاري (٣٤٨٠)، ومسلم (١٥٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: «كان الرجل يداين الناس، فكان يقول لفتاه: إذا أتيت معسراً فتجاوز عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا، قال: فلقي الله فتجاوز عنه».

(٢) في (د): «فإن».

(٣) قوله: «الذي استسلفه فإذا بقي مال القرض الذي فيه نصاب عند»: ليس في (ج) و(أ).

(٤) وهذا مذهب مالك رحمه الله. انظر: «المدونة» (١/ ٣١٥).

(٥) العارية قد تأتي عليها الأحكام التكليفية الخمسة، فقد تكون واجبة أو مندوبة أو مباحة أو محرمة أو مكروهة. انظر: «مواهب الجليل» (٥/ ٢٦٨)، و«نهاية المحتاج» (٥/ ١١٧)، و«حاشية الصاوي» (٣/ ٥٧٠).

(٦) من قوله: «ومن أوقد... إلى قوله: تصدق به»: ليس في (د).

(٧) روى ابن ماجه (٢٤٧٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٩٢) عن عائشة رضي الله عنها، =

وأمَّا قولُنا: هل يحتاجُ إلى نيَّةٍ عند فعلِه أو بنفسِ الفعلِ يكونُ مأجوراً وإن لم تحضرْه نيَّةٌ؟

فهذا يحتاجُ إلى تقسيمٍ، وذلك أنَّ العلماءَ قد أجمعُوا على أنَّ أفعالَ البرِّ كلَّها إذا وُجِدَتْ فيها النِّيَّةُ مقدمةً[1] فلا خلافَ في كمالِها ورُجِيَ قبولُها وبقيَ الخلافُ فيما عدا ذلك، هل يُجزئُ مطلقاً أو لا يجزئُ مطلقاً أو بالتَّفرقةِ البعضُ يجزئُ والبعضُ لا يجزئُ خلافٌ متَّسعٌ، وترْكُ الخلافِ أولى.

وأمَّا قولُنا: هل هو محدودٌ معلومٌ لا يزيدُ ولا ينقصُ، أو هو معلومٌ غيرُ محدودٍ يزيدُ وينقصُ بحَسبِ الأحوَالِ والأَزمنةِ؟ فإن نَظرْنا بحَسبِ الوقائعِ وطُرقِها فتزِيدُ في زمانٍ وتنقصُ في آخرَ، وهل يُعلَمُ جميعُ أنوَاعِها مُفصَّلاً؟ هذا ما قَدرَ أحدٌ من العُلماءِ أن يحصرَه؛ لأنَّه قد جاءَ عن سيِّدِنا ﷺ أنَّه بلغَ عَددُ المُستحقَراتِ من أفعالِ

= أنها قالت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الماء، والملح، والنار»، قالت: قلت: يا رسول الله، هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال: «يا حميراء من أعطى ناراً، فكأنما تصدق بجميع ما أنضجت تلك النار، ومن أعطى ملحاً، فكأنما تصدق بجميع ما طيب ذلك الملح، ومن سقى مسلماً شربة من ماء، حيث يوجد الماء، فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلماً شربة من ماء، حيث لا يوجد الماء، فكأنما أحياها».

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٨١): هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن جدعان، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وأعله بعلي بن زيد بن جدعان.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٣٣): فيه زهير بن مرزوق، قال البخاري: مجهول منكر الحديث.

(١) في (د): «متقدمة».

البرِّ التي[1] أعلَاها مِنْحَةُ العَنزِ[2] ـ ومِنْحةُ العَنزِ: عند العَربِ من الأشيَاءِ التي لا يُبالِى بها ـ سَبعينَ، أو كما قيلَ.

وقد رُوي عن الصَّحابةِ رضي الله عنهم أنَّهم قالوا: عدَدْناها بعدُ فما قَدرْنا على أن نبلغَ فيها أكثرَ من خمسةَ عشرَ، وهي مثلُ: إماطةِ الأذى عن الطريقِ، ومثلُ: أن تلقَى أخاكَ بوجهٍ طلقٍ، ومثلُ: الكلمةِ الطَّيِّبةِ، ومثلُ: الإرشادِ للطَّريقِ وما في معناهَا، فإذا كانوا رضيَ اللهُ عنهم لم يقدرُوا أن يُحصُوا من السَّبعينَ إلَّا خمسةَ عشرَ مع اهتمامِهم بالدِّينِ وجمعِهم على ذلك، فكيف بمَن بعدهم، لا سيَّما في زمانِنا هذا.

وهنا إشارةٌ لطيفةٌ: وهي أنَّه لمَّا أن خَفِيت أفعالُ المعروفِ لدقَّةِ أكثرِها أشبهَت إخفاءَ ليلةِ القدرِ، وإخفاءَ السَّاعةِ التي في يومِ الجمعةِ، وليلةُ القدرِ تُرْقَبُ في لياليهَا المعلومةِ لها، والسَّاعةُ التي في يومِ الجُمعةِ تُرْقَبُ في جميعِ يومِها، فينبغِي أن تُرْقَبَ أفعالُ المعروفِ مثلهما.

وكيفيَّةُ ذلك: أن يحضرَ النِّيَّةَ في أوَّلِ يومِه أنَّه لا يفعلُ فعلاً من الأفعالِ، أو يتكلَّمَ بكلمةٍ إلَّا ناوياً بها القربَ إلى اللهِ تعالى، فما وقعَ له من ذلك فإن جدَّدَ له نيَّةً فهو الكمالُ، وإن حصلَتْ له غَفْلةٌ حين وقُوعِ ذلك منه، فيُرجَى أنَّ ما تقدَّمَ من النِّيَّةِ يُجزِئُ عنه ما لم يكنْ لتلك النِّيَّةِ مناقضٌ.

---

(١) في الأصل: «الذي».

(٢) رواه البخاري (٢٦٣١)، وأبو داود (١٦٨٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ولفظه: «أربعون خصلة أعلاهنَّ منيحة العنز، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها، وتصديق موعودها، إلا أدخله الله بها الجنة» قال حسان: فعددنا ما دون منيحة العنز، من رد السلام، وتشميت العاطس، وإماطة الأذى عن الطريق، ونحوه فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة.

وقد تقدَّمَ أنَّ الأفعالَ قسمانِ: واجبٌ ومندوبٌ؛ بالنِّسبةِ إلى النيَّاتِ.

وأمَّا المباحُ فلا سبيلَ إليه عند أهلِ الطَّريقِ، فإذا فعلَ ذلك يُرجَى أن يُصادفَ كلَّ المعروفِ، كما يُصادفُ ليلةَ القدرِ والسَّاعةَ التي في يومِ الجمعةِ مَن ارتقبهُما، واللهُ الموفِّقُ.

ويكونُ في ذلك كلِّه مُستعيناً باللهِ تعالى مستعيذاً به ومُستغيثاً خوفاً أن يوكلَ إلى نفسِهِ، فيُقْطَعَ به فيما نواهُ، فيحصُلَ والعياذُ باللهِ في المقْتِ بقولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ـ٣].

وبقيَ علينا كيفيَّةُ التَّوجيهِ بحُسنِ النِّيَّةِ في جميعِ الحركاتِ كيف تكونُ حتى نسلمَ من البِدعِ، وتكونُ في ذلك على لسانِ العلمِ؟

فنقولُ ـ واللهُ المستعانُ ـ: لا يخلُو ما يتصرَّفُ فيه العبدُ أن يكونُ فيما يخصُّ نفسَه، أو ما يخصُّ غيرَه، فإن كانَ[1] فيما يخصُّ نفسَه فلا يخلُو أن يكونَ من النَّوعِ الذي فيه قربةٌ للهِ تعالى، فهذا قد تميَّزَ بنفسِه، أو يكونُ ممَّا أُبيحَ له فعلُه على لسانِ العلمِ، فيجعلُه بنيَّةِ العَونِ على طاعةِ اللهِ تعالى، دقَّ الأمرُ في ذلك أو جلَّ، دليلُه في ذلك قولُ معاذٍ رضي اللهُ عنه في نومِه: وأحتسبُ نومتِي، كما أحتسبُ قومَتِي[2]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في غيرِ ما موضعٍ.

وإن كانَ فيما يخصُّ غيرَه فلا يخلُو أن يكونَ مع حيوانٍ عاقلٍ مثله، أو يكونَ غيرَ عاقلٍ، فإن كانَ عاقلاً فلا يخلُو أيضاً ما يتصرَّفُ فيه أن يكونَ ممَّا قد تبيَّنَ أنَّ فيه قربةً إلى اللهِ تعالى فقد بانَ الوجهُ فيه، وإن كانَ لم يتبيَّنْ فيه ذلك فتكونُ نيَّتُه في

---

(١) «كان»: ليست في (د).

(٢) تقدم قريباً.

ذلك إحدى النيَّاتِ المستحسنةِ شرعاً، وهي إمَّا من بابِ إدخالِ السُّرورِ أو من شفقةِ الإسلامِ، أو العَونِ على ما فيه رفقٌ له في شأنِه، أو من بابِ الرِّفقِ لقولِه عليه السَّلامُ: «ما كانَ الرِّفقُ في شيءٍ إلَّا زانَه»[1] أو اتِّباعِ حكمةِ اللهِ تعالى الجاريةِ في ذلك الوجهِ، أو من بابِ اتِّخاذِ الخيرِ عادةً مطلقاً، أو ما في معنى هذه النيَّاتِ أيُّها أمكنَ في ذلك الأمرِ فَعَلَهُ، ويتحرَّزُ في ذلك من الرِّياءِ وطلبِ المدحِ على ذلك أو العِوضِ أو ما يقربُ من ذلك وإن خفيَ سواءٌ كان فعلاً أو قولاً أو نيَّةً.

وممَّا رُوي فيما[2] يشبهُ هذا النَّوعَ من حسنِ النِّيةِ للغيرِ في أمرٍ خاصٍّ: أنَّ بعضَ المسرفينَ على أنفسِهم ماتَ ولم تُعلمْ له حسنةٌ قطُّ، فرآه بعضُ المباركينَ في النَّومِ في حالةٍ حسنةٍ، فقالَ له: بمَ نلتَ هذه المنزلةَ؟ فقالَ: لم تُوجَدْ لي حسنةٌ واحدةٌ إلَّا أنَّه خرجَتْ يوماً سريَّةٌ من سرايا المسلمينَ فغنمَتْ، فبلغَني ذلك ففرحْتُ لكونِ المسلمينَ غنمُوا، فغفرَ اللهُ لي بذلك[3].

فانظرْ إلى هذا الخيرِ ما أدقَّه وأخفاهُ، وإلى هذا الفضلِ ما أعظمَه وأعلاهُ، وإن كانَ لحيوانٍ غيرِ عاقلٍ فقد بانَ المعروفُ فيه لقولِه عليه السَّلامُ: «في كلِّ كبدٍ حرَّاءَ أجرٌ»[4] إلَّا أنَّه يتحرَّزُ أن يكونَ لولوعٍ به أو لمنفعةٍ يرجُوها منه أو عليه أو لحظٍّ ما من

---

(١) رواه مسلم (٢٥٩٤)، وأبو داود (٢٤٧٨)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٣٠٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٣٠٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٧٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: «مما».

(٣) لم أقف على القصة.

(٤) رواه ابن ماجه (٣٦٨٦)، وأحمد في «مسنده» (١٧٥٨١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣١) (٦٥٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (٦٥٩٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧٨٠٧)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣٦٠٠) من حديث سراقة بن جعشم رضي الله عنه. =

الحظوظِ النَّفسانيَّةِ، فتلك أبوابٌ قد عرفَ ما فيها وما على الدَّاخلِ فيها وما له على حسبِ ما قد بيَّناهُ في غيرِ ما موضعٍ من الكتابِ، وليسَتْ من هذا البابِ الذي نحن بسبيلِهِ بشيءٍ.

وفي الحديثِ فائدةٌ لطيفةٌ وهي: الحضُّ لك أن تردَّ بالك إلى بابِ المعرُوفِ فتَعلمَه وتعملَ به؛ لأنَّه بابٌ وَاسعٌ كادَ أن لا يخلوَ مَن وُفِّقَ إلى علمِه والعملِ به مَن داومِ الخيرِ ليلاً ونهاراً لئلَّا تجهلَ فتقولَ: لا تكونُ الحسنةُ إلَّا في الصَّدقةِ بالمحسُوسِ، ويفوتَكَ خيرٌ كثيرٌ وأنت قادرٌ عليه، وليسَ عليك في أكثرِه شيءٌ من المشقَّةِ، والصَّدقةُ بالمحسُوسِ قد لا يقدرُ عليها بعضُ النَّاسِ.

وهذا منه ﷺ من أحسنِ الإرشادِ، جزاهُ اللهُ عنَّا أفضلَ ما جزَى نبيًّا عن أمَّتِه بفضلِه، وجعلَنا من مباركيها في الدَّارَين بمنِّه.

* * *

= وروى البخاري (٢٣٦٣)، ومسلم (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «في كل كبد رطبة أجر».

٢٤٧ ـ عن ابنِ عمرَ رضيَ الله عنهُ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «لأَنْ يَمتلِئَ جَوفُ أَحدِكُم قَيْحاً خَيرٌ لهُ مِن أنْ يَمتلِئَ شِعراً». [خ: ٦١٥٤]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على ترجِيحِ أن يمتلئَ الجوفُ قيحاً الذي هو عينُ الهلاكِ على أن يمتلئَ شعراً، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: ما المرادُ بـ(**جوفِه**) وقولِه: (**شعراً**) هل هو على عمومِه أو لا؟ وما المرادُ بقولِه: (**من أن يمتلئَ شعراً**) هل لكثرةِ حفظِه الشِّعرَ، أو لتعلُّقِ الخاطرِ به؟ وما الحكمةُ في أن مثَّلَ بالقيحِ دونَ غيرِه.

أمَّا قولُنا: ما المرادُ بجوفِه؟ احتملَ وجهينِ:

أحدُهما[١]: أن يُريدَ به القلبَ، واحتملَ أن يكونَ على ظاهرِه، والمرادُ الجوفُ كلُّه وما فيهِ من[٢] القلبِ وغيرِه، والأوَّلُ أظهرُ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا قولُنا: ما المرادُ بقولِه ﷺ: (**شِعراً**) هل ذلك على العُمومِ من أيِّ نوعٍ كان الشِّعرُ أو على الخصوصِ؟ احتملَ اللَّفظُ، لكنَّ قواعدَ الشَّريعةِ تُخصِّصُه؛ لأنَّ ما كانَ من الشِّعرِ في مدحِه ﷺ فهو قربةٌ إلى اللهِ تعالى، وقد كانَ ﷺ يحضُّ عليه مثلَ قولِه عليه السَّلامُ لحسَّانَ[٣]: «أجبْهم عنِّي»، فقالَ له حسَّانُ: واللهِ لأسلَّنَّكَ منهم كما تُسلُّ الشَّعرةُ من العَجينِ[٤] أو كما قال[٥].

---

(١) «أحدهما»: ليست في (د).

(٢) «من»: ليست في الأصل.

(٣) «لحسان»: ليس في الأصل.

(٤) رواه البخاري (٦١٥٠)، ومسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) «أو كما قال»: ليس في الأصل.

وما كانَ منه في تنزيهِ الحقِّ سبحانَه فذلك قربةٌ أيضاً، وما كانَ منه يحضُّ على الآخرةِ ويُزهِّدُ في الدُّنيا فذلك من بابِ الوعظِ والتَّذكارِ بالخيرِ، وقد قالَ ﷺ: «إنَّ من الشِّعرِ لحِكمةً»[1] فما كانَ منه حكمةً فكيف يكونُ ملءُ الجوفِ بالقيحِ خيراً منه، هذا لا يمكنُ، فيكونُ اللَّفظُ عامًّا ومعناه الخصُوصُ، واللهُ أعلمُ على هذا التَّوجيهِ المُتقدِّمِ.

فيكونُ المحذورُ منه مثلَ النَّوعِ الذي ذمَّه مَولانا جلَّ جلَالُه في كتابِه حيثُ قالَ: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٦]، وذلك مثلُ شعرِ الجاهليَّةِ وتغزُّلِهم؛ لأنَّهم كانُوا يتغزَّلُون في مدحِ النِّساءِ وذكْرِهنَّ وغَيرِ ذلك من الوجُوهِ المحرِّكةِ للشَّهواتِ وحبِّها وحبِّ الدُّنيا وفخرِهم بما لا يجوزُ شرعاً وما في معناه.

ولذلك ذُكِرَ عن بعضِ أهلِ الطَّريقِ ـ وكانَ من أكابرِ وقتِه ـ أنَّه جاءَه بعضُ النَّاسِ بابنِه بعدما علَّمَه العربيَّةَ والأدبَ ورغبَ منه أن يقرأَ عليه شَيئاً من طريقِ القومِ لعلَّه تنبعثُ له همَّةٌ فقالَ له: لا أفعلُ لأنَّك أتيتَ به إليَّ[2] بعدَما ملأتَ قلبَه بالشِّعرِ وخالطَ بشاشتَه الشَّهواتُ وحبُّ الدُّنيا، فما عسَى أن أفعلَ فيه، فامتنعَ منه ولم يقبلْه.

إشارةٌ لما قالَ في «الرِّسالةِ»[3]: وأولَى القلوبِ بالخيرِ ما لم يسبقِ الشَّرُّ إليه.

وأمَّا قولُنا: ما المرادُ بقولِه: (يمتلئُ شِعراً) هل المرادُ به[4] الذي يُكثرُ من

---

(١) رواه البخاري (٦١٤٥)، وأبو داود (٥٠١٠)، وابن ماجه (٥٠١٠)، وأحمد في «مسنده» (١٥٧٨٦) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) في (د): «إلي به».

(٣) انظر: «الرسالة» للقيرواني (ص: ٦).

(٤) «به»: ليس في الأصل.

حفظِ هذا النَّوعِ من الشِّعرِ؟ أو المرادُ به مَن تعلَّقَ به خاطرُه حتَّى يكونَ به مشغُوفاً.

فالجوابُ أنَّ هذا على وجهَين: إمَّا مشغُوفاً بتردادِه وذكْرِه والنَّظرِ فيه، أو مشغوفاً به وبنظمِه وإنشائِه واختراعِه ومعارضةِ مَن تقدَّمَ من أهلِ ذلك الشَّأنِ؛ احتملَ الوجوهَ كلَّها.

لكنَّ الأظهرَ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّ المرادَ: هو الذي تعلَّقَ خاطرُه به التَّعلُّقَ الكُلِّيَّ الذي يُلهيهِ عن غيرِه كانَ ممَّن يخترعُه ويُنشئُه أو ممَّن ينقلُه ويحفظُه، وقد أغريَ به فالوجهانِ سيَّان، مثل الذي ابتُلِي بحُبِّ الدُّنيَا كانَ بيدِه منها شيءٌ أو لم يكنْ من أبنائِها يحسبُون.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن مثَّلَ بذكْرِ القيحِ فاعلَم ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ: أنَّ تمثيلَه عليه السَّلامُ بالقيحِ من أعظمِ الحذرِ ممَّا مثَّل به، وذلك أنَّ أهلَ الطِّبِّ يزعمونَ أنَّه إذا وصلَ إلى القلبِ من الدَّاءِ شيءٌ وإن كانَ يسيراً فإنَّ صاحبَه يموتُ لا محالةَ؛ لأنَّه عضوٌ رئيسٌ لا يحملُ من الآلامِ شيئاً، وإنَّ غيرَه ممَّا في الجَوفِ مِثلَ الكَبدِ والرِّئةِ إلى غيرِ ذلك أنَّ الآلامَ إذا كانت في بعضِها أنَّ ذلك من الأمورِ المخُوْفةِ، والغالبُ على صاحبِها الهلاكُ، فكيف إذا امتلأَ الجميعُ بالقيحِ، لا شكَّ في هلاكِ صاحبِ ذلك، ألا ترَى أنَّه إذا كانَ بعضُ الأناملِ فيه نبتٌ عندَ أخذِه[1] في[2] جمعِ القيحِ لا يهنأُ لصاحبِه عيشٌ ولا حالٌ، وكذلك إن كانَ صاحبُه ورمَ الكبدِ يمُوتُ

---

(١) في (د): «آخره».

(٢) «في»: ليست في (د).

مخبُولَ الدِّماغِ من هَولِ ما يُقاسِي، فترجِيحُه ﷺ هذه الحالةَ التي ذَكَرْنا على الشِّعرِ الذي فيه راحةُ النَّفسِ إنَّما ذلك لجمعِهِ علَّتَينِ، وهما شغلُه عن اللهِ تعالى بما لا يجوزُ من ذكْرِه تلك الأمورَ التي يتضمَّنُها تغزُّلُ الشِّعرِ؛ لأنَّه قد[1] قالَ ﷺ: «مثلُ الذي يذكرُ ربَّه والَّذي لا يذكرُ مثلُ الحيِّ والميِّتِ»[2]، ولمَّا كانَ هنا الشِّعرُ بمكروهٍ أو حرامٍ كانَ الموتُ على الحالةِ المذكورةِ خيراً له.

وهنا بحثٌ وهو أن يقالَ: هل يتعدَّى الحكمُ بوجُودِ العِلَّةِ أم لا؟ الظَّاهرُ تعدِّيه؛ لأنَّ كلَّ ما يشغلُ عن اللهِ تعالى فصاحبُه مَحرومٌ، فإن كانَ بمحرَّمٍ من أيِّ المحرَّماتِ كانَ فالموتُ على هذه الحَالةِ المذكورةِ خَيرٌ له ممَّا هو فيه.

تنبيهٌ: إذا كانَ ملؤُه بالقيحِ خيراً له من الشِّعرِ وما فيه إلَّا العلَّتانِ اللَّتانِ ذكرنَاهُما، فكيف إذا امتلأَ بعلمِ الجدلِ وما يُشبهُه؛ لأنَّ تلك العلومَ تُقسِّي القلوبَ وتَشغلُها عن اللهِ تعالى وتُحدِثُ الشُّكوكَ في الاعتقاداتِ وتُطيلُ اللِّسانَ وتَزرعُ الحسدَ في القلوبِ والتَّنافسَ، وتُفضِي إلى التَّباغضِ، والتَّحكُّمِ على القدرةِ بأشياءَ لا تُوافقُها الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ، فكيف يكونُ حالُ صاحبِه.

تنبيهٌ آخرُ: في ترْكِ حظوظِ النُّفوسِ والعوائدِ السُّوءِ؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّ سيِّدَنا ﷺ بُعِثَ والعربُ في معظمِ فصاحتِها واشتغالِها بالشِّعرِ وتنافسِها فيه، فزجرَهم ﷺ عن ذلك بهذا الزَّجرِ العظيمِ الذي تضمَّنَه الحديثُ.

ويترتَّبُ على ذلك من الفقهِ: أنَّ شغلَ الباطنِ بغيرِ ما يُرضِي اللهَ من أعظمِ

---

(١) «قد»: ليست في (د).

(٢) رواه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧٧٩) من حديث أبي موسى رضي الله عنه، ووقع عند مسلم: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه...».

الأمـورِ المهلِكـةِ، ولـم يُجعلْ لـه مخرجٌ والأمُـورُ الوَاقِعةُ فـي الخَارجِ مـن[1] الكبَائرِ والصَّغائـرِ ومـا بينهمـا جُعلـتْ فيهـا الحـدودُ والكفَّـاراتُ، إلـى غيـرِ ذلـك ممَّا هو معروفٌ مـن قواعدِ الشَّـرعِ.

ويترتَّبُ عليه أيضاً أنَّ الزَّجرَ ـ كانَ لنفسِك أو لغيركَ ـ بحسبِ الشَّيءِ المنهيِّ عنه من قوَّةٍ أو لينٍ، حتَّى يكونَ عاصماً لتلك المادَّةِ الرَّديئةِ.

وفيه دليلٌ لأهلِ المجاهداتِ، وهو أنَّه لمَّا عسُرَت عليهم نفوسُهم في الانقيادِ إلى ما أريدَ منها أخذُوها بالمجاهداتِ على قدْرِ رعونتِها حتَّى انقادَتْ.

وقد ذُكِرَ عن بعضِهم: أنَّ نفسَه كانَ فيها رعونةٌ فجاهدَها عشرينَ سنةً بأكلِ نشارةِ الخشبِ، ولم يُطعِمْها خبزاً حتَّى انقادَتْ واستقامَتْ لما أُريدَ منها.

ومثلُ ذلك: العملُ في قطْعِ العوائدِ السُّوءِ، ولا ينظرُ في ذلكَ إلى كثرةِ انتشَارِها في النَّاسِ، وإنَّما ينظرُ فيها بلسانِ العلمِ هل تجوزُ أم لا، وعلى ذلك يكونُ العملُ فهي طريقُ النَّجاةِ، جعلَنا اللهُ من أهلِها في الدَّارَينِ بمنِّه وفضلِه.

* * *

---

(١) في الأصل زيادة: «أعظم».

٢٤٨ ـ عن ابنِ عمرَ رضي الله عنه، أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ الغادِرَ يُنصَبُ لهُ لوَاءٌ يومَ القيامَةِ، فيُقالُ: هذِهِ غَدْرَةُ فُلانِ بنِ فُلانٍ». [خ: ٦١٧٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على فضيحةِ الغادرِ يومَ القيامةِ بنصْبِ لواءِ غدرتِه وشهرتِه بها على جميعِ العالمِ هناك، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل الغدرُ على عمومِه في الدِّقِّ والجِلِّ، أو في أشياءَ مخصوصةٍ؟ وهل له عذابٌ غيرُ ذلك أو لا؟ وهل لكلِّ غدرةٍ تكونُ منه يُنصَبُ له بها لواءٌ، أم لواءٌ واحدٌ يكفِي عن جميعِ غدراتِه؟ وهل تُعرَفُ الحكمةُ في ذلك أم لا؟

أمَّا قولُنا: هل الغدرُ على عمومِه، أو في بعضِ الأشياءِ دون بعضٍ؟

أمَّا ما عدا الأشياءَ المحرَّماتِ والمكروهاتِ التي قد خرجَتْ ببابِها فهو عامٌّ في الدِّقِّ من الأمورِ والجِلِّ، وهذا بابٌ ضيِّقٌ لم يُسامحْ فيه أحدٌ من العلماءِ، حتَّى إنَّهم قالُوا في الأسيرِ إذا كانَ في دارِ الحربِ، وقالَ له العلجُ الذي هو في يدِه: تُعاهدُني على أن لا تَهربَ وأنا أُسرِّحُكَ من الحديدِ، فإن عاهدَه وسرَّحَه من الحديدِ من أجلِ عهدِه فلا يحلُّ له الهروبُ، بخلافِ أن لو حلَّفَه فله إذا حلَّفَه أن يهربَ ويُكفِّرَ عن يمينِه، ألا ترَى إلى حالِ الغادرِ في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ حيث قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ـ٧٧]، فأورثَهم غدرُهم لمولاهُم أنجسَ الأحوالِ وهو النِّفاقُ.

وأمَّا قولُنا: هل له عذابٌ غيرُ ذلك، فالعذابُ له بحسبِ ما قُدِّرَ عليه، وإنَّما هذه علامةٌ يُعرَفُ بها يومَ القيامةِ؛ لأنَّه قد شاءَ اللهُ سبحانَه أن جعلَ لكلِّ صاحبِ

ذنبٍ علامةٌ يعرفُ بها ذنبَه، مثلُ شاهدِ الزُّورِ يُبعَثُ مُولِغاً لسانَه بالنَّارِ(١)، وآكلِ الرِّبا يتخبَّطُ مثلَ صاحبِ الجنونِ في الدُّنيا(٢)، والذي يطلبُ وليسَ بذي حاجةٍ ليسَ في وجهِه مُزْعَةُ لحمٍ(٣)، والنَّائحةِ لها سربالانِ: أحدُهما: من الجربِ، والثَّاني: من القَطِرانِ(٤)، ومانعٍ من الزَّكاةِ إن كانت إبلاً يُبْطَحُ لها بقَاعٍ قَرْقَرٍ، فجَاءَت أوفرَ ما كانت تطؤُه بأخفافِها وتعضُّه بأفواهِها، كلَّما مرَّت أُخرَاها ردَّتْ أُولاها، حتَّى يقضِيَ اللهُ تعالى بينَ عبادِه ثم يرَى سبيله، وإن كانت غنماً فمثلُ ذلك إلَّا أنَّه قال: تنطحُه بقرونِها وتطؤُه بأظلافِها(٥)، وإن كانَ مالُه ذهباً أو فضَّةً مُثِّلَ له شجاعٌ أقرعُ يعضُّه في شدقَيهِ يقولُ له: أنا مالُكَ أنا كنزُكَ(٦)، والمتكبِّرون يُبعَثونَ مِثلَ الذَّرِّ(٧)، وآكلُ

---

(١) رواه القضاعي في «مسنده» (٥٧٩) عن علي بن موسى، عن أبيه، عن آبائه، متصلًا. وفي سنده عبد السلام أبو الصلت واهٍ، انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٦١٦).

(٢) روى الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٦٠) (١١٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٣) (٢٦٩٩) عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إياي والذنوب التي لا تغفر: الغلول فمن غلَّ شيئاً أتى به يوم القيامة، وآكل الربا فمن أكل الربا بعث يوم القيامة مجنوناً يتخبط» ثم قرأ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١١٩): فيه الحسين بن عبد الأول، وهو ضعيف.

(٣) رواه البخاري (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٤٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «ما يزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم».

(٤) رواه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢)، وأحمد في «مسنده» (٨٩٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري (٤٥٦٥)، وأحمد في «مسنده» (٨٦٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) رواه الترمذي (٢٤٩٢)، وأحمد في «مسنده» (٦٦٧٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٥٧) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

أموالِ اليتامَى ألسنةُ النَّارِ تخرجُ من منافسِ جسدِه[١] وشَاربُ الخمرِ الكوزُ مُعلَّقٌ في عُنقِه[٢]، والكذَّابُ يُشَقُّ شدقُه كما تقدَّمَ في الحديثِ[٣]، والمغتابُونَ النَّاسَ تُقرَضُ شفَاهُهم بالمقَاريضِ[٤]، أو كما وردَ في ذلك.

هـذه كلُّهـا علاماتٌ علـى كلِّ ذنبٍ حتَّـى يُعرَفَ بـه صاحبُه، وهي أشـياءُ عديدةٌ بحسـبِ الجرائـمِ، وكفَى في هـذا قولُه تعالـى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمـن: ٤١]، أعاذَنـا اللهُ مـن الذُّنـوبِ والفضيحـةِ بهـا لو لم يكـنْ فيها إلَّا هـذا المقـدارُ لـكانَ كافياً فـي الـرَّدعِ والزَّجرِ، فكيـف بالأمـرِ الزَّائدِ علـى ذلك الذي لا تحملُـه الجبالُ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨٧٢٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٨٨٠) بمعناه من قول السدي.
وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٨٨١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٤٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٦٦) عن أبي برزة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يبعث يوم القيامة قوم من قبورهم تأجج أفواههم ناراً» فقيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «ألم تر الله يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ الآية [النساء: ١٠]».

(٢) لم أقف على مخرجه، مع أن السفاريني قد ذكره في «البحور الزاخرة» (٢/ ٧٤٨) وعزاه للشيخين، وهو وهم منه رحمه الله، وسبقه لهذا الوهم القرطبي في «التذكرة» (ص: ٥٢٦)، والله أعلم.

(٣) انظر حديث رقم: (٧٠).

(٤) روى أحمد في «مسنده» (١٣٤٢١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٧٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٩٩٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٣٧) والبغوي في «شرح السنة» (٤١٥٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أسري بي مررت برجال تقرض شفاههم بمقاريض من نار» قال: «فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء خطباء من أمتك يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون».

وأمَّا قولُنا: فيمَن له غَدَراتٌ هل تُنصَبُ له ألوِيةٌ بعدَدِها أو لواءٌ واحدٌ يكفِي؟

ظاهرُ الحديثِ يُعطِي أنَّ لكلِّ غدرةٍ لواءً، يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (**يقالُ: هذه غدرةُ فلانٍ**)، وجاءَ في حديثٍ آخرَ غيره: «بقدرِ غدرتِه»[1].

وأمَّا قولُنا: هل تُعرَفُ الحكمةُ في كونِه جُعِلَت شهرتُه بنصبِ اللِّواءِ أم لا؟

فنقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: قد عرَفْنا من حكمةِ الشَّريعةِ أنَّ العذابَ على الشَّيءِ يكونُ بما يضادُّهُ، وأنَّ الشُّهرةَ هناك من جملةِ العقابِ أيضاً، فلمَّا كانَ الغدرُ هنا أمراً[2] باطناً خفيًّا؛ جُعلَتْ هناك علامتُه أشهرَ الأشياءِ؛ لأنَّ عادةَ العربِ أنَّ أشهرَ الأشياءِ عندَهم برفْعِ الألويةِ.

وقد جاءَ في حديثٍ آخرَ: «أنَّه يُنصبُ عند استِه»[3] أو كما وردَ، وهذا مبالغةٌ في التَّوبيخِ والخزيِ ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النبأ: ٢٦].

وفيه دليلٌ على أنَّ المعرفةَ في الآخِرةِ مثلُ المعرفةِ هنا يُؤخَذُ ذلك من قولِه: (فلانِ بنِ فلانٍ)، فكما أنَّ المعرفةَ هنا بالآباءِ فكذلك هناك.

تنبيهٌ: اعرِضْ يا فلانُ بنَ فلانٍ على نَفسِك حين وصفَ ﷺ أبوابَ الجنَّةِ، وذكرَ أنَّ لكلِّ بابٍ منها من أعمَالِ الخَيرِ نوعاً يدخلُ أهلُه منه، وأنَّ أهلَ[4] الصَّومِ يدخلونَ من بابِ الرَّيانِ، فقال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ اللهِ، ما على مَن

---

(١) رواه الترمذي (٢١٩١)، وابن ماجه (٢٨٧٣)، وأحمد في «مسنده» (١١٤٢٧) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) في الأصل: «اسماً».

(٣) رواه مسلم (١٧٣٨)، وأحمد في «مسنده» (١١٣٠٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٤) «أهل»: ليس في (ج).

يُدعى مـن تلك الأبوابِ كلِّهـا؟ فقالَ له ﷺ: «وأرجـو أن تكونَ منهـم»[1] أو كما وردَ.

وكيف حالُ مَن اجتمعَتْ عليه وفيه تلك العلاماتُ القبيحةُ على ما فرَّطَ من الزَّكاةِ وغيرِها من المتقدِّمِ ذكْرُها، وراياتُ غدرِه تخفقُ عند استِه، فاجعَلْ نفسَكَ بينَ هاتينِ الحالتَين، واختَرْ إلى أيِّهمَا تَفْزَعُ بالأعمالِ لا بالطَّمَعِ والأمانيِّ.

«والكيِّسُ مَن دانَ نفسَـه وعملَ لما بعـد الموتِ، والعاجزُ مَن أتبعَ نفسَـه هواها وتمنَّـى علـى اللهِ الأمانـيَّ»[2]، جعلَنـا اللهُ مـن أهـلِ الكيـسِ، وأعانَنا عليه، وأسـعدَنا به بمنِّه.

***

(١) رواه البخاري (١٨٩٧)، ومسلم (١٠٢٧)، والترمذي (٣٦٧٤)، والنسائي (٢٢٣٨)، وأحمد في «مسنده» (٧٦٣٣)، والبزار في «مسنده» (٨٠٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٨٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٤٢٦٠)، وأحمد في «مسنده» (١٧١٢٣)، والبزار في «مسنده» (٣٤٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٩١) و(٧٦٣٩) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

٢٤٩ ـ عن عائشَةَ رضيَ اللهُ عنها، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «لا يقُولَنَّ أحدُكُمْ خَبُثَتْ نَفسِي، ولكِنْ ليَقُلْ: لَقِسَتْ نَفسِي». [خ: ٦١٧٩]

ظاهرُ الحديثِ النَّهيُ عن أن يصفَ أحدٌ نفسَه بالخبثِ، ولكن إنْ ظهرَ له منها ما لا يُعجبُه يُعبِّرُ عن ذلك بقَولِه: (لقستْ نفسِي)، **والكلامُ عليه من وجُوهٍ:**

منها: أن يقالَ: هل النَّهيُ هنا على طريقِ الكراهةِ، أو الحظرِ؟ وهل الأمرُ بقولِه: (**لقسَت**) على طريقِ النَّدبِ، أو على طريقِ الوجُوبِ، وإن كانَ على طريقِ النَّدبِ هل يُعبِّرُ بغيرِ هذه الصِّيغةِ أم لا؟ وما الحكمةُ في منْعِه من قولِ الخبثِ، وهل يكونُ المنعُ من هذه اللَّفظةِ لا غيرُ، أو كلِّ ما هو في معناهَا.

أمَّا قولُنا: هل النَّهيُ على طرِيقِ الحظرِ أو الكراهةِ؛ احتملَ، والظَّاهرُ أنَّه على طريقِ الكراهةِ بحسبِ ما أعلِّلُه بعدُ.

وأمَّا قولُنا: هل الأمرُ بقولِه: (**لقسَت نفسِي**) على الوجُوبِ أو النَّدبِ؛ اللَّفظُ[1] مُحتملٌ، والظَّاهرُ هنا النَّدبُ على ما يعلَّلُ بعدُ.

وأمَّا قولُنا: إن كانَ على النَّدبِ هل يُعبِّرُ بغيرِ لقسَت؟ فالجوابُ: أنَّ الأولَى في المندوبِ صيغةُ لفظِه ﷺ لما في ذلك من الخيرِ، وإن عبَّرَ بما في معناهَا، فقد خرجَ عن المنهيِّ عنه، ودخلَ في بابِ المندوبِ إلَّا أنَّه تركَ الأولَى من المندوبِ لتركِه اللَّفظَ المباركَ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في نهيِه ﷺ عن ذلك فإن قلنَا: تعبُّدٌ فلا بحثَ، وإن قلنَا: لحكمةٍ فما هي؟ فاعلَم ـ وفَّقَنا اللهُ تعالى وإيَّاك ـ أنَّه عليه السَّلامُ كان يُعجبُه الفألُ

(١) «اللفظ»: ليست في (د).

الحسنُ ويكرهُ السَّيِّئَ منه[١]، فكراهيتُه عليه السَّلامُ اللَّفظَ الخبيثَ لوجهَينِ ـ واللهُ أعلمُ ـ:

أحدُهما: كراهيتُه عليه السَّلامُ من أن يكونَ فألاً، فإنَّها لفظةٌ ثقيلةٌ، كما «نهى عليه السَّلامُ أن يُسمِّيَ أحدٌ عبدَه أو ابنَه خيراً»[٢] خيفةَ أن يقولَ طالبُه: هنا خيرٌ؟ ولا يكونُ حاضراً، فيقالُ له: ليسَ هنا خيرٌ.

والوجهُ الثَّاني: كراهيةُ أن يشهدَ المرءُ على نفسِه بالفسقِ؛ لأنَّ نفسَ الفاسقِ والكافرِ والفاجرِ نفسُ كلِّ واحدٍ منهم خبيثةٌ، فلمَّا كانت تلك اللَّفظةُ تحتملُ جملةَ معانٍ قبيحةٍ منعَ عليه السَّلامُ المؤمنين أن يعبِّروا بها عمَّا يجدُون في نفوسِهم ممَّا لا يرضَونه من عَجزِها، أو ما يُشبهُه، وأبدلَ لهم لفظةً حسنةً، وهي قولُه: (**لقِسَتْ**)، وهذا من نوعِ الفألِ الحسنِ.

ويترتَّبُ على هذا من الفقهِ: أن يطلبَ المرءُ أنواعَ الخيرِ حتَّى ولو بالفألِ الحسنِ، ويُضيفَ الخيرَ إلى نفسِه ولو بنسبةٍ ما، وإن ضعُفَت طمعاً في فضلِ الكريمِ الجوادِ، ويدفعَ عن نفسِه الشَّرَّ ويكرهَه[٣]حتى التَّفاؤلَ به، ولا يكونَ بينه وبين أهلِه وصلةٌ ويقطعَها القطعَ الكُلِّيَّ، حتَّى في الألفاظِ المشتركةِ التي تقعُ معبِّرةً عن حالِه وحالِهم يعدلُ عنها خيفةَ شؤمِها، أعاذَنا اللهُ من ذلك بمنِّه.

وممَّا يُقوِّي ما أشرْنا إليه ما رُوي عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه أنَّه أتَاه

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٥٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٢١) من حديث أبي هريرة، قال: «كان النبي ﷺ يعجبه الفأل الحسن، ويكره الطيرة».
قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٧٧): إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) اجتهدت في طلبه فلم أجده.

(٣) في (د): «ويكره».

أعرابيٌّ فسألَه عن اسمِه واسمِ أبيهِ واسمِ قبيلتِه وأين منزلُه، فكنَّى عن كلِّ واحدٍ منهم باسمٍ من أسماءِ النَّارِ، فلمَّا رأى عمرُ رضيَ اللهُ عنه قوَّةَ شِبْهِه بأهلِ النَّارِ ـ لترادفِ أسمائِها في كلِّ مَن سمَّاه من نفسِه حتَّى إلى منزلِه ـ قالَ له: الحقْ بأهلكَ، فإنَّهم قد احترقُوا، فذهبَ الأعرابيُّ إلى أهلِه فوجدَهُم قد احترقُوا كما أخبرَ رضيَ اللهُ عنه[1].

وأمَّا قولُنا: هل النَّهيُ عن هذه اللَّفظةِ لا غيرُ، أو عنها وعمَّا في معناها، فإذا قلنَا بتعليلِ قولِه، فينبغِي المنعُ منها وما في معناها؛ للعلَّةِ المذكُورةِ، لا سيما ما ذكرْنا عن عمرَ رضيَ اللهُ عنه آنفاً، وإن قلنا: تعبُّدٌ فلا يتعدَّى الحكمُ إلى غيرِها، وليسَ بظاهرٍ، ويجبُ بالقولِ بالتَّعليلِ أن يمنعَ ما اتَّخذَه اليومَ بعضُ النَّاسِ أنَّه إذا كانَ به شيءٌ يقولُ: نفسِي ليست بطَيِّبةٍ، أو أنا ليسَ بطيِّبٍ يُخرِجُ نفسه من الطَّيِّبين، فإذا أخرجَها من الطَّيِّبينَ ألحقَها بالخبيثينَ، وكذلك كلُّ ما كانَ من هذا النَّوعِ المنعُ فيه هو الأولَى.

وفيه دليلٌ على كثرةِ شفقتِه ﷺ على أمَّتِه يُؤخذُ ذلك من نهيِه عليه السَّلامُ عن هذا وما أشبهَه.

وفيه تنبيهٌ[2] لأهلِ القلوبِ؛ لأنَّ من الألفاظِ والحركاتِ ما هي إشارةٌ من[3] الغيبِ لمن فهمَ، ولولا ذلك ما كانَ يَنهى[4] صلواتُ اللهِ عليه وسلَامُه عن هذا وأشباهِه.

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٧٣) (٢٥) عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب قال لرجل: «ما اسمك؟» فقال: جمرة، فقال: «ابن من؟»، فقال: ابن شهاب: قال: «ممن؟» قال: من الحرقة، قال: «أين مسكنك؟» قال: بحرة النار، قال: «بأيها؟» قال: بذات لظى، قال عمر: «أدرك أهلك فقد احترقوا»، قال: فكان كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هكذا رواه مالك منقطعاً، ورواه موصولاً ابن بشران كما في «الأمالي ـ ج٢» (١٢٠٢).

(٢) في (د): «دليل».

(٣) في (د): «إلى».

(٤) في الأصل: «نهى».

وممَّا رُويَ عن بعضِ أهلِ القلوبِ: أنَّه خرجَ متوجِّهاً في حاجةٍ، فقابلَه دكَّانُ صاحبِ الحاجةِ، وهو قد نزلَ إلى حَاجةٍ له وجعلَ على دكَّانِه عُودَين على شبهِ لام ألف، فلمَّا رآهُما الفقيرُ رجعَ، فقيلَ له في ذلك فقالَ لهم: أما ترونَ على دكَّانِه العلامةَ على أنَّها ليست عنده، فقالوا: ما هي؟ فقالَ: لام ألف عبارةٌ عن لا شيءَ هنا، فلمَّا كانَ بعدَ مجيئِه سألَه بعضُ أصحابِ الفقيرِ عمَّا قالَ: فقالَ صاحبُ الدُّكانِ: صدقَ الفقيرُ الحاجةُ لم تكُنْ عندِي.

ومن قولِ بعضِهم ممَّا يُقوِّي هـذا المعنى: الاعتِراضُ عـلى الرُّموزِ جفاءٌ إن فهمتَ، وإلَّا فلا تعترِضْ على ما ليسَ لك به علمٌ.

وممَّا يُؤيِّدُ ذلك قولُه ﷺ: «المؤمنُ ينظرُ بنُورِ اللهِ تعالى»[1]، فمَن نظرَ بالنُّورِ فهم موضعَ الإشارةِ، ومَنْ لم يكنْ له نورٌ ما لم يلتفتْ إلى شيءٍ، وبقيَ مثلاً لبهيمةٍ، فإمَّا أن يجعلَ الكلَّ رموزاً فيخرجُ بذلك إلى بابٍ عظيمٍ من الفسادِ، وإمَّا أن يسدَّ هذا البابَ مرَّةً واحدةً، فتفوتُه هذه الرُّموزُ وتتغطَّى عنه، فهذا الأمرُ[2] في حقِّه أسلمُ له، إذا سلَّمَ الأمرَ إلى أهلِه، وهذا إنَّما هو لأهلِ الميراثِ والنُّورِ والتَّوفِيقِ، كما ذكرْنا عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه فيما تقدَّمَ من الكتابِ، ومَن رزقَه اللهُ من ذلك الميراثِ نسبةً ما.

---

(١) رواه الترمذي (٣١٢٧)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ١٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٨٤٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
قال الترمذي: غريب.
ويشهد له حديث أبي أمامة عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٠٢) (٧٤٩٧)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٦٥).
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦٨): إسناده حسن.

(٢) «الأمر»: ليست في (د).

ولذلك قالَ ﷺ: «إنَّما أنا قاسـمٌ واللهُ يُعطِي»[1] فوجُوهُ الخيرِ على يدِه عليه السَّلامُ تتابعَتْ، وقسمَ لمن قسمَ ما قدرَ له، جعلَنا اللهُ ممَّن أَجزلَ نصيبَه من تلك الخيراتِ إنَّه وليٌّ حميدٌ.

❊ ❊ ❊

---

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.
ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٠٨)، وأحمد في «مسنده» (٧١٩٤)، والبزار في «مسنده» (٧٧١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٨١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٢٥٠ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «قالَ اللهُ تعالى: يسُبُّ بنُو آدمَ الدَّهْرَ، وأنَا الدَّهرُ، بيَدِي اللَّيلُ والنَّهارُ». [خ: ٦١٨١]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على المنعِ مـن سبِّ الدَّهرِ؛ لأنَّه يعودُ إلى سبِّ خالقِه ومصوِّرِه وهو اللهُ سبحانَه، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أنَّ هذا صِيغتُه صيغةُ الخبرِ، ومعناه: الزَّجرُ والمنعُ؛ لأنَّه ممنوعٌ أن يسبَّ عبدٌ مولاهُ، أو مخلوقٌ خالقَه، أو عابدٌ معبودَه، فلمَّا كانَ هذا ممنوعاً عقلاً وشرعاً استغنَى عليه السَّلامُ بالخبرِ عن النَّهيِ.

ومنهـا: هـل سـبُّ اللَّيـلِ والنَّهـارِ أعيانِهما هـو المنهيُّ عنه؟ أو سـبُّ مـا يجرِي فيهمـا من الحـوادثِ والنَّوازلِ كانت على أيدِي البشـرِ، أو بغيرِ وسـاطةِ البشـرِ؟ وهل هـذا المنـعُ يتعدَّى إلى غيرِهما مـن المخلوقـاتِ أو لا؟ وهل يمنعُ ما يشـبهُ أو يقاربُ السَّـبَّ مثـلُ الذَّمِّ والشُّـؤمِ وما في معناهما، أو لا يُمنعُ إلا السَّـبُّ لا غيـرُ؟ وما الحُكمُ فيمَن فعـلَ ذلك؟

أمَّـا قولُنـا: هـل الممنـوعُ سـبُّ أعيـانِ اللَّيلِ والنَّهـارِ، أو مـا يجـرِي فيهما من الحوادثِ؟

فهذا لا يخفَى على أحدٍ أنَّ مَن سبَّ الصَّنعةَ فقد سبَّ صانعَها، ولا يكادُ هذا يخفَى عن أحدٍ حتَّى يأتيَ على ذلك هذا العتبُ، وإنَّما الظَّاهرُ سبُّ ما يجرِي فيهما من الحوادثِ، وهذا هو الذي يقعُ فيه كثِيرٌ من النَّاسِ، وهو الذي يعطيهِ سياقُ الحديثِ لقولِه: (**بيدي اللَّيلُ والنَّهارُ**)، فنفَى عنهما أن يكونَ لهما تأثيرٌ فيما يجرِي فيهما من الأمورِ والحوادثِ.

والأمورُ والحوادثُ التي تجرِي فيهما على نوعَين: منها ما يجرِي بوساطةِ الحيوانِ العاقلِ المكلَّفِ، فهذا يضافُ شرعاً ولغةً إلى الذي أُجريَ على يدَيهِ، وإن كانَ في التَّحقيقِ[1] بقضاءِ اللهِ تعالى وقدرِه؛ لأنَّ أفعالَ العبادِ كسبٌ لهم قد ترتَّبَت عليها الأحكامُ بالثَّوابِ والعقابِ بمقتضَى الحكمةِ الإلهيَّةِ، وهي في الإنشاءِ والاختراعِ خلقٌ للهِ سبحانَه لا خالقَ إلَّا هو تعالى عُلوًّا كبيراً.

وما جرَى فيهما بغيرِ وساطةِ أحدٍ من خلقِه فذلك منسوبٌ إلى قُدرةِ القادرِ ليسَ لليلِ والنَّهارِ في ذلك فعلٌ ولا تأثيرٌ، لا عقلاً ولا لغةً ولا شرعاً، وهو المعنى في هذا الحديثِ واللهُ أعلمُ، وكذلك أيضاً كلُّ ما كانَ صادراً عن الحيوانِ غيرِ العاقلِ فهو مضافٌ إلى القدرةِ إذا لم يكن ذلك بتسبُّبِ العاقلِ المكلَّفِ، ولذلك جعلَ الشَّارعُ عليه السَّلامُ جرحَها جُباراً[2]؛ أي: ليسَ فيه أرشٌ ولا قَودٌ ولا ديةٌ، وكذلك الحكمُ في الجماداتِ، كلُّ ما يكونُ منها يُنسَبُ إلى القُدرةِ أيضاً مثل: حائطٍ يقعُ على أحدٍ، أو جبلٍ ينهدُّ عليه، أو ثمرةٍ تضربُه أو تسقطُ عليه، أو ما يغرقُ فيه، أو ما يُشبهُ هذه، كلُّها منسُوبةٌ إلى القُدرةِ، والسَّبُّ لها سبٌّ إلى مَن صوَّرَها وظهرَت بقُدرتِه.

وفيه دليلٌ على نفيِ الأفعالِ عن غيرِ العاقلِ المُكلَّفِ من جمادٍ وحيوانٍ غيرِ عاقلٍ، فسبحانَ مَن أظهرَ قُدرتَه أين شاءَ بلا حجابٍ عليها وحجبَها حيث شاءَ برداءِ حكمتِه، فجاءَتْ الحكمةُ شاهدةً للقُدرةِ، والقُدرةُ شاهدةً للحِكمةِ، حكمةً بَالِغةً.

---

(١) في الأصل: «التخليق».

(٢) روى البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠)، وأبو داود (٤٥٩٣)، والترمذي (٦٤٢)، والنسائي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٢٦٧٣)، وأحمد في «مسنده» (٧٢٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس».

وأمَّا قولُنا: هل يتعدَّى المنعُ بمَن سبَّ غيرَهما، فاعلَمْ أنَّ كلَّ حكمٍ كانَ منوطاً بعلَّةٍ فحيثُ وُجِدَت العلَّةُ فالحكمُ ثابتٌ لازمٌ، فلمَّا علَّلَ سبحانَه منْعَ سبِّ الدَّهرِ بأنَّه سبٌّ له عزَّ وجلَّ لكونِه بيدِه ـ تعالى عن الجارحةِ والتَّحديدِ ـ وإنَّما اليدُ هنا كِنايةٌ عن يدِ القدرةِ كقولِه تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أي: بقدرتِي، فحيث وجدْنا هذه العلَّةَ منعْنا، ويكونُ ذكْرُ الدَّهرِ هنا الذي هو اللَّيلُ والنَّهارُ من بابِ التَّنبيهِ بالأعلَى على الأدنَى؛ لأنَّ اللَّيلَ والنَّهارَ من أعظمِ الآياتِ والمخلوقاتِ الدَّالَّةِ على تحقيقِ الرُّبوبيَّةِ.

ولذلك أشارَ عزَّ وجلَّ في كتابِه العزيزِ إلى النَّظرِ فيهما بقولِه تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، ويكونُ النَّظرُ في ذلك على التَّقسيمِ المتقدِّمِ، وهو هل تجرِي تلك الأمورُ على يدِ مُكلَّفٍ أو لا، فإن كانت على يدِ مكلَّفٍ فيكونُ الإنكارُ أو الزَّجرُ أو البُغضُ أو غيرُ ذلك امتثالاً للأمرِ لا غيرُ، بقدرِ ما جعلَ لك في ذلك دون زيادةٍ فيه؛ فتكونُ متعدِّياً، ولا تنقصْ منه، فتكونَ غيرَ موفٍّ لما به أُمِرْتَ حكماً عَدلاً.

وما فهمَ هذا المعنَى إلَّا أهلُ التَّوفيقِ؛ لأنَّهم يقولُون: كلُّ ما في الوجودِ حسنٌ جميلٌ إلَّا ما ذمَّه الشَّرعُ ذممْناه حكماً وامتِثالاً.

وقد ذُكِرَ عن بعضِ النَّاسِ أنَّه رآه بعضُ إخوانِه مكروباً، فقالَ له في ذلك فقالَ له[1]: إنَّه دخلَ عليَّ في متعبَّدِي هذا قومٌ مباركونَ من الأبدالِ مراراً، فرغبتُ منهم في بعضِها عساهُم يحملُوني معهم، وكانُوا يأتُونَ بخرْقِ العَادةِ من أرضٍ بعيدةٍ، فحملُونِي معهم فوصَلُوا بي في لحظةٍ قريبةٍ[2]، وكانوا في غارٍ في الجبلِ على

---

(١) «له»: ليس في الأصل.

(٢) «قريبة»: ليست في (د).

البحرِ الكبيرِ، فلمَّا كانَ أحدُ اللَّيالِي جاءَت ريحٌ شديدةٌ، وظلامٌ شدِيدٌ، وهولٌ في البحرِ شديدٌ، فخَرجُوا من الغارِ وخَرجتُ معهم، وأخذُوا في التَّسبِيحِ والتَّقديسِ والتَّعظِيمِ للهِ سبحانه، فحملَنِي الجهلُ بأن قلتُ: هذا هولٌ عظيمٌ، فالتفتُوا إليَّ وقالُوا لي: تعترضُ على اللهِ تعالى؟ لا يصحبُنا قليلُ الأدبِ، ثمَّ التفَتَ الشَّيخُ منهم، وقالَ لبعضِهم: اجعلْه في مكانِه الذي أَخذنَاهُ منه، فأخذَني بيدِه شيئاً يسِيراً، وإذا أنا في موضعِي، ولم أرَه ولا أحداً منهم بعدَ ذلك، فكيف لا أحزنُ على طردِي، ثمَّ على قلَّةِ أدبِي واأسفِي على جهلِي، واأسفِي على بُعدِي، فلم يزلْ باكِياً. أو كما جرَى.

هكـذا تكـونُ الحُرمـةُ عنـد المباركيـنَ احترَمُـوا فاحتُرِمُـوا، استَحسَـنُوا فاستُحسِـنُوا، آثـرُوهُ بالبرِّ والإكبـارِ، فآثرَهـم على غيرِهـم بالتَّرفيعِ والإِعظـامِ، وعندَه بالزُّلفَـى والإحسـانِ.

وأمَّا قولُنا: هل يمنعُ ما في معنى السَّبِّ أو ما يقربُ منه مثلُ تَغييبِ الأمورِ والكراهيةِ لها، أو ما يُشبهُ ذلك؟

فاعلَم ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ: أنَّ ما قرُبَ من الشَّيءِ أُعطيَ حُكمَه، وإن لم يكنْ في الحقِيقةِ مثلَه؛ لأنَّ ما هو في معنَى السَّبِّ إمَّا أن تقولَ: هو مثلُه فيمنعُ، وإمَّا أن يكونَ أقلَّ درجةً منه، وأقلُّ ما يكونُ فيه قلَّةُ الأدبِ؛ لأنَّكَ تذمُّ شيئاً لا تعرِفُ ما فيه من الحكمَةِ والإتقانِ بغيرِ دليلٍ ولا اعتبارٍ، اللَّهمَّ إلَّا إن كانَ ذلك، كما تقدَّمَ بدليلٍ شرعيٍّ فهو على ما تقدَّمَ الكلامُ عليه.

ولذلك لم يأتِ عن سيِّدِنا ﷺ ولا عن أحدٍ من الأنبياءِ عليهم السَّلامُ أنَّ أحداً منهم عابَ شيئاً من خلْقِ اللهِ تعالى إلَّا ما أُمِرَ به من طريقِ الآمرِ، فمَن خالفَ سَننَ الرُّسلِ عليهم السَّلامُ ووقعَ في شيءٍ من خلْقِ اللهِ أقلُّ درجَاتِه أنَّه وقعَ فيما فيه قلَّةُ الأدبِ، كيف يستحسنُ حَاله، أو يحسنُ منه حالٌ؟

وفي هذا الحديثِ دليلٌ لأهلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّهم يقولونَ: إنَّ العقلَ لا يُحسِّنُ ولا يُقبِّحُ، وإنَّما التَّحسِينُ والتَّقبِيحُ للشَّرعِ لا غيرُ[١].

وأمَّا قولُنا: ما الحكمُ على مَن فعلَ ذلك، فهذه مسألةٌ اجتهاديَّةٌ؛ لأنَّه لم يجئْ عن الشَّارعِ عليه السَّلامُ في ذلك شيءٌ، فإن قُلنَا: إنَّ حكمَه حكمُ السَّبِّ الصَّريحِ، فالخلافُ فيه معلومٌ، وما أظنُّه يكونُ مثلَه إلَّا ممَّن يعلمُ ما جاءَ في ذلك، ثم يقصدُ الذَّمَّ بعدَ العلمِ فكأنَّه ما أرادَ إلَّا الصَّريحَ منه، فينبغِي تأديبه ولا يؤولُ الحكمُ فيه إلى القتلِ؛ لأنَّ السَّبَّ الصَّريحَ الأظهرُ فيه من الخلافِ الذي بين العلماءِ تأديبه، فكيف بهذا الذي هو دونَهُ، وإنْ صدرَ ذلك من جاهلٍ يُعنَّفُ بالقولِ الشَّديدِ، ويُبيَّنُ له قدْرُ ما وقعَ فيه، ويقالُ له: إن عُدْتَ لمثلِ هذا أُدِّبتَ الأَدبَ الوجيعَ، ويُغلَّظُ عليه في ذلك ولا يُعذرُ في ثاني مرَّةٍ إن وقعَتْ منه ويُؤدَّبُ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ مجموعَ اللَّيلِ والنَّهارِ يُسمَّى دهراً شرعاً، يُؤخَذُ ذلك من ذكْرِه الدَّهرَ، ثمَّ فسَّرَه بقولِه: (**بيدِي اللَّيلُ والنَّهارُ**).

وفيه دليلٌ لمذهبِ مالكٍ في منْعِه الرِّبا المعنويَّ[٢]، يُؤخَذُ ذلك من أنَّه لمَّا كانَ سبُّ الدَّهرِ يؤولُ إلى سبِّ المولى سبحانَه جعلَه سبًّا له، فجعلَ ما يعودُ بالمالِ كالذي هو حاضرٌ في الوقتِ.

وفيه دليلٌ لأهلِ السُّنَّةِ الذين يقولونَ: إنَّ الصِّفةَ لا تُفارِقُ الموصوفَ، يُؤخَذُ ذلك من أنَّه لمَّا كانت الأمورُ صادرةً عن صفةِ قُدرتِه عزَّ وجلَّ جعلَ ذلك صادراً عن ذاتِه الجليلةِ بقولِه سبحانَه: (**بيدِي اللَّيلُ والنَّهارُ**).

---

(١) انظر: «الرد على المنطقيين» لابن تيمية (ص: ٤٢٠).

(٢) انظر: «الجامع لمسائل المدونة» (١٢/ ٦٤٩).

وفيه تنبيهٌ لمَن له همَّةٌ أن لا يتكلَّمَ بما لا يَعْرِفُ ما معناهُ، وكذلك في الأفعالِ لا يفعلُ شَيئاً حتَّى يعلمَ هل ذلك ممَّا ليسَ عليه فيه دركٌ أم لا.

وممَّا يُقوِّي ذلك وصيَّةُ الخضِرِ لموسَى عليهما السَّلامُ حين افترقَا وطلبَ موسَى منه الوصيَّةَ فقالَ له في جملةِ وصيَّتِه: «يا موسَى، لا تفتحْ باباً لا تدرِي ما غلْقُه، ولا تغلقْ باباً لا تدري ما فتْحُه»[1].

فيا هذا إذا تأمَّلتَ مثلَ هذه الأمورِ وأدلَّةَ الشَّرعِ وجدتَ الدِّينَ من شيئَينِ، ويدورُ على قاعدتَينِ: الامتثالُ والأدبُ، فمَن امتثلَ فقد وفى ما به أُمِرَ، ومَن تأدَّبَ فقد نجَا ممَّا عنه نُهِيَ وله كَرِهَ، وفَّقَنا اللهُ لذلك بمنِّه.

***

(١) جاء ذلك في حديث طويل رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٤١٤) من حديث أبي سعيد الخدري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، مرفوعاً.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٣١): رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه زكريا بن يحيى الوقار، قال ابن عدي: كان يضع الحديث.

٢٥١ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «ويقُولُونَ: الكَرْمُ، إنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤمِنِ». [خ: ٦١٨٣].

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ حقيقةَ تسميةِ الكرمِ إنَّما هو لقلبِ المؤمنِ، وأنَّها في غيرِه مجازٌ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أنَّ فيه دليلاً لمن يقولُ: إنَّ اللُّغةَ اصطلاحيَّةٌ؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّهم كانُوا عرباً، وكانُوا يَكنونَ عن ثمرةِ العنبِ بالكرمةِ، فمنعَ ﷺ من ذلك بقولِه: (**إنَّما الكرمُ قلبُ المؤمنِ**).

وقد جاءَ من طريقٍ آخرَ «ولكن قولُوا: حديقةُ العنبِ»[1].

وفيه بحثٌ وهو: لم خصَّ قلبَ المؤمنِ بهذا الاسمِ؟ فإن قلنَا: تعبُّدٌ، فلا بحثَ، وإن قلنَا: لحكمةٍ، فما هي؟

فنقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: لمَّا كانَ اشتقاقُه من الكرمِ، والأرضُ الكريمةُ هي أحسنُ الأرضِ، وهذه الصِّفةُ حيثُ وُجِدَت فهي من أحسنِ الصِّفاتِ فلا يليقُ إلَّا أن يُعبَّرَ بها عن قلبِ المؤمنِ الذي هو خيرُ الأشياءِ؛ لأنَّ المؤمنَ هو خيرُ البريَّةِ على أحدِ الوجوهِ، وخيرُ ما في المؤمنِ قلبُه، فإنَّه قد قالَ ﷺ: «إنَّ في الجسدِ مضغةً إذا صلحَتْ صلحَ البدنُ ألا وهي القَلبُ، ألا وهي القلبُ[2]»[3] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٧٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «ألا وهي القلب»: ليست في (د).

(٣) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وأبو داود (٣٣٢٩)، والترمذي (١٢٤٥)، وابن ماجه (٣٩٨٤) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وكيف لا يكونُ كذلك وهو أرضٌ لنباتِ ثمرةِ الإيمانِ التي قد قالَ مولانا سبحانَه فيها: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥].

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ: أنَّ كلَّ خيرٍ كانَ لفظاً أو معنًى أو مشتقًّا منه أو مُسمًّى به إنَّما إضافتُه الحقيقيَّةُ إلى الإيمانِ وأهلِه، وهو فيما عدا ذلك مجازٌ، وفي الكرمةِ أيضاً شبهٌ من المؤمنِ؛ لأنَّها ليِّنةٌ قريبةُ الجنَى، حلوةُ المذاقِ، وتُغنِي عن الطَّعامِ لآكلِها، وتُغنِي عن الماءِ لمن استَعملَها.

وفيها تنبيهٌ لطيفٌ؛ لأنَّ أوصافَ الشَّيطانِ تجرِي معها كما يجرِي الشَّيطانُ في بنِي آدمَ مجرَى الدَّمِ، فكما أنَّ غفلةَ المُؤمنِ عن شيطانِه أوقعَتْه في المخالفةِ وألبستْه ثوبَ البعدِ والحرمانِ، كذلك إن غفلَ عن عصيرِ الكرمةِ ظهرَتْ تلك الأوصافُ فيها فألبستْها ثوبَ التَّخميرِ والتَّنجيسِ، وهو الخمرُ المتَّفقُ على تحريمِه، ويقوَى الشَّبهُ بينهما من أجلِ أنَّ الخمرَ من ساعةِ يعودُ خلًّا فكساهُ ثوبُ التَّخليلِ الطَّهارةَ، فكذلك المؤمنُ من ساعتِه بالتَّوبةِ النَّصوحِ عادَتْ له طهارتُه الأصليَّةُ، ورِياستُه الجميلةُ، وجبَّتْ توبتُه ما كانَ قبلَها من البُعدِ والحرمانِ، وأذهبَت الأثقالَ والآثامَ، وكما تكونُ أيضاً توبةُ المُؤمنِ بمعالجةٍ من وَعظٍ أو تذكارٍ أو بفيضٍ لا يتقدَّمُه علاجٌ، فكذلك العصيرُ إذا تخمَّرَ، قد يكونُ تخليلُه بمعالجةٍ وقد يكونُ دفعُه من غيرِ علاجٍ، فهلَّا نظرْتَ يا مسكينُ إلى عصيرِ كرمِ قلبِكَ فتعالجَ تخميرَه لعلَّه يعُودُ لك خلًّا، ولا تغفلْ عنه فيذهبَ بجميعِ عقلكَ، فتلحقَ بالهالكينَ.

وفيه دليلٌ على كثرةِ حياءِ سيِّدِنا ﷺ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه: **(ويقُولُون)** بلفظِ الغيبةِ، ولم يقلْ لهم: تقولُون، فإنَّه يكونُ فيه الخجلُ لهم، وكذلك كانت عادتُه

المباركةُ إذا قيلَ له عن أحدٍ شيئاً فإنَّه كانَ لا يسمِّيهِ باسمِه، ولا يقولُ لهُ: يا فلانُ لِمَ قُلتَ كذا وكذا إلَّا أنَّه كانَ قولُه: «ما بالُ رجَالٍ يقُولونَ كذا أو يَفعلُونَ كذا»[1].

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ: أنَّ أهلَ الفضلِ أولَى النَّاسِ بالأدبِ ومكارمِ الأخلَاقِ، وقد نصَّ ﷺ على ذلك بقولِه: «إنَّما بُعِثتُ لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ»[2]، وقد قالَ مَن قالَ:

إنْ كُنتَ ذَا همَّةٍ فتَجمَّلِ ... بمَكارِمِ الأَخلَاقِ والشِّيمِ
وامْلأْ عطفيكَ تَبختُراً بِهِما ... فقَد أَصبْتَ سُنَّةَ خَيرِ الأُمَمِ

***

---

(١) جاء ذلك في كثير من الأحاديث، منها ما رواه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٨٩٤٩)، وتمام في «فوائده» (٢٧٦)، والقضاعي في «مسنده» (١١٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه أحمد في «مسنده» (٨٩٥٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٢٢١)، وتمام في «الفوائد» (٢٧٦) بلفظ «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

٢٥٢ ـ عـن أبِـي هُريـرةَ رضـيَ اللهُ عنهُ، عـن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «سَـمُّوا باسْـمِي ولا تكتَنـوا بكُنْيَتِـي، ومَنْ رآنِي في المَنـامِ فقَدْ رَآنِي، فإنَّ الشَّـيطانَ لا يتَمَثَّـلُ في صُورَتِي، ومَـنْ كذَبَ علَـيَّ مُتعَمِّدًا فلْيَتَبـوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّـارِ». [خ: ٦١٩٧]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على ثلاثةِ أحكامٍ:

أحدُها: إباحتُه ﷺ التَّسميةَ باسمِه، والمنعُ من أن يكنى بكُنيتِه.

والثَّاني: إخبارُه ﷺ بأنَّه مَنْ رآه في النَّومِ فقد رآه حقًّا، فإنَّ الشَّيطانَ لا يتمثَّلُ صُورتَه عليه السَّلامُ.

والثَّالثُ: مَن كذبَ عليه ﷺ متعمِّداً فليَتبوَّأْ مقعدَه من النَّارِ.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: قولُه ﷺ: (**سمُّوا باسمِي ولا تكنَّوا بكُنيَتِي**) هل هو تعبُّدٌ أو لعلَّةٍ، اختلفَ العلماءُ في ذلك فمنهم مَن حملَ الحديثَ على ظاهرِه مطلقاً، ومنعَ أن يُكنى بكُنيتِه عليه السَّلامُ أصلاً، ومنهم مَن علَّلَ فقالَ: إنَّما أرادَ عليه السَّلامُ أن لا يجمعَ شخصٌ واحدٌ بين اسمِه ﷺ وكنيتِه، وهذا خروجٌ عن ظاهرِ الحديثِ، ومنهم مَن علَّلَ فقالَ: إنَّ علَّةَ ذلك أنَّه كانَ ﷺ ماشياً وشخصٌ نادَى خلفَه: يا أبَا القاسمِ، فالتفتَ إليه ﷺ فقالَ له الرَّجلُ: لم أعنِكَ وإنَّما عنيتُ هذا، وأشارَ إلى شخصٍ غيرِه، فقالَ ﷺ إذ ذاك: «سمُّوا باسمِي ولا تكنُّوا بكُنيتِي»[1]، أو كما وردَ.

فإذا قلنَا: إنَّ هذا كانَ سبباً لمنعِه عليه السَّلامُ أن يكنَّى بكُنيتِه، فهل يُقصَرُ ذلك النَّهيُ على العلَّةِ فيرتفعَ بارتفاعِها، وهي نقلته ﷺ، أو يَبقَى النَّهيُ على عمومِه وإن

---

(١) رواه البخاري (٢١٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

ذهبتِ العلَّةُ؟ موضعُ خِلافٍ فيكونُ نهيُه عليه السَّلامُ عن ذلك في حقِّ أمَّتِه؛ لأنَّه مَن أعرضَ عنه ﷺ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يعرضُ عنه؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فكذلك مَنْ أعرضَ عنه رسولُ اللهِ ﷺ فقد أعرضَ اللهُ تعالى عنه، فيكونُ هذا مثلَ قولِه عليه السَّلامُ حين لقيَهُ بعضُ الصَّحابةِ ليلاً ومعه إحدَى أزواجِه، فقالَ له: إنَّها فلانةُ، وعلَّلَ ذلك عليه السَّلامُ بأن قالَ: «خِفتُ أن ينزغَ الشَّيطانُ في قلبكَ شيئاً»[1] أو كما وردَ.

فكانَ ذلك لرفقِه عليه السَّلامُ بأمَّتِه فحيثُما يخفْ عليهم شيئاً ما يُحذِّرْهم عنه، وحيثما علمَ لهم شيئاً من الخيرِ أرشدَهم إليه، فجزَاهُ اللهُ تعالى عنَّا خيرَ ما جزَى نبيًّا عن أمَّتِه، وحشرَنا في زُمرتِه غيرَ خزايَا ولا نادمينَ بفضلِه، فإنَّه وليٌّ حميدٌ.

وأمَّا إباحتُه ﷺ لهم التَّسميةَ باسمِه عليه السَّلامُ، فذلك لما جاءَ فيه من الخيرِ؛ لأنَّه قد جَاءَ «أنَّ ما من بيتٍ فيه مَن اسمُه محمَّدٌ لا يخلُو عن خيرٍ»[2].

وقد ذُكِرَ أنَّه إذا نُودِيَ يومَ القِيامةِ باسمِه: يا محمَّدُ، فمَن سمعَه ورفعَ له رأسَه أفلحَ وسعدَ[3]، وجاءَت فيه ممَّا يُشبهُ هذا آثارٌ كثيرةٌ.

وقد رأيتُ بعضَ المباركينَ، وكانَ عندَه شيءٌ من لسانِ العلمِ، وكانَ له جملةٌ

(١) رواه البخاري (٣٢٨١)، ومسلم (٢١٧٥)، وأبو داود (٢٤٧٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٤٢)، وابن ماجه (١٧٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٨٦٣) من حديث أم المؤمنين صفية بنت حيي رضي الله عنه.

(٢) جاء في «الشفا» (١/ ١٧٦): وروى ابن القاسم في «سماعه» وابن وهب في «جامعه» عن مالك: سمعت أهل مكة يقولون: ما من بيت فيه اسم محمد إلا نمى، ورزقوا ورزق جيرانهم.

(٣) لم أقف عليه.

من الأولادِ، وكلُّهم[١] سمَّاهم محمَّداً، وما فرَّقَ بينهم إلَّا بالكُنى لما سمعَ من الخيرِ الذي جاءَ في هذا الاسمِ المباركِ، ولمن سمَّى به ابنَه، ولذلك ما رأيتُه وإيَّاهم إلَّا في خيرٍ عظيمٍ من غيرِ أن يقصدَ أحداً، أو يخرجَ عمَّا كانَ به مشتغلاً ممَّا يُغنيه من دينِه، والأولَى في هذه الوجوهِ حملُه على ظاهرِه، فإنَّه أبرأُ للذِّمَّةِ وأعظمُ للحُرمةِ، واللهُ المرشدُ للصَّوابِ.

وقولُه عليه السَّلامُ: **(مَنْ رآنِي في المنامِ فقد رآنِي، فإنَّ الشَّيطانَ لا يتمثَّلُ في صُورتِي)** اختلفَ العُلماءُ في هذا: فمنهم مَن قالَ: إنَّ الصُّورةَ التي لا يَتمثَّلُ الشَّيطانُ عليها هي الصِّفةُ التي تُوفِّي ﷺ عليها حتى قالُوا: وتكونُ في لحيتِه عدَّةُ تلك الشَّعراتِ البيضِ التي كانت فيها[٢].

وقالَ بعضُهم: وحتَّى تكونَ رؤياهُ له في دارِ الخيزرانِ، وهذا تحكُّمٌ على عمومِ الحديثِ، وتضييقٌ للرَّحمةِ الواسعةِ.

ومنهم مَن قالَ: إنَّ الشَّيطانَ لا يتصوَّرُ على صُورتِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أصلاً جملةً كافيةً، فمَن رآهُ في صورةٍ حسنةٍ فذلك حسنٌ في دينِ الرَّائي، ومَن رآهُ على صورةٍ غيرِ حَسنةٍ فرُؤياهُ ﷺ حقٌّ، وذلك القبحُ في دينِ الرَّائي، وإن كانَ في جارحةٍ من جوارحِه شَينٌ، فتلك الجارحةُ من الرَّائي فيها خللٌ من جهةِ الدِّينِ وهذا هو الحقُّ، وقد جُرِّبَ هذا فوُجِدَ على هذا الأسلوبِ سواءً بسواءٍ لم ينكسرْ، وبهذا تحصلُ الفائدةُ الكبرى في رؤياهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حتَّى يتبيَّنَ للرَّائي هل عنده خللٌ في دينِه أو لا؛ لأنَّه ﷺ نوريٌّ فهو مثلُ المرآةِ الصَّقيلةِ ما كانَ في النَّاظرِ إليها من

---

(١) في الأصل: «جملة أولاد كلهم».

(٢) روى البخاري (٣٥٤٨)، ومسلم (٢٣٤٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قال: توفاه الله ـ أي: رسول الله ﷺ ـ وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء.

حسنٍ أو غيرِه تصوَّرَ فيها، وهي في ذاتِها على أحسنِ حالٍ لا نقْصَ فيها ولا شَينَ.

وكذلك ذكرُوا في كلامِه عليه السَّلامُ في النَّومِ أنَّه يعرضُ على سنَّتِه عليه السَّلامُ، مما[1] وافقَها فما سمعَه الرَّائِي[2] فهو حقٌّ، وما خالفَها فالخللُ في سمعِ الرَّائِي، فإنَّه ﷺ ما ينطقُ عن الهوى، ولو كانَ من عندِ غيرِ اللهِ لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، فتكونُ رؤيَا الذَّاتِ المباركةِ حقًّا ويكونُ الخللُ قد وقعَ في سمعِ الرَّائِي، وهو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه.

تنبيهٌ: وهل تُحمَلُ الخواطرُ الَّتي تخطرُ لأربابِ القلوبِ بتمثيلِه ﷺ في بعضِ المخاطباتِ التي يُخاطَبونَ على لسانِه عليه السَّلامُ، وتشكُّلُ صورتِه المباركةِ في عالمِ سرائرِهم في بعضِ المحاضراتِ والمحادثاتِ التي من عادةِ طريقِهم المباركِ على أنَّها مثلُ رؤيا المنامِ، فتكونُ حقًّا، أم لا؟

فاعلمْ ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ: أنَّ خواطرَ أربابِ القلوبِ حقٌّ بحسبِ ما دلَّتْ عليه الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ، وأنَّها أصدقُ من مرائِي غيرِهم لما منَّ عليهم من تنويرِها وبركتِها دون إشارةٍ من قلبِه ﷺ، ورؤيَاه ﷺ من مباركٍ وغيرِه حقٌّ، فكيف بهما إذا اجتمعَا، فذلك تأكيدٌ في صدقِها، وقد بيَّنَّا خواطرَ الرِّجالِ في غيرِ ما موضعٍ من الكتابِ، فإذا اجتمعَ ما ذَكرْنا من تشكُّلِ صورتِه المباركةِ، أو كلامِه المباركِ للمباركينَ فقد اجتمعَ على تصديقِ ذلك أدلَّةُ الكتابِ والسُّنَّةِ، وكفَى في ذلك قولُه عليه السَّلامُ: «فإنَّ الشَّيطانَ لا يتَمثَّلُ في صُورتِي» لأنَّه لفظٌ عامٌّ، ولأجلِ حمْلِ العامِّ على عمومِه، وما نفاهُ عليه السَّلامُ من طريقِ الباطلِ الذي هو طريقُ الشَّيطانِ وتخيُّلاتِه لم يبقَ أن

---

(١) في (د): «فمن».

(٢) «الرائي»: ليست في (د).

يكونَ إلَّا حقًّا لكن بالشَّرطِ المتقدِّمِ[1] وهو أن يُعرَضَ على كتابِ اللهِ وسنَّةِ نبيِّه عليه السَّلامُ، فما وافقَ أمضَى، وإلَّا فلا.

وقولُه ﷺ: (فليتبوَّأْ مَقعَدَه من النَّارِ) أي: فلينزِلْ مقعدَه من النَّارِ؛ لأنَّ التَّبوُّءَ هو النُّزولُ كقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] أي: جعلْنَاه[2] له منزلاً.

وهنا بحثٌ: وهو أنَّه قد عُلمَ بأدلَّةِ الشَّرعِ أنَّ الكذبَ من الكبائرِ، وقد جاءَ فيه من الوَعيدِ العظيمِ ما تقدَّمَ ذكْرُه في الأحاديثِ قبلُ فهل لإخبارِه ﷺ هنا[3] عن الكذبِ عليه خصوصاً بهذه الصِّيغةِ زيادةُ فائدةٍ، أو إنَّما أخبرَ أنَّ الكذبَ عليه ﷺ من جملةِ الكذبِ المحرَّمِ الذي لا يُمكِنُ فيه التَّأويلُ، ولا يُقبَلُ التَّعليلُ ولا التَّوجيهُ؟

وقد تقدَّمَ الكلامُ على الكذبِ في الأحاديثِ قبلُ، ووجَّهْنا ما قالَ فيه العلماءُ، فإذا هو على خمسةِ وجُوهٍ، كما هو مذكورٌ هناك، فيكونُ الكذبُ عليه ﷺ من أحدِ الأقسامِ الخمسةِ، وهو القسمُ الذي هو منها محرَّمٌ بالنَّصِّ والإجماعِ، ولا يدخلُ في ذلك التَّقسيمِ بالجملةِ، وأنَّ صاحبَه يُعذَّبُ العذابَ الأليمَ، واحتملَ أن يكونَ بمزيَّةِ[4] هذا النَّوعِ المذكورِ وزيادةٍ.

فَائدةٌ أُخرَى: وهي أن الذي يكذبُ عليه ﷺ متعمِّداً لا بدَّ له من دخولِ النَّارِ، بخلافِ غيرِه من الكذَّابينَ، قد يأتي اللهُ له بمن يشفعُ فيه، أو قد يتداركُه اللهُ تعالى

---

(١) «المتقدم»: ليس في الأصل.

(٢) في (د): «جعلنا».

(٣) «هنا»: ليست في (د).

(٤) في الأصل: «ثمرته».

بنوعٍ من أنواعِ الرَّحمةِ؛ يُؤخَذُ هذا من قوَّةِ قولِه عليه السَّلامُ: (فليتبوَّأْ) فكأنَّه عليه السَّلامُ يقولُ: فليقعُدْ مقعدَهُ من النَّارِ لا محيصَ له منها.

وبهذا تظهرُ الفائدةُ في الفرقِ بين الكذبِ عليه ﷺ من الكذبِ على غيرِه، واللهُ أعلمُ، ومن جهةِ التَّعليلِ يقوى هذا التَّوجيه؛ لأنَّ الكَذبَ عليه ﷺ يقعُ به الخللُ في الدِّينِ وتغييرُ الأحكامِ، وهذا كفرٌ عند بعضِهم وإن لم يستحِلَّه، ومَن كفرَ فلا محيصَ له من النَّارِ بخلافِ غيرِه من الكبائرِ والآثامِ فإنَّ صاحبَها في المشيئةِ.

وبقيَ بحثٌ في توبتِه هل تصحُّ أم لا؟ فهي ـ واللهُ أعلمُ ـ على ضربَينِ: لا يخلُو ما كُذِبَ به عليه ﷺ أن يكونَ قد ترتَّبَت عليه أحكامٌ أو لا، فإن كانَ ترتَّبَت عليه أحكامٌ فهل يُمكنُه ردُّها وقطْعُ تلك المادَّةِ بالجملةِ أو لا، فإن كانَ لم يترتَّبْ عليه أحكامٌ، أو ترتَّبَت؛ وقَدِرَ على قطْعِ تلك المادَّةِ الفاسدةِ بالجملةِ، وفعلَ ذلك وصدقَ مع اللهِ تعالى في توبتِه، رُجِيَت له؛ لعمومِ قولِه ﷺ: «التَّوبةُ تجبُّ ما قبلها»[1]، وإن كانَ لا يُمكِنُه تلافِي ذلك خِيفَ عليه من عدمِ القبولِ لنقصِ شروطِ التَّوبةِ، فإنَّ من شروطِها ردَّ المظالمِ؛ لأنَّ المساكينَ الذين بلغَتْ لهم تلك الأحكامُ الفاسدةُ، وعملوا عليها، قد ظلمَهم ظلماً كبيراً.

وقد جاءَ: أنَّ مولانا سبحانَه يقولُ يومَ القيامةِ لصاحبِ البدعةِ: «هبْ أني أغفرُ

---

(١) لم أقف عليه هكذا، وروى أحمد في «مسنده» (١٧٨١٣) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفيه: «إن الإسلام يجب ما كان قبله». ولفظ مسلم (١٢١): «الإسلام يهدم ما كان قبله».
وروى ابن ماجه (٤٢٥٠)، وأحمد في «مسنده» (١١٧٩١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ: «التَّائب من الذَّنب كمَن لا ذنبَ له».

لكَ فيما بيني وبينك فالَّذين أضلَلْتَ كيف أفعلُ بهم؟»[١] أو كما وردَ، معناهُ: أنِّي لا أتركُ لك حقوقَهم وآخذُكَ بها، فإذا كانَ هذا لصاحبِ البدعةِ، فكيف لمَن كذبَ عليه ﷺ وغيَّرَ بذلك أحكامَ شريعتِه؟ من بابٍ أحرَى وأولَى.

ومـن هـذا البابِ وصيَّـةُ بعضِ أهـلِ التَّحقيقِ: اتَّضـعْ لا ترتفعْ، اتَّبـعْ لا تبتدعْ، مَنْ وَرِعَ لم يتَّسِـعْ[٢].

وممَّا يشـبهُه وصيَّـةُ الآخـرِ بقولِه: عليكَ بالسُّـنَّةِ والسُّـننِ تفزْ بالأجـرِ وغنيمةِ الدَّارَيـنِ، مـنَّ اللهُ علينا بذلـك بمنِّه.

* * *

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥١٦٥)، وابن وضاح في «البدع» (٧٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٨٧) بنحوه عن خالد الربعي.

(٢) هو من كلام أبي إسحاق الجبنياني. انظر: «ترتيب المدارك» (٦/ ٢٤٢)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (١/ ٢٦٥)

٢٥٣ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «أَخْنَى الأسمَاءِ يَومَ القِيامَةِ عِنْدَ اللهِ رجُلٌ تسَمَّى: مَلِكَ الأَمْلاكِ». [خ: ٦٢٠٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ أخسَّ الأسماءِ وأرذلَها عند اللهِ يومَ القيامةِ مَن تسمَّى: ملكَ الأملاكِ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: هل هذا التَّحقيرُ يلحقُ منه للذي يُسمَّى به شيءٌ خلاف هذا أم لا؟

ومنها: هل هذا لعلَّةٍ أو لغيرِ علَّةٍ، فإن كانَ لعلَّةٍ فهل يطَّردُ الحكمُ حيث وجدْنا العلَّةَ أو لا؟ وما الحكمةُ في قولِه: (**يومَ القيامةِ**).

فأمَّا قولُنا: هل يلحقُ المُسمَّى[1] بهذا الاسمِ زيادةٌ على تحقيرِ الاسمِ أو لا؟ فنقولُ: إنَّما جُعِلَ ترفيعُ الأسماءِ يومَ القيامةِ للدِّلالةِ على ترفيعِ أهلِها، وما لهم[2] في ذلك اليومِ من الخيرِ والسُّرورِ، وكذلك ضدُّه دالٌّ على ضدِّه؛ لأنَّ ذلك يومُ حقٍّ ليسَ فيه مجازٌ ولا تلبيسٌ.

وأمَّا قولُنا: هل ذلك لعلَّةٍ أو لا؟ فإن قلنَا: تعبُّدٌ فلا بحثَ، وإن قلنَا: لعلَّةٍ فما هي؟ فنقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: لتشبُّهِه باسمِ مَن ليسَ كمثلِهِ شيءٌ؛ لأنَّ هذا الاسمَ لا يكونُ حقيقةً إلَّا للهِ سبحانَه، فإن كانت العلَّةُ ما ذكرْنا فيجوزُ تعدِّي الحكم في مثلِ أن يتسمَّى: سلطانَ السَّلاطين، وكذلك: قاضِي القضاةِ، فإنْ كانت العلَّةُ بهذا الاسمِ ـ أعنِي: قاضِي القضاةِ ـ قد تقدَّمَت بسنين لا سيَّما في جهةِ المشرقِ.

وقد ذُكِرَ عن الثَّوريِّ من أهلِ التَّحقيقِ: أنَّه جاءَه يزورُه مَن كانَ تسمَّى بهذا الاسمِ في زمانِه، فلمَّا دخلَ عليه قالَ له بعضُ مَن جاءَ معه: قاضِي القُضاةِ،

---

(١) في الأصل: «للمسمى».

(٢) «لهم»: ليست في (د).

وكانَ قاعـداً معهم مُنبسِطاً، فلمَّا سـمعَ كلامَه قامَ دَهْشـانَ مُسْـرعاً وهـو يقولُ: هذا قاضِـي القضاةِ، فهـذا يومُ الفصـلِ والقضاءِ، فأينَ الميـزانُ، وأين الصِّـراطُ، وجعلَ يعـدِّدُ مـن أحـوالِ يومِ القيامـةِ ما شـاءَ اللهُ تعالى[١]، فحصـلَ من كلامِه فـي النُّفوسِ حـالٌ عجيبٌ.

وقـد حدَّثَنـي بعـضُ مَـن لقيتُه مـن السَّـادةِ: أنَّ دولـةَ المُوحِّديـنَ ـ وكانـت دارُ مملكتِهـم فـي غربِ العَـدْوةِ مراكـش ـ أنَّ القاضِـي الـذي كانَ يتولَّى بهـا كانَ يُدعَى بقاضِـي الجماعـةِ[٢]؛ لأنَّ الفقهاءَ إذ ذاك كانـوا هناك متوافريـنَ، وكانَ الغالبُ عليهم الدِّيـنَ، فلـم يأخـذُوا مـن الأسـماءِ وجميـعِ الأشـياءِ إلَّا الـذي ليسَ فيـه شـيءٌ من المكـروهِ، ولا يحتاجونَ فيه إلى شـيءٍ من التَّأويلِ، وهذه[٣] طريقةُ السَّـلفِ رضيَ اللهُ عنهـم، ولـم يُسـمَعْ هـذا الاسـمُ فـي السَّـلفِ الصَّالـحِ أيضـاً، فنعـوذُ بـاللهِ مـن قلَّـةِ الاهتمـامِ بأمـورِ الدِّيـنِ والتَّهـاونِ بـه.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في قولِه: (**يومَ القيامةِ**) فلأنَّه يومٌ تظهرُ فيه الأمورُ على ما هي عليه حقيقةً ليسَ فيها زغلٌ، ولا عنادٌ، ولا تجاوزٌ، ولا مجازٌ إلَّا حقائقُ ظاهرةٌ، وهذه الدَّارُ فيها التَّلويثاتُ والاختلاطاتُ، وقد يكونُ ظاهرُ الأمرِ يوافقُ باطنَه أو الضِّدُّ، وفي تلكَ الأعمالِ على إبرازِ الضَّمائرِ وتحقِيقِ الحقائقِ ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وفيه تنبيهٌ على أنَّ الأدبَ في الدِّينِ مطلوبٌ جدًّا؛ يُؤخَذُ ذلك من كونِه لمَّا تسمَّى هذا المسكينُ بهذا الاسمِ، وهو محتملٌ إن أرادَ ملكَ ملوكِ الأرضِ، وكانَ ذلك

---

(١) اجتهدت في طلبه فلم أجده.

(٢) وانظر: «معلمة الفقه المالكي» (١/ ٨).

(٣) في الأصل: «وهو».

ملكاً له، واحتملَ أن تسمَّى به اختياراً مثلَ ما يتسمَّى بعضُ نساءِ العربِ وغيرهنَّ في الوقتِ، وقبل هذا الوقتِ: ستَّ العربُ، والنَّاسُ يعلمونَ أنَّ ذلك ليسَ حقيقةً، وكما يتسمَّى بعضُ النَّاسِ بـ: سيِّدِ النَّاسِ، وهذا مقطوعٌ أيضاً أنَّه ليسَ كذلك.

وهذا الاسمُ أيضاً يدخلُه المنعُ بالتَّعليلِ المتقدِّمِ، وما هو في معنَاه؛ لأنَّ العلَّةَ فيه موجُودةٌ، لكن غفَلاتٌ توَالَتْ وعوَائدُ اتُّخِذَتْ مضَى الأمرُ عليها على مَن قُدِرَ عليه بما قدرَ، واحتملَ أن يكونَ تسمَّى بذلك تمرُّداً وتجبُّراً لكن ليسَ في الحديثِ ما يدلُّ على واحدٍ من هذِه خصُوصاً، فالكلُّ محتملٌ.

والمحتمِلُ ينبغِي أن تُتَّقى كلُّ مُحتمَلاتِه لا سيَّما في مواضعِ الخوفِ، وصيغةُ اللَّفظِ في الحديثِ العُمومُ؛ لأنَّه قالَ: (مَن تَسمَّى)، فيكونُ معناهُ: تسمَّى بهذا الاسمِ على أيِّ وجهٍ وقعَ هذا الاسمُ، فصاحبُه بتلك الحالةِ الذَّميمةِ والخزيِ العظيمِ، وبهذا يزدادُ الحضُّ على طلبِ الأدبِ في الدِّينِ.

وفيه إشارةٌ إلى علمِ السُّنَّةِ، وإيثارِه على غيرِها؛ لأنَّ هذا ومثلَه مواضعُ عديدةٌ، وقد نبَّهنا عليها في مواضعَ من الكتابِ = لا تُعلَمُ إلَّا من طريقِ علْمِ السُّنَّةِ والاهتمامِ بها، وقد غفلَ عن ذلك كثيرٌ من النَّاسِ، وأوقعَه ذلك في المهالكِ وهو لا يعلمُ، فبقيَ حالُه كما أخبرَ تعالى في كتابِه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] فمنهم مَن جهلَه جملةً واحدةً، ومنهم مَن اشتغلَ به وكانَ عملُه به كَأنْ لا علمَ لإيثارِه غيرَه عليه، ويجعلُ ذلك نُبلاً وكيساً، وهو غيٌّ[1] وحرمانٌ أعاذَنا اللهُ من ذلك بمنِّه، ولذلك كانت وصيَّةُ مَن لقيتُه من أهلِ التَّوفيقِ والعلمِ بالسُّنَّةِ يقولُ: لا يكونُ الرَّجلُ رجلاً حتَّى يكونَ محاسباً مراقِباً، فقلتُ: وما معنَى قَولِكم: محاسباً مراقباً؟ فقالَ: محاسباً،

(١) «غي»: ليست في (د).

يحاسبُ نفسَه في هذه الدَّارِ؛ لقولِه ﷺ: «حاسبوا أنفسَكم قبل أن تُحاسَبوا»[(١)]، فإن رأى على نفسِه دركاً أخذَ في خلاصِه، ومراقباً يجعلُ قلبَه أمامَه[(٢)]، فإنْ خطرَ له قولٌ أو فعلٌ نظرَه بلسانِ العلمِ، فإن كانَ جائزاً فعلَ أو قالَ، وإن كانَ ممنوعاً أو مكروهاً أمسكَ؛ لأنَّ ترْكَ الذَّنبِ أولى من طلبِ المغفرةِ، وإلَّا كانَ كتاجرٍ ينفقُ ولا يعلمُ، فيُصبحُ وقد أفلسَ، وإن لم يعرفْ ذلك الذي خطرَ له من أيِّ الوجوهِ هو توقَّفَ حتَّى يسألَ أهلَ العلمِ الذين هم على السُّنَّةِ واتِّباعِ السُّننِ، فإنَّ المؤمنَ وقَّافٌ.

جعلَنا اللهُ من المؤمنينَ حقًّا، الملطوفِ بهم بمنِّه لا ربَّ سواهُ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِه وسلَّمَ تسليماً.

* * *

---

(١) الحديث لا يثبت مرفوعاً، وإنما هو من قول عمر رضي الله عنه: رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٠٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٤٥٩)، وأحمد في «الزهد» (٦٣٣)، وابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٥٢).

(٢) في الأصل: «أمام رأيه».

٢٥٤ ـ عن أنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ، يقولُ: عطَسَ رجُلانِ عندَ النَّبيِّ ﷺ، فشَمَّتَ أحدَهُما، ولم يُشَمِّتِ الآخرَ، فقالَ الرَّجلُ: يا رسُولَ اللهِ، شَمَّتَّ هذا ولم تُشَمِّتْني، قالَ: «إنَّ هذا حَمِدَ اللهَ، ولم تَحْمَدِ اللهَ»[خ: ٦٢٢٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ السُّنَّةَ أنَّه لا يُشمَّتُ العاطسُ حتَّى يحمدَ اللهَ تعالَى، ومَنْ عطسَ ولم يحمدِ اللهَ تعالى فلا يُشمَّتُ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل التَّشمِيتُ للعاطسِ واجبٌ أو مندُوبٌ؟ وكيف صفةُ التَّشميتِ وما معناهُ، وهل هذا مطلقٌ في كلِّ مرَّةٍ وإن تكرَّرَ مراراً، أو له حدٌّ محدودٌ؟ وهل هذا لكلِّ عاطسٍ كانَ مؤمناً أو كافراً، أو هو خاصٌّ بالمؤمنينَ.

أمَّا قولُنا: هل هذا على الوجُوبِ أو النَّدبِ؛ فقد اختلفَ العلماءُ في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ: فمنهم مَن يقولُ: إنَّه فرضٌ على كلِّ مَن سمعَه، وهم أهلُ الظَّاهرِ[١]، ومن علمائِنا مَن وافقَهم على ذلك[٢]، ومنهم مَن قالَ: هو ندبٌ وإرشادٌ، ومنهم مَن قالَ: هو واجبٌ على الكفايةِ كردِّ السَّلامِ وهم الجمهورُ[٣].

وأمَّا قولُنا: كيف صفةُ التَّشميتِ؛ فقد جاءَت صفتُه نقلاً عن النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّه رُوِيَ عنه عليه السَّلامُ أنَّه قالَ: «إذا عطسَ أحدُكم فليقلْ: الحمدُ للهِ، وإذا قالَ: الحمدُ للهِ[٤]، فقولُوا له: يرحمكَ اللهُ، ويردُّ عليه يغفرُ اللهُ لنا ولكُم»[٥] أو كما قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

---

(١) انظر: «المقدمات الممهدات» (٣/ ٤٤٥).

(٢) انظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص: ١٧٠٣).

(٣) انظر: «رد المحتار» (٦/ ٤١٤)، و«جامع الأمهات» (ص: ٥٦٧)، و«دليل الطالب» (ص: ٧٣).

(٤) «وإذا قال الحمد لله»: ليست في (د).

(٥) رواه أبو داود (٥٠٣١)، والترمذي (٢٧٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٨٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٩٩) بنحوه من حديث سالم بن عبيد رضي الله عنه.

ومنهم مَن قالَ: يردُّ بيهديكُم اللهُ ويصلحُ بالكُم[1]، ومنهم مَن قالَ: هو بالخِيارِ؛ لأنَّ اللَّفظَينِ قد رُويَا عن النَّبيِّ عليه السَّلامُ فبأيِّهمَا ردَّ فقد وَافقَ السُّنَّةَ، ومنهم مَن استحبَّ أن يجمعَ بينهما حتَّى يكونَ أجمعَ للخيرِ وخروجاً عن الخلافِ، وهو الأحسنُ، واللهُ أعلمُ[2].

---

(١) هذه الصيغة جاءت فيما رواه البخاري (٦٢٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) من الحنفية من قال في تشميت العاطس إنه يقال له: يغفر الله لنا ولكم ولا يقول له: يهديكم الله ويصلح بالكم، انظر: «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٢/ ٦٤٥)، واستندوا على ما روي عن إبراهيم قال: «يهديكم الله ويصلح بالكم عند العاطس، قالته الخوارج لأنهم كانوا لا يستغفرون للناس» رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٠٢٩)، وأنكر الطحاوي عليه قوله هذا فقال: كيف يجوز أن يكون الخوارج أحدثت هذا، وقد كان النبي ﷺ يقوله ويعلمه أصحابه؟

ومن الحنفية من قال: يقول له العاطس: يغفر الله لنا ولكم، أو يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، ولا يقول غير ذلك. انظر: «المحيط البرهاني» (٥/ ٣٢٩)، و«رد المحتار» (٦/ ٤١٤).

وعند مالك: إن شاء قال العاطس في الرد على من شمته: يغفر الله لنا ولكم، وإن شاء قال: يهديكم الله ويصلح بالكم. انظر: «المقدمات الممهدات» (٣/ ٤٤٤).

وعند الشافعي: إذا شمت فالسنة أن يقول له العاطس: يهديكم الله ويصلح بالكم، أو يغفر الله لنا ولكم، والأفضل الأول ولا يلزمه ذلك. انظر: «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٦٢٨).

وعند أحمد، قال أبو محمد ـ أي: حرب الكرماني: عطست عند أحمد بن حنبل فقال: يرحمك الله، فقلت: يغفر الله لكم فلم يغير علي، ثم عطست ثانية فقال: يرحمك الله. فقلت: يهديكم الله ويصلح بالكم، قلت له: ما تختار في هذا يا أبا عبد الله؟ قال: إذا عطس فقل يرحمك الله، ولتجب بقول: يهديكم الله ويصلح بالكم. قال: وهذا عن النبي ـ ﷺ ـ من وجوه، وجعل ينكر قول إبراهيم أنه قال: إنما أحدث هذا الخوارج، ويتعجب من ذلك، وقال: الخوارج مارقة. انظر: «مسائل حرب الكرماني ـ من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب» (٢/ ٨٧٣).

وممن قال بالجمع بين اللفظين: ابن دقيق العيد. انظر: «شرح الإلمام» (٢/ ١١٩).

ويُروَى: التَّشميتُ، والتَّسميتُ؛ بالسِّينِ المهملةِ.

وأمَّا قولُنا: ما معنَى التَّشميتِ؟ فهو بمعنى: أبعدَ اللهُ عنَّكَ الشَّماتةَ، وجنَّبكَ ما يُشمتُ به عليكَ، وأمَّا معنَى التَّسمِيتِ، فهو بمعنى: جَعلَكَ اللهُ على سمتٍ حسنٍ، هذا قولُ أئمَّتِنا.

وأمَّا قولُنا: هل هذا مُطلقٌ في كلِّ مرَّةٍ وإن تكرَّرَ العطاسُ من العاطسِ في الوقتِ مراراً؟ فالذي عليه الجمهورُ أنَّ الحدَّ فيه إلى الثَّالثةِ أو الرَّابعةِ؛ لأنَّه جاءَ عنه ﷺ أنَّه قالَ: «إذا عطسَ فشمِّتُوه، ثمَّ إن عطسَ فشمِّتُوه، ثمَّ إن عطسَ فشمِّتُوه، ثمَّ إن عطسَ فقولُوا: عافَاكَ اللهُ فإنَّه مضنوكٌ»[1] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، قالَ راوي الحدِيثِ: لا أدرِي هل بعد الثَّالِثةِ أو بعد الرَّابعةِ قالَ: فإنَّه مضنوكٌ.

فمن أجلِ الشَّكِّ الَّذي رُوي عن راوي الحديثِ وقعَ الخلافُ.

وأمَّا قولُنا: هل هذا أمرٌ عامٌّ كانَ العاطسُ مؤمناً أو كافراً أو هو للمؤمنِ لا غيرُ؟ لا أعرفُ خِلافاً أنَّ التَّشميتَ عامٌّ للمُؤمنِ والكافرِ، غيرَ أنَّ في الكيفيَّةِ في ذلك وقعَت التَّفرقةُ بين المؤمنِ والكافرِ؛ لأنَّ الكيفيَّةَ في تشميتِ المؤمنِ، كما تقدَّمَ الكلامُ عليها.

وأمَّا الكافرُ فأن يقالَ له: «يهديكُم اللهُ ويصلحُ بالَكُم»، وهذه الصِّفةُ هي التي رُويَت عن النَّبيِّ ﷺ في تشميتِ أهلِ الكتابِ؛ لأنَّ اليهودَ كانُوا يستعملونَ العطاسَ بين يدَيهِ ﷺ رجاءً في دعائِه ويشمِّتُهم بـ«يهدِيكُم اللهُ ويصلحُ بالَكم»[2]، وبقيَ

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٦٥) (٤)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٩١٩) عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه مرسلاً.

(٢) رواه أبو داود (٥٠٣٨)، والترمذي (٢٧٣٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٩٠)، وأحمد في «مسنده» (١٩٥٨٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٠) من حديث أبي موسى الأشعري =

الخلافُ بين العلماءِ إذا عطسَ العاطسُ فحمدَ اللهَ، فسمعَه بعضُ الحاضِرينَ ولم يسمعْه الغيرُ، هل على مَن لم يسمعْه حينَ حمدَ اللهَ وقد سمعَ الذي سمعَه شمَّتَه، هل يُشمِّتُه تابعاً لذلك أم لا؟ قولان.

وفيه دليلٌ على جوازِ طلبِ المفضولِ من الفاضلِ علَّةَ الحكمِ وبيانَها؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه: (**يا رسُولَ اللهِ، شمَّتَّ هذا ولم تُشمِّتْني**).

وفيه بحثٌ: وهو ما الحكمةُ بأن جعلَ في العطاسِ هذه الأحكامَ المذكُورةَ؟ فإن قلنَا: تعبُّدٌ، فلا بحثَ، وإن قلنَا: لحكمةٍ فما هي؟ فاعلم أنَّ أهلَ المعرفةِ بطبِّ الأبدانِ وأدوائِها، قالُوا: إنَّ العطاسَ فيه منفعةٌ للعاطسِ وأنَّه إذهابُ داءٍ يكونُ في رأسِه، فعلى هذا فهو من جملةِ النِّعمِ، وقد تقرَّرَ من قواعدِ الشَّرعِ أنَّه ممَّا استُعبدنا به الشُّكرُ على النِّعمِ، وأعلى الشُّكرِ الحمدُ، فأُمِرنا بذلك فأنتجَ بالوعدِ الجميلِ مزيدَ النَّعماءِ، وهو الدُّعاءُ بالخيرِ إثرَ الحمدِ؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ في كتابِه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] فتأكَّدتِ النِّعمةُ بمزيدِ الدُّعاءِ من العاطسِ لأخيهِ الذي شمَّتَه ولنفسِه إن شاءَ.

وفيه تنبيهٌ: يدلُّ على لطفِ المولَى سبحانَه بعبيدِه، وهو أن جعلَ المزيدَ هنا بعد الحمدِ واجباً مشروعاً، لأنَّه إذا قلنا: إنَّ التَّشمِيتَ واجبٌ، كما تقدَّمَ، وهو الذي عليه الجمهورُ، فإذا فعلَ المُكلَّفُ الواجبَ الذي عليه بشروطِه رُجِيَ له القبولُ، فهذا قد دعَا للعاطسِ بالخيرِ امتثالاً لما به أمرَ، فهذا دعاءٌ مرجوٌّ قبولُه، فلمَّا كانَ الأمرُ على هذا الخيرِ العظيمِ أمرَ العاطسَ أن يدعوَ للذي أُجرِي له على يدَيهِ مزيدُ الخيرِ بدُعائِه

= رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

له بالخيرِ أن يدعوَ هو أيضاً له بخيرٍ ثانٍ حتَّى تكونَ رحمتُه عزَّ وجلَّ عامَّةً لعبادِه إذ ذاك، وكانَ الرَّجاءُ في قبولِ الدُّعاءِ الثَّاني مثل الأوَّلِ سواء.

ويترتَّبُ على هذا من الإرشادِ أنَّه إذا استَشعرَ أحدٌ من العبيدِ موطناً يكونُ فيه خيرٌ أو رجاه في وجهٍ من وجوهِه أن يُكثِرَ فيه بالدُّعاءِ لنفسِه ولوالدَيه وأقاربِه وأصحابِه وإخوانِه المؤمنِينَ، فإنَّ للهِ نفحاتٍ إذا وُجِدَت سعدَ بها عالمٌ كثيرٌ، جعلَنا اللهُ ممَّن تعرَّضَ لها وأصابَها، وممَّن أجزلَ له نصيبَه منها بتعرُّضٍ وبغيرِه، فإنَّه وليٌّ حميدٌ.

وفيه دليلٌ على عظمِ نعمَةِ العاطسِ؛ يُؤخَذُ ذلك ممَّا رُتِّبَ عليه من هذه الأحكامِ والخيرِ، فصارَ علماً على ذلك.

وفيه إشارةٌ إلى عظمِ فضلِ اللهِ تعالى ورحمتِه؛ لأنَّه عزَّ وجلَّ رحمَ عبدَه بأن أذهبَ عنه ذلك الضُّرَّ الذي كانَ به بنعمةِ العطاسِ، ثمَّ ثنَّاها بمشرُوعيَّةِ الحمدِ له، ثمَّ أتبعَها بدُعاءِ خيرٍ بعده دعاءُ خيرٍ، وهذا كلُّه في لمحةٍ واحدةٍ نِعَمٌ متواليةٌ في أيسرِ زمانٍ بلا مُوجبٍ عليه إلَّا بمُجرَّدِ الفَضلِ بدءاً منه برحمتِه سبحانِه، وكذلك الخيرُ المذكورُ تمامُه منه.

تنبيهٌ[١]: في أحكامِ الحديثِ وفيما أشرْنا إليه من التَّنبيهاتِ وغيرِ ذلك إذا نظرتَها بقلبٍ له بصيرةٌ حصلَ لك به من قوَّةِ الإيمانِ ما لا يحصلُ بعبادةِ أيَّامٍ عديدةٍ، وداخلَ قَلبَك ولحمَك ودمَك من حبِّ اللهِ تعالَى الذي قد أعدَّ لك من هذا الخيرِ على ما لم يكنْ لك في ظنٍّ ولا علمٍ، ومن حبِّ رسولِ اللهِ ﷺ الذي كانَ معرفةُ هذا الخيرِ على يديهِ ما لا يُقدَرُ قدرُه، وكذلك الحبُّ في علمِ سنَّتِه عليه السَّلامُ، وزِيادةُ ذرَّةٍ من هذا خيرٌ ممَّا عداهُ من الأعمالِ، جعلَنا اللهُ لنعمِه من الشَّاكرِين بمنِّه.

* * *

---

(١) «تنبيه»: ليست في الأصل.

٢٥٥ ـ عَن عبدِ اللهِ، قالَ: كُنَّا إذَا صلَّينا معَ النَّبيِّ ﷺ قُلنَا: السَّلامُ على اللهِ قبلَ عبادِهِ، السَّلامُ على جبرِيلَ، السَّلامُ على ميكَائِيلَ، السَّلامُ على فُلانٍ وفُلانٍ، فلَمَّا انصَرفَ النَّبيُّ ﷺ، أقبَلَ علينا بوجهِهِ، فقالَ: «إنَّ اللهَ هوَ السَّلامُ، فإذَا جلَسَ أحدُكُمْ في الصَّلاةِ فلْيَقُلْ: التَّحيَّاتُ للهِ، والصَّلواتُ، والطَّيِّباتُ، السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورحمَةُ اللهِ وبركاتُهُ، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، فإنَّهُ إذَا قالَ ذلكَ أصابَ كُلَّ عبدٍ صالحٍ في السَّماءِ والأرضِ، أشهَدُ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسُولُهُ، ثمَّ يتخَيَّرْ بعدُ مِن الكَلامِ ما شاءَ». [خ: ٦٢٣٠]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ هذا التَّشهُّدَ المذكورَ في الحديثِ هو المشروعُ في الصَّلاةِ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل تجزئُ خلافُ هذه الصِّيغةِ أم لا، وهل هو سنَّةٌ أو فرضٌ، والكلامُ على معانِي تلك الألفاظِ.

فأمَّا قولُنا: هل يُجزِئُ خلافُ هذه الصِّيغةِ، فاعلمْ أنَّه لا يُجزِئُ إلَّا ما جاءَ فيها من اختلافِ بعضِ ألفاظِها في بعضِ الرِّواياتِ، فمنها ما جاءَ من طريقِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وهو قولُها: «التَّحيَّاتُ الطَّيِّباتُ الصَّلواتُ الزَّاكياتُ للهِ، أشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأنَّ مُحمَّداً عبدُه ورسولُه، السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، السَّلامُ عليكم»(١).

ومنها ما جاءَ عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه أنَّه كانَ يقولُ: «التَّحيَّاتُ للهِ، الصَّلواتُ للهِ، الزَّاكياتُ للهِ، السَّلامُ على النَّبيِّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، السَّلامُ

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٩١) (٥٥)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٠١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٤٠).

علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، شهدتُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ شهدتُ أن مُحمَّداً رسولُ اللهِ»[١].

ومنها ما جاءَ من تشهُّدِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه الذي علَّمَه النَّاسَ على المنبرِ والصَّحابةُ رضوانُ اللهِ عليهم متوافرونَ وهو: «التَّحيَّاتُ للهِ، الزَّاكياتُ للهِ، الطَّيِّباتُ الصَّلواتُ للهِ، السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، أَشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُ اللهِ ورسولُه»[٢].

ومنها ما جاءَ من تشهُّدِ ابنِ عبَّاسٍ[٣] وابنِ مسعودٍ[٤] رضيَ اللهُ عنهما، والمعنَى في الكلِّ واحدٌ غيرَ أنَّ في بعضِ الألفاظِ اختلافاً، وكلُّها في الصَّحيحِ، وبأيِّها تشهَّدَ أجزأَ.

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٩١) (٥٤)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣٠٧٣).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٩٠) (٥٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٣٩).

(٣) صيغة تشهد ابن عباس رضي الله عنه: «التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله».

رواه مسلم (٤٠٣)، وأبو داود (٩٧٤)، والترمذي (٢٩٠)، والنسائي (١١٧٤)، وابن ماجه (٩٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٦٥)، ووقع عند الترمذي والنسائي وأحمد، من غير تعريف: «سلام عليك...» و«سلام علينا...»

(٤) صيغة تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين».

رواه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢)، وأبو داود (٩٦٨)، والترمذي (٢٨٩)، والنسائي (١١٦٢)، وابن ماجه (٨٩٩)، وأحمد في «مسنده» (٣٥٦٢).

وأمَّا قولُنا: هل هو سنَّةٌ أو فرضٌ: فالجمهورُ على أنَّه سنَّةٌ، إلَّا ما رُوِيَ عن الشَّافعيِّ: أنَّ الصَّلاةَ على النَّبيِّ ﷺ فيه فرضٌ[1].

وأمَّا الكلامُ على معانِي[2] ألفاظِه فقد ذكرَه الفقهاءُ في كتبِ الفروعِ، فمَن أرادَه فليقِفْ عليه هناك.

وفيه تنبيهٌ منه ﷺ لنا على اتِّباعِ طريقِ الصَّالحينَ؛ لأنَّه إذا كنتَ منهم فجميعُ المصلِّينَ في كلِّ صلاةٍ يدعونَ لك بالأمانِ والخيرِ، فذلك خيرٌ من أضعافِ أضعافِ عملكَ ممَّا لا يعلمُ قدْرَه إلَّا الذي منَّ به.

وقولُه: أشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، ختمَه بأرفعِ الكلامِ، وعمادِ الدِّينِ، وهي كلمةُ الإخلاصِ، وتصديقُ رسالتِه ﷺ، ثمَّ أباحَ لنا الزِّيادةَ على ذلك ممَّا يناسبُه؛ لأنَّ ذلك معروفٌ عند العربِ؛ يؤخذُ ذلك من قولِه: (**ثمَّ يتخيَّرُ بعدُ من الكلامِ ما شاءَ**) على نحوِ ما أشرْنا إليه.

وفيه دليلٌ على أنَّ أوَّلَ ما فُرضَت الصَّلاةُ لم يكُنِ التَّشهُّدُ من مشروعيَّتِها لا فرضاً ولا سنَّةً؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه: (**كنَّا إذا صلَّينا مع النَّبيِّ ﷺ قلنَا: السَّلامُ على اللهِ قبلَ عبادِه**) فدلَّ على أنَّهم بقوا على ذلك زماناً حتَّى إلى اليومِ الذي سمعَ ذلك النَّبيُّ ﷺ فنهاهُم عن ذلك، وأمرَهم بما ذُكِرَ بعدُ.

وبقيَ بحثٌ: وهو أن يقالَ: لِمَ نهاهُم عن أن يقولُوا: (**السَّلامُ على اللهِ قبلَ عبادِه**)[3] ثمَّ أمرَهم بأن يقولُوا: (**التَّحيَّاتُ**)، وهي جمْعُ تحيَّةٍ، والتَّحيَّةُ هي السَّلامُ؟ والانفصالُ عنه أنَّ السَّلامَ هو الأمانُ، فلمَّا قالُوا: السَّلامُ على اللهِ، فليسَ على اللهِ

---

(١) هذا في التشهد الثاني، أما الأول فهو مسنون عند الشافعي. انظر: «الحاوي الكبير» (٢/ ١٣٢، ١٣٥).

(٢) في (د): «معنى».

(٣) من قوله: «فدل على أنهم... إلى قوله: قبل عباده»: ليس في (د).

خوفٌ من أحدٍ، ولا يقدرُ أحدٌ على ضرِّهِ جلَّ جلالُه ولا نفْعِه، كما جاءَ في حديثِ مسلمٍ: «إن تريدُوا ضرِّي لم تقدرُوا»[1]، وكذلك نفْعُه سبحانَه، فنهاهُم عن ذلك؛ لأنَّ اللهَ سبحانَه يُطلَبُ منه الأمانُ، وهو الذي يُؤمِّنُ وهو الذي يُخوِّفُ ومنه الخوفُ وفيه الرَّجاءُ، فأمرَهم عليه السَّلامُ أن يأتُوا بالأمرِ[2] من بابِه ويطلبُوا الأمانَ منه عزَّ وجلَّ، ويُعتبَرُ قولُه سبحانَه بأنَّه هو السَّلامُ وهو الذي يُعطِي السَّلامَ وإليه يضافُ حقيقةً، وإن كانَ يضافُ إلى غيرِه في بعضِ الأماكنِ فهو مجازٌ أو لوجهٍ ما من طريقِ ما اقتَضتْه الحكمةُ الرَّبَّانيَّةُ، فجزاهُ اللهُ عنَّا من معلِّمٍ خيراً.

وفيه دليلٌ على أنَّه إذا كانَ القلبُ مُتعلِّقاً بفعلِ خيرٍ والمرءُ في الصَّلاةِ؛ أنَّ ذلك لا يُفسِدُ صلاتَه إذا لم يكن يستولي على القلبِ حتَّى يُخِلَّ ببعضِ أركانِها؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه لمَّا سمعَ سيِّدُنا رسولُ اللهِ ﷺ مقالتَهم وهو في الصَّلاةِ بقيَ خاطرُه المكرَّمُ متعلِّقاً بمقالتِهم؛ لأنَّه عليه السَّلامُ عندما سلَّمَ من الصَّلاةِ كلَّمَهم كما هو نصُّ الحديثِ، فدلَّ على أنَّ ذلك بقيَ مستصحباً إلى فراغِه عليه السَّلامُ من الصَّلاةِ، فكلَّمَهم فيه فإنِ استولَى على القلبِ الشُّغلُ بتلك الطَّاعةِ حتَّى أخلَّ بركنٍ من أركانِ الصَّلاةِ؛ أعادَ الصَّلاةَ.

وفيه دليلٌ على أنَّ أفضلَ الأعمالِ تعليمُ دينِ اللهِ تعالى؛ يُؤخَذُ ذلك من كونِه ﷺ لم يفعلْ أثرَ الصَّلاةِ إلَّا أن أخذَ في تعليمِهم، ولم يشتغلْ بتسبيحٍ ولا غيرِه، فدلَّ ذلك على فضليتِه، وقد جاءَ أنَّه «مَن صلَّى الفريضةَ وقعدَ يعلِّمُ الخيرَ نُوديَ في ملكوتِ السَّمواتِ عظيماً»[3].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، ولفظه: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني».

(٢) في الأصل: «الأمر».

(٣) لم أقف عليه هكذا، وإنما روي عن عيسى عليه السلام قوله: «من تعلَّم وعَمِل وعلَّم فذلك =

وفيه دليلٌ على أنَّ لسيِّدِنا ﷺ أن يَشْرَعَ من الأحكامِ ما يَظهرُ له دون وحيٍ، ويلزمُنا امتثالُه؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه عليه السَّلامُ لمَّا علَّمَهم التَّشهُّدَ لم يذكرْ أنَّ ذلك كانَ بوحيٍ، ولو كانَ بوحيٍ ذكرَه، كما فعلَ عليه السَّلامُ في غيرِ ما موضعٍ، على ما هو منصُوصٌ عنه ﷺ.

وفيه دليلٌ على فضيلةِ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّهم تلقَّوا هذه الأحكامَ منه ﷺ ونقلُوها لنا، فهذه منزلةٌ لا يُشاركُهم فيها أحدٌ.

وفيه نكتةٌ صُوفيَّةٌ، وهي: إذا كانَ جميعُ الخيرِ والطِّيْبِ له سبحانَه فلم يبقَ للعبدِ إلا الفقرُ دائماً، واللجأُ دائماً، والاحتياجُ إليه سبحانَه دائماً، فانظُرْ كيف تقولُ ذلك في كلِّ صلاتِكَ، ثمَّ تدعُو عندَ فراغِكَ بكثيرٍ من الأشياءِ حسًّا ومعنًى، وتضيفُها إلى نفسِكَ حقيقةً ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ ـ ٣].

فلو جعلتَ حالَكَ مثلَ مقالِكَ لكنتَ من الأبرارِ، لكنَّ كثافةَ الرَّينِ فسدَ به الحالُ.

= يسمى عظيماً في ملكوت السماء» رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٩٣).

وذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٤٩٦) عن علي رضي الله عنه.

وروى الدارمي في «سننه» (٣٧٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٧٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٩) عن سفيان بن عيينة قال: قال بعض الفقهاء: كان يقال: العلماء ثلاثة: عالم بالله، وعالم بأمر الله، وعالم بالله وبأمر الله، فأما العالم بالله: فهو الذي يخاف الله، ولا يعلم السنة، وأما العالم بأمر الله: فهو الذي يعلم السنة، ولا يخاف الله، وأما العالم بالله وبأمر الله: فهو الذي يعلم السنة، ويخاف الله، فذلك الذي يدعى عظيماً في ملكوت السموات.

٢٥٦ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ كتَبَ على ابنِ آدمَ حظَّهُ مِن الزِّنا، أدرَكَ ذلكَ لا مَحالَةَ، فزِنَا العَينِ النَّظرُ، وزِنَا اللِّسانِ المنطِقُ، والنَّفسُ تَمنَّى وتَشتَهِي، والفَرْجُ يُصَدِّقُ ذلكَ كلَّهُ ويُكَذِّبُهُ». [خ: ٦٢٤٣]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ[1] الإخبارَ بأنَّ مَن كتبَ اللهُ عليه من بني آدمَ شيئاً من الزِّنا لا بدَّ أن يفعلَه، ولو تحرَّزَ بما عسى أن يتحرَّزَ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أنَّه ﷺ قسمَ الزِّنا على قسمَين: زنَا الفرجِ، وهو الزِّنا الحقيقيُّ، وهو الذي يُوجِبُ الحدَّ، وزنَا العينِ بالنَّظرِ واللِّسانِ بالكلامِ، وهو الذي يدخلُ تحت حدِّ اللَّممِ على قولِ بعضِ العلماءِ؛ لأنَّهم قالُوا: ما دونَ الوطءِ، فهو اللَّممُ، ويستشهدُون بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، ومصدَاقُ ذلك من الحديثِ نفسِه قولُه عليه السَّلامُ: «**والفرجُ يُصدِّقُ ذلك ويُكذِّبُه**»، فإذا كذَّبَه الفرجُ فلا زنا.

وبقيَ فيه سؤالٌ: وهو أن يقالَ: هل ذلك الزِّنا مقصُورٌ على هاتَين الجارحتَينِ أو ذكرَ هاتَين الجارحتَينِ من بابِ التَّنبيهِ بالأعلَى على الأدنَى؟ الظَّاهرُ أنَّه من بابِ التَّنبيهِ بالأعلَى على الأدنَى؛ لأنَّ لكلِّ جارحةٍ زنًا، وهو خروجُها في تصرُّفها عمَّا شُرِعَ لها، فإنَّ اليدَ إذا لمسَت ما لم يجزْ لها فقد زنَت، وكذلك الأذنُ إذا سمعَتْ ما لا يجوزُ لها فقد زنَتْ، وكذلك الأنفُ إذا شمَّ ما لا يجوزُ له فقد زنَا، وكذلك الرِّجلُ إذا مشَتْ فيما لا يجوزُ لها فقد زنَت، وكذلك جميعُ الحواسِّ، زنا كلِّ جارحةٍ بحسبِ خروجِها عمَّا شُرِعَ لها، لكن لا تخلُو كلُّ جارحةٍ من الجوارحِ أن يكونَ خروجُها عمَّا شُرِعَ لها ممَّا هو من أسبابِ النِّكاحِ وأدواتِه أو من غيرِ ذلك، فإن كانَ ممَّا هو من

---

(١) «أن»: ليست في (د).

أسبابِ النِّكاحِ[1] وأدواتِه فهذا الذي يكونُ الفرجُ يصدِّقُه ويُكذِّبُه، وهو الذي أشارَ إليه سيِّدُنا ﷺ في الحديثِ الذي نحن بسبيلِه، وإن كانَ خروجُها عمَّا شُرِعَ لها لا يُمكِنُ أن تكونَ تلك المخالفةُ إلَّا منها، وهي التي تحقِّقها إن كانَت لها مشاركةٌ مع غيرِها من الجوارحِ فيها أو تكذيبها[2] فليسَ من هذا الحديثِ الذي نحن بسَبيلِه ولها حكمُها منصُوصٌ عليه في موضعِه.

مثالُ ذلك الغيبةُ التي هي مختصَّةٌ باللِّسانِ، وهي من الكبائرِ لقولِه ﷺ: «الرِّبا اثنانِ وسبعونَ باباً أدناهُ مثلُ أن يطأَ الرَّجلُ أمَّه، وأربَى الرِّبا استطالةُ لسانِ المسلمِ في عرضِ أخِيهِ»[3] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

فمَن وقعَ في الغيبةِ بلسانِه فقد تحقَّقَ عليه إثمُ الغيبةِ ولا يحتاجُ في ذلك لجارِحةٍ أُخرى تصدِّقُه أو تُكذِّبُه، وعلى هذا النَّوعِ، فانظُرْ جارحةً جارحةً تجدِ القاعدةَ مطَّردةً، والحكمُ فيها واحدٌ.

وقولُه ﷺ: **(أدركَ ذلك لا محالةَ)** لا يختصُّ هذا بالزِّنا وحدَه، لذلك حكمَ اللهُ في جميعِ أنواعِ الخيرِ والشَّرِّ مَن كَتَبَ له من أحدِ الوجهَينِ شيئاً واجباً فلا بدَّ له

---

(١) قوله: «أو من غيرِ ذلك، فإن كانَ ممَّا هو من أسبابِ النِّكاحِ»: ليس في (د).

(٢) في الأصل: «يكذبها».

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٢٠٠٥)، وابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» (٣٥)، وابن السري في «الزهد» (٢/ ٥٦٤)، والمروزي في «السنة» (ص: ٦٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله: «الربا سبعون...» الحديث.

وروى جزأه الثاني: أبو داود (٤٨٧٦)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ١٩٠) (١٦٥١)، والشاشي في «مسنده» (٢٠٨)، والطبراني في «الكبير» (١/ ١٥٤) (٣٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١١٢٧) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

منه لا يردُّه عنه رادٌّ؛ لأنَّه قد نصَّ العلماءُ على أنَّ ما قُدِّرَ على العبدِ على ضربَين: قدَرٌ قُدِّرَ، وقُدِّرَ أن يردَّه وَجهٌ ما من الوجوهِ، فذلك الذي ينفعُ أثرُ الحكمةِ فيه، وهي التَّسبُّبُ في دفْعِه، وما قُدِّرَ له أو عليه حتماً فذلك لا يردُّه شيءٌ من الأشياءِ، ومنه خوفُ أهلِ العقولِ.

وقولُه ﷺ: (**والنَّفسُ تمنَّى ذلك وتشْتَهِي**) يعودُ على جميعِ ما ذُكِرَ في الحديثِ؛ لأنَّها مطبُوعةٌ على تمنِّي جميعِ الشَّهواتِ حلالاً كانَتْ أو حراماً، لكن لا يضرُّ ذلك إذا زجرَها صاحبُها ولم يُوافِقْها على ذلك ودخلَ تحت مُتضمَّنِ قولِه تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١]، فإن لم ينهَها ولم يقعْ ما طلبَتْه منه بحكمِ الوِفاقِ لم يكُنْ من أحدِ القسمَينِ، ولم يكنْ ممَّن ينطلقُ عليه اسمُ زانٍ؛ لأنَّه لم يقعِ الفعلُ بالفرجِ الذي هو يصدِّقُه ولم يكنْ أيضاً ممَّن زجرَ النَّفسَ عن الهوَى، فتكونَ الجنَّةُ له مأوًى، وكذلك كلُّ ما حدَّثَتْ به النَّفسُ من غيرِ ذلك إنَّما هو مُفتقِرٌ إلى ظهُورِه على جارحةٍ من الجوارحِ التي ذلك الفعلُ يختصُّ بها، فإن هو زجرَها ونهاهَا كانَ من المفلحينَ، وإن هو وافقَها حتَّى ظهرَ ذلك على تلك الجارحةِ كانَ من الخاسرينَ، وإن هو لم ينهَ ولم يفعلْ بحكمِ الوفاقِ كانَ من المذبذبينَ، وكذلك يتعدَّى الحكمُ إلى ما الشَّخصُ فيه مُؤاخذٌ بعقدِ النِّيَّةِ الذي هو من الأمورِ القلبيَّةِ إذا وافقَها على ما سوَّلَتْ له وعقدَ نيَّتَه على ذلك كانَ من الخاسرينَ، وإن نهاهَا عن ذلك كانَ من المفلحينَ، التَّقسيمُ بعَينِه، ومثلُ ذلك الحسدُ المنهيُّ عنه شرعاً إذا دعتْه النَّفسُ إليه جرى فيه ذلك التَّقسِيمُ، وكذلك ما أشبهَه ممَّا هو مختصٌّ بالقلبِ ليسَ إلَّا، فتكونُ النِّيةُ وعقدُها هي التي تُصدِّقُ ذلك أو تُكذِّبُه.

وفيه دليلٌ لطريقِ أهلِ الصُّوفةِ الذين يرونَ بمخالفةِ النَّفسِ وحديثِها؛ يُؤخَذُ ذلك

من نصِّه ﷺ في الحديثِ: أنَّ من وضعِها الذي طُبِعَت عليه أنَّها تتمنَّى ذلك الحرامَ وتشتهِي، فمَن هذه صفتُها وجبَت مخالفَتُها عقلاً وديناً، فإنَّها تُفضِي بصاحبِها إلى الهلاكِ، وقد قيل: نفسكَ وإن صلحَتْ لا تأمنْها، فإنَّ الشَّرَّ يلمعُ من أفئدتِها.

ويترتَّبُ على فهمِ الحديثِ بشرحِه فائدتانِ:

إحداهُما: أن تجتهدَ في أفعالِ الخيرِ لعلَّه يدفعُ عنك بها من الشَّرِّ ما لا تعلمُه، وقد كُتِبَ عليك فتكونُ ممَّن وقاهُ معروفُه مصارعَ السُّوءِ، والآخرُ: دوامُ الخوفِ وإن كنتَ على أرفعِ الأحوالِ أو على أيِّ حالةٍ كنتَ خوفاً أن يكونَ قد سبقَ عليك في الكتبِ الختمُ بما لا تطيقُه وأنت لا تعلمُ، ومن أجلِ هذه الإشارةِ قال جلَّ جلالُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

جعلَنا اللهُ تعالى ممَّن يخشاهُ، وكانت خشيتُه سبباً إلى سعادتِه بمنِّه.

* * *

٢٥٧ ـ عن ابنِ عمرَ رضيَ الله عنهُ، عن النَّبيِّ ﷺ: «أنَّهُ نَهى أنْ يُقامَ الرَّجلُ مِن مَجْلِسِهِ ويَجْلِسَ فيهِ آخرُ، ولكِنْ تفَسَّحُوا وتوَسَّعُوا». [خ: ٦٢٧٠]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: النَّهيُ عن[1] أن يقامَ الرَّجلُ من مجلسِه الذي جلسَ فيه، ويُجلَسَ فيه غيرُه.

والثَّاني: الأمرُ بالتَّفسُّحِ فيما بين الجُلَّاسِ والتَّوسُّعُ إذا دخلَ عليهم.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل هذا على عمُومِه في كلِّ مجلسٍ، أو هو على الخصُوصِ في مجالسَ مخصُوصةٍ؟ وهل هذا أيضاً عامٌّ في كلِّ الرِّجالِ أو لا؟ وهل هذا تعبُّدٌ أو لحكمةٍ، فإن كانَ لحكمةٍ فما هي؟ وهل النَّهيُ عن ذلك على الكراهيةِ أو التَّحريمِ.

أمَّا قولُنا: هل ذلك عامٌّ في كلِّ المجالسِ، أو هو في مجالسَ مخصوصةٍ؟ صيغةُ اللَّفظِ تُعطِي العمومَ، وقواعدُ الشَّرعِ تُخصِّصُه؛ لأنَّه قد تَقرَّرَ من الشَّرعِ أنَّه مَن جلسَ فيما ليسَ له ملْكٌ ولا له فيه سببٌ يُوجِبُ ذلك أنَّه يُقامُ ويُخرَجُ ولا يُنزَّلُ منزلةَ مَن له ذلك، أو أذنَ له فيه مَن له الإذنُ في ذلك، فما بقيَ أن يكونَ ذلك إلَّا خاصًّا في المواضعِ المباحِ للنَّاسِ دخولُها أو الجلوسُ فيها، إمَّا على العمومِ للنَّاسِ كلِّهم مثلُ المساجدِ ومجالسِ الحكَّامِ[2] والعلمِ، أو ما يشبهُ ذلك، أو على الخصُوصِ مثلُ مَن يدعُو قوماً مخصُوصين إلى منزلِه في وليمةٍ

---

(١) «عن»: ليست في (د).

(٢) في (د): «الأحكام».

أو غيرِهـا ممَّـا أجازتْـه الشَّـريعةُ، فهـذِه المجالـسُ مَن جلسَ فيها مجلسـاً فـلا يُقامُ منـه ويُجلَسُ فيـه غيرُه.

وأمَّا قولُنا: هل هذا عامٌّ في كلِّ الرِّجالِ أو لا؟ فظاهرُ اللَّفظِ العمومُ، وما تقرَّرَ من الشَّريعةِ أيضاً يخصِّصُه مثل إزالةِ المجانينِ من المساجدِ لقولِه ﷺ: «جنِّبُوا مساجدَكُم صبيانَكم ومجانِينكم»[1]، ومثلُ آكلِ الثُّومِ النيءِ[2]، والأجذمِ[3]، فهؤلاء يُقامونَ ويُخرَجونَ من المساجدِ، وكذلك كلُّ مَن تكونُ فيه إذايةٌ للجُلَّاسِ فإنَّه يُخرَجُ، لقولِه عليه السَّلامُ: «لا ضررَ ولا ضرارَ»[4]، ويشترطُ أن يكونَ ذلك الضَّررُ

---

(١) رواه ابن ماجه (٧٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٦٨) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.
ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٢٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.
وروي عن غيرهم وكل طرقه لا تخلو من مقال. انظر: «نصب الراية» (٢/ ٤٩١).

(٢) روى البخاري (٨٥٤)، ومسلم (٥٦٤) واللفظ للبخاري: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - يريد: الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا» قلت: ما يعني به؟ قال: ما أراه يعني إلا نيئه، وقال مخلد بن يزيد: عن ابن جريج: «إلا نتنه».

(٣) روى مسلم (٢٢٣١) عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع».

(٤) رواه ابن ماجه (٢٣٤١)، وأحمد في «مسنده» (٢٨٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٢٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣٧٧٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
ورواه الدينوري في «المجالسة» (٣١٦٠)، والدارقطني في «سننه» (٣٠٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٤٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٣٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه.
وله طرق وشواهد أخرى. انظر: «نصب الراية» (٤/ ٣٨٤)، و«خلاصة البدر المنير» (٢/ ٤٣٨).

ممَّا هو في الشَّرعِ ضررٌ، لا بحظٍّ نفسانيٍّ، أو حظٍّ دنياويٍّ، وكذلك يُقامُ السُّفهاءُ من مجالسِ الحُكَّامِ والعلمِ، وأعنِي بالسُّفهاءِ الذين يسفهونَ بالألسنةِ حتَّى يخرجُوا لما يُنافِي مجلسَ العلمِ والحكمِ[1] وما يُشبهُ هذا.

وأمَّا قولُنا: هل هو تعبُّدٌ أو لحكمةٍ؟ فإن كانَ تعبُّداً فلا تعليلَ، وإن كانَ لحكمةٍ ـ وهو الظَّاهرُ ـ فما هي؟ فنقُولُ ـ واللهُ المُوفِّقُ للصَّوابِ ـ: إنَّ الحكمةَ فيه ظاهرةٌ من وجهينِ:

أحدُهما: منْعُ تكبُّرِ بعضِنا على بعضٍ؛ لأنَّ إزالةَ هذا من مجلسِه وإجلاسَ غيرِه فيه استنقاصٌ بالقائمِ واستصغارٌ له، وترفيعٌ للمجلسِ في مجلسِه وتكبُّرٌ منه، وقد قالَ ﷺ: «إنَّه أُوحِي إليَّ أن لا يفخرَ بعضُكم على بعضٍ، ولا يتكبَّر بعضُكم على بعضٍ»[2]، أو كما قالَ ﷺ.

وهو أيضاً ممَّا يُوجِبُ الضَّغائنَ في الصُّدورِ والأحقادَ، وقد نُهينَا عن ذلك، وما هو السَّببُ إلى شيءٍ فهو مثلُه، والوجهُ الآخرُ: أنَّ المباحَ كلَّه النَّاسُ كلُّهم فيه على حدٍّ سواءٍ الرَّفيعُ والوضيعُ، فمَن سبقَ إلى شيءٍ منه فقد استحقَّه، ومَن استحقَّ شيئاً من الأشياءِ بوجهٍ شرعيٍّ فأخذَ منه بغيرِ وجهٍ شرعيٍّ فقد غصبَه، والغصبُ حرامٌ، فلمَّا جلسَ هذا مجلسَه من تلك المجالسِ المتقدِّمِ ذكْرُها فقد استوجبَه بوجهٍ شرعيٍّ، فلا يُقامُ منه؛ لأنَّه هو المُستحِقُّ له.

---

(١) «والحكم»: ليست في (د).

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٥) وأبو داود (٤٨٩٥)، وابن ماجه (٤١٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٨) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه، ولفظه: «إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يبغي أحد على أحد، ولا يفخر أحد على أحد».

وأمَّا قولنا: هل النَّهيُ على التَّحريمِ أو على الكراهيةِ؟ فالظَّاهرُ أنَّه على التَّحريمِ للعلَّتَينِ المتقدِّمتَينِ.

وبقيَ هنا بحثٌ: وهو أنَّه إن فعلَ الجالسُ ذلك من تلقاءِ نفسِه هل يدخلُه النَّهيُ أو لا؟ أمَّا إن كانَ سالماً من الشَّوائبِ فالظَّاهرُ أنَّه ليسَ فيه كراهيةٌ، وإن دخلَه شيءٌ من الشَّوائبِ مثل أن يفعلَه لخوفٍ أو تهديدٍ أو ما في معنى ذلك فيكونُ مثلَ أصحابِ السَّبتِ لمَّا نُهوا عن الصَّيدِ فيه عملُوا الحِيلةَ للصَّيدِ في يومِ الجمعةِ، وأخذُوا يومَ الأحدِ، فكانَ من أمرِهم ما أخبرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِه، فكانَ حقيقةُ صيدِهم يومَ السَّبتِ؛ لأنَّ بتلك الحِيلةِ أمكنَهم أخذُ الصَّيدِ يومَ الأحدِ، وما لا يُوصَلُ إلى شيءٍ إلَّا به فهو منه وإن اختلفَ نوعُهما.

وقد ذُكِرَ لي عن بعضِ أهلِ الفضلِ بجزيرةِ الأندلسِ، وكانَ ممَّن فُتِحَ عليه في دنياهُ أنَّه دُعِيَ إلى عقدِ نكاحٍ، فلمَّا دخلَ المنزلَ لم يجدْ فيه أين يقعدُ، فبقيَ واقفاً خجلان ولحقَه الدَّهشُ؛ لأنَّ المجلسَ كانَ حفلاً، وكانَ ممَّن كانَ قاعداً[1] في المجلسِ شخصٌ كانَ للدَّاخلِ عليه دينٌ مائةُ دِينارٍ، فقامَ الذي عليه الدَّينُ من مجلسِه وأجلسَ فيه ذلك السَّيِّدَ، فلمَّا انفضَّ المَجلسُ وجَّهَ ذلك السَّيِّدُ[2] ـ الذي كانَ دخلَ آخرَ النَّاسِ ولحقَه الدهشُ ـ لذلك الشَّخصِ الذي قامَ له من مجلسِه وأجلسَه فيه عقدَه الذي كانَ له عليه بالمائةِ دِينارٍ، وهو قد أشهدَ عليه بتبرئتِه منها مكافأةً على زوالِ خجلتِه في ذلك المجلسِ.

تنبيهٌ: في الحكايةِ إشارةٌ إلى أنَّ مَن تأخَّرَ عمَّا دُعِيَ إليه يلحقُه الخجلُ، فاحذرْ ما يُخجِلُكَ يومَ الوفدِ ولا محيصَ.

---

(١) في (د): «وكان فيه ممن كان قاعداً».

(٢) قوله: «فيه ذلك السَّيِّدَ، فلمَّا انفضَّ المَجلسُ وجَّهَ ذلك السَّيِّدُ»: ليس في (د).

وقولُه ﷺ: (ولكن تَفسَّحُوا وتوسَّعوا) هل هما لفظانِ مترادفانِ لمعنًى واحدٍ، أو لكلِّ لفظٍ معنًى؟

احتملَ الوَجهَينِ معاً، لكن الأولَى أن يُحمَلَ كلُّ واحدٍ منهما على معنًى، فإنَّ ذلك أكبرُ فائدةً، فيكونُ معنَى تفسَّحوا؛ أي: توسَّعوا فيما بينهم للدَّاخلِ أين يقعدُ، ويكونُ معنَى تَوسَّعوا؛ أي: تَوسَّعُوا عنه؛ أي: بأن ينضمَّ بعضُكم إلى بَعضٍ حتَّى يبقَى له في المجلسِ أين يقعدُ، فإنَّ السُّنَّةَ أنَّ الدَّاخلَ يجلسُ حيث انتهَى به المجلسُ، فلمَّا لم يبقَ لهذا الدَّاخلِ من المجلسِ أين يجلسُ أُمِرنا بأن ينضمَّ بعضُنا إلى بعضٍ فيتوسَّعُ بذلك المجلسِ فيبقَى في آخرِه لهذا الدَّاخلِ أين يجلسُ، فيكونُ ﷺ قد خيَّرَ أهلَ المجلسِ أن يفعلُوا مع الدَّاخلِ أحدَ هذين الوجهَينِ أيَّهما فعلُوا فقد أصابُوا، لكن بشرطِ أن يكونَ المجلسُ يحملُ هذا بلا ضررٍ على الجُلَّاسِ؛ لأنَّه قد قالَ ﷺ: «لا ضررَ ولا ضرارَ»[1].

مثالُ ذلك: أن يدخلَ شخصٌ والمجلسُ قد غصَّ بأهلِه فيفسحونَ له ويُوسِّعون له، ثم ثانٍ كذلك، ثمَّ ثالثٌ كذلك، ثم رابعٌ، فإذا لم يُطيقُوا لكثرتِهم وضيقِ المجلسِ أن يفسَحُوا ولا يُوسِّعوا إلَّا وعليهم في ذلك ضررٌ، فلا يلزمُهم من ذلك شيءٌ، لكنْ من حسْنِ المعاملةِ أن يعتذرَ له حتَّى ينصَرفَ وهو طيِّبُ النَّفسِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

***

(١) تقدم قريباً.

٢٥٨ ـ عن أَبِي هُريرةَ رضيَ الله عنهَ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن حلَفَ منكُمْ فقالَ في حلِفِهِ: باللَّاتِ والعُزَّى، فلْيَقُلْ: لاَ إلَهَ إلَّا اللهُ، ومَنْ قالَ لصَاحبِهِ: تعَالَ أُقَامِرْكَ، فلْيَتَصَدَّقْ». [خ: ٦٣٠١]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: أمرُه ﷺ أنَّ مَن قالَ في حلفِه: (**باللَّاتِ والعزَّى**)[1] أنَّ تكفيرَ ذلك أن يقولَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ.

والثَّاني: أنَّ مَن قالَ لصاحبِه: (**تعالَ أقامرْكَ فليتصدَّقْ**) فذلك كفَّارتُه.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يقالَ: هل أمْرُه عليه السَّلامُ لمن حلفَ باللَّاتِ والعُزَّى أن يقولَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، خاصٌّ بهذه اللَّفظةِ أو عامٌّ في كلِّ مَن حلفَ بصنمٍ من الأصنامِ، أو بشيءٍ من الطَّواغيتِ وما في معناهَا؟ وكذلك لمَن قالَ لصاحبِه: (**تعالَ أقامرْكَ**) هل الأمرُ بالصَّدقةِ لقائلِ هذا اللَّفظِ ليسَ إلَّا، أو هذا هو الحكمُ في كلِّ ما هو في معنَاه وطريقِه؟ وهل هذا تعبُّدٌ أو لحكمةٍ في ذلك معقولةِ المعنَى، وهل الأمرُ بهذَين الأمرَينِ عامٌّ فيمَن قالها معتقداً أو غضبانَ أو خطأً على حدٍّ سواءٍ أو بينهما فرقٌ.

أمَّا قولُنا: هل هذا خاصٌّ بمن ذكرَ في يمينِه اللَّاتَ والعُزَّى، أو هو عامٌّ في كلِّ مَن حلفَ بشيءٍ من الطَّواغيتِ، أو ما في معناهَا: ظاهرُ اللَّفظِ يقتضِي أنَّه خاصٌّ به وما يُفهَمُ من معناهُ، وما جاءَ عنه عليه السَّلامُ في غيرِ هذا الحديثِ يقتضِي تعدِّي الحكمِ إلى أنَّه مَن كانَ حلفُه بشيءٍ من الطَّواغِيتِ أو الأصنامِ التي تُعبَدُ من دونِ اللهِ، أو ما في معنَى ذلك أن يقولَ صاحبُ هذا القولِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فإنَّ ذلك كفَّارةٌ

---

(١) من قوله: «ظاهر الحديث... إلى قوله: اللات والعزى»: ليس في (د).

لما قالَ؛ لأنَّه من جهةِ المعنَى قد تلفَّظَ بما يشبهُ الرِّدَّةَ، فإنَّ الحالفَ بشيءٍ هو مُعظِّمٌ له، فهذا قد عظَّمَ شيئاً سوى اللهِ تعالى على نحوِ ما يفعلُه الكفَّارُ، فينبغِي له أن يُظهِرَ إبطالَ ما قالَ وتحقيرَ ما عظَّمَ بأن يُعلِنَ بقول: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فكانَ إعلانُه بها رجُوعاً إلى الإسلامِ وتوبةً من ذلك الخللِ الذي ظهرَ منه، وما في معناهُ كذلك ينبغِي الحكمُ فيه، وقد جاءَ ذلك نصًّا عنه ﷺ، وهو قولُه عليه السَّلامُ: «مَن قالَ: هو يهوديٌّ أو نصرانيٌّ، فليقلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ»[1] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

وكذلك يلزمُ في كلِّ من قالَ عن نَفسِه: إنَّه على[2] غيرِ دينِ الإسلامِ، الحكمُ كالحكمِ سواءٌ، مثلُ أن يقولَ: إنَّه مجوسيٌّ، أو غيرُ ذلك ممَّا يُشبهُه؛ لأنَّها ردَّةٌ في الظَّاهرِ، فينبغِي الرُّجوعُ عنها بإظهارِ كلمةِ الإخلاصِ، وكذلك البحثُ على قولِنا: هل أمْرُه بالصَّدقةِ خاصٌّ بمَن قالَ لصاحبِه: **(تعالَ أقامرْكَ)**؛ لأنَّ ظاهرَ اللَّفظِ يقتَضِي أنَّ هذا حكمُ هذا القائلِ، وإن نظرْنا إلى المعنَى عدَّينَا الحكمَ حيثُ وجدْنا العلَّةَ؛ لأنَّ قولَ الشَّخصِ لصَاحبِه: (تعالَ أقامرْكَ)؛ أي: نأكلْ أموالَنا بيننا بالباطلِ على وجهٍ حرامٍ، فحيثُ ما وجدْنا هذه العلَّةَ عدَّينَا الحكمَ على المعروفِ من عادةِ الفقهاءِ في ذلك.

وبقيَ بحثٌ: وهو هل الأمرُ بالصَّدقةِ هنا على طريقِ النَّدبِ، أو على طريقِ الوجُوبِ؟ أمَّا على مذهبِ مالكٍ ومَن تبعَه فإنَّ الصَّدقةَ على طريقِ النَّدبِ[3]؛ لأنَّ

---

(١) لم أقف عليه هكذا.

(٢) في (د): «على دين».

(٣) الظاهر وجوبها عليه لأنها كفارة مأمور بها. انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ٦٢٦)، و«مواهب الجليل» (٣/ ٢٦٧).

قاعدةَ مذهبِه أنَّ كلَّ أمرٍ أمرَ به لم تجدْه محدُوداً بالكتابِ والسُّنَّةِ فإنَّه من بابِ النَّدبِ، مثل الأمرِ بالمُتعةِ لما أمرَ بها مولانَا سبحانه في كتابِه ولم يَحُدَّها، ولا وجدَ في سنَّةِ نبيِّه ﷺ لها حدٌّ حملَها مَالكٌ ومَن تبعَه على النَّدبِ، وكذلك كلُّ ما أمَر به ولم يُحَدَّ فيه شيءٌ مثلُ هذه الصَّدقةِ وما في معناهَا، ومذهبُ بعضِهم حملُه على الوجُوبِ على قاعدةِ مذهبِهم، وكذلك قالُوا في المتعةِ إنَّها على الوجُوبِ ويُجزِئُ فيها أقلُّ الأشياءِ؛ لأنَّ ذلك قاعدةُ مذهبِهم.

وأمَّا قولُنا: هل الأمرُ عامٌّ فيمَن قالَها متعمِّداً أو حرجاً أو غلطاً، فاللَّفظُ يقتَضِي العمومَ؛ لكن بينهما فرقٌ، وأمَّا مَن قالَها متعمِّداً معتقِداً لذلك فيجبُ عليه أنْ يدخلَ في الإسلامِ؛ لخروجِه منه بما جرَى، ويجدِّدَ التَّوبةَ من ذلك على ما قد بيَّنَّا من حدودِ التَّوبةِ قبله في غيرِ ما حديثٍ، فإن كانَ غضبانَ أو غالطاً فينبغِي له قولُ ما أُمِرَ به أو فعْلُه، هذا هو الظَّاهرُ، ولا ينبغِي تخصيصُ لفظِ الحديثِ بغيرِ مخصِّصٍ.

وفيه دليلٌ على الأخذِ بسدِّ الذَّريعةِ في غلْقِ بابَ الشَّرِّ حتَّى لا يقعَ من المؤمنِ شيءٌ ينافِي[1] الإيمانَ والإسلامَ لا بقولٍ ولا بفعلٍ، ولا يسامحُ في ذلك بشيءٍ، وممَّا يُؤكِّدُ هذا قولُه ﷺ: «لا تَشبَّهُوا بأهلِ الكتابِ»[2] وقولُه عليه السَّلامُ: «ثلاثةٌ يبغضُهم اللهُ» وعدَّ فيهم: «مَن استنَّ في الإسلامِ بسنَّةِ الجاهليَّةِ»[3]، أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) في الأصل: «شيء ما من».

(٢) رواه الترمذي (١٧٥٢)، وأحمد في «مسنده» (٨٦٧٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٩٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «لا تشبهوا باليهود والنصارى». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) رواه البخاري (٦٨٨٢)، وابن أبي عاصم في «الديات» (ص: ٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٣٠٨) (١٠٧٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٩٠٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقولُه عليه السَّلامُ: «إنَّ الرَّجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ من الشَّرِّ لا يبالِي بها يهوِي بها في النَّارِ سبعينَ خريفاً»[1]، أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

والأثرُ في ذلك كثيرٌ، ومجموعُ ذلك يَدلُّ على أن يحفظَ المؤمنُ نفسَه ممَّا يُخالفُ دينَه، جِدًّا وقعَ ذلك منه أو هَزلاً.

وفي هذا دليلٌ لأهلِ السُّلوكِ؛ لأنَّهم منعُوا أنفسَهم من الأخذِ في المباحِ، وجعلُوا ذلك حمايةً بينهم وبين المكروهِ فدتْهُم النُّفوسُ ما أعرفَهم بها وأكثرَ اهتمامَهم بالدِّينِ وطرقِ النَّجاةِ، وقد قيلَ: نفسَك فرضِّها، وعلى طريقِ الخيرِ فاحمِلْها، ولا تغفلْ عن سياستِها فالغدرُ من شأنِها.

***

(١) رواه الترمذي (٢٣١٤)، وابن ماجه (٣٩٧٠)، وأحمد في «مسنده» (٧٢١٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريب من هذا الوجه.

وروى البخاري (٦٤٧٧)، ومسلم (٢٩٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «إن العبد ليتكلم بالكلمة، ينزل بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب».

٢٥٩ ـ عن شدَّادِ بنِ أَوْسٍ رضيَ الله عنهُ، عن النَّبيِّ ﷺ: «سيِّدُ الاستِغفَارِ أنْ تقُولَ: اللَّهمَّ أنتَ ربِّي لا إلَهَ إلَّا أنتَ، خلَقتَني وأنَا عبدُكَ، وأنَا على عَهدِكَ ووَعْدِكَ ما استَطَعْتُ، أعُوذُ بكَ مِن شرِّ ما صنَعْتُ، أبُوءُ لكَ بنعْمَتِكَ عليَّ، وأبُوءُ لكَ بذَنْبي فاغْفِرْ لي، فإنَّهُ لا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أنتَ». [خ: ٦٣٠٦]

ظاهرُ الحديثِ إخبارُه ﷺ أنَّ هذه الألفاظَ المذكورةَ فيه هي أعلى أنواعِ طرقِ الاستغفارِ، وأقربُها إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يقالَ: تخصيصُه ﷺ هذه الألفاظَ هل هو تعبُّدٌ لا يُعقَلُ له معنًى أو تُفهَمُ الحكمةُ فيها؟ وإن سُبِكَ معناهَا إذا فُهِمَ في ألفاظٍ أُخرَ بزيادةٍ أو نقصٍ والمعنَى باقٍ على حالِه هل تبقَى له تلك المنزلةُ أم لا؟ وهل المستغفرُ بهذه الألفاظِ يكونُ استغفارُه أرفعَ ممَّن استغفرَ بألفاظٍ غيرِ هذه، وكانت نيَّتُه أرفعَ من نيَّةِ صاحبِ هذه الألفاظِ أم لا، وكذلك في[1] الأوقاتِ أيضاً هل فضيلةُ الأوقاتِ في الاستغفارِ تفضلُ هذه أو هذه تفضُلُها.

أمَّا قولُنا: هل هذا تعبُّدٌ أو لحكمةٍ تُفهَمُ؟ فالجوابُ: أنَّه لحكمةٍ[2] ألَا ترَى إلى حُسْنِ ألفاظِه وما جمعَت من بديعِ معانِي الإيمانِ، فإنَّه عليه السَّلامُ جمعَ فيه بينَ الإقرارِ للهِ بالإلهيَّةِ وحدَه، والاعترافِ له عزَّ وجلَّ أنَّه خالقُه واعترفَ على نفسِه بالعُبوديَّةِ للهِ عزَّ وجلَّ، واعترفَ بالعهدِ الذي أُخِذَ عليه والرَّجاءِ فيما وعدَه مَولاه، والإشارةِ إلى الجمعِ بينَ الشَّريعةِ والحقيقةِ بقولِه: **(وأنا على عهدِكَ ووعدِكَ ما استطعتُ)**.

---

(١) «في»: ليست في (د).

(٢) «فالجواب أنه لحكمة»: ليست في (د).

فإنَّ الحكمةَ وهي الشَّريعةُ وما كُلِّفَ من التَّكليفِ إنَّما يحصلُ إذا كانَ في ذلك للعبدِ العونُ بقُدرةٍ من القادرِ الذي تعبَّدَنا، وهي التي يُكنَى عنها بالحقيقةِ، فإذا أرادَ القادرُ الحاكمُ ضدَّ ذلك، وهو ما قدَّرَ على العبدِ من القدرِ الحتمِ، لم ينفعْه في ذلك أثرُ الحكمةِ، وغلبَت الحقيقةُ العَبدَ في نَفسِه حتَّى يجريَ عليه ما قدَّرَ عليه، وقامَت الحجَّةُ عليه بمقتضَى العدلِ والحكمةِ التي هي الشَّريعةُ ولم يبقَ له شيءٌ يدفعُ به عن نفسِه إلَّا عقابٌ بمقتضَى العدلِ وظهورِ الحُجَّةِ أو عفوٌ بمجرَّدِ الفضلِ من اللهِ والرَّحمةِ، وهذه أرفعُ الطُّرقِ، كما تقدَّمَ الكلامُ على ذلك في غيرِ ما موضعٍ، ثم استعاذتُه بمولاه الجليلِ من شرِّ ما جنَى على نفسِه، وإضافةُ النَّعماءِ التي عليه إلى مولاه سبحانَه، وإضافةُ ذنبِه إلى نفسِه، ورغبتُه في مغفرةِ ذنبِه، والإقرارُ بأنَّه ليسَ يقدرُ أحدٌ على مغفرةِ الذُّنوبِ إلَّا اللهُ سبحانه، فيحقُّ أن يُطلَقَ عليه سيِّدُ الاستغفارِ؛ لأنَّ صيغةَ الاستغفارِ المعلومِ لغةً وعادةً هو: أستغفرُ اللهَ، فانظُرْ بِكَمْ وجهٍ يفضلُ هذا الاستغفارُ المشارُ إليه هذه الصِّيغةَ المعرُوفةَ لُغةً وعادةً يُبيَّنْ لك حقيقةُ الحِكمةِ في ذلك عياناً.

وأمَّا قولُنا: إذا سُبِكَ ذلك المعنى بألفاظٍ غيرِ هذه، ولا ينقصُ من المعنى شيءٌ هل تبقَى حقيقةُ هذا الاسمِ أو لا؟

فاعلَم ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ: أنَّ المعانيَ الَّتي أُخِذَت من ألفاظِ الشَّارعِ ﷺ إذا أُزيلَت تلك الألفاظُ المباركةُ عن تلك المعانِي أنَّ ذلك الخيرَ لا يُوجدُ له مثلٌ؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد جعلَ الخيرَ فيه ﷺ وعلى يدَيهِ الكريمتَينِ، وفي لفظِه وإشارتِه وكلِّ ما يكونُ عنه أو به لا يخلفُه في[1] ذلك غيرُه ﷺ، ألا ترَى إلى اختلافِ العلماءِ في

---

(١) في (د): «من».

نقْلِ كلامِه عليه السَّلامُ هل يُنقلُ بالمعنَى بشرطِ أن لا يخلَّ فيه بشيءٍ، أو لا يُنقَلُ إلَّا بالفاءِ والواوِ، كما يُنقلُ القُرآنُ؛ لأنَّه كلَّه عن اللهِ وما بينهما إلَّا أنَّ الكتابَ بالوحيِ بوساطةِ الملكِ، وهذا عن اللهِ بطريقِ الإلهامِ والإرشادِ، قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في حقِّه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] فكيف فيما جُعلِتْ فيه فضِيلةٌ، وإنَّما خُصَّتْ تلك الفضيلةُ لمجموعِ الأمرَينِ، وهما حسنُ المعنَى وبركةُ لفظِه عليه السَّلامُ، فإنَّه كذلك شاءَ الحكِيمُ لا تبديلَ لحكمِه، وهذا جارٍ في هذا الحديثِ، وفي كلِّ ما جاءَ عنه عليه السَّلامُ بلفظٍ مخصُوصٍ، فلا يُبدلُ ذلك اللَّفظُ بغيرِه أصلاً.

وأمَّا قولُنا: هل يكونُ المستغفِرُ بهذا الاستغفارِ ونيَّتُه ليسَتْ هناك سيِّداً على مَن استغفرَ بغيرِ هذا الاستغفارِ ونيَّتُه صالحةٌ مباركةٌ على ما أُريدَ منه من الحضُورِ والأدبِ.

فاعلَم ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ أنَّ حسنَ النِّيَّةِ في الأعمالِ لا يكونُ شيءٌ خيراً منها؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»[1]، ولقوله عليه السَّلامُ: «أَوقعَ اللهُ أجرَه على قدْرِ نيَّتِه»[2]، وإنَّما قالَ سيِّدُنا ﷺ: إنَّ هذا سيِّدُ الاستغفارِ في الذين تساوَت نيَّاتُهم وأحوالُهم، فإذا تساوَت النِّيَّاتُ والأحوالُ، ففي كلِّ نوعٍ منها الذي يستغفرُ بهذا الاستغفارِ فاستغفارُه سيِّدُ نوعِه، وكذلك جميعُ التَّعبُّداتِ من فرضٍ ونفلٍ وغيرِه

---

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد في «مسنده» (١٦٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (٣١١١)، والنسائي (١٨٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٧٥٣)، ومالك في «الموطأ» (ص: ٢٣٣) (٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٣٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤١٤) من حديث جابر بن عتيك رضي الله عنه.

من التَّفضيلِ في كلِّ نوعٍ منه بوجهَينِ: إمَّا بما وُضِعَ له من حدِّهِ، وإمَّا بحسبِ نياتِ الفاعلينَ له وأحوالِهم، وبحسبِ اختلافِهم في ذلك.

ومن أجلِ ذلك قالَ ﷺ في الصَّلاةِ المفروضةِ التي هي في الدِّينِ «بمَنزلةِ الرَّأسِ من الجَسدِ»[١] إنَّه «يُكتَبُ له نصفُها ثلثُها ربعُها عُشرُها»[٢]، وفي طريقٍ آخرَ: «ومنهم مَن تُطوَى كالثَّوبِ الخَلَقِ ويُضرَبُ بها وجهُ صاحبِها، وتقولُ له: ضيَّعتَني ضيَّعكَ اللهُ»[٣]، أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فدخلَ المِسكِينُ في الصَّلاةِ؛ لأن يأتي بخيرِ العباداتِ انعكسَ عليه الأمرُ من أجلِ سوءِ حالِه أنَّى هذا ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٢٩٢)، وأبو طاهر المخلِّص في «المخلصيات» (٢٥٢٩)، والقضاعي في «مسنده» (٢٦٨)، والشجري في «ترتيب أماليه» (١٤٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه أبو داود (٧٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦١٥)، وأحمد في «مسنده» (١٨٨٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٨٩) بنحوه وبألفاظ متقاربة من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٥٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٢٠)، والشاشي في «مسنده» (١٢٩٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٧١) من حديث عبادة بن الصامت، وتمام لفظه: «إذا أحسن الرجل الصلاة فأتم ركوعها وسجودها قالت الصلاة: حفظك الله كما حفظتني فترفع، وإذا أساء الصلاة فلم يتم ركوعها وسجودها، قالت الصلاة: ضيعك الله كما ضيعتني، فتلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها وجهه».

في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٢٢): فيه الأحوص بن حكيم وثقه ابن المديني والعجلي وضعفه جماعة وبقية رجاله موثقون.

وله شاهد إلا أنه ضعيف رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٩٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

وأمَّا قولُنا: هل المستغفرُ بهذا الاستغفارِ يفضلُ الذي يستغفرُ بغيرِه في الأزمنةِ المُرغَّبِ في الاستغفارِ فيها أو لا؟

فالجوابُ على هذا كالجوابِ على النِّيَّةِ وحسنِها؛ لأنَّ تلك الفضيلةَ التي جُعِلَت في الزَّمانِ لا تُقاسُ بفضيلةِ الألفاظِ والنِّيَّاتِ، وإنَّما هذا سيِّدُ الاستغفارِ إذا تساوَت المراتبُ من كلِّ الوجوهِ، وإلَّا إذا كانَ هذا قد استغفرَ بغيرِ هذا الاستغفارِ في الأسحارِ مثلاً فقد حصلَتْ له فضيلةُ السَّحرِ في استغفارِه لقولِ مولَانا جلَّ جلالُه: ﴿وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨]، واستغفرَ شخصٌ آخرُ بهذا الاستغفارِ بالنَّهارِ حصلَ له سيِّدُ استغفارِ مَن استغفرَ بالنَّهارِ بمثلِ حالِه، وليسَ للعقلِ طريقٌ بأن يحكمَ أَيُّهما أفضلُ عند اللهِ تعَالى هل الذي استغفرَ في السَّحرِ بغيرِ هذا، أو هذا الذي استغفرَ بالنَّهارِ بهذا الاستغفارِ؛ لأنَّ التَّحديدَ لا يُؤخَذُ بالعقلِ ولا بالقياسِ، وإنَّما طريقُه ما يُلقَى في ذلك من الشَّارعِ ﷺ.

وهذا لم يأتِ عن الشَّارعِ ﷺ فيه شيءٌ، فيُردُّ الأمرُ فيه إلى اللهِ سبحانَه لا غيرُ، ويترتَّبُ على النَّظرِ في هذا الحديثِ وأشباهِه أنَّ الحكمةَ الرَّبَّانيَّةَ كما اقتضَتِ التَّفضيلَ بين العبادِ وجميعِ الحيوانِ، وكذلك سائرُ المخلوقاتِ على ما هو مُتلقًّى من طرقِ الرُّسلِ عليهم السَّلامُ وأخبارِهم، فكذلك اقتضَت الفضيلةُ بين أنواعِ العباداتِ وتضعيفِ الأجورِ في ذلك من وجُوهٍ سبعةٍ، فمنها تنوُّعُها، ومنها بحسنِ المعانِي بين النَّوعِ الواحدِ في أنواعِه أيضاً، ومنها من طريقِ الألفاظِ، ومنها من جهةِ الأماكنِ، ومنها من جهةِ الأزمنةِ، ومنها من جهةِ النِّيَّاتِ والمقاصدِ، ومنها من جهةِ الأحوالِ والطُّرقِ، وقالَ عزَّ وجلَّ في كتابه حضًّا على طلبِ الأعلَى فالأعلَى من هذه تنبيهاً للمكلَّفِ عليها وحضًّا له على طلبِها وتحصيلِها ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]،

وحضَّت السُّنَّةُ على ذلك بتبيينِ فضيلةِ كلِّ قسمٍ منها وتعيينِه، وما للعاملِ في ذلك بأتمِّ تبيانٍ، ثمَّ أكَّدَ عليه السَّلامُ ذلك بلفظٍ مُجمَلٍ، وهو قولُه ﷺ: «كفَى بالعبادة شغلاً»[1]؛ لأنَّه مَن جعلَ همَّتَه أن يأخذَ الأعلَى فالأعلَى من تلك السَّبعةِ وجوهٍ لا يسعهُ مع ذلك شغلٌ غيرُه؛ لأنَّه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]، وفيما نبَّهْنا عليه حجَّةٌ لأهلِ السُّلوكِ على طريقِ السُّنَّةِ والسُّننِ؛ لأنَّهم بهذا عمرُوا أوقاتَهم، وبالحثِّ عليه والاهتِمامِ به شغلُوا أنفسَهم.

حتَّى إنَّ بعضَهم سُئِلَ عن الصَّباحِ والمساءِ فقالَ: لا أعرفُهما، فاسأَلْ عنهما غيري؛ لأنَّه رأَى الأخذَ في هذا من قبيلِ اللَّغوِ وشغلِ الوقتِ بما لا يُغنِي، منَّ اللهُ علينا بما به منَّ عليهم بكرمِه وفضلِه.

* * *

---

(١) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٧٢)، والقضاعي في «مسنده» (١٤١٠) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

وفي سنده الربيع بن بدر وهو متروك، كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص: ٢٠٦) (١٨٨٣).

ورواه عنه موقوفاً أحمد في «الزهد» (٩٨٤)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (٣٠) وهو ضعيف ففي سنده مبهم.

وجاء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، بلفظ: «إن في الصلاة شغلاً».

رواه البخاري (٣٨٧٥)، ومسلم (٥٣٨)، وأبو داود (٩٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٤٣)، وابن ماجه (١٠١٩)، وأحمد في «مسنده» (٣٨٨٤).

٢٦٠ ـ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعُودٍ رضيَ الله عنهُ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «إنَّ المُؤمِنَ يَرَى ذُنُوبَه كأَنَّهُ قاعِدٌ تحتَ جبَلٍ يَخافُ أنْ يقعَ عليهِ، وإنَّ الفاجِرَ يَرَى ذُنُوبَه كذُبَابٍ مرَّ على أنفِهِ». فقالَ بهِ هكذَا، قالَ أبُو شِهابٍ: بيدِهِ فوقَ أنفِهِ. [خ: ٦٣٠٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمَينِ:

أحدُهما: إخبارُه ﷺ بحالِ المؤمنِ، وكبرِ ذنوبِه في عينِه حتَّى يراهَا مثلَ جبلٍ واقعٍ عليه.

والآخرُ: إخبارُه ﷺ بحالِ الفاجرِ، واحتقارِه لذنُوبِه حتَّى يراهَا كذُبابٍ مرَّ على أنفِه، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أنَّ فيه دليلاً لأهلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّهم لا يُكفِّرونَ أحداً من أهلِ القبلةِ بذنبٍ، وردًّا على الذين يُكفِّرُون بالذُّنوبِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (**إنَّ المؤمنَ يَرَى ذنوبَه**)، فسمَّى هذا المذنبَ باسمِ الإيمانِ، ولم يُخرِجْه بذنوبِه عن دائرةِ الإيمانِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ الفجورَ أمرٌ قلبيٌّ مثلُ الإيمانِ؛ لأنَّه أمرٌ قلبيٌّ أيضاً؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه ﷺ وصفَه بالذُّنوبِ، كما وصفَ المؤمنَ بالذُّنوبِ، فجاءَت التَّفرقةُ بين المؤمنِ والفاجرِ بأمرٍ قلبيٍّ، وبيانُ ذلك من جهةِ النَّظرِ والعقلِ لمَّا كانَ المؤمنُ قلبُه منوَّراً بالإيمانِ، ورأَى من نفسِه ما يُخالِفُ ما تنوَّرَ به قلبُه، وهو الإيمانُ عظُمَ الأمرُ عليه؛ لأنَّه لا شيءَ أثقلُ على الأشياءِ من ضدِّها عقلاً ونقلاً، قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] من أجلِ النِّسبةِ خفَّتْ عليهم، ولذلك أهلُ التَّوفيقِ خفَّتْ عليهم الطَّاعاتُ حتَّى صارُوا يتنعَّمون بها ويجدُون لها حلاوةً، حتَّى إنَّه رُوِيَ عن جماعةٍ من أهلِ هذا الشَّأنِ أنَّهم يحسُّونَ بالحلاوةِ تنسكبُ على قلوبِهم عند استغراقِهم في الطَّاعاتِ، مثل ما يجدونَ حلاوةَ الشَّهدِ

علـى قلوبِهـم في حين شـربِهم له بل أعطـرَ وأرقَّ وأحلَـى، هذا موجُودٌ سـلفاً وخلفاً إلى هلـمَّ جرًّا.

وممَّا يؤيِّدُ ذلك قولُه ﷺ في الصَّلاةِ: «أرحْنا بها يا بلالُ»[1] وقولُه ﷺ: «وجُعِلَت قرَّةُ عينِي في الصَّلاةِ»[2] لما كانَ يجدُ فيها، فإنَّه ﷺ القدوةُ في كلِّ خيرٍ حالاً ومآلاً، ولمَّا كانَ الفاجرُ قلبُه مظلِماً بما فيه من الفجورِ وضعفِ الإيمانِ خفَّتْ عليه ذنوبُه من أجلِ النِّسبةِ التي هناك، ولذلك قد كثرَ في زمانِنا هذا إذا جئتَ تعظُ بعضَ مَن قد ظهرَت[3] عليه علاماتُ الفجورِ في ذنبٍ وقعَ فيه يكونُ جوابُه «هذا قريبٌ» وعدمُ الاهتمامِ لذنبِه ظاهرٌ عليه، أعاذَنا اللهُ من ذلك بمنِّهِ.

ويترتَّبُ على هذا الحديثِ أنَّ الدَّليلَ على فجورِ الشَّخصِ قلَّةُ حزنِه على ذنوبِه وتهوينُها عليه وخفَّتُها، وأنَّ الدَّليلَ على إيمانِه حزنُه على ذنوبِه وخوفُه منها وإن قلَّتْ، وبقدْرِ قوَّةِ إيمانِه يكونُ شدَّةُ حزنِه وخوفِه.

يُؤيِّدُ ذلك قولُه ﷺ: «ما أصبحَ المُؤمنُ فيها ـ يعني: دارَ الدُّنيا ـ إلَّا حزيناً، ولا

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٨٥) و(٤٩٨٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٣١٥٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥٤٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٤٩) عن رجل من الصحابة مرفوعاً.

وصححه العراقي. «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦٩).

(٢) رواه النسائي (٣٩٣٩)، وأحمد في «مسنده» (١٣٠٥٧)، والبزار في «مسنده» (٦٨٧٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٨٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥٢٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٧٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. وصحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٤٥).

(٣) في (د): «ظهر».

أمسَى إلَّا حزيناً»[١]، أو كما قالَ عليه السَّلامُ؛ لأنَّه مَن ذا الذي لم تقعْ منه قطُّ مخالفةٌ ولو صغيرةً إنَّما ذلك مقامُ الأنبياءِ والرُّسلِ صلواتُ اللهِ عليهِم أجمعينَ، ومَن منَّ اللهُ عليهم من الصِّدِّيقينَ، فجاءَ إخبارُه ﷺ على الغالبِ، وعليه أثبتت الأحكامُ الشَّرعيَّةُ غالباً، وقد يكونُ على عمُومِه، فيكونُ حزنُ الرُّسلِ والصِّدِّيقينَ من أجلِ الغيرِ لما يرونَ منهم ممَّا اقتحمُوا بأنفسِهم من المهالكِ لكثرةِ ما أودعَ اللهُ تعالى قلوبَهم من الشَّفقةِ والرَّحمةِ، كما قالَ مولانَا جلَّ جلالُه لسيِّدِنا ﷺ: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨].

فالعاقلُ يُقيمُ هذا الميزانَ على نفسِه حتَّى يتبيَّنَ له من أيِّ الفريقَينِ هو، وكفَى بنفسِكَ عليك حسيباً، وقد ذُكِرَ عن بعضِ القضاةِ أنَّه كانَ له شاهدان عدلان، وكانَ الذي له الأمرُ في وقتِه ظالماً فأَجبرَ ذلك الظَّالمُ ذينكَ الشَّاهدَينِ أن يأكلَا على مائدتِه فأسقطَ القاضِي شهادةَ أحدِهما وأبقَى الآخرَ على عدالتِه، فقالَ له الذي أسقطَه: لِمَ أسقطتَ شهادتِي؟ فقالَ له القاضِي: لأنَّكَ أكلتَ من مائدةِ الظَّالمِ، فقالَ له: وإنَّ صاحبِي أكلَ معي عليها، فقالَ له: إنَّ صاحبَك أكلَ وهو يبكِي، وأنتَ أكلتَ وأنتَ تضحكُ، فلحظَ القاضِي هذا المعنَى الذي أشرْنا إليه، فدلَّ تهاونُ الذي كانَ يضحكُ بما[٢] وقعَ فيه على فجورِه، فكانَ سبباً إلى تجريحِه.

---

(١) لم أقف عليه مرفوعاً، وإنما رواه ابن المبارك في «الزهد» (٩٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٢٠٢)، وابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» (٣٥)، والدينوري في «المجالسة» (١٩١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥) من قول الحسن البصري رحمه الله.

(٢) في (ج): «مما».

وهنا بحثٌ: وهو أن يُقالَ في الجوابِ[1]: لم مثَّلَ عليه السَّلامُ خوفَ المؤمنِ من ذنوبِه بالجبلِ يقعُ عليه؟ وما الحكمةُ في ذلك ولم يكنْ بغيرِه؟

فالجوابُ: أنَّ غيرَ ذلك من المهلِكاتِ مثلُ الغرقِ أو الحرقِ أو القتلِ، وغيرِ ذلك قد يتسبَّبُ بعضُ النَّاسِ فيما يحلُّ بهم من ذلك، وقد ينجُو منه بلطفِ من اللهِ تعالى، وقد وقعَ من ذلك ما رُوِي عياناً؛ فإنَّه قد حُكِيَ عن بعضِ مَن لحقَهم الغرقُ أنَّهم نجَوا أو نجَا منهم بعضُهم، وكذلك في الحرقِ والهدمِ، وكذلك في القتلِ وُجِدَ في بعضِهم من فيه نفسٌ فعُولِجَ زماناً حتَّى برِئَ.

وهذه الأشياءُ أعظمُ المهلكاتِ بعدَ هذا الجبلِ، ولولا التَّطويلُ لذكَرْنا منها حكاياتٍ جملةً، ووقوعُ الجبلِ ليس معه حياةٌ أصلاً، فالهلاكُ في ذلك مقطوعٌ به، فلذلك مثَّلَ به ﷺ؛ لأنَّ المؤمنَ إذا رأى من نفسِه ما يخالفُ الإيمانَ خافَ على نفسِه أشدَّ الأشياءِ وهو النِّفاقُ الذي الهلاكُ معه مقطوعٌ به إن ماتَ عليه وخافَ من قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ ـ ٣] فحزنُوا من أجلِ كبرِ هذا المقتِ؛ لأنَّ ما كبَّرَه اللهُ سبحانَه فهو أمرٌ عظيمٌ لا يحملُه أهلُ الإيمانِ ويضعفونَ منه، ولذلك لمَّا علمَ مولانَا سبحانَه خوفَهم من ذلك طمَّعَهم ورجَّاهم بقولِه تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وهنا بحثٌ آخرُ: وهو أن يقالَ: لم شبَّهَ عليه السَّلامُ ذنوبَ الفاجرِ بالذُّبابِ، وما الحكمةُ في ذلك؟ ولِمَ لم يكنْ مثَّلَ بالذَّرِّ أو ما هو في شبهِه مثل الحشرَاتِ وغيرِ ذلك؟

---

(١) «في الجواب»: ليست في (د).

والجوابُ: أنَّه لمَّا كانَ الذُّبابُ أخفَّ الطَّيرِ وأقلَّه ضرراً وهو ممَّا يُعايَنُ ويندفعُ بأقلِّ الأشياءِ، وإن عضَّ فليسَ لعضِّه[1] ضررٌ، بخلافِ الذَّرِّ الذي هو أقلُّ الحشراتِ؛ لأنَّ التَّحفُّظَ منه عسيرٌ، وفيه شدَّةٌ وانفصالُه بطيءٌ، وإذا عضَّ فلعضَّتِه حرارةٌ وفيها إذايةٌ في الأموالِ حتَّى إذا كثُرَ يكونُ بسببِ ضررِه جائحةٌ كبيرةٌ، وليسَ ذلك في الذُّبابِ، فلذلك مثَّلَ ﷺ به، وفي تمثيلِه عليه السَّلامُ بالأنفِ من بين سائرِ الجوارحِ وإشارتِه عليه السَّلامُ لدفعِ الذُّبابِ عنه بيدِه وجهانِ من الفقهِ:

أَحدُها: المبالغةُ في تخفيفِ ذنوبِه عليه؛ لأنَّ الأنفَ قلَّ ما ينزلُ الذُّبابُ عليه، وإنَّما يقصدُ في الغالبِ العينَين وإزالتُه بيدِه تأكيدٌ في الخفَّةِ أيضاً حتَّى لا يلحقُه منه شيءٌ من الضَّررِ.

والوجهُ الآخرُ: أن يستعملَ في التَّمثيلِ ما هو أقوى؛ لأنَّ إشارتَه عليه السَّلامُ هنا بيدِه أقوَى من القولِ، فكنَّى بالإشارةِ عن الكلامِ لقوَّتِها في الموضعِ، وفي هذا دليلٌ على ما أُعطِيَ ﷺ من كثرةِ معرفتِه بالأشياءِ وإدراكِه ذلك على البديهةِ متى شاءَ، فإن كانَ آدمُ عليه السَّلامُ عُلِّمَ الأسماءَ كلَّها فقد وُهِبَ سيِّدنا ﷺ معرفةَ الأشياء كلِّها، وفائدةُ معرفةِ الأشياء[2] أكبرُ من معرفةِ أسمائِها ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وفيه دليلٌ على جوازِ ضربِ المثلِ بكلِّ ما هو ممكنٌ بحسبِ قدرةِ القادرِ وإن كانَ لا يقعُ، وإن وقعَ فيكونُ بخرقِ العادةِ لا بجريانِها المتعاهدِ، يُؤخَذُ ذلك من قولِه

---

(١) في (د): «لعضته».

(٢) قوله: «سيدنا ﷺ معرفة الأشياء كلها، وفائدة معرفة الأشياء أكبر»: سقط من (ج).

عليه السَّلامُ: (كأنَّه قاعدٌ تحتَ جبلٍ يخافُ أن يقعَ عليهِ) لأنَّ هذا من جهةِ القدرةِ ممكنٌ، وما وقعَ هذا إلَّا لبني إسرائيلَ حين رفعَ اللهُ عليهم الجبلَ، وهم يخافونَ أن يقعَ عليهم حتَّى امتثلُوا ما أُمِرُوا به، فجاء بخرقِ العادةِ لموسى عليه السَّلامُ.

وفائدةُ إخبارِه ﷺ لنا بهذا الحديثِ إرشادٌ لنا إلى أن لا نغفلَ عن محاسبةِ نفوسِنا، وأن نختبرَ العلاماتِ الدَّالَّة على بقاءِ نعمةِ الإيمانِ علينا، فإنَّه قد جاءَ في «الصَّحيحِ»: «ينامُ الرَّجلُ النَّومةَ فتقبضُ الأمانةُ من قلبِه، فيظلُّ أثرُها مثلَ الوكتِ، ثمَّ ينامُ النَّومةَ فيُقبَضُ أثرُ الأمانةِ من قلبِه، فيظلُّ أثرُها مثلَ المجلِ كجمرٍ دحرجْتَهُ على رجلِكَ فنفطَ، فتراهُ منتبراً وليسَ فيه شيءٌ»، ثمَّ أخذَ حصاةً فدحرجَها على رجلِه، «فيصبحُ النَّاسُ يتبايعُونَ لا يكادُ أحدٌ منهم[1] يؤدِّي الأمانةَ، حتَّى يقالَ: إنَّ في بني فلانٍ رجلاً أميناً، حتَّى يُقالَ للرَّجلِ: ما أجلدَهُ! ما أظرفَهُ! ما أعقلَهُ! وما في قلبِه مثقالُ حبَّةٍ من خردلٍ من إيمانٍ»[2] أو كما وردَ.

الوكتُ: سوادُ اللَّونِ، والمجلُ: مجلَتْ يدُهُ: إذا صلَّبَهَا العملُ، والنَّبرُ: ورمٌ في الجسدِ كلِّه[3].

جعلَنا اللهُ ممَّن أكملَ عليه نعمةَ الإيمانِ في الدَّارينِ بمنِّه، فإنَّه منَّانٌ كريمٌ.

***

---

(١) «منهم»: ليس في (ج).

(٢) رواه البخاري (٦٤٩٧)، ومسلم (١٤٣)، والترمذي (٢١٧٩)، وابن ماجه (٤٠٥٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٢٥٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣) هذه العبارة جاءت في (د) متأخرة عمَّا بعدها.

٢٦١ ـ وعنهُ عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «للهُ أفرَحُ بتَوبَةِ عبدِهِ مِن رَجلٍ نزَلَ مَنزِلًا وبهِ مَهْلَكَةٌ، ومعهُ راحلتُهُ، عليها طعامُهُ وشرابُهُ، فوضَعَ رأسَهُ فنامَ نومَةً، فاستيقَظَ وقَد ذهبَتْ راحلتُهُ، حتَّى إذَا اشتَدَّ عليهِ الحرُّ والعطَشُ أو ما شاءَ اللهُ، قالَ: أرجِعُ إلى مكَانِي، فرجَعَ فنامَ نومَةً، ثمَّ رفعَ رأسَهُ، فإذَا راحلتُهُ عندَهُ». [خ: ٦٣٠٨][1]

ظاهرُ الحديثِ الإخبارُ بشدَّةِ فرحِ اللهِ عزَّ وجلَّ بتوبةِ العبدِ إذا هو تابَ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: ما معنى: فرحِ اللهِ سبحانَه بتوبةِ العبدِ؟

فالجوابُ: أنَّه قد تقدَّمَ في غيرِ ما موضعٍ من الكتابِ أنَّ هذه الأوصافَ الَّتي هي من صفاتِ المحدَثاتِ، مثلُ الفرحِ والحزنِ والحبِّ وما أشبهَ ذلك، أنَّها في حقِّ اللهِ سبحانه مستحيلةٌ، وإنَّما معناها ما تتضمَّنُه تلك الصِّفةُ بجري العادةِ عندنا؛ لأنَّا لا نفهمُ ما يُرَادُ منَّا إلَّا بالتَّمثيلِ بما نعلمُه من عادتِنا وأوصافِنا، فكنَّى ﷺ على كثرةِ إحسانِهِ[2] سبحانَه للتَّائبِ، وكثرةِ تجاوزِه عنه، وعظمِ الإفضالِ عليه بقوَّةِ هذا الفرحِ، الَّذي لا شيءَ عندنا فيما نعلمُه من عوائدِنا أعظمُ من هذا الفرحِ، الَّذي لَحِقَ صاحبَ هذه الرَّاحلةِ عند وجودِها بعد ذلك الكربِ العظيمِ الَّذي لحقَهُ.

والمعلومُ من عوائدِ الملوكِ الكرامِ إذا فرحُوا بشيءٍ أنَّ صاحبَ ذلك الشَّيءِ الَّذي فرحُوا به يُحسِنُون إليه الإحسانَ الَّذي يخرقُ العقولَ، ويرفعونَه المنازلَ الرَّفيعةَ الَّتي ليسَ فوقَها منزلةٌ.

وكذلك جاءَ عن مولانا سبحانَه في حقِّ التَّائبِ بالنَّصِّ في ذلك من الكتابِ

---

(١) هذا الحديث تتمة ما قبله كما في الصحيح، لكن المصنف فصلهما في الشرح.

(٢) في الأصل: «إحسان الله».

ومن[1] السُّنَّةِ في غيرِ ما موضعٍ: فمن الكتابِ قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠] وقولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥].

ومن السُّنَّةِ: قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «التَّوبةُ تجبُّ ما قبلَها»[2]، وقولُه عليه السَّلامُ: «إذا تابَ العبدُ يباهي اللهُ به الملأَ الأعلى، ويُوقَدُ له سراجٌ بينَ السَّماءِ والأرضِ، وينادي منادٍ من قبلِ اللهِ عزَّ وجلَّ: إنَّ فلانَ بنَ فلانٍ قد صالحَ مولاهُ»[3] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

والآيُ والأحاديثُ فيه كثيرةٌ، فأجملَ ﷺ بهذا[4] المثلِ العجيبِ كلَّ ما جاءَ مفسَّراً في الكتابِ والسُّنَّةِ في مواضعَ عديدةٍ؛ ليكونَ أقربَ للفهمِ، وأحضَّ على الرَّغبةِ في التَّوبةِ، وأيسرَ للحفظِ.

وممَّا يبيِّنُ ما أشرْنا إليه حكايةُ معنٍ؛ لأنَّه كانَ من الملوكِ الأولِ، وكانَ قد اشتهرَ بكثرةِ الجودِ والكرمِ، فكثرَ عليه القُصَّادُ حتَّى احتجبَ عن النَّاسِ، فأتاهُ أحدُ الأدباءِ، فقيل له: إنَّه احتجبَ منذُ زمانٍ، وكان له بإزاءِ قصرِه بستانٌ يتفرَّجُ فيه في بعضِ الأيَّامِ، فقال ذلك الأديبُ لأحدِ حجَّابِهِ: إن أنت أخبرتَني بيومِ خروجِه إلى

---

(١) «من»: ليست في (د) (ج).

(٢) تقدم مراراً.

(٣) اجتهدت في طلب مخرجه فلم أقف عليه، وروى ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٥٩)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٣٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إن أحب الخلق إلى الله تعالى الشاب الحدث السن في صورة حسنة، جعل شبابه وجماله لله وفي طاعة الله، ذاك الذي يُباهي به الرب ملائكته يقول: هذا عبدي حقًّا». وأعله ابن عدي بعلي بن الحسن عن الثوري، وقال: هذا الحديث باطل عن الثوري ليس بمحفوظ عن الثوري.

(٤) في الأصل: «هذا».

البستانِ فلك عندي جائزةُ كذا، وبقي يواظبُ البابَ حتَّى قال له ذلك الحاجبُ: إنَّهُ اليومَ في البستانِ، فكتبَ على خشبةٍ:

أيا جودَ معنٍ نادِ[1] معناً بحاجتِي فمَا لِي إلى معنٍ سواكَ شفيعُ[2]

وأَتى خلفَ البستانِ ووضعَها في ماءٍ كان يدخلُ البستانَ، فبينما الملكُ قاعدٌ على ذلك الماءِ وأبصرَ الخشبةَ تعومُ على وجهِ الماءِ، فأمرَ بأخذِها ونظرَ ما فيها، فلمَّا أُخبِرَ بالكَتْبِ الَّذي عليها فَرِحَ به فرحاً شديداً، وسُرَّ به سروراً عظيماً، وخرجَ من حينِه، وأمرَ بحضورِ أربابِ دولتِهِ، وبحضورِ كاتبِ هذه، فلمَّا أبصرَه، قالَ له: أنت القائلُ هذا؟ والخشبةُ بينَ يديهِ، قالَ له: نعم، فأمرَ له بعطاءٍ عظيمٍ أبهَتَ الحاضرينَ، وجعلَ له منزلةً عظيمةً يكثرُ لها الحسَّادُ، فلمَّا كانَ من الغدِ خرجَ وأمرَ بحضورِ أربابِ دولتِهِ، وبحضورِ ذلك الشَّخصِ، وأعطاهُ مثلَ ما أعطاهُ بالأمسِ، وكذلك في اليومِ الثَّالثِ، فلمَّا كان في اليومِ الرَّابعِ خرجَ وأمرَ بإحضارِه، فطُلبَ فلم يوجدْ، فقالَ لأربابِ دولتِهِ: أما إنَّه لو قعدَ كنَّا ندفعُ له كلَّ يومٍ مثلَ ما دفعنا له أوَّلَ يومٍ حتَّى لا يبقى لنا شيءٌ نعطيهِ، فإنَّه يشفعُ لنا بما يقصرُ ملكُنا عن مكافأتِه عليه، فكثرةُ جودِهِ أوجبَ كثرةَ عطائه[3].

هذا مَنْ مُلكُه محصُورٌ يفنى، وهو مثلُهُ ينفدُ ويفنى، وخزائنهُ محصورةٌ معدودةٌ، وجُودُه محدودٌ، وكلُّ معدودٍ محدودٍ محصورٍ يفنى، فكيف بمن لا ينقضِي أبدُه، ولا ينحصرُ ملكُه، ولا تفنى خزائنُه، ولا يشبهُ كرمُه كرماً؟! فإذا فعلَ العبدُ ما فيه موجبٌ

---

(١) في (ج): «ناج».

(٢) في الأصل و(د): «فما لي سواك لمعنٍ شفيع».

(٣) هذه القصة ذكرها الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩).

لإحسانِه عزَّ وجلَّ من طريقِ المنِّ والفضلِ، لا من طريقِ الوجوبِ والإلزام؛ فكيف يكونُ إحسانُه لهذا العبدِ؟ وكيف يكونُ ترفيعُه له، وتجاوزُه عنهُ؟ جعلنا اللهُ ممَّن أهَّلَه لذلك بمنِّه.

واحتملَ وجهاً آخرَ؛ وهو مثلُ ما اختلفَ العلماءُ في ذكرِهِ سبحانَه عن نفسِه الوجهَ واليدينِ؛ فمِن أهلِ السُّنَّةِ مَن تأوَّلَ الوجهَ بمعنى الذَّاتِ؛ لأنَّ العربَ تقول: وجهُ الطَّريقِ؛ بمعنى: ذاتِه، واليدُ؛ بمعنى: النِّعمةِ، ومنهم مَن قال: يمرُّ اللَّفظُ على ظاهرِه مع نفي الجارحةِ، ونفي التَّحديدِ والتَّكييفِ، ويجري هذا الوجهُ في هذا الحديثِ وما في معناهُ من الحبِّ والغضبِ والرِّضا والضَّحكِ.

وكلُّ ما جاءَ في الأحاديثِ من هذا النَّوعِ مع نفي ما تتضمَّنُه تلك الصِّفةُ منَّا مثل الفرحِ يُقَرُّ اللَّفظُ على حالِهِ مع نفي المعنى الَّذي نجدُه[1] نحن من السُّرورِ به، والميلِ إلى ذلك الشَّيءِ المفروحِ به، والطَّربِ به، والبشاشةِ إليه، وإيثارِهِ على غيرِه، ويكونُ ذلك كما يليقُ بجلالِه سبحانَه مع نفي الشَّبهِ والمثالِ، وإبقاءِ ما ينالُنا من تلك الصِّفةِ من الخيرِ على جري عادتِنا، فإنَّ مِن أجلِ ذلك ضُرِبَ لنا المثلُ.

وكذلك يمشي هذا الوجهُ في الغضبِ والرِّضا والضَّحكِ؛ لأنَّ القاعدةَ قد تقرَّرَتْ بمدلولِ العقلِ، والنَّصُّ أنَّه جل جلاله ليسَ كمثلِه شيءٌ.

وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك بأدلَّتِهِ أوَّلَ الكتابِ، في حديثِ عبادةَ بنِ الصَّامتِ[2]، فأغنى عن إعادتِهِ هنا، فلمَّا تقعَّدَتْ تلك القاعدةُ لم يضرَّ إطلاقُ هذه الألفاظِ، ولا يقعُ بها على العقولِ في معتقدِها البأسُ.

---

(١) في الأصل: «نحذره».

(٢) انظر: الوجه الثاني، من الحديث رقم: (٤).

وفيه دليلٌ على جوازِ السَّفرِ منفرداً، يُؤخَذُ ذلك من قولِه ﷺ: «من رجل نزلَ منزلاً وبه مهلكَةٌ» فوصفَ بأنَّه كانَ في تلك المهلكةِ وحده، فإنَّهُ عليه السَّلامُ لا يضربُ مثلاً بما لا يجوزُ في شريعتِهِ.

ويعارضُنا النَّهيُ منه عليه السَّلامُ أن يسافرَ الرَّجلُ وحدَه[1]، ويمكنُ الجمعُ بينهما بأن يكونَ هذا الحديثُ دليلاً على الجوازِ، وذلك النَّهيُ نهيُ كراهيةٍ[2] وشفقةٍ، ومن أجلِ ما كانَ هذا في تلكَ المهلكةِ وحدَهُ جرَتْ عليه تلك الشِّدَّةُ؛ لأنَّه لو كانَ معه رفيقٌ ما حصلَ في تلك الشِّدَّةِ حتَّى أيقنَ بالهلاكِ، فإنَّه لو ذهبَتْ راحلتُهُ بقيَتْ رواحلُ رفقائِهِ، فقد كانُوا يقومُونَ بضروراتِهِ، فلم يكنْ يجدُ لذهابِ راحلتِهِ ذلك الهمَّ الكبيرَ.

فبانَ بهذا الحديثِ، وإن كانَ يدلُّ على الجوازِ، فائدةُ نهيه عليه السَّلامُ عن السَّفرِ منفرداً.

وفيه دليلٌ على جوازِ دخولِ موضعِ الهلاكِ[3] إذا كانَ مع داخلِها ما يقي به نفسَهُ من تلك المهلكةِ، على ما جرَتْ به العادةُ في ذلك الوجهِ، يُؤخَذُ ذلك

---

(١) روى البخاري (٢٩٩٨)، والترمذي (١٦٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٨٠٠)، وابن ماجه (٣٧٦٨)، وأحمد في «مسنده» (٤٧٧٠) عن ابن عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم، ما سار راكب بليل وحده».

وروى أبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (١٦٧٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧٩٨) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب». قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) في (ج): «كراهة».

(٣) في (د): «المهالك».

مـن دخـولِ هذا تلـك المهلكةَ ومعـه ما يمنعُـهُ ممَّا فيها مـن المهالكِ؛ وهـي راحلتُه عليها طعامُه وشـرابُه.

ولو كانَ هذا غيرَ جائزٍ ما ضربَ به ﷺ المثلَ، وسكَتَ عن الإشارةِ إلى منعِه؛ كما فعلَ عليه السَّلامُ في المجاهدِ حينَ وصفَهُ أنَّهُ غرَّرَ بنفسِهِ[١]؛ لأنَّه عليه السَّلامُ المشرِّعُ، فلا يتكلَّمُ إلَّا بالشَّيءِ الجائزِ.

ومَن تتبَّعَ كلامَه ﷺ يجدْهُ في المواضعِ الَّتي يكونُ فيها إشكالٌ ما قد تحرَّزَ من ذلك؛ إمَّا بقولٍ، أو بإشارةٍ، أو بما في معناهُما.

وفيه دليلٌ على أنَّه حيثُ يُعدَمُ الطَّعامُ والماءُ يُسَمَّى مهلكةً، يُؤخَذُ ذلك من أنَّ صاحبَ هذه الرَّاحلةِ لم يكنْ له شيءٌ يخافُهُ في تلك المهلكةِ إلَّا عدمَ الطَّعامِ والماءِ الَّذي كانَ على راحلتِه، ولو كانَ له خوفٌ ممَّا سوى ذلك كانَ عليه السَّلامُ

---

(١) روى مسلم (١٩٠١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ انطلق وأصحابه حتى سبقوا المشركين إلى بدر، وجاء المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «لا يقدمن أحد منكم إلى شيء حتى أكون أنا دونه»، فدنا المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «قوموا إلى جنة عرضها السموات والأرض»، قال: ـ يقول عمير بن الحمام الأنصاري: ـ يا رسول الله، جنة عرضها السموات والأرض؟ قال: «نعم»، قال: بخ بخ، فقال رسول الله ﷺ: «ما يحملك على قولك بخ بخ؟» قال: لا والله يا رسول الله، إلا رجاءة أن أكون من أهلها، قال: «فإنك من أهلها»، فأخرج تمرات من قرنه، فجعل يأكل منهن، ثم قال: لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة، قال: فرمى بما كان معه من التمر، ثم قاتلهم حتى قتل.

قال النووي في «شرحه على مسلم» (١٣/ ٤٦): فيه جواز الانغمار في الكفار والتعرض للشهادة وهو جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء.

يذكرُهُ؛ لأنَّهُ كان يكونُ زيادةً في قوَّةِ كربِهِ، فيكونُ فرحُهُ براحلتِهِ أكثرَ، ولا كان يمكنُه نومٌ مع ذلك، كما هو المعهودُ من النَّاسِ في ذلك؛ لأنَّه لو كانَ له خوفٌ من سباعٍ أو لصوصٍ لم يمكنْهُ النَّومُ مع ذلك؛ لأنَّ الخوفَ من مثلِ هذا يذهبُ بالنَّومِ على العوائدِ الجاريةِ في النَّاسِ.

وفيه دليلٌ على أنَّه مَن ركنَ إلى ماسوى مولاهُ فإنَّه يقطعُ به أحوجَ ما يكونُ إليه، يُؤخَذُ ذلك من نومِ هذا في تلك المهلكةِ؛ لثقتِه براحلتِه الَّتي عليها طعامُه وشرابُه الَّذي يظنُّ أنَّهُ ينجيه من تلك المهلكةِ، فأحوجُ ما كانَ إليها لم يجدْها، وهو عند استيقاظِه من نومِه أكثرُ اضطراراً؛ لحاجتِه إذ ذاك لشرابِه وطعامِه، ولذلك قالَ بعضُ أهلِ التَّوفيقِ: مَن سرَّهُ أن لا يرى ما يسوؤهُ فلا يتَّخذْ شيئاً يخافُ له فقداً؛ أي: مِن عولٍ على غيرِ مَن لا يحولُ ولا يزولُ، فلا بدَّ له من الاضطرارِ غالباً، ومَن كانَ عدَّتُه مولاهُ فلا يفقدُهُ حيثُ يحتاجُ إليه أبداً، بل يجدُه به رؤوفاً رحيماً، قالَ عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

وفيه دليلٌ على أنَّ همَّ البشريَّةِ وفرحَها غالباً إنَّما هو على ما جرى[1] به أثرُ الحكمةِ من العوائدِ المعتادةِ بينهم، إلَّا أهلَ التَّحقيقِ، وقليلٌ ما هم، يُؤخَذُ ذلك من أنَّ حزْنَ هذا صاحبِ المهلكةِ على ذهابِ راحلتِه إنَّما كانَ من[2] خوفِه من الموتِ من أجلِ عدمِه الطَّعامَ والشَّرابَ، وفرحَه بها إنَّما كانَ من أجلِ وجودِه الطَّعامَ والشَّرابَ الَّذي ينسبُونَ الحياةَ إليه.

وقد يكونُ الأمرُ بالعكسِ؛ قد تكونُ الحياةُ مع عدمِ الطَّعامِ والشَّرابِ، كما قال

---

(١) في الأصل: «جرت».

(٢) «من»: ليست في الأصل و(د).

الإمامُ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمَه اللهُ: إنَّ الرِّزقَ الَّذي ضمِنَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ لعبادِه ليسَ من شرطِه أن يكونَ محسُوساً، فقد يكونُ محسوساً، وقد يكونُ غيرَ محسوسٍ، وإنَّما ضمنَ لهم أن يرزقَهم قوَّةً لهذا الجسدِ بما يعبدونَهُ، فيجعلُه سبحانَه كيفَ شاءَ، أو كما قالَ[1].

والَّذي يقعُ لي أنَّ لهذا المعنى هي الإشارةُ بقولِ سيِّدِنا ﷺ: «إنِّي لسْتُ كهيئَتِكُم، إنِّي أبيْتُ يطعمُني ربِّي ويسقينِي»[2] أي: إنَّ إيماني ويقيني ليسَا مثلَ إيمانِكم ويقينِكم، فإنِّي أعلمُ أنَّ الَّذي يقوِّيني بالطَّعامِ والشَّرابِ هو الَّذي يقوِّيني بغيرِ طعامٍ ولا شرابٍ، فلو كانَ عليه السَّلامُ يأكلُ أكلاً حسِّيًّا لم يقعْ عليه اسمُ مواصلٍ، ولا يمكنُه أن يواصلَ بهم، فيكونُ هو عليه السَّلامُ يأكلُ ويشربُ وأصحابُه يواصلُونَ ولا يأكلُونَ ولا يشربونَ.

ليسَ هذا مِن خُلُقِ غيرِه؛ فكيف خلُقُه عليه السَّلامُ السَّنيَّةُ، الَّتي لا يُمكِنُ لأحد لحوقها أبداً، وقد يكونُ الموتُ بسببِ أخذِك الطَّعامَ أو الشَّرابَ، وقد وُجِدَ هذا في الأخبارِ المنقولةِ كثيراً.

وفيه دليلٌ على أنَّ الأحكامَ والأمثالَ إنَّما تُستعمَلُ على الغالبِ من أحوالِ النَّاسِ؛ لأنَّه لمَّا كانَ الغالبُ من النَّاسِ إنَّما فرحُهم بالمحسوسِ وحزنُهم على فقدِه ضربَ ﷺ المثلَ بهذا.

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) رواه البخاري (٧٢٩٩)، ومسلم (١١٠٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٢٥١)، ومالك في «الموطأ» (ص: ٣٠١) (٣٩)، وأحمد في «مسنده» (٧١٦٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٧٧٥٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفة» (٩٥٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٥٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفيه دليلٌ على بركةِ الاستسلامِ لأمرِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وسرعةِ النُّجْحِ عند ذلك؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه لمَّا تركَ صاحبُ الرَّاحلةِ جِدَّهُ وطلبَهُ، وأسلمَ للهِ أمرَه[1] واستسلمَ له برجوعِه إلى موضعِه؛ فأوَّلُ خيراتِه إرسالُ النَّومِ عليه؛ لأنَّه من علامةِ[2] الرَّحمةِ عندَ وقوعِ الشَّدائدِ، وأرفقُ بمَن وقعَتْ به، كما أخبرَ اللهُ سبحانَه عزَّ وجلَّ عن الصَّحابةِ رضي الله عنهم في كتابِه العزيزِ: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ [الأنفال: ١١]، ولمَّا أرسلَ عزَّ وجلَّ عليهم النُّعاسَ، كما أخبرَ، بقيَ المنافقُونَ لم يُرسلْ عليهم من النُّعاسِ شيئاً، وبقوا في كربٍ عظيمٍ، ثمَّ بعدما استيقظَ صاحبُ المهلكةِ من نعمةِ النَّومِ وجدَ راحلتَه عنده قائمةً، فتمَّتِ النِّعمةُ عليهِ بوجودِها.

وفيه تنبيهٌ على أن يقدِّمَ العبدُ أثرَ الحكمةِ، وهي عملُ الأسبابِ على ما شُرِعَتْ وبُيِّنَتْ، فإذا لم يرَها تنجحُ له في مقصدِه، يعملُ على مقتضى التَّسليمِ للقدرِ رضًى وتسليماً، ويعلمُ أنَّ ذلك هو المقصودُ منه، فعند ذلك يتيسَّرُ له مقصدُهُ بغيرِ[3] كلفةٍ؛ يُؤخَذُ ذلك من كونِ صاحبِ الرَّاحلةِ لمَّا ذهبَتْ له[4] أخذَ في نظرِها والبحثِ عليها، فلمَّا لحقَه في ذلك ما لحقَه من العطشِ وما شاءَ اللهُ، ورأى أنَّ ذلك لا يُنجحُ له مطلباً، أخذَ في الاستسلامِ للقدرِ، ورجعَ إلى موضعِه، وتركَ ما كانَ بسبيلِهِ من أثرِ[5] الحكمةِ، فأتاهُ ما أمَّلَه من الخيرِ، وهو إتيانُ راحلتِه.

---

(١) في الأصل: «وأسلم أمره».

(٢) في الأصل: «علامات».

(٣) في الأصل: «بلا».

(٤) «له»: ليست في الأصل.

(٥) «أثر»: ليست في (د).

وفي رجوعِه إلى الموضعِ الَّذي ذهبَتْ منه راحلتُه إشارةٌ إلى الثِّقةِ بعظمِ[1] قدرةِ القادرِ، لعلَّ مِن البابِ الَّذي كانَ منه الكسرُ بالعدلِ يكونُ منه الجبرُ بالفضلِ، حالةً يعقوبيَّةً، كما ذهبَ بصرُهُ بقميصِ يوسفَ عليهما السَّلامُ، فبالقميصِ كانَ رجوعُ بصرِه إليه، ولذلك قالَ: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٩٦].

* * *

(١) في الأصل: «بعظيم».

٢٦٢ ـ عَن أَبِي مُوسَى رضيَ الله عنهُ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَثَلُ الَّذي يذكُرُ ربَّهُ والَّذي لا يذكُرُ ربَّهُ مَثَلُ الحيِّ والميِّتِ». [خ: ٦٤٠٧]

ظاهرُ الحديثِ تمثيلُهُ ﷺ الَّذي يذكرُ ربَّهُ بالحيِّ[1]، والَّذي لا يذكرُهُ بالميتِ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: ما يعني بالذِّكرِ[2] هنا؟ هل الذِّكرُ باللِّسانِ أو الذِّكرُ بالأفعالِ؟ وهي اتِّباعُ أوامرِ اللهِ واجتنابُ نواهيهِ؛ لأنَّ العلماءَ قد قالُوا في معنى قولِه جلَّ جلاله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢]: إنَّهم الَّذين إذا كانَ عليهم الحقُّ أعطَوه، وإذا كانَ لهم الحقُّ أخذُوه، كلُّ ذلك على الحدِّ الَّذي شُرِعَ لهم بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، وقال عمرُ رضي الله عنه: «ذكرُ اللهِ عندَ[3] أمرِه ونهيِهِ خيرٌ من ذكرِه باللِّسانِ»[4] أو كما قالَ رضي الله عنه، وفي أيِّ نسبةٍ يكونُ الشَّبهُ فيما شبَّهَ به على أحدِ الوجهينِ؟ وما يترتَّبُ على ذلك من الفائدةِ؟

أمَّا قولُنا: أيُّ وجهٍ عنى بالذِّكرِ؟ احتملَ الوجهينِ، كلُّ واحدٍ على حدةٍ، واحتملَ أنَّهُ عنى بذلك الوجهينِ معاً، فإن كانَ عنى المجموعَ فهو للفائدةِ أتمُّ، وإن كانَ عنى أحدَ الوجهينِ؛ فبينَ الذِّكرِ بالقولِ والذِّكرِ بالفعلِ فرقٌ كبيرٌ؛ لأنَّ الذِّكرَ بالفعلِ مثل الطَّهارةِ الكبرى تندرجُ فيها الصُّغرى؛ لأنَّ الَّذي يمتثلُ الأوامرَ وينتهي عن النَّواهي فلا بدَّ له من الذِّكرِ باللِّسانِ لا محالةَ، فإنَّ حالَه يحملُه على ذلك جبراً وإن كانَ لا يقعُ ذلك منه، فالَّذي فعلَ من امتثالِه الأوامرَ أجزأهُ عن ذكرِ اللِّسانِ، كالطَّهارةِ

---

(١) «بالحي»: ليست في الأصل.

(٢) في الأصل: «معنى الذكر».

(٣) «ذكر الله عند»: ليست في الأصل.

(٤) لم أقف عليه مسنداً.

الكبرى تجزئُ عن الصُّغرى، والَّذي يذكرُ باللِّسانِ مثل الطَّهارةِ الصُّغرى لا تدخلُ تحتَها الكبرى، ولا تجزئُ عنها، وهو مطلوبٌ بها.

وأمَّا قولُنا: من أيِّ وجهٍ تكونُ النِّسبةُ بين هذا وبين المثلِ؟ أمَّا إن كان الذِّكرُ بالفعلِ على ما تقدَّمَ، فالنِّسبةُ بينهما من أجلِ عدمِ الفائدةِ لهذا التَّاركِ لما أُمرَ به في حياتِه، فإنَّ فائدةَ الحياةِ في هذه الدَّارِ إنَّما هي الكسبُ[1] لتلكَ الدَّارِ الباقيةِ، وإنَّما جُعِلَتْ هذه مزرعةً للعبادِ؛ لأن يتزوَّدُوا منها للمعادِ، فإذا ماتوا انقطعَ من هذه المزرعةِ كسبُهم، فلمَّا كانَتْ حياةُ هذا في هذه المزرعةِ بغيرِ كسبٍ لمعادِه كانَ كالميِّتِ الَّذي لم يبقَ له فيها عملٌ، وكانت حياتُه كأن لا حياةَ.

وممَّا يوضِّحُ ذلك قولُه عزَّ وجلَّ في كتابِه العزيزِ حكايةً عن قولِ[2] من ختمَ له بالشَّقاءِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وبالضَّرورةِ أنَّهم حين كانُوا في هذه الدَّارِ كانُوا يسمعُون ويعقلُون، فلمَّا كانَ سمعُهم وعقلُهم لم يجدُوا لهما منفعةً في تلك الدَّارِ نفوا ذلك عن أنفسِهم بقولِهم: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾.

وأمَّا إن كانَ المعنى الذِّكر باللِّسانِ؛ فالنِّسبةُ بينهما من أجلِ ما حُرِمُوا من ذكرِ مولاهم لهم؛ لأنَّه قد جاءَ عنه جلَّ جلالُه: «مَنْ ذكرَني في نفسِه ذكرْتُه في نفسِي، ومن ذكرَني في ملأٍ ذكرْتُه في ملأٍ خيرٍ منهم»[3] فكانَ من أُعطِي هذه الرَّحمةَ العظمَى مع مَن حُرِمَها كنسبةِ الحيِّ مِن الميتِ؛ لأنَّ مَن تركَ هذا الخيرَ

---

(١) في (د): «للكسب».

(٢) «قول»: ليست في (د).

(٣) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، والترمذي (٣٦٠٣)، والنسائي (٧٦٨٣)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، وأحمد في «مسنده» (٩٣٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

العظيمَ بأيسرِ الأشياءِ، وهو تحريكُ اللِّسانِ، أو إمرارُ ذلك بالقلبِ، فقد عدمَ فائدةَ الحياةِ الَّتي هي موضُوعةٌ لكسبِ هذه الخيراتِ وأشباهِها، وقد قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في شأنِ الذِّكرِ له: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] فمن يحرمُ نفسَه هذا الخيرَ العظيمَ كيفَ لا يوصفُ بالموتِ؟! بل هو أحقُّ بذلك، بل الموتُ له على خيرٍ خيرٌ من هذه الحياةِ المغبونِ صاحبُها.

وإن كانَ المعنى في الحديثِ الوجهين معاً، فكانَ الأمرُ في حقِّ هذا المغبونِ أشدَّ وأعظمَ، أعاذَنا اللهُ من الحرمانِ بفضلِه.

وأمَّا قولُنا: ما يترتَّبُ على ذلك من الفائدةِ؟ فغيرُ واحدةٍ، منها الحضُّ على امتثالِ الأوامرِ.

ومنها: الحضُّ على الذِّكرِ والعلمِ بما فيه من الخيرِ.

ومنها: التَّنبيهُ على أنَّ الحياةَ الحقيقيَّةَ إنَّما هي حياةُ الآخرةِ، فتكونُ معظمُ الفائدةِ الحضَّ على نبذِ هذه الدَّارِ والاهتمامَ بتلكَ الدَّارِ؛ لأنَّ هناك هي الحياةُ الطَّيِّبةُ، والعيشُ الرَّغدُ، كما أخبرَ[1] جلَّ جلاله في كتابِه العزيزِ بقولِه: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وفيه دليلٌ لأهلِ الصُّوفةِ المتَّبعينَ للسُّنَّةِ والسَّننِ؛ لأنَّ طريقَهم الجدُّ في اتِّباعِ الأوامرِ واجتنابِ النَّواهي، ودوامُ الذِّكرِ شأنُهم، وبه فرحُهم، فهم الَّذين فهموا ما

---

(١) في (د) زيادة: «مولانا».

إليه[١] خُلِقُوا حتَّى صارَ حالُهم كلُّهم ومقالُهم على حدٍّ سواءٍ، فهِمُوا فسعِدوا، إذ علمُوا وعملُوا بما علمُوا، وغرسُوا الشَّجرةَ فجنَوا ثمرَها، أولئكَ موضعُ نظرِ اللهِ من خلقِه، بهم يرحمُ العبادَ والبلادَ، أعادَ اللهُ علينا بركتَهم في الحياةِ والمماتِ.

****

(١) (ج): «له».

٢٦٣ ـ عَن عُبادَةَ بنِ الصَّامتِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن أحبَّ لقَاءَ اللهِ أحبَّ اللهُ لقاءَهُ، ومَن كَرِهَ لقَاءَ اللهِ كرِهَ اللهُ لقَاءَهُ» قالَتْ عائشَةُ أو بعضُ أزواجِهِ: إنَّا لنكْرَهُ الموتَ، قالَ: «ليسَ ذاكِ، ولكنَّ المُؤمِنَ إذَا حضرَهُ الموتُ بُشِّرَ برضوَانِ اللهِ وكرامَتِهِ، فليسَ شَيءٌ أحبَّ إليهِ ممَّا أمامَهُ، فأحَبَّ لقَاءَ اللهِ وأحَبَّ اللهُ لقَاءَهُ، وإنَّ الكافِرَ إذَا حُضِرَ بُشِّرَ بعذَابِ اللهِ وعُقُوبتِهِ، فليسَ شَيءٌ أكرَهَ إليهِ ممَّا أمامَهُ، كرِهَ لقَاءَ اللهِ وكرِهَ اللهُ لقَاءَهُ».
[خ: ٦٥٠٧]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمين:

أحدُهما: أنَّ مَن أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ اللهُ لقاءَه، ومن كرهَ لقاءَ اللهِ كرهَ لقاءَهُ.

والثَّاني: إخبارُه ﷺ أنَّه لا تخرجُ نفسٌ من هذه الدَّارِ حتَّى تعرفَ ما لها في تلك الدَّارِ من خيرٍ أو ضدِّهِ، **والكلامُ عليه من وجُوهٍ:**

منها: الكلامُ على معنى: أحبَّ، ومعنى: كَرِهَ، والكلامُ على هذا المؤمنِ أيُّ مؤمنٍ هو؟

فأمَّا الكلامُ على معنى الحبِّ ومعنى الكراهةِ فهو على نحوِ ما تقدَّمَ الكلامُ عليه في الحديثِ قبلَهُ، على أحدِ الوجهينِ المذكورينِ بعلَّتَيْهِما.

وأمَّا قولُنا: أيُّ مؤمنٍ هذا؟ فظاهرُه يعطي أنَّ المرادَ به المؤمنُ الكاملُ الإيمانِ، الَّذي إيمانُه بتوفيةِ ما أُمِرَ به ونُهِيَ عنه؛ لأنَّه جاءَ ذكرُه عليه السَّلامُ هنا للطَّرفينِ معاً، الطَّرفُ الواحدُ من جهةِ الإيمانِ، والطَّرفُ الآخرُ طرفُ الكفرِ والحرمانِ التَّامِّ، ويبقى الكلامُ على المتوسِّطِ بين ذلك، وهو المؤمنُ الَّذي شابَ إيمانَهُ بالمعاصِي والآثامِ.

والجوابُ عليه مثلُ ما تقدَّمَ الجوابُ على المتوسِّطِ في حديثِ فتنةِ القبرِ فيما

تقدَّم[1] من الكتابِ[2]، حين أخبرَ ﷺ أنَّ الموقنَ هو الَّذي يجاوبُ بالحقِّ ثلاثاً، ذلك النَّاجي، وأنَّ المرتابَ الَّذي لا يعرفُ دينَه يقولُ: سمعْتُ النَّاسَ يقولون شيئاً فقلتُه، فذلك الهالكُ، وبقي القسمُ المتوسِّطُ بين ذلكَ، وتكلَّمْنا عليه هناك، والكلامُ عليه هناك مثلُه يكونُ شأنُ المتوسِّطِ هنا.

وفيه دليلٌ على فضلِ أزواجِ النَّبيِّ ﷺ وعليهنَّ أجمعينَ وفقههنَّ، يُؤخَذُ ذلك من مراجعتِهنَّ النَّبيَّ ﷺ في هذا الموطنِ بحسنِ الأدبِ بقولهنَّ: **(إنَّا لنكرهُ الموتَ)** فانظرْ إلى اختصارِ هذا اللَّفظِ[3] وما تحتَهُ من الأدبِ والفوائدِ.

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ جوازُ مراجعةِ العالمِ إذا بقيَ على السَّامعِ في فهمِه إشكالٌ، ويكونُ بأدبٍ.

وفيه دليلٌ على جوازِ إطلاقِ اللَّفظِ المحتملِ وإن كانَ الَّذي قصدَ المتكلِّمُ من محتملاتِه ليسَ هو المستعملَ بجري العادةِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه ﷺ: «مَن أحبَّ لقاءَ اللهِ أحبَّ اللهُ لقاءَه، ومن كرهَ لقاءَ اللهِ كرهَ اللهُ لقاءَه».

وظاهرُ المستعملِ بين النَّاسِ، والَّذي يسبقُ إلى الفهمِ، هو الَّذي راجعَتْ به هذه السَّيِّدةُ، وكانَ قصدُ سيِّدِنا ﷺ بذلك وجهاً خاصًّا، وهو ما أبداهُ عليه السَّلامُ وبيَّنَهُ عند مراجعةِ هذه السَّيِّدةِ.

وفيه دليلٌ على جوازِ إلقاءِ العلمِ للنِّساءِ وأَخْذِهِ[4] منهنَّ، يُؤخَذُ ذلك من

---

(١) قوله: «الجواب على المتوسط في حديث فتنة القبر فيما تقدم»: ليس في (ج).

(٢) انظر: الوجه الرابع والأربعون، من الحديث رقم: (١٣).

(٣) في الأصل: «هذه اللفظة».

(٤) في (ج): «واحدة».

إلقائِـه ﷺ هـذه القاعـدةَ الشَّـرعيَّةَ لهذه السَّـيِّدةِ، وإلقـاؤه إليها ذلك يـدلُّ على جوازِ أخـذِه منها؛ لأنَّ علمَ الشَّـريعةِ لا يحلُّ كتمُـهُ، ويُؤخَذُ منه جوازُ إلقاءِ المعلِّمِ المسـألةَ المحتملـةَ؛ لأن يختبـرَ بهـا أصحابَـه، أو يسـألُوهُ عـن بيانِهـا، يُؤخَـذُ ذلـك مـن هذه اللَّفظـةِ المتقـدِّمِ ذكرُها.

وفيه دليلٌ على أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يعملَ على لفظٍ محتملٍ على أحدِ محتملاتِهِ حتَّى يدلَّ الدَّليلُ عليه أنَّهُ هو المقصودُ، يُؤخَذُ ذلك من مراجعةِ هذه السَّيِّدةِ حتَّى زالَ الاحتمالُ، وأقرَّها ﷺ على ذلك.

وفيه دليلٌ على تهوينِ الموتِ على المؤمنِ، يُؤخَذُ ذلك من فرحِه بما أمامَه بما بُشِّرَ به من رضا مولاهُ عنه، وإحسانِه له[1]، فإنَّه مَن فرحِ بشيءٍ هانَ عليه ما لقيَ عليهِ أو دونَهُ من الشَّدائدِ، وهذا ندركُهُ حسًّا في أهلِ الدُّنيا، فإنَّهم ما حملُوا فيها[2] من المشاقِّ والشَّدائدِ إلَّا لفرحِهم[3] بها، وحبِّهم لها، فكيفَ بالفرحِ الَّذي ليسَ مثلَه فرحٌ، جعلَنا اللهُ من أهلِه بفضلِه.

وفيه دليلٌ على تشديدِ الموتِ على الكافرِ، يُؤخَذُ ذلك من همِّهِ وحزنِه على ما أمامَه، فتضاعفَتْ عليه الهمومُ والشَّدائدُ، وممَّا في معنى[4] ما أشرْنا إليه أنَّ بعضَ النَّاسِ مرَّ في بعضِ[5] طريقِه بشخصٍ نحيفِ البدنِ وهو يُضرَبُ بالسِّياطِ ضرباً شديداً، وهو مع ذلك الحال لا يتكلَّمُ ولا يلتفتُ لها، حتَّى إلى آخرِ سوطٍ صاحَ

---

(١) «له»: ليست في الأصل.

(٢) في (د) زيادة: «ما حملوا»، «فيها»: ليست في الأصل.

(٣) «إلا لفرحهم»: ليست في الأصل.

(٤) زيد في (ج): «الشرب».

(٥) «بعض»: ليست في (د).

واستغاثَ اشتغاثةً شديدةً، فتعجَّبَ مَن كان حاضراً من شدَّةِ صبرِه أوَّلاً، ثمَّ تعجَّبَ منه آخراً بما ظهرَ منه، فلمَّا خُلِّيَ عنه تبعَهُ فقال له: ناشدْتُك اللهَ ما شأنُكَ؟! إنِّي تعجَّبْتُ منك أوَّلاً من صبرِك وحملِك ذلك البلاءَ العظيمَ، ثمَّ تعجَّبْتُ منك من[1] كونِك آخراً من سوطٍ واحدٍ ظهرَ منك ضدُّ ما كنْتَ عليه، فقال له: إنَّ العينَ التي كنتُ أُعَذَّبُ من أجلِها كنتُ أشاهدُها فلم أحسَّ بتلك الأمورِ الَّتي جرَتْ على البدنِ مع ضعفِهِ، فلمَّا احتجبَتْ عنِّي وجدْتُ ألمَ الحجابِ أشدَّ من تلكَ الالآمِ، فاجتمعَتْ عليَّ المحنُ فلم أحملْها، فظهرَ ذلك الَّذي ظهرَ منِّي، أعاذَنا اللهُ من المحنِ جميعاً بمنِّهِ وكرمِهِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ عندَ بوادي أمورِ الآخرةِ يقعُ هناكَ التَّصديقُ بها للمؤمنِ والكافرِ بلا شكٍّ ولا ارتيابٍ، يُؤخَذُ ذلك من فرحِ المؤمنِ بما يبشَّرُ به، وحزنِ الكافرِ وكراهيتِه بما يبشَّرُ به، فلولا أنَّهما في التَّصديقِ على حدٍّ سواء ما حزنَ هذا وفرحَ هذا.

وبقيَ بحثٌ؛ وهو أن يُقالَ: متى يكونُ ذلك؟

فالجوابُ: أمَّا من الحديثِ فلا يُؤخَذُ تعيينُ الوقتِ، لكن يُؤخَذُ ذلك من حديثٍ غيرِ هذا، وهو قولُهُ ﷺ: «إنَّ اللهَ يقبلُ توبةَ عبدِه المؤمنِ ما لم يغرغرْ»[2] أو كما قالَ، وهو إذا كانت الرُّوحُ في الحلقومِ، وعاينَ مبادئَ أمورِ الآخرةِ، فهناك يكونُ

---

(١) «من»: ليست في (د).

(٢) رواه الترمذي (٣٥٣٧)، وابن ماجه (٤٢٥٣)، وأحمد في «مسنده» (٦١٦٠)، وابن الجعد في «مسنده» (٣٤٠٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٦٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦٥٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقتُ البشارةِ؛ لأنَّهُ لو كانت البشارةُ للكافرِ قبلَ ذلك الوقتِ الَّذي تُقبَلُ منه التَّوبةُ والإسلامُ، وحصلَ له التَّصديقُ، كان إذ ذاك يسلمُ الكافرُ، ويتوبُ العاصي، فلمَّا كانت البشارةُ في وقتٍ لا تنفعُ فيه التَّوبةُ ولا الإسلامُ حصلَ له التَّصديقُ في وقتٍ لا حيلةَ له في الخلاصِ، فاشتدَّ لذلك الحزنُ عليه، واللهُ أعلمُ.

وقد أخبرَني من أثقُ به بمَا يقوِّي ما أشرْنا إليه، أنَّه كانَ له بعضُ مَن يقربُ منه، وكانَ مسرفاً على نفسِهِ، فابتُلِيَ في بدنِه، فتابَ ورجعَ إلى اللهِ، وبقيَ معه الخوفُ ممَّا تقدَّمَ، فكان يقولُ لذلك الشَّخصِ معَ مرورِ الأيَّامِ: يا فلانُ؛ كيفَ يكونُ قدومي على اللهِ؟ وبماذا ألقاهُ؟ ويحزنُ لذلك كثيراً، فلمَّا مرضَ مرضَ الموتِ واحتُضِرَ التفَتَ إلى ذلكَ الشَّخصِ بعدَ ما نظرَ إلى السَّماءِ وتبسَّمَ وتهلَّلَ وجهُهُ فرحاً فقال: يا فلانُ، أبشرْ، فما ثَمَّ إلَّا خيرٌ، وشهقَ شهقةً طلعَتْ فيها روحُهُ، وفيه قيل:

للموتِ فاستعدَّ[1] إن كنْتَ عاقلاً ... وبالتَّقوى فتزوَّدْ فإنَّكَ راحلا

وإلى اللهِ فارجعْ فإنَّكَ عليه قادمٌ عاجلاً ... وفي بشاراتِ الإشاراتِ بها السَّعيدُ حافلا

جعلَنا اللهُ ممَّن احتفلَ بها، وبها سَعِدَ بمنِّهِ.

❊ ❊ ❊

---

(١) في الأصل: «استعد».

٢٦٤ ـ عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يتبَعُ الميِّتَ ثَلاثَةٌ، فيَرجِعُ اثنانِ ويَبْقَى معَهُ واحِدٌ: يتبَعُهُ أهلُهُ ومالُهُ وعمَلُهُ، فيَرجِعُ أهلُهُ ومالُهُ، ويَبْقَى عمَلُهُ». [خ: ٦٥١٤]

ظاهرُ الحديثِ أنَّ الميتَ يتبعُهُ الأهلُ والمالُ والعملُ، فما يبقى معه إلَّا عملُهُ، ويرجعُ الباقي، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: الكلامُ على الاتِّباعيَّةِ كيفَ هي؟ وما الحكمةُ في الإخبارِ بهذه الثَّلاثةِ ونحن نعرفُ ذلك ونشاهدُه؟

أمَّا قولُنا: في الاتِّباعيَّةِ كيفَ هي؟ فالتَّقسيمُ يقتضي أن نتكلَّمَ على كلِّ واحدٍ[1] من الثَّلاثةِ على حدةٍ، فاتِّباعُ الأهلِ هو حملُهم جنازتَهُ، وصيغةُ اللَّفظِ تقتضي أن يكونَ الماشونَ مع الجنازةِ خلفَها، والسُّنَّةُ أن يكونَ الماشون مع الجنازةِ أمامَها، وقد كانَ[2] عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه يضربُ النَّاسَ بالدِّرَّةِ على المشي خلفَها ويقولُ: إنَّما أنتم شفعاءُ لها، والشَّفيعُ يكونُ أمامَ المشفوعِ له[3]، أو كما قالَ رضي الله عنه.

والجمعُ بين ذلك أن نقولَ: إنَّ الَّذي يخرجُ من أجلِ شخصٍ حيًّا كانَ أو ميتاً، فإنَّما هو تابعٌ له وإن كانَ يمشي أمامَه، ألا ترى أنَّهُ ليسَ له اختيارٌ أن يقصدَ موضعاً

---

(١) في الأصل: «واحدة».

(٢) في الأصل زيادة: «ابن».

(٣) لم أقف عليه هكذا، وجاء عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال: رأيت ابن الخطاب يضرب الناس يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش.

رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٢٥) (٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٦٢٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٨٦٠).

إلَّا الموضعَ الَّذي يقصدُ الَّذي خرجَ معه، فهو تابعٌ له، فلمَّا كانَ خروجُ الميتِ ومشيُه إلى قبرِهِ، فمشي أهلِهِ معه إلى القبرِ إنَّما هو من أجلِه، فإنَّهم لا حاجةَ لهم في القبرِ نفسِه، فهم في مشيهم ـ وإن كانُوا أمامَه ـ تابعُون له حيثُ كانَ قبرُه مشوا معه إليه، فبانَ في حقِّهم اسمُ التَّبعيَّةِ له، وتقدُّمُهم أمامَه اتِّباعاً لسنَّةِ نبيِّهم ﷺ[١].

وأمَّا اتِّباعُ المالِ ففيه بحثٌ؛ وهو أنَّ الميتَ عند خروجِ نفسِهِ رجعَ المالُ لغيرِه، فكيف يصحُّ أن نقولَ: إنَّ مالَه تبعَهُ وهو لغيرِهِ؟ وماذا من المالِ يتبعُهُ إلى قبرِه؟ فمَن كانت له دورٌ أو بهائمُ أو عينٌ كيفَ تتبعُهُ إلى قبرِه؟

فالجوابُ: أنَّ ذلك الزَّمانَ الَّذي بين دفنِهِ وخروجِ الرُّوحِ[٢] المالُ فيه مضافٌ إليه؛ لأنَّ السُّنَّةَ أحكمَتْ أن لا يُقسَمَ مالُه إلَّا بعدَ ما يُخرَجُ منه كفنُهُ، وما يحتاجُ إليه من جهازِه إلى قبرِه، ووصيَّتُه، ودينٌ إن كانَ عليه، وبعد ذلك إن فضلَ[٣] من المالِ فضلٌ اقتسمَتْهُ[٤] الورثةُ بمقتضى ما فُرِضَ لهم، والسُّنَّةُ تعجيلُ دفنِ الميِّتِ، كما قالَ ﷺ: «إنَّما هو خيرٌ تقدِّمُونَه إليه، أو شرٌّ تضعونَه عن رقابِكم»[٥] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

فبانَ أن يُقالَ: **(مالُه)** فإنَّ أمرَه فيه عاملٌ، وهو إليه في الوقتِ مضافٌ من أجلِ

---

(١) روى أبو داود (٣١٧٩)، والترمذي (١٠٠٧)، والنسائي (١٩٤٤)، وابن ماجه (١٤٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٤٥٣٩) عن سالم، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.

(٢) «الروح»: ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «إن كان».

(٤) في الأصل: «قسمته».

(٥) رواه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أنَّه إنَّما يكنى عن المالِ في الوقتِ بتركةِ فلانٍ الَّذي هو الميتُ، ولم تحصلْ يدُ أحدٍ ممَّن له فيه حقٌّ على شيءٍ منه بعدُ.

وأمَّا قولُنا: ماذا يتبعُه من مالِه؟ فإنَّ العربَ تُسَمِّي البعضَ باسمِ الكلِّ، والكلَّ باسمِ البعضِ، فيتبعُه من مالِه عبيدٌ إن كانَ له، وما يُحمَلُ عليه، وما يُحفَرُ به قبرُه من الآلةِ، وما يشبهُ ذلك، فيصحُّ أن يُطلَقَ عليه اسمُ مالِهِ.

ومن جهةِ المعنى: إذا رجعُوا من دفنِه إنَّما يأخذُونَ في تقسيمِ المالِ إلى مَن له حقٌّ، فيرجعُ الاسمُ معهم إلى وقتِ وصولِهم إلى منزلِه وتوزيعِه على[1] مَن له فيه شيءٌ، فعند ذلك رجعَ اسمُ المالِ لمن حصلَ له بعدُ، فصحَّ أن يُقالَ: تبعَهُ مالُهُ من جهةِ الحسِّ ومن جهةِ[2] المعنى.

وأمَّا اتِّباعُ عملِهِ له ففيهِ بحثٌ أيضاً؛ وهو أنَّ عملَه قد رُفِعَ وكُتِبَ، وموتُه جاءَ بعد نفاذِ عملِه ورفعِه، فكيفَ يكونُ المتقدِّمُ تابعاً للمتأخِّرِ؟

فالجوابُ: أنَّه لمَّا كانَ العملُ وإن كانَ قد رُفِعَ فصاحبُه به مطلوبٌ، وبه مأخوذٌ، لا يمنعُهُ عنه مانعٌ، فحيثُ[3] كانَ فصحَّ أن تقولَ عنه: تابعٌ له، ولذلك قالَ ﷺ في غيرِ هذا الحديثِ: «إن كانَ صالحاً لم يتأنَّسْ إلَّا به، وإن كانَ سيِّئاً لم يستوحشْ إلَّا منه»[4] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

---

(١) في الأصل: «إلى».

(٢) «الحس ومن جهة»: ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «كيف».

(٤) لم أقف عليه، ولعل معناه مخالف لما جاء في الصحيح في حديث وفاة عمرو بن العاص، وفيه: فإذا دفنتموني فشنوا علي التراب شنًّا، ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها، حتى أستأنس بكم. =

وقد جاءَ: «إنَّ العملَ إذا كانَ صالحاً دخلَ على المرءِ في قبرِه في صورةِ شخصٍ حسنِ الصُّورةِ، طيِّبِ الرَّائحةِ، نُوريٍّ، فيأنسُ به من وحشةِ القبرِ، فيقولُ له: مَن أنت الَّذي قد منَّ اللهُ عليَّ بك؟ فيقولُ له: أمَا تعرفُني؟ فيقولُ له: ما[1] أعرفُك، فيقولُ له: أنا عملُكَ الصَّالحُ، لا أفارقُكَ، وإن كان العملُ سيِّئاً دخلَ عليه في صورةٍ وحشةٍ منتنةٍ ذاتِ ظلمةٍ، فيستوحشُ منه زيادةً لوحشةِ القبرِ وضيقِه، فيقولُ له: من أنت الَّذي روَّعتَني؟ فيقولُ له: أمَا تعرفُني؟ فيقولُ له[2]: لا أعرفُكَ، فيقولُ له: أنا عملُك السَّيِّئُ في دارِ الدُّنيا، لا أفارقُك»[3] أو كما وردَ، عافَانا الله من سيِّئِ الأعمالِ بمنِّهِ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في الإخبارِ بهذا ونحنُ نشاهدُه ونعرفُه؟ فالحكمةُ في ذلك من وجوهٍ:

منها: أنَّه إنَّما يُعايَنُ من جهةِ الإدراكِ بالحواسِّ رجوعُ الأهلِ والمالِ، والعملُ[4]، إنَّما يعرفُ من طريقِ الإيمانِ بما أخبرَنا من ذلك، فإعادتُه هنا بعد العلمِ به؛ لأنَّ ذلك من لازمِ الإيمانِ، فهو تأكيدٌ في الإخبارِ حتَّى يرجعَ أمرُ الغيبِ عندنا في ذلك مثل الَّذي نشاهدُه حسًّا من الأهلِ والمالِ.

= رواه مسلم (١٢١)، وأحمد في «مسنده» (١٧٧٨٠) فثبت بذلك أنه يستأنس بغير عمله.

(١) في الأصل: «فيقول له لا»، وفي (د): «فيقول لا».

(٢) «له»: ليست في (د).

(٣) جاء نحو ذلك في حديث رواه أحمد في «مسنده» (١٨٥٣٤)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٧٨٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٦٧٣٧)، وابن أبي شية في «مصنفه» (١٢٠٥٩) من حديث البراء رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٠): هو في الصحيح وغيره باختصار، رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(٤) «والعمل»: ليست في الأصل.

ومنها: التَّنبيهُ على الاهتمامِ بتحسينِ العملِ وإيثارِ الاشتغالِ به، إذ هو[١] الَّذي يبقى معنا، وغيرُه يرجعُ عنَّا، فتقديمُ مَن يبقى معك على مَن يرجعُ عنك ضروريٌّ إن عقلْتَ، ولذلك قال ﷺ: «الويلُ كلُّ الويلِ لمن تركَ عيالَهُ بخيرٍ وقدمَ على ربِّهِ بشرٍّ»[٢] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

ومنها: التَّنبيهُ إلى الزُّهدِ في دارٍ أنت خارجٌ عنها على هذه الحالةِ لا محالةَ، والإقبالِ على دارٍ ليسَ لك فيها إلَّا ما قدَّمْتَه من هذه الذَّاهبةِ عنك، فاغتنمْ زمانَ المهلةِ قبلَ وقتِ النَّدمِ، ولا ينفعُ، وتطلبُ الرُّجوعَ لتجبرَ فيُقالَ لك: الصَّيفَ[٣] ضيَّعْتِ اللَّبنَ.

وفيه دليلٌ على جوازِ اتِّخاذِ الأهلِ والمالِ، ولا يضرَّانِ إذا كان العملُ صالحاً؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: «يتبعُهُ مالُه وأهلُه» فلو لم يكنْ ذلك جائزاً ما جعلَه من التَّابعينَ له.

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ أن يُذكَّرَ الإنسانُ بالخيرِ وإن[٤] كانَ يعلمُهُ، ويُحذَّرَ من الشَّرِّ وإن كانَ يعرفُه، فإنَّ الغفلةَ غالبةٌ علينا، ولذلك كانت الصَّحابةُ رضوانُ اللهِ عليهم إذا تلاقوا يقولُ بعضُهم لبعضٍ: تعالَ نؤمِنْ[٥]؛ أي: نتحدَّثْ

---

(١) «إذ هو»: ليست في الأصل.

(٢) رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣١٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٨٥): هذا وإن كان معناه حقًّا فهو موضوع، رواه عن قتادة إبراهيم بن أحمد العسكري، مجهول مثله.

(٣) في الأصل: «في الصيف».

(٤) من قوله: «له ويترتب... إلى قوله: بالخير وإن»: ليس في الأصل.

(٥) من ذلك ما رواه أحمد في «مسنده» (١٣٧٩٦) عن أنس بن مالك، قال: كان عبد الله بن رواحة إذا لقي الرجل من أصحابه، يقول: تعال نؤمن بربنا ساعة. =

فـي الإيمـانِ وأنواعِ تكليفاتِـه؛ لأنْ يذكِّرَ بعضُهـم بعضاً، فيقوى إيمانُهـم[1]، فيكونَ ذلـك مـن بـابِ التَّعاونِ علـى البـرِّ والتَّقـوى، كما قـالَ جلَّ جلالـه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائـدة: ٢].

وفي هذا دليلٌ لأهلِ السُّلوكِ، فإنَّ هذا شأنُهم، إذا اجتمعَ أحدٌ منهم مع صاحبِه لم يكنْ أخذُهم إلَّا في الإيمانِ وأنواعِ الأعمالِ والأحوالِ، فإنِ افترقوا اشتغلُوا بما به تحدَّثوا، أولئكَ الَّذين فهمُوا معاني الكتابِ[2] والسُّنَّةِ.

جعلَنا اللهُ من التَّابعينَ لهم بإحسانٍ بفضلِه ومنِّهِ[3].

* * *

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٦): إسناده حسن.

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٣٦٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٧٩٦)، والخلال في «السنة» (١٥٨٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١١٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٥) عن الأسود بن هلال، قال: قال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة.

(١) في الأصل: «إيمانه».

(٢) في (د): «الكتب».

(٣) في (د) زيادة: «تم الجزء الثالث عشر من كتاب «بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وعليها» شرح كتاب «النهاية في بدء الخير وغايه» يتلوه في الجزء الذي بعده حديث: «لا تسبوا الأموات».

٢٦٥ ـ عن عائشَةَ رضي الله عنها، قالَتْ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «لا تسُبُّوا الأموَاتَ، فإنَّهُمْ قَد أفضَوا إلى ما قدَّمُوا». [خ: ٦٥١٦]

ظاهرُ الحديثِ النَّهيُ عن سبِّ الأمواتِ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: هل هذا النَّهيُ على عمومِه في المؤمنِ والكافرِ، أو في المؤمنِ خاصَّةً؟

والجوابُ: أنَّ ظاهرَ اللَّفظِ يعطِي العمومَ، وما يُفهَمُ من قواعدِ الشَّريعةِ يخصِّصُه بالمؤمنينَ؛ لأنَّ الكافرَ لا حرمةَ له في حياتِه، فكيفَ بعد مماتِه؟! والمؤمنُ لمَّا كانت غيبتُه في الحياةِ ممنوعةً أمرَ الشَّارعُ ﷺ باستصحابِ تلك الحرمةِ بعد الموتِ، وزادَ ذلك بياناً بتعليلِه عليه السَّلامُ النَّهيَ بقولِه: **(فإنَّهم قد أفضوا إلى ما قدَّمُوا)**. وفي تعليلِ النَّهي الذي نهى عنه عليه السَّلامُ دليلٌ على تبيينِ تعليلِ الأحكامِ لمن تُلقَى إليه؛ ليكونَ في أحكامِ اللهِ عزَّ وجلَّ على بصيرةٍ.

وفيه دليلٌ على فضيلةِ الإيمانِ وحرمةِ أهلِه؛ يُؤخَذُ ذلك من نهيه عليه السَّلامُ عن سبِّ الميتِ من أهلِ الإيمانِ وإن كانَ مجرماً.

وفيه دليلٌ على جوازِ ذكرِ الموتى بالخيرِ[٤]؛ لأنَّ النَّهيَ عن الشَّيءِ دليلٌ على جوازِ ضدِّهِ على أظهرِ الأقاويلِ.

وفيه دليلٌ على أنَّهُ حين خروجِ الميتِ من هذه الدَّارِ يلقى عملَهُ والمجازاةَ عليه خيراً كانَ أو ضدَّهُ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِهِ ﷺ: **(فإنَّهم قد أفضوا إلى ما قدَّموا)** كما نبَّهْنا عليه في الحديثِ قبلُ.

---

(٤) في الأصل: «بخير».

وفيـه دليـلٌ علـى أنْ[1] ليسَ للمـرءِ فـي تلـك الـدَّارِ إلَّا مـا قـدَّم من هـذه، كما أشـرْنا إليـه فـي الحديـثِ قبـلُ؛ يُؤخَذُ ذلـك من قولِـه عليه السَّـلامُ: (**أفضَـوا إلى ما قدَّمُوا**) يشـهدُ لذلـك قولُـه تعالـى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩ ـ ٤٠].

وفـي قولِـه عليـه السَّـلامُ: (**فإنَّهـم قـد أفضَوا إلـى مـا قدَّمُـوا**) تنبيهٌ لمـن بلغَه هـذا النَّهـيُ أن ينظـرَ فـي عملِـهِ خيفـةَ أن يكـونَ سـيِّئاً فيقـدَمَ عليـهِ، ولا بـدَّ لـه من الجـزاءِ عليـه، فيكـونُ فيـه اجتمـاعُ أمريـنِ، أمـرٍ بإبقـاءِ حرمـةِ المسـلمِ بعـد موتِه، وإن كانَ مسـيئاً يسـتحقُّ السَّـبَّ، وتنبيـهٍ للحـيِّ أن ينظـرَ في صـلاحِ عملِـه بينما هو فـي دارِ المهلـةِ؛ خيفـةَ أن يكـونَ فيه مـا يسـوؤهُ، فيغفلَ حتَّـى يَقْدَمَ عليـه، فلا يقدرَ لخـلاصِ نفسِـه[2]، ومـن تبصَّـرَ انتفـعَ، وإلَّا فالأمـرُ جـدٌّ، والحاكـمُ عـدلٌ، ولاتَ حيـنَ مناصٍ.

* * *

---

(١) في (ح): «أنه».

(٢) في الأصل زيادة: «بحيلة من الحيل».

٢٦٦ ـ عن سهلِ بنِ سعدٍ رضي الله عنه، قالَ: سمعْتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «يُحشَرُ النَّاسُ يومَ القِيامَةِ على أَرضٍ بيضَاءَ عَفْرَاءَ، كقُرْصَةِ نَقِيٍّ» قالَ سهلٌ أو غيرُهُ: «ليسَ فيها مَعْلَمٌ لأحَدٍ». [خ: ٦٥٢١]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ الأرضَ الَّتي يُحشَرُ النَّاسُ عليها يومَ القيامةِ غيرُ هذه الأرضِ، وأنَّها بيضاءُ مستويةٌ مدوَّرةٌ، لم يتقدَّمْ لأحدٍ فيها ملْكٌ ولا تصرُّفٌ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: ما الحكمةُ في إخبارِنا بهذا؟ وهل هذه الأرضِ، خُلِقَتْ أو لم تخلقْ بعدُ، وإنَّما يكونُ خلقُها في ذلك الوقتِ؟ وهل نفهَمُ ما الحكمةُ أيضاً بأن لا يكونَ الحسابُ على هذه الأرضِ، أو ليسَ لنا طريقٌ لذلك؟ وما الفائدةُ بأن نعتَ ﷺ تلك الأرضَ بصفتينِ معناهما[1] واحدٌ؛ لأنَّ (عفراءَ) معناها: بيضاءُ؟

أمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن أخبرَنا بذلكَ؟ فاعلم ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ أنَّ ذلك لوجوهٍ:

منها: أنَّ فيه دليلاً على عظمِ القدرةِ، وما فيه ممَّا يدلُّ على صفةٍ من صفاتِه عزَّ وجلَّ يقوى بها الإيمانُ، وكلُّ ما فيه زيادةُ ما في الإيمانِ فهو أعظمُ الفوائدِ والقُرَبِ إليه عزَّ وجلَّ.

ومنها: الإعلامُ بجزئيَّاتِ ذلك اليومِ؛ حتَّى يكونَ المؤمنُ في أمرِه على بصيرةٍ، فيتأكَّدَ تصديقُهُ بذلك اليومِ؛ حتَّى يرجعَ العلمُ به كأنَّهُ عينُ يقينٍ؛ حتَّى إذا كانَ ذلك الوقتُ لم يزدْهُ الأمرُ شيئاً غيرَ أنَّهُ انتقلَ من علمِ اليقينِ إلى معاينتِه، ويكونَ أيضاً علمُه بجزئيَّاتِه عوناً له على نفسِه وعلى عدوِّهِ في القهرِ لهما، وأخذِ الأهبةِ لما

---

(١) في الأصل: «ومعناهما».

يُخلِّصُ به نفسَهُ، فإنَّه يكونُ عملُه على يقينٍ وتحفُّظٍ، وذلك أزكى في العملِ وأبركُ، ولذلك قالَ أبو بكرٍ رضي الله عنه: لو كُشِفَ الغطاءُ ما ازددْتُ يقيناً[1] لأنَّه قد حصلَ له من العلمِ بذلك اليومِ وجزئيَّاتِه ما لا يزيدُهُ العيانُ فيه[2] شيئاً، ومثلُ ذلك ما قالَه المؤمنونَ يومَ الأحزابِ: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢] وكانَ غيرُ المؤمنين كما أخبرَ اللهُ عزَّ وجلَّ عنهم: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩].

فشبهُ الفريقَينِ في ذلك اليومِ كشبَهِهم يومَ القيامةِ، ومعرفةُ جزئيَّاتِ الأمرِ قبلَ وقوعِه فيه رياضةٌ للنَّفسِ على حملِها على ما فيه خلاصُها هناك، وتهوينٌ عليها أيضاً في ذلك، بخلافِ الأمرِ إذا جاءَ فجأةً ولا علمَ لها به، يعظمُ الأمرُ عليها أضعافاً ممَّا[3] هو، وفوائدُ عديدةٌ إذا تتبَّعْتَها وجدْتَها.

وأمَّا قولُنا: هل هذه الأرض خُلِقَتْ أو تُخلَقُ في ذلك الوقتِ؟ ليسَ في الحديثِ ما يدلُّ على واحدٍ من ذلك، والقدرةُ صالحةٌ، غيرَ أنَّه قد جاءَ: أنَّ للهِ ثمانيةَ عشرَ ألفَ عالَمٍ[4]، والأخبارُ تقتضي أنَّ تلك الأرضَ أكبرُ من هذه؛ بدليلِ أنَّه قد جاءَ: أنَّ كلَّ ما في هذه الأرضِ وما عليها يُحشَرُونَ يومَ القيامةِ، وكلَّ من في الأرضينَ السَّبعِ، وكلَّ مَن في السَّماواتِ من الملائكةِ وغيرِهم، وأنَّ هذه الأرضَ بنفسِها تُحشَرُ أيضاً؛ بدليلِ أنَّ

---

(١) ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٧٧) من كلام عامر بن عبد قيس، وقال: ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ولا من قول علي كما يظنه من لا علم له بالمنقولات.

(٢) «فيه»: ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «أضعاف ما».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢١٩) من قول أبي العالية.

ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٤٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٧٠) من قول وهب.

بقاعَها تشهدُ بما فُعلَ عليها من خيرٍ وغيرِه، ولا تشهدُ إلَّا وهي حاضرةٌ، يشهدُ لذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤ ـ ٥].

ونستفيدُ من الأخبارِ: أنَّ للهِ عزَّ وجلَّ ثمانيةَ عشرَ ألفِ عالمٍ، فإن كانت تلك الأرضُ مخلوقةً فتكونُ واحدةً من هذا العددِ المذكورِ، وإن لم تكنْ مخلوقةً فليسَتْ من هذه العوالمِ، وتُخلَقُ بعدُ، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ ذلك.

وأمَّا قولُنا: هل تُفهَمُ الحكمةُ في أنَّ الحسابَ لا يكونُ على هذه الأرضِ؟ فنقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: إنَّه لمَّا شاءَ القادرُ تعالى أن يستنطقَ بقاعَ هذه الأرضِ بما فُعلَ عليها، فتكونُ شاهدةً بذلك، والشَّاهدُ إنَّما[1] وظيفتُهُ الاشتغالُ بأداءِ الشَّهادةِ.

ووجهٌ ثانٍ: وهو أنَّه لمَّا كانَ ذلك اليومُ يومَ عدلٍ وظهورِ حقٍّ؛ فينبغي بمقتضى الحكمةِ أن يكونَ المحلُّ الَّذي يكونُ فيه طاهراً كما يليقُ بالحكمِ، وهذه الأرضُ قد توسَّخَت بالمعاصي والمظالمِ والتَّخاصمِ فيها، فلا يليقُ أن تكونَ ظرفاً لذلك الأمرِ الحقِّ، والخطبِ[2] العظيمِ.

ولوجهٍ آخرَ: وهو أنَّه لمَّا كانَ الحكمُ في ذلك اليومِ للهِ وحدَه خالصاً بلا وساطةٍ؛ فينبغي من طريقِ الإجلالِ والتَّرفيعِ لجلالِه عزَّ وجلَّ، ولحكمِهِ الحقِّ، أن يكونَ المحلُّ الَّذي يكونُ فيه ذلك الحكمُ الخاصُّ للهِ وحدَه لا يتقدَّمُ فيها دعوى ملكٍ لأحدٍ، وهذه فيها الدَّعاوى كثيرةٌ.

وممَّا رُوِيَ في ذلك: أنَّ رجلينِ تخاصما في أرضٍ، فأنطقَ اللهُ تعالى تلك الأرضَ وقالَتْ: فيماذا تختصمُونَ وقد ملكَني قبلَكُم ألفُ أعورَ دونَ

---

(١) في الأصل زيادة: «تكون».

(٢) في (د): «والخطر».

الأصحَّـاءِ[1]؟! أو كمـا وردَ، فمِـن الخصامِ والتَّشـاجرِ فيهـا على هذا القـدرِ الَّذي لا يعلمُـه إلَّا اللهُ تعالـى، فكيفَ يكونُ عليها حكـمُ أعدلِ الحاكميـنَ[2]؟! فتبديلُها بتلك الأرضِ النَّقيَّـةِ مقتضَـى الحكمـةِ.

واحتملَ وجهاً آخرَ؛ وهو أنَّهُ لمَّا كانَ ذلك اليومُ يومَ يتجلَّى اللهُ سبحانه لعبادِه المؤمنينَ، وينظرُونَ إلى وجهِه الكريمِ؛ فلا يكونُ تجلِّيهِ عزَّ وجلَّ لعبادِه إلَّا وهم على أرضٍ تليقُ بالتجلِّي، واحتملَ مجموعَ التَّوجيهاتِ كلِّها.

وهذا هو اللَّائقُ بالحكمةِ والتَّعظيمِ لحكمِ ربِّ[3] العالمينَ وتجلِّيهِ عزَّ وجلَّ لعبادِه، فسبحانَ الَّذي خلقَ كلَّ شيءٍ فأتقنَهُ.

وأمَّـا قولُنـا: ما الفائـدةُ بأن نعـتَ ﷺ الأرضَ بصفتيـنِ ومعناهما واحـدٌ؟ فإنَّما فعـلَ عليه السَّـلامُ ذلك لرفـعِ الإلبـاسَ؛ لأنَّ العربَ تقولُ: أسـودُ حالـكٌ[4]، وأحمرُ قـانٍ، وأصفـرُ فاقعٌ، فذلـكَ تحقيقٌ لتلكَ الأسـماءِ من أجلِ الاشـتراكِ الَّـذي يلحقُها فـي اللُّغـةِ مع غيرِها إذا لـم يؤكِّدُوها بزيـادةِ تلك الصِّفـةِ الدَّافعةِ للاشـتراكِ العارضِ لها، وهـذا مثلُهُ.

ويترتَّبُ على هذا من الفقهِ أنَّه ينبغي للمتكلِّمِ أن يحرِّر ألفاظَهُ ويحرزَها من الاحتمالاتِ الممكنةِ فيها.

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٧٦) من قول محمد بن سيرين. وجاء بلفظ: مئة أعور. رواه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٣٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٢٧٩) من قول محمد بن أبي بكر.

(٢) في الأصل: «العادلين».

(٣) في الأصل: «والتعظيم لرب».

(٤) في الأصل: «كالح».

وقولُهُ: (نقيَّة) أي: ليسَ فيها جبالٌ، ولا عليها شجرٌ ولا نباتٌ، ولا فيها خنادق إلَّا مستويةً[1]، وقد جاءَ أنَّها تمدُّ مدَّ الأديمِ[2]،فدلَّ هذا على حسنِ استوائِها، وفي كونِها بيضاءَ دليلٌ على أنَّ البياضَ هو خيرُ الألوانِ؛ لأنَّ ما اختارَه اللهُ عزَّ وجلَّ لإنفاذِ حكمِه وتجلِّيهِ لعبادِه من الألوانِ هو خيرُها، وقد قالَ ﷺ: «خيرُ لباسِكُم البياضُ»[3] وما منها وجهٌ من الوجوهِ إلَّا وفيهِ دليلٌ على عظمِ قدرةِ اللهِ سبحانَه وتعالى، وعظيمِ سلطانِهِ، تبارك وتعالى علوًّا كبيراً.

***

---

(١) في الأصل: «خنادق إلا مستوفية».

(٢) رواه أبو بكر في «الغيلانيات» (١١٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٨٧١٦) من قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

قال الحاكم: رواته عن آخرهم ثقات غير أن أبا المغيرة مجهول، وتفسير الصحابي مسند.

ورواه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٧٣)، والحارث بن أبي أسامة كما في «المطالب العالية» (٤٥٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٦٢) من قول ابن عباس رضي الله عنهما وقال ابن حجر: هذا موقوف، إسناده حسن.

(٣) رواه أبو داود (٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (٣٥٦٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٢١٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٣٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وشاهده صحيح عن سمرة بن جندب.

٢٦٧ ـ عن عائشَةَ رضيَ الله عنهَا، قالَتْ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «تُحشرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا» قالَتْ عائشَةُ: فقلْتُ: يا رسُولَ اللهِ، الرِّجالُ والنِّسَاءُ ينظُرُ بعضُهُم إلى بعضٍ؟ فقالَ: «الأَمْرُ أَشَدُّ مِن أنْ يُهِمَّهُمْ ذاكِ». [خ: ٦٥٢٧]

ظاهـرُ الحديـثِ يدلُّ علـى أنَّ النَّاسَ يحشـرُونَ يـومَ القيامةِ بلا ثوبٍ يسـترُهم، ولا شـيءَ فـي أرجلِهـم يقيهِم مـن ذلك الهـولِ العظيمِ، وأنَّهـم يكونُونَ علـى الحالةِ الَّتـي خرجُـوا عليهـا من بطـونِ أمَّهاتِهـم، غيـرَ مختونيـنَ، ولا مقصُوصـةً أظفارُهم، علـى وضعِ[1] الخلقـةِ الَّتي كانوا عليها عند تمـامِ خلقِهم وهم في الأرحـامِ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: ما الفائدةُ في الإخبارِ بهذا؟ وما الحكمةُ في ذلك؟ وما معنى (**يُحشَرُونَ**)؛ هل الجنسُ أو النَّوعُ؟

أمَّا قولُنا: ما الفائدةُ في الإخبارِ بذلك؟ فلوجوهٍ:

منها: المعرفةُ بأحوالِنا في ذلك الوقتِ، وذلك ممَّا يزيدُ في قوَّةِ الإيمانِ.

وفيه دليلٌ على عظمِ قدرةِ اللهِ تعالى، وذلك ممَّا يوجبُ زيادةَ تعظيمِ جلالِه سبحانَه في القلوبِ، وهو ممَّا يقرِّبُ العبدَ إلى مولاهُ.

وفيـه إشـارةٌ إلـى أنَّ الخروجَ إلـى الدَّاريـنِ أوَّلاً الفاضـلُ والمفضـولُ في ذلك الوقـتِ علـى حـدٍّ سـواءٍ، وبعـد ذلـك يكـونُ التَّرفيـعُ بالتَّفضيـلِ بحسـبِ مـا شـاءَ الحكيـمُ، فخروجُنـا إلـى هذه الدَّارِ عـراةً حفاةً غـرلاً، وفي تلك كذلـك، وبعدَ وقوعِ الأمـرِ يكـونُ التَّفضيلُ.

---

(١) في (د): «على تمام».

وقد جاءَ: «أنَّ أوَّلَ من يُكسَى يومَ القيامةِ سيِّدُنا ﷺ»، وبعدَه مَن شاءَ اللهُ، على ما جاءَتْ به الآثارُ[(١)]، فسبحانَ من أبهرَتْ[(٢)] حكمتُهُ العقولَ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ فيه؟ فهي ـ واللهُ أعلمُ ـ: تصديقٌ لقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] وهي[(٣)] أيضاً من أعظمِ الأدلَّةِ على عِظَمِ قدرتِه جلَّ جلاله.

وفيه دليلٌ لأهلِ السُّنَّةِ الَّذين يقولُون: إنَّ التَّقبيحَ والتَّحسينَ ليسَ للعقلِ فيه مدخلٌ، وإنَّما ذلك بحسبِ ما حدَّ وشرعَ؛ لأنَّ هذه الدَّارَ كشفُ العورةِ فيها ممنوعٌ محرَّمٌ قبيحٌ.

---

(١) روى الترمذي (٣٦١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول من تنشق عنه الأرض فأكسى الحلة من حلل الجنة، ثم أقوم عن يمين العرش ليس أحد من الخلائق يقوم ذلك المقام غيري».

وقال: هذا حديث حسن غريب.

والصحيح أن أول من يكسى هو إبراهيم عليه السلام، وذلك لما روى البخاري (٤٦٢٥)، ومسلم (٢٨٦٠)، والترمذي (٢٤٢٣)، والنسائي (٢٠٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: خطب رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس، إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً»، ثم قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] إلى آخر الآية، ثم قال: «ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم».

قال ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٣٩٠): يقال: إن الحكمة في خصوصية إبراهيم بذلك لكونه ألقي في النار عرياناً، وقيل: لأنه أول من لبس السراويل ولا يلزم من خصوصيته عليه السلام بذلك تفضيله على نبينا محمد ﷺ؛ لأن المفضول قد يمتاز بشيء يخص به ولا يلزم منه الفضيلة المطلقة، ويمكن أن يقال: لا يدخل النبي ﷺ في ذلك على القول بأن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه.

(٢) في (ج): «بهرت».

(٣) في (د): «وفيه».

وأمَّا قولُنا: ما معنى (**يُحشَرُونَ**)؛ هل يعني النَّوعَ أو الجنسَ؟ احتملَ الوجهينِ معاً، لكنَّ آخرَ الحديثِ يبيِّنُ أنَّهُ الجنسُ، وهو جوابُه ﷺ إليها بقولِه: (**الأمرُ أشدُّ من أن يُهمَّهُم ذاك**) فدلَّ أنَّهُ ﷺ[1] أرادَ جنسَ الآدميِّينَ.

وفي قولِها رضي الله عنها: (**الرِّجالُ والنِّساءُ ينظرُ بعضُهم إلى بعضٍ**) دليلٌ على أنَّ استصحابَ الحكمِ معلومٌ عندَهم، ولا يُترَكُ بالمحتملِ حتَّى يأتيَ أمرٌ لا احتمالَ فيه.

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ: أنَّ ما تقعَّدَ من الأحكامِ بالنَّصِّ[2] لا يُزالُ بالمحتملِ وإن كانَ ظاهراً، ويُؤخَذُ من مراجعتِها جوازُ مراجعةِ المفضولِ للفاضلِ إذا بقيَ عليه في كلامِه احتمالٌ، لكن يكونُ ذلك بأدبٍ كما هو ظاهرُ كلامِها.

وفي قولِه ﷺ: (**الأمرُ أشدُّ من أن يهمَّهم ذلك**) فوائدُ، منها ما ذكرْناهُ آنفاً من تحقيقِ ما أرادَ عليه السَّلامُ بقولِه: (**تُحشَرُونَ**).

ومنها: التَّخويفُ والإرهابُ من ذلك اليومِ العظيمِ؛ ليكونَ ذلك سبباً للاستعدادِ إليه.

ومنها: أنَّ معاينةَ الأهوالِ العظامِ تنقلُ الطِّباعَ عن عادتِها المألوفةِ لها؛ لأنَّ عادةَ البشريَّةِ إذا نظرَ الرَّجلُ[3] إلى النِّساءِ وهنَّ بادياتُ العوراتِ أنَّ ذلك يحرِّكُ عندَهم شهوةَ الاستمتاعِ بهنَّ، وكذلك النِّساءُ أيضاً إذا رأينَ الرِّجالَ على تلك الحالةِ، وفي ذلك اليومِ من عظمِ ما يعاينُونَ من الأهوالِ انتقلَتِ الطِّباعُ عن عادتِها المعلومةِ منها.

---

(١) من قوله: «إليها بقوله... إلى قوله ﷺ»: ليس في الأصل.

(٢) قوله: «بالنص» ليست في (ج).

(٣) في (د): «الرجال».

ويترتَّبُ عليه من الفقهِ: أنَّ الخوفَ إذا كانَ حقيقيًّا يذهبُ بإغواءِ النَّفسِ وخدعِها المعلومِ منها، وينقلُ الطِّباعَ السُّوءَ إلى الحُسْنِ والتَّقويم، ولهذا الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] فلولا أنَّ الخوفَ يُحدثُ في الطِّباعِ السُّوءِ شيئاً حسناً ما جعلَهُ اللهُ تعالى سبباً إلى تقواهُ، الَّذي هو أصلُ[1] الأحوالِ السَّنيَّةِ، ولذلك قالَ أهلُ السُّلوكِ: إنَّ القلبَ إذا خلا من الخوفِ خرِبَ.

وقد ذُكِرَ عن بعضِ الرِّجالِ: أنَّه كانَ إذا أوى إلى فراشِه يتذكَّرُ النَّارَ وما فيها، فينتفِي عنه النَّومُ، فيقومُ إلى محرابِه وينادِي ويقولُ: اللَّهمَّ إنَّكَ تعلمُ أنَّ خوفَ نارِك منعنِي الكرَى، فيتمُّ ليلَته مصلِّياً، أو كما قيلَ.

ومثلُ ذلك عنهم كثيرٌ، وقلَّةُ الخوفِ أوجبَ لأهلِ الدُّنيا التَّنافسَ فيها، والغفلةَ عن هذا الخطرِ العظيمِ.

جعلَنا اللهُ ممَّن خافَ فانزجرَ[2]، وتذكَّرَ فاعتبرَ، وعملَ وادَّخرَ بمنِّهِ، وأسعدَنا بذلك، لا ربَّ سواهُ.

***

---

(١) في (ج): «أجل».

(٢) في (ج) و(د): «فازدجرَ».

٢٦٨ ـ عَن أَبِي هُرَيرَةَ رضيَ الله عنهُ: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يَعْرَقُ النَّاسُ يومَ القِيامَةِ حتَّى يذهَبَ عرَقُهُم في الأَرضِ سَبعِينَ ذِراعًا، ويُلْجِمُهُم حتَّى يَبْلُغَ آذانَهُمْ». [خ: ٦٥٣٢]

ظاهرُ الحديثِ الإخبارُ بشدَّةِ الأمرِ الَّذي يلحقُ النَّاسَ يومَ القيامةِ حتَّى يعرقوا، فيذهبُ عرقُهم في الأرضِ سبعينَ ذراعاً، ثمَّ يلجمُهم حتَّى يبلغَ آذانَهم، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: هل هذا الأمرُ للنَّاسِ عامَّةً، أو اللَّفظُ عامٌّ والمعنى فيه الخصوصُ؟ وهل الذِّراعُ المذكورُ فيه من هذا الذِّراعِ المعروفِ عندنا، أو غيرُ هذا؟

أمَّا قولُنا: هل هو على العمومِ في جميعِ النَّاسِ أم لا؟ ظاهرُ اللَّفظِ يعطِي العمومَ، وقد جاءَتْ أحاديثُ تخصِّصُه؛ فمنها أنَّه قد جاءَ: «أنَّ من النَّاسِ من يبلغُ عرقُهُ إلى الكعبينِ، ومنهم إلى الرُّكبتينِ، وإلى وسطِه، ومنهم إلى الصَّدرِ، ومنهم إلى الثَّديينِ، ومنهم من يسبَحُ في عَرَقِه»[1] أي: يعومُ[2] فيهِ، أو كما وردَ.

وقد جاءَ: أنَّ هناكَ مَن لا يحضرُ تلك المواطنَ، مثلُ الشُّهداءِ[3]؛ لأنَّه قد

---

(١) روى مسلم (٢٨٦٤)، والترمذي (٢٤٢١)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٨١٣) من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق، حتى تكون منهم كمقدار ميل» قال سليم بن عامر: فوالله ما أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض، أم الميل الذي تكتحل به العين، قال: «فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً» قال: وأشار رسول الله ﷺ بيده إلى فيه.

(٢) في الأصل: «يقوم».

(٣) روى الترمذي (١٦٦٣)، وابن ماجه (٢٧٩٩)، وأحمد في «مسنده» (١٧١٨٢) عن المقدام بن =

جـاءَ: أَنَّهم يقومُـونَ من قبُورِهـم إلى قصُورِهـم[١]، أو كمـا وردَ[٢].

وقد جاءَ: أنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ عليهم السَّلامُ على كراسي في ظلِّ عرشِ الرَّحمنِ، وأنَّ العلماءَ دونَ الأنبياءِ بدرجةٍ، والصِّدِّيقينَ دونَهم[٣]، أو كما وردَ.

وهـذه كلُّهـا أخبـارٌ، والخبرُ لا يدخلُه نسـخٌ، ويسـوغُ الجمـعُ بينهُمـا أن نقولَ: هـذا الحديثُ هـو حالُ الأغلبِ من النَّـاسِ، وأنَّ غيرَهم ممَّن ذكرْناهُم قومٌ مسـتثنَونَ ممَّـن ذُكـرَ، وهم قلائلُ، ويبقـى هذا على عمومِه في مَـن بقيَ؛ لأنَّ الأكثـرَ من النَّاسِ يـومَ القيامـةِ هـم[٤] الكفَّارُ؛ كمـا جـاءَ: أنَّ اللهَ عزَّ وجـلَّ يقولُ يـومَ القيامـةِ لآدمَ عليه السَّـلامُ: «أخـرجْ بعْـثَ النَّـارِ مِن بنيكَ، فيقـولُ: يا ربُّ؛ ومـا بعثُ النَّـارِ؟ فيقولُ: مِن

= معدي كرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «للشهيد عند الله ست خصال: وذكر منها: ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر...» الحديث. قال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب.

(١) روى مسلم (١٨٨٦)، وأحمد في «مسنده» (٧٠٥١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٥٥٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ، قال: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين».

(٢) «أو كما ورد»: ليست في (د).

(٣) روى الترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٣٨) عن سعيد بن المسيب: أنه لقي أبا هريرة فقال أبو هريرة: أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة، فقال سعيد: أفيها سوق؟ قال: نعم، أخبرني رسول الله ﷺ: «أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم، ثم يؤذن في مقدار يوم الجمعة من أيام الدنيا فيزورون ربهم، ويبرز لهم عرشه ويتبدى لهم في روضة من رياض الجنة، فتوضع لهم منابر من نور ومنابر من لؤلؤ، ومنابر من ياقوت، ومنابر من زبرجد، ومنابر من ذهب، ومنابر من فضة، ويجلس أدناهم وما فيهم من دني على كثبان المسك والكافور، ما يرون أن أصحاب الكراسي بأفضل منهم مجلساً».

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٤) في (ج) و(د): «مع».

كلِّ ألفٍ تسعُمائةٍ وتسعةٌ وتسعونَ إلى النَّارِ، وواحدٌ إلى الجنَّةِ»[1] أو كما وردَ.

ثمَّ أصحابُ المعاصي بعدَهم، وهم الَّذين دون الكفَّارِ في العرقِ بحسبِ معاصيهم، واللهُ أعلمُ، والَّذين يسبَحُونَ في عرقِهم أشدُّهم، وقد يكونونَ[2] من جبابرةِ الكفَّارِ ورؤسائِهم في الضَّلالةِ، وهم بالنِّسبةِ إلى غيرِهم قلائلُ[3]؛ لأنَّهم هم الأريسيُّونَ، واللهُ أعلمُ؛ لأنَّ بهذا التَّوجيهِ تُستَعمَلُ جميعُ الأخبارِ، وهو الأصلحُ عند أهلِ الحديثِ؛ لأنَّ الوجهَ الَّذي يمكنُ فيه جمعُ الأحاديثِ، هو الأحسنُ عندهم إذا لم تكنْ أخباراً، فإذا كانَتْ أخباراً فمن بابٍ أحرى؛ فإنَّ الأخبارَ لا يمكنُ إسقاطُ أحدِها؛ لعدمِ النَّسخِ فيها.

وأمَّا قولُنا: هل الذِّراعُ هو هذا الذراعُ المعلومُ عندنا؟ فهذا هو الظَّاهرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ وإن كانَ بعضُ العلماءِ قد قالَ: إنَّه بالذِّراعِ الملكيِّ الَّذي هو ضعفانِ من هذا، وهذا يحتاجُ إلى توقيفٍ من الشَّارعِ ﷺ، والأظهرُ[4] أنَّا لا نُخاطَبُ إلَّا بما هو معروفٌ عندنا، وإذا كانَ الخطابُ بخلافِ ذلك يُبيَّنُ لنا بوجهٍ نعرفُ نسبتَهُ بتقريبٍ ما، هذا هو المعتادُ في الشَّريعةِ غالباً.

وأمَّا قولُه ﷺ: **(يُلجِمُهم)** أي: يبلغُ موضعَ اللِّجامِ، وهو أفواهُهم.

وهنا إشارةٌ إذا نظرْناها يزيدُ المرء بها تهويلاً وتعظيماً، وهو أنَّه قد أخبرَ ﷺ

---

(١) رواه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٧٦)، وأحمد في «مسنده» (١١٢٨٤)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٢٥٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: «يكون».

(٣) «قلائل»: ليست في (د).

(٤) في (د): «والظاهر».

أنَّ النَّارَ تدورُ بالمحشرِ كالخاتمِ بالإصبعِ، وأنَّ الشَّمسَ تقلبُ وجهَها إلى النَّاسِ، وتُدنى[١] من رؤوسِهم حتَّى يكونَ بينهم وبينها قدرُ الميلِ، وهو المِرْوَدُ الَّذي تُكَحَّلُ به العينُ[٢]، فانظرْ كيفَ تكونُ حرارةُ تلك الأرضِ الَّتي يكونُ النَّاس عليها؟! وما عسى أن يرويَها من العرقِ حتَّى يبلغَ منها سبعينَ ذراعاً، ثمَّ بعدَ ذلك يلجمُهم؟! وكيف تكونُ حرارتُه؟! فسبحانَ الَّذي حبسَ أرواحَهم معَ هذا البلاءِ العظيمِ، أعاذَنا اللهُ منه بجاهِ نبيِّه محمَّدٍ الكريمِ ﷺ.

تنبيهٌ: إذا نظرْتَ إليه يُبيِّنُ لك من عِظَمِ قدرةِ اللهِ تعالى ما يَبهَرُ العقولَ، انظرْ إلى أخبارِه عليه السَّلامُ بحالةِ[٣] هؤلاءِ في عَرَقِهم، وتنويعِهم على ما ذكَرْناه بحسبِ الأخبارِ الواردةِ في ذلك.

ومع هذا قد جاءَ: أنَّ النَّاسَ يُحشرُونَ مثلَ السِّهامِ في الجعبةِ، قدمُ الرَّجُلِ على قدمِ المرأةِ، وقدمُ المرأةِ على قدمِ الرَّجُلِ، ولا يعرفُ أحدُهم الآخرَ[٤]، فتأمَّلْ كيفَ يكونُ هذا القدرُ من اجتماعٍ وتلاصقٍ وهم متفاوتونَ في العرقِ، ومتفاضلُونَ في

---

(١) في (د): «وتدنو».

(٢) أما دوران النار في المحشر وقلب الشمس وجهها فلم أقف عليه، فالله أعلم.

وأما دنو الشمس من الرؤوس قدر ميل: فقد روى مسلم (٢٨٦٤)، والترمذي (٢٤٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣٣٠) عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق، حتى تكون منهم كمقدار ميل» قال سليم بن عامر: فوالله ما أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض، أم الميل الذي تكتحل به العين... الحديث.

(٣) في (د): «بحال».

(٤) لم أقف عليه.

الآلامِ، هذا ممَّا يَبهَرُ العقولَ، ويدلُّ على عظمِ قدرةِ اللهِ تعالى، وأنَّ أمورَ الآخرة[1] ليسَ للعقلِ فيها مجالٌ، وإنَّما تُؤخَذُ بالقبولِ والتَّصديقِ الَّذي لا شكَّ يدخلُه ولا ريبَ، ولا يعترضُ عليها بعقلٍ ولا قياسٍ، ولا عادةٍ جاريةٍ، ولا حكمةٍ، ولا بشيءٍ من الأشياءِ، ومن وقعَ له شيءٌ من ذلك فهو دليلٌ على حرمانِه وخسرانِه، إلَّا أن يتداركَه اللهُ بالتَّوبةِ قبلَ المماتِ.

وفائدةُ الإخبارِ بهذا الحديثِ وأشباهِه أن يتنبَّهَ السَّامعُ لها لنفسِهِ، ويأخذَ في الأمورِ الَّتي تخلِّصُهُ من هذه الأهوالِ على نحوِ ما شرعَ له، ويلجأَ إلى المولى الكريمِ بالصِّدقِ والضَّراعةِ الدَّائمةِ؛ عساهُ يمنُّ عليه بالعونِ على ذلك، وينجيهِ من تلك الأهوالِ، وإلَّا كانت الفائدةُ عليه معكُوسةً، وظهرَتْ إقامةُ الحجَّةِ عليه ببيانِ الأمرِ الَّذي هو سائرٌ إليه، وتبيينِ الطُّرقِ المنجيةِ له من ذلك، يشهدُ لذلك قولُه جلَّ جلاله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥] لأنَّ الرُّسلَ عليهم السَّلامُ بيَّنوا ما ذكرْناه، فمن لم يفعلْ قامَت عليه الحجَّةُ بالهلاكِ، ولا دافعَ له، ولا واقٍ منه، أعاذَنا اللهُ من ذلك بمنِّهِ وفضلِهِ.

***

(١) في (ج): «الأمورَ الأخرويَّةَ».

٢٦٩ ـ عَن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «ما منكُمْ مِن أحَدٍ إلَّا وسَيُكَلِّمُه اللهُ يومَ القِيامَةِ، ليسَ بينَ اللهِ وبينَهُ تُرجُمانٌ، ثمَّ ينظُرُ فلا يَرَى شَيئًا قُدَّامَهُ، ثمَّ ينظُرُ بينَ يدَيهِ فتَسْتَقْبِلُه النَّارُ، فمَنِ استَطاعَ منكُمْ أنْ يتَّقِيَ النَّارَ ولو بشِقِّ تمرَةٍ». [خ: ٦٥٣٩]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: إخبارُه ﷺ بأنَّ: ما منَّا مِن أحدٍ إلَّا سيكلِّمُه اللهُ يومَ القيامةِ ليسَ بينه وبينه ترجمانٌ؛ أي: أنَّه يشافهُه بذاتِه الجليلةِ بلا واسطةٍ بينهما.

والآخرُ: إشارتُه ﷺ إلى أن تُتَّقى النَّارُ بالصَّدقةِ، ولو بما قلَّ منها، وهو شقُّ تمرةٍ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أنَّ فيه دليلاً على أنَّ احتجابَه جلَّ جلالُه عن عبادِه بغيرِ حائلٍ حسِّيٍّ، بل بقدرتِه عزَّ وجلَّ لا غيرَ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (**ثمَّ ينظرُ فلا يرى شيئاً قدَّامهُ، ثمَّ ينظرُ بينَ يديهِ فتستقبلُه النَّارُ**) فلو كانَ الحجابُ بشيءٍ محسُوسٍ لكانَ النَّاظرُ يبصرُه، وكذلك حجابُه جلَّ جلالُه في هذه الدَّارِ أيضاً بالقُدرةِ والعزِّ والجبروتِ، لا بالمحسُوساتِ، وما جاءَ من[1] ذكْرِ الحجابِ في الحديثِ فتعظيمٌ لمملكةِ الملكِ الَّذي ليسَ كمثلِه شيءٌ، ومن ليسَ كمثلِه شيءٌ فلا يحجبُه شيءٌ.

ومن هذا يُستدَلُّ على أنَّ المولى سبحانَه ليسَ بمتحيِّزٍ ولا في جهةٍ من الجهاتِ، فإنَّ كلَّ مَن هو متحيِّزٌ، أو في جهةٍ من الجهاتِ؛ فحجابُه[2] بحائلٍ محسُوسٍ مرئيٍّ.

وفيه دليلٌ على أنَّ رؤيتَه سبحانَه، أو كلامَه، أو ما كانَ من صفاتِه عزَّ وجلَّ إذا

---

(١) في الأصل: «في».

(٢) «فحجابه»: ليست في الأصل.

تجلَّى لعبدِه بذاتِه، أو بصفةٍ من صفاتِه، لا يقدرُ أن يرى معه أو مع صفةٍ من صفاتِه شيئاً؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (ثمَّ ينظرُ) وذلك بعدَ فراغِه مِن سمعِ الكلامِ، فدلَّ على أنَّ عندما يتجلَّى عزَّ وجلَّ لعبدِه بصفةٍ من صفاتِه، وهي الكلامُ، لم يمكنْهُ مع ذلك أن ينظرَ إلى شيءٍ.

وممَّا يقوِّي ذلك ويوضِّحُه ما جاءَ في الَّذينَ أكرمَهم اللهُ تعالى في دارِ كرامتِه بدوامِ النَّظرِ إلى وجهِهِ الكريمِ؛ لأنَّهم لا يقدرُونَ معه أن يلتفتُوا إلى الجنَّةِ، ولا إلى نعيمِها، ولا إلى الحورِ والولدانِ، ولا لشيءٍ من ذلك، حتَّى يشكو الحورُ والولدانُ إلى اللهِ تعالى كثرةَ غيبتِهم عنهم، فيقولُ جلَّ جلاله: «إنَّ الحورَ والولدانَ قد شكوا طولَ الغيبةِ، فيقعُ الحجابُ بينه وبينهم، فيرجعُونَ إلى الحورِ والولدانِ، ثمَّ يستغيثُونَ إلى اللهِ سبحانَه من الحجابِ، فيمُنُّ اللهُ جلَّ جلالُه عليهم برفعِه، هكذا دأبُهم»[1]، أو كما وردَ.

وفيهِ تنبيهٌ صوفيٌّ يدلُّ على أنَّ المحجوبَ هو الَّذي ينظرُ ويلتفتُ؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّ هذا لم ينظرْ حتَّى حُجِبَ.

وفيه دليلٌ لأهلِ الصُّوفةِ المتحقِّقينَ المتَّبعينَ للسُّنَّةِ؛ لأنَّهم يقولُونَ: الملتفتُ هالكٌ؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّ هذا لمَّا نظرَ أمامَه وبين يديهِ[2] ـ وهذه صورةُ الالتفاتِ ـ استقبلَه الهلاكُ، وهو النَّارُ، أعاذَنا اللهُ منها بمنِّهِ.

وفيه دليلٌ على قربِ النَّارِ من أهلِ المحشرِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (**ثمَّ ينظرُ بين يديهِ فتستقبلُه النَّارُ**) فمن استقبلَه الشَّيءُ بين يديهِ فهو أقربُ الأشياءِ إليه.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) «وبين يديه»: ليست في (ج).

وفيه دليلٌ على فضلِ الصَّدقةِ؛ يُؤخَذُ ذلك من كونِه ﷺ أخبرَ أنَّها الواقيةُ من النَّارِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: (اتَّقوا النَّارَ ولو بشقِّ تمرةٍ) فإذا كانَتْ هي الواقيةَ من ذلك الأمرِ الخطرِ فدلَّ ذلك على عظمِ فضلِها.

وفي هذا دليلٌ لأهلِ الصُّوفةِ المتحقِّقينَ؛ لأنَّهم بنوا طريقَهم على كثرةِ البذلِ والإيثارِ، وقد قالَ ﷺ عن الصَّدقةِ في هذه الدَّارِ وفضلِها فيها أيضاً: «ادفعُوا البلاءَ بالصَّدقةِ»(١) وجعلَهُ مطلقاً من أيِّ نوعٍ كانَ؛ أعني: دفعَ البلاءِ، وقالَ عليه السَّلامُ: «استعينُوا على قضاءِ حوائجِكم بالصَّدقةِ»(٢) أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فأخبرَ عليه السَّلامُ عنها بأنَّها في الدَّارينِ دافعةٌ لبلائِهما بحسبِ ما ذكرْناهُ آنفاً، وقد قالَ اللهُ سبحانه في كتابِه العزيزِ ما يشهدُ لهذا: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ٨ ـ ١١].

وفيه دليلٌ على قبولِ الخيرِ من العبدِ وإن قلَّ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (ولو بشقِّ تمرةٍ).

---

(١) روى الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٤٣) من حديث علي رضي الله عنه: «باكروا بالصدقة، فإن البلاء لا يتخطاها».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١١٠): رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عيسى بن عبد الله بن محمد، وهو ضعيف.

وروي نحوه عن أنس مرفوعاً كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٨٣١) ولكنه وهَّم الرفع وصوب وقفه على أنس رضي الله عنه.

(٢) لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ، وإنما جاء عند الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤٢٥٤) من حديث عبد الله بن عَمرو المُزني رضي الله عنه: «استعينُوا على الرِّزق بالصَّدقةِ». وهو حديث ضعيف. انظر: «المداوي لعلل الجامع الصغير» (١/ ٥٣٠).

وبقي هنا إشارةٌ، وهي لمن هذا الخيرُ؟ هل لكلِّ متصدِّقٍ، وبكلِّ صدقةٍ كانت من أيِّ نوعٍ كانَ كَسْبُ المتصدِّقِ بها أم لا؟

فالجوابُ[1]: أنَّه ليسَ المرادُ ذلك، بل ذلك للَّذينَ يقيمُونَ الصَّلاةَ ويؤتُونَ الزَّكاةَ، وهم على أوامرِ ربِّهم يحافظُونَ، بدليلِ قولِه ﷺ: «إنَّ أوَّلَ مَا ينظرُ فيه من عملِ العبدِ الصَّلاةُ، فإن قُبِلَتْ منه نظرَ في سائرِ عملِهِ، وإلَّا لم ينظرْ فيه»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فمن لم تقبلْ صلاتُهُ ولا نظرَ في باقي عملِه فأيُّ شيءٍ يقيهِ من النَّارِ وقد استوجَبَ دخولَها؟!

وكذلك كلُّ فرضٍ لم يفعلْهُ لم تُغنه النَّوافلُ عنه، واستحقَّ بتركِه دخولَ النَّارِ، والعقابَ على ذلك بقدرِ جرمِه، فكذلك إذا كانت الصَّدقةُ من مالٍ غيرِ طيِّبٍ لم تقبلْ؛ لقولِه ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يقبلُ صلاةً بغيرِ طُهُورٍ، ولا صدقةً من غلولٍ»[3].

وكذلك إن كانَ فيها شائبةٌ[4] لغيرِ اللهِ تعالى لا تقبلُ أيضاً؛ لقوله تعالى يومَ

---

(١) «فالجواب»: ليست في (د).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٥٩)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٥٧٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

وروى الترمذي (٤١٣)، والنسائي (٤٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر». قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) رواه مسلم (٢٢٤)، والترمذي (١)، وابن ماجه (٢٧٢)، وأحمد في «مسنده» (٥١٢٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) في (د): «شبيبة».

القيامةِ لمن خلطَ في عملِه لغيرِ اللهِ شيئاً: «أنا أغنى الشُّركاءِ، اذهبْ فاطلُبِ الأجرَ من غيرِي»[(١)] فلينتبهِ المرءُ لنفسِه وعملِه، ويصلحْهما على ما بيَّنَتْهُ الشَّريعةُ وأوضحَتْهُ، وإلَّا دخلَ تحتَ قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

وبقيَ بحثٌ في قولِه ﷺ: (منكم) هل يعودُ ذلك على جنسِ بني آدمَ، أو هو لجنسِ المؤمنين[(٢)]؟ ظاهرُ اللَّفظِ محتملٌ.

وما جاءَ في الكتابِ العزيزِ يخصِّصُه، وهو قولُه تعالى في حقِّ الكفَّارِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فبهذا يتخصَّصُ هذا اللَّفظُ، وبقيَ الكلامُ[(٣)] للمؤمنينَ خاصَّةً، صالحِهم وغيرِه، وبهذا فرحَ أهلُ الصُّوفةِ وتنعَّمُوا لمَّا أيقنُوا[(٤)] بسمعِ كلامِه جلَّ جلاله بلا واسطةٍ، وتجلِّيهِ سبحانَه لعبادِه المؤمنينَ بلا حجابٍ،

(١) روى مسلم (٢٩٨٥)، وابن ماجه (٤٢٠٢)، وأحمد في «مسنده» (٧٩٩٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه».

وروى الترمذي (٣١٥٤)، وابن ماجه (٤٢٠٣)، وأحمد في «مسنده» (١٥٨٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٠٧) (٧٧٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٣٩٨) من حديث أبي سعد بن أبي فضالة الأنصاري، وكان من الصحابة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا جمع الله الناس يوم القيامة ليوم لا ريب فيه، نادى منادٍ: من كان أشرك في عمل عمله لله أحداً فليطلب ثوابه من عند غير الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك».

(٢) في (ج) و(د): «المؤمن».

(٣) «وبقي الكلام»: ليست في الأصل.

(٤) في الأصل: «تيقنوا».

حتَّى إنَّه قد رُوِيَ عن رابعةَ العدويَّةِ أنَّها قالَتْ: أوليسَ يوبِّخُني ويقولُ لي: يا أمةَ السُّوءِ فعلْتِ كذا وكذا. أو كما قالَتْ، فهذا كانَ عندها من أكبرِ النَّعيمِ أن تسمعَ كلامَ الجليلِ بلا واسطةٍ، وإن كانَ بالتَّوبيخِ، فكيف به أن يكونَ بالعطفِ والتَّأنيسِ؟! كما أخبرَ عزَّ وجلَّ في كتابِه بقولِه[1] لهم: ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢٢] يا له من فرحٍ وسرورٍ جارَتْ لديه العقولُ، جعلَنا اللهُ من أهلِه، بمنِّه وفضلِه.

* * *

(١) في الأصل: «بالقول».

٢٧٠ ـ عَن أَبِي هُريرَةَ، قَالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يُقالُ لأَهلِ الجنَّةِ: يا أهلَ الجنَّةِ خُلودٌ لا مَوتَ، ولأَهلِ النَّارِ: يا أهلَ النَّارِ خُلودٌ لا مَوتَ». [خ: ٦٥٤٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: الإعلامُ بدوامِ خلودِ أهلِ الجنَّةِ، وتأبيدِهم[1] فيها دواماً لا انقضاءَ له، دونَ موتٍ يلحقُهم فيها، يشهدُ لذلك من الكتابِ العزيزِ قولُه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٥٦].

والحكمُ الثَّاني: الإخبارُ بدوامِ خلودِ أهلِ النَّارِ في النَّارِ خلوداً لا انقضاءَ له، ولا موتَ يلحقُهم فيها، يشهدُ لذلك من الكتابِ العزيزِ قولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢] **والكلامُ عليه من وجهينِ:**

منها: أن يُقالَ: ما الحكمةُ في أن أخبرَ بالخلودِ؟ وما الحكمةُ في أن أخبرَ بوصفينِ، وكلُّ واحدٍ منهما يدلُّ على ما يدلُّ عليه الآخرُ؛ لأنَّ الخلودَ يدلُّ على عدمِ الموتِ، وعدمُ الموتِ يدلُّ على الخلودِ؟

فالجوابُ: أنَّ في الإخبارِ لأهلِ النَّعيمِ بدوامِه زيادةً في نعيمِهم، ورفعاً لتشويشٍ ممكنٍ وقوعُه من خوفِ سلبِ ما هُم فيه، فيُضاعَفُ بتحقيقِ ذلك السُّرورُ عليهم، ومثلُ ذلك أهلُ الشَّقاوةِ والعذابِ، تضاعفَتِ الأحزانُ عليهم، واشتدَّ ألمُ العذابِ عليهم؛ لعلمِهم بدوامِه تضاعفَتِ الحسراتُ والآلامُ.

والجوابُ عن الثَّاني: هو أنَّ فيه لأهلِ السُّرورِ تأكيداً في الإخبارِ حتَّى لا يبقى فيه احتمالٌ بوجهٍ من الوجوهِ، ويحصلُ لهم بذلك أكبرُ النَّعيمِ، وهو القطعُ بدوامِ نِعَمِ المنعمِ عليهم بلا تعبٍ يلحقُهم، ولا ألمٍ، بوجهٍ من الوجوهِ

---

(١) في الأصل: «وتخليدهم».

المحتملـةِ بحسـبِ ما عهـدُوا في هـذه الـدَّارِ؛ لأنَّ نعيمَهـا وإن دامَ لأحـدٍ فالموتُ يقطعُـه، فأُخْبِـرُوا أنَّ ذلـك النَّعيم بخلاف هـذا؛ لأنَّ دوامَه لا ينقضِـي، ولا لهم فيها مـوتٌ يقطعُه[1].

ومثلُ ذلك في ضدِّه أهلُ دارِ الشَّقاءِ؛ لأنْ يحصلَ لهم العلمُ أنَّ عذابَ تلك الدَّارِ دائمٌ، وأنَّهُ ليسَ كعذابِ هذه الدَّارِ؛ لأنَّ عذابَها وإن دامَ فالموتُ قاطعُه، كما قالَ السَّحرةُ لفرعونَ: ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢] وهي منقطعةٌ، فلا نُبالي بعذابِك، افعلْ ما بدا لكَ، هذا بلسانِ الحالِ الَّذي هو أبلغُ من لسانِ المقالِ، وأنَّه ليسَ هنا موتٌ يقطعُ لكم ما أنتم فيه، فأيقنُوا بدوامِ عقابِ اللهِ لهم ونقمِهِ، ثمَّ مع هذا القدرِ من التَّحقيقِ في الأخبارِ لم يكفِهم ذلك حتَّى زيدُوا بأن يُؤتَى بالموتِ في مثلِ كبشٍ، ويُنادَى لأهلِ الدَّارينِ جميعاً: هل تعرفُونَ هذا؟ فكلهم يقرُّونَ أنَّهم يعرفُونَهُ، فيُذبَحُ عندَ ذلك بين الجنَّةِ والنَّارِ[2]، فكلٌّ من أهلِ الدَّارينِ يعاينُونَه؛ حتَّى يرجعَ لهم العلمُ بما قيلَ لهم من الخلودِ وعدمِ الموتِ عينَ يقينٍ، فينقطعَ إذ ذاك رجاءُ أهلِ النَّارِ من رحمةِ أرحمِ الرَّاحمينَ، ويرجعَ لأهلِ الجنَّةِ بدوامِ نِعَمِ اللهِ عليهم، ورحمتِهِ لهم عينَ يقينٍ.

وفـي هذا الحديـثِ بضمنِ الأخبارِ الحثُّ علـى الأعمالِ الموجبةِ لـدارِ الخيرِ والإحسـانِ، والنَّهـيُ والتَّحذيـرُ عـن الأعمـالِ الَّتـي تُوجِـبُ دارَ الحيـرةِ والهـوانِ،

---

(١) قوله: «فأخبروا أن ذلك النعيم بخلاف هذا؛ لأن دوامه لا ينقضي، ولا لهم فيها موت يقطعه»: ليس في (ج).

(٢) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٢٥٥٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٥٤)، وأحمد في «مسنده» (١١٠٦٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وهـو حقيقـةُ فقـهِ الحديـثِ، وفائدتُهُ العُظمَـى لمن فَهِـمَ، وإلَّا كانَ حجَّـةً عليه لا له ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [فاطر: ٣٧].

جعلَنا اللهُ ممَّن ذكرَ فوعَى، وسبقَتْ له الرَّحمةُ بدارِ[1] الرِّضَى، لا ربَّ سواهُ، وهو الوليُّ الحميدُ.

❊ ❊ ❊

(١) في (د) و(ج): «بدوام».

٢٧١ ـ عن أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ الله عنهُ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يقولُ اللهُ تعالى لِأَهْوَنِ أَهلِ النَّارِ عَذابًا يومَ القِيامَةِ: لوْ أنَّ لكَ ما فِي الأَرضِ مِن شَيءٍ أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فيقُولُ: نعمْ، فيقُولُ: أردْتُ منكَ أهوَنَ مِن هذَا، وأنتَ في صُلْبِ آدمَ: أنْ لا تُشرِكَ بِي شَيئًا،فأَبَيْتَ إلَّا أنْ تُشرِكَ بِي». [خ: ٦٥٥٧]

ظاهرُ الحديثِ التَّوبيخُ لأهلِ النَّارِ بقولِ اللهِ جلَّ جلاله لأقلِّهم عذاباً: **(لو أنَّ لك ما في الأرضِ من شيءٍ أكنْتَ تفتدي به؟ فيقولُ: نعم، فيقولُ: أردْتُ منك ما هو أهونُ من هذا وأنتَ في صلبِ آدمَ؛ أن لا تشركَ بي شيئاً، فأبيت إلَّا أن تشركُ بي)** والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: مَن المتكلِّمُ مع هذا؟ وما معنى **(أردْتُ منك)**؟ وما الحكمةُ في أن يكونَ الكلامُ مع أقلِّهم عذاباً؟ وما الفائدةُ لنا في الإخبارِ بهذا؟

أمَّا قولُنا: من المتكلِّمُ مع هذا؟ هل الحقُّ سبحانَه، أو غيرُه عنه ممَّن شاءَ من ملائكتِهِ أو غيرِهم؟ احتملَ الوجهينِ معاً[1]؛ لأنَّ العربَ تقولُ: كلَّمَ زيدٌ عَمْراً، وما كلَّمَه إلَّا غلامُه أو رسولُه، فإذا أرادُوا الحقيقةَ في أنَّه كلَّمَه بنفسِه قالُوا: كلَّمَه نفسه، وقد يطلقُونَ المجازَ على الحقيقةِ، فيقولُونَ: كلَّمَه، ويريدُونَ بنفسِه، فإذا لم يؤكَّدِ الكلامُ بالمصدرِ احتملَ الحقيقةَ والمجازَ، وإذا أكَّدُوهُ بالمصدرِ كان حقيقةً، ولا يمكنُ فيه المجازُ، والكلامُ هنا غيرُ مؤكَّدٍ، فهو محتملٌ للوجهينِ معاً، والقدرةُ صالحةٌ لذلك.

وأمَّا قولُنا: ما معنى (أردت)؟ فهل هي الإرادةُ حقيقةً، أو هي بمعنًى ثانٍ؟

---

(١) «معاً»: ليست في الأصل.

الإرادةُ هنا لا تكونُ إلَّا بمعنى: الأمرِ؛ لأنَّه سبحانَه وتعالى إذا أرادَ شيئاً كانَ لا رادَّ لأمرِه، إذِ الملكُ له سبحانَه وتعالى، لا يكونُ في ملكِه ما لا يريدُ، ولو أرادَ سبحانَه وتعالى إسلامَ الكافرِ لكانَ مسلماً، لكن لم يُرِدْ عزَّ وجلَّ ذلك منه، معَ أمرِه له به[1].

فالفرقُ بين الأمرِ والإرادةِ ظاهرٌ بيِّنٌ، وقد يعبَّرُ بالإرادةِ عن الأمرِ، وذلك موجودٌ في لسانِ العربِ، وعلى هذا تأوَّلوا قولَه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أي: لآمرَهم وأنهاهُم، وإلَّا فلو كانَ خلقهُم لإرادةِ العبادةِ منهم لكانُوا عن آخرِهم كذلك؛ لأنَّه لا يقعُ في الوجودِ غيرُ ما يريدُ سبحانَه وتعالى، واللهُ الموفِّقُ.

وفيه دليلٌ لأهلِ السُّنَّةِ الَّذين يقولُونَ بأنَّ العبدَ له إرادةٌ، ولولا ذلك ما اقتضَتِ الحكمةُ تكليفَه، لكن هي متعلِّقةٌ بإرادةِ اللهِ عزَّ وجلَّ وحكمتِه في عبادِه، يشهدُ لذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩] فأثبتَ عزَّ وجلَّ بهذا لعبدِه مشيئةً.

ثمَّ أعقبَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] فعلَّقَ عزَّ وجلَّ مشيئةَ عبدِه بمشيئتِهِ سبحانَه، فصحَّ بمدلولِ الآيتينِ التَّكليفُ بمقتضى الحكمةِ، ونفوذُ حكمِه عزَّ وجلَّ في عبادِه بالحقِّ الواجبِ، وتصرُّفُه جلَّ جلاله فيهم بالقدرةِ القاهرةِ الَّتي لا تبقي لأحدٍ حجَّةً، بل للهِ الحجَّةُ جميعاً، فيا معشرَ البطَّالينَ والملحدينَ انفذُوا، لا تنفذُونَ إلَّا بسلطانٍ.

---

(١) «به»: ليست في (ج).

وفي سكوتِ هذا المعذَّبِ المخاطبِ الَّذي كُذِّبَتْ به[١] دعواهُ دليلٌ على ظُهورِ حجَّةِ اللهِ عزَّ وجلَّ على عبادِهِ في الآخرةِ، ولا مخالفَ منهم في ذلك؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه مَن يكونُ يبلغُ به شدَّةُ العذابِ أن لو كانَ له ما في الأرضِ جميعاً افتدَى به، فسكتَ إذ ذاك ولم يدَّعِ حجَّةً، فلو كانت له حجَّةٌ يقدرُ أن يدفعَ بها عن نفسِهِ ما سكتَ عنها، لا يشكُّ في ذلك مَن له عقلٌ، ولذلك جاءَ: أنَّه لا يدخلُ أحدٌ النَّارَ إلَّا وهو راضٍ عن اللهِ عزَّ وجلَّ[٢]؛ لِمَا يرى من ثبوتِ الحقِّ عليهِ، وأنَّه مستحِقٌّ بما يُفعَلُ به.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في الكلامِ مع مَن هو أقلُّ عذاباً منهم؟ فهو إعلامٌ لنا بتهويلِ الأمرِ وعظمِهِ، فإنَّه إذا كانَ هذا حالَ مَن هو أقلُّهم عذاباً، فما بالُكَ بالَّذي هو أشدُّهم عذاباً؟! لا يجدُ ما يفتدي به أن لو قُبلَ، فلا شيءَ يعدلُ ما هو فيه، وقد يمكنُ أنَّه لا يقدرُ أن يتكلَّمَ للهولِ الَّذي هو فيه.

وممَّا يوافقُ هذا الحديثَ من الكتابِ قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

وأمَّا قولُنا: ما الفائدةُ بأن أخبرَنا[٣] بذلك؟ فلوجوهٍ:

منها: الإشارةُ إلى حقَارةِ الدُّنيا وجميعِ ما فيها من متاعِها؛ لأنَّه[٤] إذا كانت هي وجميعُ ما ذكرَ[٥] لا يُؤخَذُ فداءً عن أقلِّ أهلِ النَّارِ عذاباً؛ فأيُّ شيءٍ خطرُها؟! وقد جاءَ ما يوضِّحُ ذلك ويزيدُه بياناً؛ وهو أنَّه إذا كانَ يومُ القيامةِ تقولُ الدُّنيا: يا ربِّ،

---

(١) «به»: ليس في (ج).

(٢) اجتهدت في طلب ذلك فلم أجده.

(٣) في الأصل: «أخبر».

(٤) في الأصل: «لأنها».

(٥) في (ج): «ما فيها».

أعطِني لبعضِ أوليائِكَ، فيقولُ لها جلَّ جلاله: «اذهبِي يا لا شيءَ»[1]، أو كما وردَ، وقد قالَ ﷺ: «لو كانت الدُّنيا تُساوِي عندَ اللهِ جناحَ بعوضَةٍ ما سَقَى الكافرَ منها جَرْعةَ ماءٍ»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

ومنها: التَّحذيرُ عن هذا الأمرِ الخطرِ الَّذي لا يُؤخَذُ فيه فداءٌ، ولا يخلصُ منه شيءٌ، ولا يقدرُ عليه.

وفيه حضٌّ على الوفاءِ بالعهدِ الَّذي قد ألزمْناهُ أنفسَنا، وأنَّ هذا عاقبةُ مَن نكثَه.

وفيه الإعلامُ بعظمِ قدرِ الإيمانِ باللهِ تعالى، وأنَّه هو الَّذي ينجِي من ذلك الأمرِ العظيمِ لا بغيرِه، ولو كانَ ما عسى أن يكونَ، قالَ الله عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

---

(١) روى أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إذا كان يوم القيامة أتت الدنيا بأحسن زينتها، ثم قالت: يا رب هبني لبعض أوليائك، فيقول الله تعالى لها: اذهبي فأنت لا شيء، وأنت أهون علي أن أهبك لبعض أوليائي... إلخ.

(٢) رواه الترمذي (٢٣٢٠)، وابن ماجه (٤١١٠)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٢٨)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ١٥٧) (٥٨٤٠)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٨٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٨١) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه.

ورواه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١٢٩)، والبزار في «مسنده» (٨١٧٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٤٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨٨): رواه البزار، وفيه صالح مولى التوأمة، وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات.

وفيه أيضاً الإخبارُ بتيسيرِ الإيمانِ على من وُفِّقَ؛ لأنَّه ليسَ هو إلّا اعتقاداً بالقلبِ، وهذا شيءٌ لا تعبَ فيه، ولولا ذلك ما كانَ اللهُ عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٩].

وفيه دليلٌ على عظيمِ قدرةِ اللهِ تعالى، يُؤخَذُ ذلك من أنَّ[1] هذا الخيرَ العظيمَ القدرِ، الخفيفَ الحملِ، لا يقدرُ عليه مَن حرمَه اللهُ منه، ويجدُه عليه أثقلَ من الجبالِ الرَّواسِي[2]، فسبحانَ من خصَّ بالسَّعادةِ مَن شاءَ بفضلِهِ، وقضَى على مَنْ شاءَ بالشَّقاوةِ بعدلِهِ.

وفيه إشارةٌ إلى أهلِ الإيمانِ الَّذين منَّ اللهُ عليهم به بفضلِه، إلى أن يشكرُوهُ على نعمةِ الإيمانِ، لعلَّها تبقَى عليهم، ويزدادُون منها؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وفيه دليلٌ على أنَّ القدرةَ طَبعَتِ البشريَّةَ على طلبِ راحةِ نفوسِها؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّ هذا المعذَّبَ لو وجدَ ما عسى أن يجدَ كانَ يبذلُه في راحةِ نفسِه.

وهذا المطلبُ هو الَّذي أشقى أهلَ الدُّنيا؛ لأنَّهم أرادُوا ما طُبِعَتْ عليه النُّفوسُ من طلبِ راحتِها، فلم يُحسِنوا طلبَ ذلك، وأرادُوا استعجالَ الرَّاحةِ في غيرِ موضعِها، فلحقَهم التَّعبُ في الدَّارينِ معاً، وجاءَ أهلُ السُّلوكِ والتَّوفيقِ فأبصرُوا موطنَ الرَّاحةِ، وكيفَ الطَّريقُ إليها، فعملوا على ذلك، فنالوا الرَّاحةَ في الدُّنيا والآخرةِ، حتَّى إنَّهُ قيلَ لبعضِ المتعبِّدين: إنَّك كثيراً ما تُتعِبُ نفسَك، فقالَ لهم: راحتَها أريدُ.

---

(١) «أن»: ليست في الأصل.

(٢) في الأصل: «الرواسخ».

وقال الإمامُ أبو حامدٍ رحمَه الله[1]: مساكينُ أهلُ الدُّنيا، طلبوا الرَّاحةَ فأخطؤوا الطَّريقَ، فاستقبلَهم العذابُ، يُبيِّنُ ذلك قولُه ﷺ: «الزُّهدُ في الدُّنيا يُريحُ القلبَ والبدنَ، والرَّغبةُ في الدُّنيا تُكثرُ الهمَّ والحزنَ»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

جعلَنا اللهُ ممَّن رزقَه راحةَ الدُّنيا والآخرة بمنِّهِ.

* * *

(١) لم أقف على كلامه فيما بين يدي من مراجع.

وروى نحوه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤/ ١٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٢٠) من قول إبراهيم بن أدهم.

(٢) رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٧٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ورواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٧٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٥٤) عن طاوس مرسلاً.

٢٧٢ ـ عن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهُما، قالَ: نَهَى النَّبيُّ ﷺ عن النَّذْرِ، وقالَ: «إنَّهُ لا يرُدُّ شَيئًا، وإنَّمَا يُستَخرَجُ بهِ مِن البَخيلِ». [خ: ٦٦٠٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ: أحدُهما: النَّهيُ عن النَّذرِ.

والآخرُ: إخبارُه ﷺ أنَّ النَّذرَ لا يردُّ شيئاً من القدرِ، وإنَّما هو يُستَخرَجُ به من البخيلِ، والكلامُ عليهِ من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: هل النَّهيُ على الوجُوبِ أو الكراهيةِ؟ وقولُه هذا على عمومِ النَّذرِ أو من النَّذرِ المعيَّنِ؟ وما معنى (**يُستَخرَجُ به من البخيلِ**)؟ ومَن المستخرِجُ له؟ ومَنْ البخيلُ؟ وأيُّ شيءٍ العلامةُ الَّتي نعرفُه بها؟ وما معنى (**لا يردُّ شيئاً**)؟ وما الشَّيءُ الَّذي لا يُردُّ؟

أمَّا قولُنا: هل النَّهيُ على التَّحريمِ أو الكراهيةِ؟ اللَّفظُ محتملٌ، لكن ما جاءَ في الشَّرعِ بإلزامِ النَّذرِ لمن نذرَهُ والوفاءِ به[٣] يدلُّ على أنَّ ذلك ليسَ بحرامٍ؛ لأنَّه لو كانَ حراماً ما لزمَ صاحبَهُ الوفاءُ به؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ في كتابهِ: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ﴾ [الإنسان: ٧] فمدحَهم بالوفاءِ بالنَّذرِ.

وأمَّا قولُنا: هل هذا على العمومِ في جميعِ وجوهِ النَّذرِ أو هو على الخصوصِ في وجهٍ من وجوهِه؟ فاعلمْ أنَّ النَّذرَ على خمسةِ وجوهٍ:

منه: حرامٌ لا يجوزُ، وما لا يجوزُ فعلُهُ لا يجوزُ نذرُهُ ولا الوفاءُ به، وقد جاءَ: «لا

(٣) من ذلك ما روى البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦)، وأبو داود (٣٣٢٥)، والترمذي (١٥٣٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٣٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر سأل النبي ﷺ، قال: كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: «فأوف بنذرك».

نذرَ في معصيةٍ»[1] ومَن نذرَه هل يلزمُهُ كفَّارةُ يمينٍ أم لا؟ قولانِ للفقهاءِ[2].

ومنهُ: نذرٌ لا يلزمُ الوفاءُ به، ولا على قائلِه شيءٌ، وهو نذرُ ما لا يملكُهُ؛ لقولِه ﷺ: «لا نذرَ فيما لا يملكُ»[3] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

ومنه: نذرٌ مباحٌ إن شئْتَ فعلْتَ[4]، وإن شئْتَ لم تفعلْ، ولا شيءَ عليك، وهو ما نذرْتَ من الأفعالِ المباحاتِ؛ مثل أن تنذرَ أن تمشيَ اليومَ للسُّوقِ، أو تلبسَ الثَّوبَ الفلانيَّ، أو ما في معناهُ.

ومنه: نذرٌ مستحبٌّ؛ وهو أن تنذرَ للهِ طاعةً ولا تعلِّقَها بشيءٍ تطلبُه من اللهِ تعالى بفعلِه لك، فيلزمُ الوفاءُ به، والدَّليلُ على لزومِ ما كانَ منه طاعةً بغيرِ عوضٍ تطلبُهُ، وتركِ ما هو غيرُ طاعةٍ للهِ، ما جاءَ عنه ﷺ أنَّهُ مرَّ على ناسٍ مجتمعينَ على شخصٍ قائمٍ في الشَّمسِ فقالَ: «ما بالُ هذا؟» فقالُوا: إنَّه نذرَ أن لا يتكلَّمَ، ولا يستظلَّ، ولا يجلسَ، ويصومَ، فقالَ: «مرُوهُ فليتكلَّمْ، ويستظلَّ، وليجلسْ، وليتمَّ صومَهُ»[5] أو كما

---

(١) رواه مسلم (١٦٤١)، والنسائي (٣٨١٢)، وابن ماجه (٢١٢٤)، وأحمد في «مسنده» (١٩٩٨٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) ممن قال: إنه ليس عليه الكفارة، مالك والشافعي. انظر: «المدونة» (١/ ٥٨٦)، و«روضة الطالبين» (٣/ ٣٠٠).

ومن قال: إن عليه الكفارة أبو حنيفة. انظر: «شرح مختصر الطحاوي» (٧/ ٤١٩).

وعن أحمد روايتان. انظر: «المغني» (١٠/ ٥).

(٣) رواه البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ليس على رجل نذر فيما لا يملك».

(٤) في (د): «فعلته».

(٥) رواه البخاري (٦٧٠٤)، وأبو داود (٣٣٠٠)، وابن ماجه (٢١٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣٨٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

قالَ عليه السَّلامُ، فكلُّ ما كانَ من طريقِ المباحِ، وكانَ عليه فيه مشقَّةٌ، لم يلزمْهُ منه شيءٌ، والَّذي كانَ للهِ فيه طاعةٌ، وهو الصَّومُ، أمرَه[1] بإتمامِه.

وأمَّا المكروهُ منه، فهو الَّذي الإشارةُ إليه في هذا الحديثِ؛ وهو الَّذي ينذرُ النَّذرَ وهو يعتقدُ أنَّه يردُّ عنه شيئاً يخافُهُ، أو يجلبُ إليه شيئاً يحبُّهُ، ويعتقدُ أنَّ ذلك يُؤثِّرُ على زعمِهِ، فهذا لا يردُّ عنه شيئاً يكرهُهُ، ولا يقرِّبُ إليه شيئاً يحبُّهُ، فأمَّا إن كانَ نذرُهُ ذلك على طريقِ الشُّكرِ للهِ؛ وهو أن يقولَ: إن قدِّرَ لي بكذا وكذا، لشيءٍ يحبُّهُ، أو يندفعْ عنِّي، لشيءٍ يكرهُه؛ فلله عليَّ شكرُ هذه النِّعمةِكذا وكذا، لشيءٍ يسمِّيهِ من أنواعِ البرِّ، فذلك من قبيلِ الحسنِ، وقد فعلَه عليٌّ وفاطمةُ رضيَ اللهُ عنهُما، فإنَّهُ مرضَ الحسنُ والحسينُ فقالا: إن شفاهُما اللهُ تعالى نصومُ شكراً للهِ تعالى ثلاثةَ أيَّامٍ، فلمَّا شفاهُما اللهُ وأخذا في صومِ نذرِهما فعندَ فطرِهما جاءَ مسكينٌ إلى البابِ فأخرجَا له جملةَ طعامِهما وطويَا ليلتَهما، فأصبحَا صائمينِ، فعندَ فطرِهما أيضاً جاءَهما يتيمٌ، فأخرجَا له جميعَ طعامِهما، وطويَا اللَّيلةَ الثَّانيةَ، وأصبحَا صائمينِ، فعند فطرِهما جاءَهما أسيرٌ فأعطيَاهُ أيضاً جميعَ طعامِهما، وطويَا اللَّيلةَ الثَّالثةَ، فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ في حقِّهما: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ۝٧ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ۝٨ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا ۝٩ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ۝١٠ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةٗ وَسُرُورٗا﴾ [الإنسان: ٧ ـ ١١][2].

---

(١) في الأصل: «أمر».

(٢) رواه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢٨/ ٢٢٣) (٣٣٢١) بنحوه مطولًا من عدة طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/ ٥٧ ـ ٦٣): ومن الحديث الذي تنكره القلوب...، ثم ذكره كما رواه الثعلبي، ثم قال: هذا حديث مزوقٌ، قد تطرق فيه صاحبه حتى شبه على =

وأمَّا قولنا: ما معنى (يُستخرَجُ به من البخيلِ) ومَن المستخرجِ له، ومَن البخيلُ، وما علامتُه؟

فأمَّا البخيلُ شرعاً فهو: الذي يبخَلُ بزكاةِ مالِهِ، وما فُرِضَ عليه، هذا قولُ فقهاء الدِّين وأئمَّته.

وأمَّا مَن المستخرجِ له؟ فالقدرُ المحتومُ عليه بوساطَةِ الشيطانِ وتسويلِهِ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد جعلَه واسطةً لكلِّ شرٍّ مقدورٍ، كما جعلَ الرُّسلَ عليهم السلام الوسائطَ إلى كلِّ خيرٍ مقدورٍ، وكذلك متَّبعوهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وأمَّا قولُنا: ما معنَى استخراجِهِ؟ فهو ذهابُه عن يدِه، وهنا إشارةٌ إلى أنَّه مَن كانَ على السَّننِ المباركةِ، والطَّريقةِ المرضيَّةِ؛ فلا يُخرِجُ مالَهُ إلَّا فيما يرضِي ربَّه،

= المستضعفين، فالجاهل أبداً بهذا الحديث يعض شفتيه تلهفاً أن لا يكون بهذه الصفة، ولا يعلم أن صاحب هذا الفعل مذموم، وقد قال الله تعالى في تنزيله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾، وهو الفضل الذي يفضل عن نفسك وعيالك.

وجرت الأخبار عن رسول الله ﷺ متواترةً بأن: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنىً، وابدأ بنفسك ثم بمن تعول». وافترض الله على الأزواج نفقة أهاليهم وأولادهم. وقال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت».

أفيحسب عاقلٌ: أن علياً رضي الله عنه جهل هذا الأمر، حتى أجهد صبياناً صغاراً من أبناء خمسٍ أو ستٍّ على جوع ثلاثة أيام ولياليها، حتى تضرروا من الجوع، وغارت العيون منهم لخلاء أجوافهم، حتى أبكى رسول الله ﷺ ما بهم من الجوع والجهد.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٩٠) عن الأصبغ بن نباتة بنحو سياق الثعلبي، ثم قال: وهذا حديث لا يشك في وضعه ولو لم يدل على ذلك إلا الأشعار الركيكة، والأفعال التي يتنزه عنها أولئك السادة.

ويعودُ عليه نفعُه في الدَّارينِ، ومَنْ كانَ غيرَ ممتثلٍ لأمرِ ربِّه يُخرِجُ مالَهُ إمَّا فيما لا يرضِي ربَّه، أو فيما لا ينفعُه، حتَّى تكونُ النَّفقةُ بحسبِ الحالِ ﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ﴾ [النور: ٢٦]... الآيةَ بكمالِها، يشهدُ لذلك قولُه ﷺ: «مَنْ جمعَ مالاً من تهاوشٍ أذهبَه اللهُ في نهابِرَ[١]»[٢] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

وأمَّا قولُنا: (لا يردُّ شيئاً) ما معناهُ؟ فهو بمعنى: أنَّه لا يردُّ عنه شيئاً قُدِّرَ عليه، كذلك لا يوصلُ إليه شيئاً لم يقدَّرْ عليه، بخلافِ الصَّدقةِ؛ فإنَّه قد قالَ ﷺ: «ادفعُوا البلاءَ بالصَّدقةِ، واستعينُوا على قضاءِ حوائجِكم بالصَّدقة[٣]»[٤].

وهنا بحثٌ: هذه الصَّدقةُ تدفعُ البلاءَ، وتأتي بالحوائجِ، والنَّذرُ صدقةٌ أيضاً، ولا يردُّ شيئاً من البلاءِ، ولا يأتي بشيءٍ من الخيرِ؛ لأنَّ تيسيرَ الحوائجِ من أعلا وجوهِ الخيرِ، والجوابُ من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الأحكامَ للهِ سبحانَه وتعالى، يجعلُ ما يشاءُ كيفَ يشاءُ، وليسَ ذلك لغيرِه، فمَن جعلَ لشيءٍ حكماً من الأحكامِ من تلقاءِ نفسِه أو رأيِه لم يصحَّ من

---

(١) أي من جمع مالًا مختلطاً من حرام وحلال، أذهبه الله في المهالك. «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٣٣، ٢٨٢).

(٢) رواه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص: ١٦٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٤١) من حديث أبي سلمة الحمصي.

قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٢٦٧): رواه القضاعي عن أبي سلمة الحمصي مرفوعًا، وكذا في «الميزان» في ترجمة عمرو بن الحصين، لكن أبو سلمة الحمصي ضعيف ولا صحبة له، وعزاه الديلمي ليحيى بن جابر، وليس هو أيضًا بصحابي. قال التقي السبكي: لا يصح.

(٣) في (ج): «بالكتمان».

(٤) لم أقف عليه هكذا، وتقدم تخريجه تحت حديث رقم: (١٠٤).

ذلك شيء، فشاءَ الحكيمُ أن جعلَ للصَّدقةِ هذه المنزلةَ المباركةَ، ولا يُلهَمُ إليها إلَّا من سبقَتْ له سابقةُ خيرٍ، ولم يجعلْ للنَّذرِ، الَّذي هو من قبيلِ المكروهِ كما تقدَّمَ، من الفائدةِ شيئاً غيرَ الاستخراجِ من البخيلِ.

والوجهُ الثَّاني: من طريقِ النَّظرِ، وكيفَ يجبُ أن يكونَ أدبُ العبوديَّةِ مع الرُّبوبيَّةِ؟ وهو أنَّه لمَّا أمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بالصَّدقةِ، وأخبرَ أنَّها تردُّ البلاءَ، فجاءَ هذا العبدُ بمالِه الَّذي هو معلَّقٌ بقلبِه تصديقاً لوعدِ مَولاهُ، ورجاءً في فضلِه في دفعِ ما يخافُهُ، أو تيسيرِ ما يرجُوهُ؛ فجادَ اللهُ عليه بما أمَّلَه من ذلك بفضلِه، وجاءَ صاحبُ النَّذرِ المكروهِ، وأساءَ الأدبَ مع مولاهُ، وقالَ: إن أنتَ دفعْتَ عنِّي ما أخافُهُ من كذا، أو بلَّغْتَني ما أريدُه من كذا، بشيءٍ يسمِّيهِ، فإنِّي أعطيكَ من مالكَ الَّذي خوَّلْتَني، وقد حبسْتُ منه الحقوقَ الَّتي أمرْتَنِي بها، كذا، فلسوءِ أدبه لم ينفعْهُ نذرُه شيئاً، وأخرجَ مالَه عن يدِه ولم يبلغْ به ما أمَّلَهُ عقاباً على سوءِ أدبِه وتعدِّيهِ في منعِ ما أُمرَ به.

ويترتَّبُ على هذا من الفائدةِ أنَّه لا يُنالُ ما عندَ اللهِ إلَّا بما أمرَ به ونهى عنه، وحدَّ وشرعَ من الواجباتِ والمندُوباتِ والمستحبَّاتِ، لا بغيرِ ذلك.

جعلَنا اللهُ ممَّن هُدي إلى ما به أمرَ، وجنَّبَنا البدعَ والآثامَ بمنِّهِ.

* * *

٢٧٣ ـ عَن أَبِي هُرَيرةَ رضيَ الله عنهُ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ ناسِيًا، وهوَ صائِمٌ، فلْيُتِمَّ صَومَهُ، فإنَّمَا أطعَمَهُ اللهُ وسَقاهُ». [خ: ٦٦٦٩]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ الأكلَ ناسياً وهو صائمٌ؛ أنَّه لا شيءَ عليه في ذلك، ويمسكُ بقيَّة يومه، وصومُه مجزِئٌ عنه، **والكلامُ عليه مِن وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: هل هذا على العمُومِ في الفرضِ والنَّفلِ، أو في النَّفلِ فقط؟ وهل يقصرُ ذلك على الأكلِ وحدَه، أو يتعدَّى إلى غيرِه من مفسداتِ الصَّومِ إذا فعلَها ناسياً؟ وهل يكونُ ذلك في المرَّةِ الواحدةِ في اليومِ الواحدِ، وإن تكرَّرَ الفعلُ منه مراراً في اليومِ الواحدِ ينتقلُ الحكمُ إلى حكمٍ ثانٍ، أو الحكمُ واحدٌ وإن تكرَّرَ ذلك منه مراراً في اليومِ الواحدِ؟ وهل هذا أيضاً لمن يندرُ منه النِّسيانُ، ولمن هو مُسْتنكحٌ بالنِّسيانِ على حدٍّ واحدٍ، أو هو خاصٌّ بمن يندرُ منه النِّسيانُ لا غيرَ؟

أمَّا قولُنا: هل ذلك على العمومِ في صومِ الفرضِ والنَّافلةِ أو لا؟

فقد اختلفَ العلماءُ في ذلك؛ فمذهبُ الشَّافعيِّ[1] ومن تبعَه: أنَّ ذلك على العمومِ في الفرضِ والنَّفلِ، ومذهبُ مالكٍ[2] ومَن تبعَه: أنَّ ذلك في النَّفلِ لا غيرَ، وتعليلُه في ذلك ـ واللهُ أعلمُ ـ الأخذُ في الجمعِ بين الآيةِ والحديثِ، فأمَّا الآيةُ فقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأوجبَ اللهُ عزَّ وجلَّ القضاءَ على المريضِ والمسافرِ والنَّاسي في معنى المريضِ؛ لأنَّ النِّسيانَ من جملةِ الأمراضِ؛ إذ إنَّه عاهةٌ تلحقُ الذِّهنَ الَّذي هو المقصودُ من الشَّخصِ حتَّى ينسى ما هو مشروعٌ له ومكلَّفٌ به، فتقعُ منه المخالفةُ في ذلك،

(١) انظر: «الأم» (٢/ ٢٨٤).

(٢) انظر: «التهذيب في اختصار المدونة» (١/ ٣٤٩)، و«البيان والتحصيل» (٢/ ٣١٧).

والنِّسيانُ مِن جملةِ ما امتُحِنَ به بنو آدمَ، وقد قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في حقِّهِ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٤ ـ ٥].

قالَ أهلُ العلمِ في ذلك: سلَّطَ عليه النَّومَ والنِّسيانَ، فكأنَّهُ عاهةٌ لحقَتْهُ[١] في حسنِ خلقتِهِ لحكمةٍ اقتضَتْها حكمةُ مَن لا يشبهُهُ شيءٌ.

وأمَّا الحديثُ فهو الاحتمالُ الَّذي يتطرَّقُ للحديثِ الَّذي نحنُ بسبيلِهِ عند قولِه عليه السَّلامُ: (فليتمَّ صومَه، فإنَّما أطعمَه اللهُ وسقاهُ) هل هذا الإتمامُ لا تكونُ معه إعادةٌ؛ لعدمِ قصدِه الأكلَ أو الشُّربَ؟ أوهذا الأمرُ من أجلِ حرمَةِ الصَّومِ من أجلِ[٢] أن لا يستبيحَ الأكلَ؛ لكونِه قد أكلَ ناسياً، وانقطعَ عليه صومُه، فيتمُّ اليومَ مستصحباً للأكلِ والشُّربِ، فأمرَ عليه السَّلامُ باستصحابِ الإمساكِ وإن كانَ قد أخلَّ بحرمةِ[٣] الصَّومِ، ولعدمِ قصدِه للأكلِ، ويبقى الأمرُ بالقضاءِ لذلك اليومِ بالقاعدةِ المتقدِّمةِ.

وأصلُ مذهبِه سدُّ الذَّريعةِ، وهي الأخذُ بالأحوطِ في النَّوازلِ، وهو إبراءُ الذِّمَّةِ، واستعملَ الحديثَ على ظاهرِه في النَّافلةِ، فوقعَ له الجمعُ بين الآيةِ والحديثِ.

وأمَّا قولُنا: هل يقصرُ ذلك على الأكلِ وحدَه، أو يتعدَّى إلى غيرِه من مفسداتِ الصَّومِ إذا فُعِلَتْ نسياناً؟ فالكلامُ على هذا يحتاجُ إلى تقسيمِ المفسداتِ[٤]؛ فاعلمْ أنَّ مفسداتِ الصَّومِ ثلاثةٌ:

---

(١) في الأصل: «تلحقه».

(٢) «من أجل»: ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «قد أكل لحرمة».

(٤) قوله: «إذا فعلت نسياناً؟ فالكلامُ على هذا يحتاجُ إلى تقسيمِ المفسداتِ»: ليس في الأصل.

ـ الأكلُ وما في معناهُ من الشُّربِ، أو ما يجري مجراهُما، وهذا قد يقعُ بالقصدِ، وقد يقعُ بالنِّسيانِ.

ـ وأمَّا الجماعُ فهو يُفسِدُ الصَّومَ بذاتِهِ، وهل يقعُ ذلك[1] على طريقِ النِّسيانِ أم لا؟ قولان، وكذلكَ الخلاف في أسبابِه هل حكمُها حكمُ الجماعِ نفسِهِ[2] أم لا؟ قولان[3].

ـ والثَّالثُ: هي الغيبةُ، وهذا مختلفٌ فيه، فالجمهورُ على أنَّها ليسَتْ تفطرُ الصَّائمَ، بل هي من جملةِ الكبائرِ، وهي في حقِّ الصَّائمِ أشدُّ، ومن العلماءِ مَن يقولُ: إنَّها مفسدةٌ للصَّومِ، وإن كانَتْ من المفسداتِ للصَّومِ فليسَ الواقعُ فيها معذوراً بالنِّسيانِ، فلا يدخلُ تحت ما نحنُ بسبيلِه.

وبقيَ الكلامُ على الأكلِ والجماعِ لا غيرَ، فمن يقولُ: إنَّ الجماعَ يقعُ بالنِّسيانِ كما يقعُ الأكلُ والشُّربُ، فيلزمُه تعدِّي الحكمِ، وهو مذهبُ مالكٍ[4] ومَن تبعَه، فإنَّه يجعلُ في عمدِه وعمدِ الأكلِ والشُّربِ القضاءَ والكفَّارةَ، وفي نسيانِهِ ونسيانِ الأكلِ والشُّربِ القضاءَ لا غيرَ.

ومَن قالَ: إنَّ النِّسيانَ لا يمكنُ في الجماعِ، وهو مذهبُ الشَّافعيِّ[5] ومَن

---

(١) «ذلك»: لست في (ج).

(٢) «نفسه»: ليست في (د).

(٣) قوله: «وكذلكَ الخلاف في أسبابِه هل حكمُها حكمُ الجماعِ نفسه»: ليس في الأصل.

(٤) انظر: «المدونة» (١/ ٢٧٧)، و«الكافي في فقه أهل المدينة» (١/ ٣٤١).

(٥) مذهب الشافعي أنه لا قضاء ولا كفارة على من أكل أو جامع ناسياً. انظر: «مختصر المزني» (٨/ ١٥٢)، و«الحاوي الكبير» (٣/ ٤٣٠).

تبعَـهُ، فـلا يجري فيه هـذا الحكـمُ، ويكونُ حكمُـه كلِّه عنـدَه حكمَ العمـدِ، فيلزمُه القضـاءُ والكفَّارةُ.

وأمَّا قولُنا: هل ذلك لمن وقعَ منه في اليومِ الواحدِ مراراً أو ليسَ إلَّا لمن وقعَ ذلك منه مرَّةً واحدةً في اليومِ الواحدِ؟ اللَّفظُ يقتضِي العمومَ مهما وقعَ ذلك منه على وجهِ النِّسيانِ حقيقةً؛ فالعلَّةُ بعينِها موجودةٌ، فالحكمُ كالحكمِ على حدٍّ واحدٍ.

وأمَّـا قولُنـا: هل ذلـك العمومُ أيضاً يتنـاولُ كلَّ نـاسٍ، كانَ[1] النِّسـيانُ يندرُ منه، أو كانَ مسـتنكَحاً بـه؟ ظاهـرُ[2] اللَّفـظِ يقتضِي العمومَ، ومـا يُعرَفُ من قواعدِ الشَّـرعِ مـن الأحكامِ خلافُ ذلـك؛ لأنَّ الأحكامَ لم تـأتِ إلَّا على الغالبِ من أحـوالِ النَّاسِ وعاداتِهـم الجاريـةِ، والعـادةُ مـن النَّـاسِ فـي أمـرِ النِّسـيانِ إنَّما ينـذُرُ من الشَّـخصِ مرَّاتٍ يسـيرةً.

وأمَّا الَّذي هو مستنكحٌ به فنادرٌ، فينبغي أن يُحتاطَ لذلك؛ لأنَّ تلك علَّةٌ بنفسِها.

ولوجهٍ آخرَ؛ وهو ممَّا عُرِفَ من فعلِه ﷺ أنَّه لمَّا سُحِرَ وكانَ يظنُّ أنَّه فعلَ الشَّيءَ ولم يكنْ فعلَه جعلَ يسألُ أهلَهُ: «هل فعلْتُ كذا وكذا أم لا؟»[3] فيعملُ بحسبِ ما يقولُونَ له في ذلكَ.

فدلَّ بهذا أنَّ هذا هو حكمُ الَّذي يستنكِحُه السَّهو، فبيَّنَ عليه السَّلامُ بما فعلَه هنا هذا الحكمَ، كما بيَّنَ عليه السَّلامُ بقولِه في الَّذي يندرُ منه السَّهو.

---

(١) في الأصل: «يتناول كل إنسان».

(٢) «ظاهر»: ليست في الأصل.

(٣) رواه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر رسول الله ﷺ يهودي من يهود بني زريق، يقال له: لبيد بن الأعصم: قالت حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله... الحديث.

ولذلك قالَ الفقهاءُ في الَّذي لا يمكنُ أن يعقلَ من طهارتِه أو صلاتِه شيئاً يبني عليهِ؛ لكثرةِ استيلاءِ السَّهوِ عليه، أنَّه يجعلُ شاهدينِ عند تلبُّسِه بالعبادةِ، ويعملُ على حسبِ ما يقولانِ له[1].

وأمَّا قولُنا: هـل هذا على وجـهِ النَّدبِ أو الوجُوبِ؟ فهذا موضعُ بحثٍ، والخلافُ فيه محتملٌ.

وفيه دليلٌ على أنَّ المتكلِّمَ ينبغِي له مراعاةُ مَن يفهمُ، ومَن في فهمِه بطءٌ؛ ليجتمعَ للكلِّ الفائدةُ المقصودةُ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ أوَّلَ الحديثِ: (**مَن أكلَ وهو صائمٌ**) ثمَّ قالَ في آخرِه: (**فإنَّما أطعمَه اللهُ وسقاهُ**) واللَّفظُ بحكمِ الأكلِ يتضمَّنُ حكم الشُّربِ؛ لأنَّه كلَّه أكلٌ.

وممَّا يبيِّنُ ذلك ما رُوي في الحديثِ أنَّه كانَ عليه السَّلامُ إذا أكلَ طعاماً وفرغَ منه حمدَ اللهُ وقالَ: «اللَّهمَّ أبدلْ لنا خيراً منه» وإذا أكلَ لبناً وفرغَ منه، قالَ: «اللَّهمَّ زدْنا منهُ»[2].

واللَّبنُ ممَّا يُشرَبُ، فسُمِّيَ شربُه أكلاً، لكن لمَّا كانَ الأكلُ قد يحملُ على ظاهرِه فيما يُؤكَلُ دونَ ما يُشرَبُ؛ أتى في آخرِ الحديثِ بقوله: (**فإنَّما أطعمَه اللهُ وسقاهُ**).

ولهذا وقعَ الخلافُ بين العلماءِ في الحديثِ الَّذي ذكرَ فيه أنَّه أُتِي ﷺ بصبيٍّ لم

---

(١) «له»: ليست في (د).

(٢) رواه أبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي (٣٤٥٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٠٤٥)، وابن ماجه (٣٣٢٢)، وأحمد في «مسنده» (١٩٧٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «من أطعمه الله طعاماً فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وأطعمنا خيراً منه، ومن سقاه الله لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه، فإنه ليس شيء يجزئ مكان الطعام والشراب غير اللبن».
قال الترمذي: هذا حديث حسن.

يأكلِ الطَّعامَ فبالَ على ثوبِهِ[1]، فقالَ بعضُهم: لم يكنْ شَرِبَ من لبنِ أمِّه شيئاً، وأُتي به ليكونَ أوَّلَ ما يدخلُ جوفَه ريقُ رسولِ اللهِ ﷺ، وقالَ بعضُهم: معنى لم يأكلِ الطَّعامَ أنَّه كانَ يرضعُ اللَّبنَ، ولم يأكلِ الطَّعامَ الَّذي هو خلافُ اللَّبنِ، فأزالَ عليه السَّلامُ بقولِه: (فإنَّما أطعمَهُ اللهُ وسقاهُ) الخلافَ في ذلك حتَّى اجتمعُوا في فهمِ الفائدةِ جميعاً، فسبحانَ من أيَّدَه بالفصاحةِ والبلاغةِ.

وهنا إشارةٌ في النَّظرِ في هذا الحديثِ، وما هو في معناهُ، وفي المعارضِ له، وما يترتَّبُ على ذلك من الفائدةِ لمن له فهمٌ وعقلٌ راجحٌ، انظرْ كيفَ عذرَ بالنِّسيانِ في هذه العبادةِ العظمى، وأبقى لنا حكمَها وما فيها من الخيرِ والأجرِ، مع وقوعِ المخالفةِ منَّا بالفعلِ لذلك.

وكذلك إذا تتبَّعْتَ قواعدَ الشَّريعةِ تجدْهُ بفضلِ اللهِ قد عذرَنا في النِّسيانِ، وما عليه[2] استُكْرِهْنا، بمثلِ قولِه ﷺ: «رُفِعَ عن أمَّتي خطؤها ونسيانُها[3] وما استُكرِهُوا عليه»[4] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، وقالَ اللهُ سبحانَه في شأنِ الإيمانِ

---

(١) روى البخاري (٢٢٣)، ومسلم (٢٨٧)، وأبو داود (٣٧٤)، والترمذي (٧١)، والنسائي (٣٠٢)، وابن ماجه (٥٢٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٩٩٧) عن أم قيس بنت محصن: أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فنضحه ولم يغسله.

(٢) «عليه»: ليس في (ج).

(٣) في (ج): «الخطأ والنسيان».

(٤) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٦٤): هذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ.

وروى ابن ماجه (٢٠٤٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٢٧٣)، والدارقطني في «السنن» (٤٣٥١)، والحاكم =

الَّـذي هو أصـلُ الدِّيـنِ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وهذا كلُّهُ تجدُهُ في الأمورِ الَّتي بينَ العبدِ وبين مولاهُ، وأمَّا المعارِضُ لهذا فهو ما جاءَ في عدمِ العُذرِ بالنِّسيانِ في الأمورِ الَّتي بينَ العبيد، فتجدُنا قد أخذْنا فيها بالنِّسيانِ والخطأِ، يشهدُ لذلكَ قولُه ﷺ: «الخطأُ والعمدُ في أموالِ النَّاسِ سواءٌ»[1]، وما جُعلَ في قتلِ الخطأِ من غُرمِ العاقلةِ ديةَ المقتولِ، وما جُعلَ في جرحِ الخطأِ من غُرمِ أرشِه بدلاً من القصَاصِ فيه، وما جعلَ في الغيبةِ من الإثمِ في الخطأِ والعمْدِ سواءٌ، فلم نُسامَحْ في الحقوقِ الَّتي بيننا كما سُومحْنا في الحقوقِ الَّتي بينَنا وبينَ مولانَا جلَّ جلاله على ما فسَّرْناه[2] قبلُ.

ويترتَّبُ على ذلكَ من الفائدةِ المحافظةُ على حقوقِ الغيرِ؛ لأن تبقَى ذمَّتُه منها خليَّةً، فيكونَ الخلاصُ أهونَ عليه، فإن وفِّقَ مع ذلك لتوفيةِ حقوقِ مولاه فتلكَ الدَّرجةُ العليا، وإن نقصَه منها شيءٌ على طريقِ النِّسيانِ أو ما غلبَ عليه بالاستكراهِ؛ فالعذرُ له عند مولاهُ قائمٌ، وإن كانَ ذلك بالقصدِ؛ فالخروجُ منه يسيرٌ بفضلِ اللهِ، وهو وقوعُ التَّوبةِ ولو عند آخرِ نفسٍ، بخلافِ حقوقِ الغيرِ، فإنَّ الخلاصَ منها إذا ترتَّبَتْ في الذِّمَّةِ عسيرٌ جدًّا، أعاذَنا اللهُ من ذلك بمنِّهِ.

= في «المستدرك» (٢٨٠١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٠٩٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه». وعند بعضهم: «تجاوز» بدل: «وضع». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(١) هذه قاعدة فقهية من أقوال أهل العلم ولم أقف عليها كحديث نبوي، وانظر على سبيل المثال: «الجامع لمسائل المدونة» لأبي بكر (١٥/ ٤٧٣).

(٢) في الأصل: «فسرنا».

ولهذا كانَ أهمَّ ما عند أهلِ السُّلوكِ التَّحفُّظُ على براءةِ الذِّمَّةِ، وحينئذٍ يأخذُونَ في العبادةِ والتَّرقِّي، وإلَّا عسُرَ عليهم الأمرُ من هذا البابِ.

وفيما ذكرْنادليلٌ على استغناءِ اللهِ عزَّ وجلَّ عن عبادةِ العابدينَ، وتنزيهِهِ عن الضَّررِ بمعصيةِ العاصينَ؛ لأنَّهُ لو كانَ محتاجاً لشيءٍ من ذلك أو ينضرُّ بشيءٍ منه ـ تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيراً ـ لكانَ الأمرُ بالعكسِ، فيكونُ الَّذي[1] بينَ العبدِ وربِّهِ الحكمُ فيه أشدُّ من الَّذي بين العبادِ بعضِهم مع بعضٍ، فسبحانَ مَن بذاتِه تنزَّهَ عن الغيرِ، وبها جلَّ وتعالى.

* * *

(١) في الأصل: «الأمر».

٢٧٤ ـ عَن سَودَةَ زوجِ النَّبيِّ ﷺ، قالَتْ: «ماتَتْ لنَا شاةٌ، فدَبَغْنَا مَسْكَهَا، ثمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فيهِ حتَّى صَارَ شَنًّا». [خ: ٦٦٨٦]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ الدِّباغَ يُطهِّرُ جلدَ الميتةِ، ويجوزُ استعمالُه، والانتفاعُ به، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: هل هذا التَّطهيرُ تطهيرٌ عامٌّ، أو في وجوهٍ مخصوصةٍ؟ وهلِ الانتفاعُ به عامٌّ أيضاً، أو خاصٌّ؟

أمَّا قولُنا: هل الطَّهارةُ فيه عامَّةٌ أو خاصَّةٌ؟ ففيه خلافٌ[1] بين العلماءِ، وإن كانَ[2] اللَّفظُ محتملاً لذلك؛ فمذهبُ مالكٍ[3] ومن تبعَه أنَّها خاصَّةٌ، ومذهبُ الشَّافعيِّ[4] ومَن تبعَه أنَّها عامَّةٌ، ويقوِّي مذهبَه في ذلك بقولِه ﷺ في حديثِ غيرِه: «أيُّما إهابٍ دُبغَ فقد طَهُرَ»[5].

وأمَّا قولُنا: هلِ الانتفاعُ به عامٌّ في كلِّ الوجوهِ، أو خاصٌّ؟ ففي ذلك خلافٌ[6] فمذهبُ الشَّافعيِّ ومن تبعَهُ أنَّ الانتفاعَ به عامٌّ في كلِّ الوجوهِ، وبيعُهُ جائزٌ.

ومذهبُ مالكٍ ومن تبعَه: أنَّ الانتفاعَ به خاصٌّ في اليابساتِ، ولا يُستعمَلُ

---

(١) في الأصل: «اختلاف».

(٢) «كان»: ليست في (د).

(٣) انظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/ ٤٤٠).

(٤) انظر: «الحاوي الكبير» (١/ ٦١).

(٥) رواه مسلم (٣٦٦)، وأبو داود (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٤١)، وابن ماجه (٣٦٠٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٣٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) «ففي ذلك خلاف»: ليست في (د).

في المائعاتِ إلَّا في الماءِ وحدَه ومن[١] أجلِ هذا الحديثِ، وجعل قولها: (فننبذ فيه)، مبيِّناً ومخصِّصاً للوجهِ الَّذي يُستَعْمَلُ فيهِ، وعندَ الشَّافعيِّ كونُهم استعملُوه لأن ينبذُوا فيه بحكمِ الوفاقِ، وأنَّ ذلك لا يُعتبرُ.

وفيه دليلٌ على أنَّ تملُّكَ المالِ واقتناءَ الماشيةِ لا يخرجُ عن الزُّهدِ؛ لأنَّ سيِّدَنا ﷺ قدوتُهم، وقد كانت الشَّاةُ عندَهم حتَّى ماتَتْ حتفَ أنفِها.

وفيه ردٌّ على مَن يزعمُ أنَّ الزُّهدَ إنَّما هو بالخروجِ عن جميعِ ما يتملَّكُ، وهذا تحكُّمٌ بغيرِ دليلٍ، وقد بيَّنَ ﷺ هذا أتمَّ بيانٍ بقولِهِ: «ليسَ الزُّهدُ بتحريمِ الحلالِ، وإنَّما الزُّهدُ بأن تقطعَ الإياسَ[٢] ممَّا في أيدي النَّاسِ، وأن تكونَ بما في يدِ اللهِ أوثقَ منكَ بما في يدِكَ»[٣] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فحقيقةُ الزُّهدِ أمرٌ قلبيٌّ.

والإشارةُ في ذلك حتَّى لا يكونَ في القلبِ ميلٌ إلى الدُّنيا، ولا إلى حطامِها، وإن كانَ في يدِك منها شيءٌ؛ كما قيلَ في وصفِ القومِ: استوى عندَهم مدرُها وذهبُها وفضَّتُها وجميعُ متاعِها؛ أي: أنَّهم لا يبالُون بشيءٍ من ذلك، وإن تصرَّفوا

---

(١) في (ج) و(د): «من».

(٢) في الأصل: «إياسك».

(٣) رواه الترمذي (٢٣٤٠)، وابن ماجه (٤١٠٠)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٦٤٤) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٧٩٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٠٣) فجعلاه من مسند أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨٦): فيه عمرو بن واقد، وقد ضعفه الجمهور، وقال محمد بن المبارك: كان صدوقاً، وبقية رجاله ثقات.

فيها فبحسبِ امتثالِ الأمرِ، كما ذُكِرَ عن بعضِ السَّادةِ أنَّه كانَ له غنمٌ وبقرٌ، فسمعَ بعضُ النَّاسِ عنه، فأتى لزيارتِهِ، فدخلَ عليه والغنمُ الَّتي كانَتْ له والبقرُ قد خرجَ بها الرُّعاةُ، وهو مشمِّرٌ يجعلُ العجاجيلَ في بيتٍ ويغلقُ عليها، وسخالَ الغنمِ في بيتٍ ويغلقُ عليها، وهو يرمي لدجاجٍ كانَتْ عندَهُ علفَها، فقالَ الشَّخصُ في نفسِه: هذا الَّذي يُوصَفُ بالزُّهدِ، وهو يحرصُ على الدُّنيا بمثلِ هذا الحرصِ، فرفعَ إليه رأسَه وقالَ: يا بنيَّ؛ ليسَ هذا هو الحرصُ، وإنَّما أنا أرفقُ بهؤلاءِ الضِّعافِ، فإنَّ أمَّهاتِهما قد خرجوا[1] وهم لا يطيقُونَ المشيَ معهم، وهؤلاءِ أعطيهم قوْتَهم، فإنِّي عنهم مسؤولٌ، وأخبرَهُ بأشياءَ كانَتْ في خاطرِه، فاستحيا ذلك الشَّخصُ، وحصلَ[2] له حالٌ مباركٌ.

وإنَّما هربَ مَن هربَ من رؤيةِ حطامِها وتملُّكِهِ؛ لأنَّه رأى نفسَهُ أنَّه لا يقدرُ أن يُعرضَ عمَّا في يدِه، فتركَه من أجلِ تلك العلَّةِ، هذا حالُ غيرِ المتمكِّنينَ، وأمَّا مَن تركَهُ وهو يظنُّ أنَّ ذلك عينُ الزُّهدِ فليسَ الكلامُ عليه، وقد أقمْنا عليه الحجَّةَ قبلُ.

وفيه دليلٌ على أنَّ مِن السُّنَّةِ تنميةَ المالِ، يُؤخَذُ ذلك من أخذِهم جلدَ الشَّاةِ ودبغِه، ولم يتنزَّهوا عنه، مع كثرةِ كرمِهم ﷺ ورضيَ الله عنهم أجمعينَ، وقد جاءَ هذا نصًّا منه ﷺ بقولِه: «إنَّ اللهَ نهاكُم عن إضاعةِ المالِ، وكثرةِ السُّؤالِ، والقيلِ والقالِ»[3] أو كما قالَ عليهِ السَّلامُ.

---

(١) في (ج): «خرجن».

(٢) في الأصل: «وكان».

(٣) رواه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال».

وفيه دليلٌ على أنَّ من السُّنَّةِ استعمالَ أثرِ الحكمةِ إذا قدرَ عليها؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِها: (ننبذُ فيهِ) فإنَّ ذلك ممَّا يوافقُ هواهُم، فهذا استعمالُ أثرِ الحكمةِ، وقد كانَ ﷺ في وقتٍ غيرِ هذا يقعدُ الشَّهرَ والشَّهرينِ وليسَ لهم طعامٌ إلَّا الأسودينِ؛ التَّمرَ والماءَ[١].

ويترتَّبُ على هذه الآثارِ المختلفةِ عنه عليهِ السَّلامُ في تطويرِ أحوالِه المباركةِ: أنَّ السُّنَّةَ إذا وجدَ العبدُ بما يفعلُ به أثرَ الحكمةِ أن يستعملَ من الأطعمةِ والأشربةِ ما يَصْلُحُ به مزاجُهُ لأن يكونَ ذلك عوناً له على عبادتِه[٢]؛ لأنَّ ذلك الأقربُ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، وهو في ذلك متَّبعٌ للسُّنَّةِ، وإذا لم يَجدْ على ذلكَ قدرةً لا يشغلُ نفسَهُ بطلبِ ذلك والاهتمامِ به، إلَّا أنَّه يرضَى بما تيسَّرَ له في الوقتِ من رخاءٍ وشدَّةٍ، ويوافقُ في ذلك القدرَ بالتَّسليمِ والرِّضا، ويعلمُ أنَّ القدرةَ قد تبلغُهُ بغيرِ أثرِ الحكمةِأكثر ممَّا يبلغُ به أثرُ الحكمَةِ[٣] في ذلك النَّوعِ بحسبِ ما جرَتْ به العادةُ له، أو مثلِ ذلك، أو أقلَّ، لا تتوقَّفُ قدرةُ القادرِ عن شيءٍ عجزاً ولا بخلاً.

وفي هذا دليلٌ لأهلِ السُّلوكِ في اقتدائِهم العَجيبِ الَّذي لا يقدرُ أحدٌ أن يُضاهيَهم فيه.

وممَّا حُكِيَ في ذلك: أنَّ بعضَهم مرضَ من إنزالِ الدَّمِ، فعجزَ عن محاولةِ أمرِ نفسِهِ، وكانَ له أخٌ في اللهِ مباركٌ، وكانَ قادراً على وقتِه، فوقعَ له أن يمرَّ إليه ويكونَ مرضُهُ عنده، فلمَّا دخلَ عليه فرحَ به، فأوَّلُ طعامٍ قدَّمَ له لحمٌ بخلٍّ، فقالَ في نفسِه:

---

(١) رواه البخاري (٢٥٦٧)، ومسلم (٢٩٧٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: «عبادة الله».

(٣) «أكثر مما يبلغ به أثر الحكمة»: ليس في (ج).

وكيفَ يوافقُ هذا لمثلِ هذه الشِّكاية من طريقِ أثرِ الحكمةِ، ثمَّ قالَ لنفسِه: القدرةُ صالحةٌ[1]، وأنتَ قد أتيْتَ إليه من أجلِ اللهِ، فلا تردَّ[2] عليه، ولا تمتنعْ عمَّا يسوقُ لك، فهو أبصرُ، فأكلَ ذلك الطَّعامَ، وبقيَ أيَّاماً متوالياتٍ لا يأتيهِ إلَّا بذلك الطَّعامِ أو ما هو مثلهُ ممَّا هو مخالفٌ لشكايتِهِ، وشكايتُهُ كلَّ يومٍ تنتقصُ حتَّى بَرِئَتْ في أقربِ زمانٍ، وحينئذٍ رفعَ عنهُ أكلَ طعامِ الخلِّ.

وفيه دليلٌ على جوازِ دوامِ أكلِ الطَّيِّبِ من الطَّعامِ إذا وُجِدَ، وليسَ بمنافٍ للزُّهدِ ولا للعبادةِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِها: **(ما زلْنا ننبذُ)** فدلَّ ذلك على دوامِهم للانتباذِ، وهو من أطيبِ شرابِهم بحسبِ أهويةِ بلادِهم، وقد جاءَ عنه ﷺ أنَّهُ كانَ يأكلُ الطَّيِّبَ من الطَّعامِ في وقتِهِ، والغليظَ منه، ولم يذمَّ قطُّ طعاماً[3].

وفيه دليلٌ على جوازِ تخصيصِ بعضِ الأواني ببعضِ الأطعمةِ إذا رأى صاحبُها في ذلك مصلحةً؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِها: **(ما زلْنا ننبذُ فيه حتَّى صارَ شنًّا)** أي: بالياً، فدلَّ ذلك على اتِّخاذِهم ذلك الجلدَ للانتباذِ، وتخصيصِهِ به، ودوامِ ذلك حتَّى صارَ بالياً.

وفيه دليلٌ على جوازِ إضافةِ الشَّيءِ إلى الشَّخصِ بأدنى ملابسةٍ ما؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِها: **(شاة لنا، وما زلْنا ننبذُ فيه)** بصيغةِ الجمعِ.

---

(١) في الأصل زيادة: «لما شأت».

(٢) في (د): «ترده».

(٣) روى البخاري (٥٤٠٩)، ومسلم (٢٠٦٤)، وأبو داود (٣٧٦٣)، والترمذي (٢٠٣١)، وابن ماجه (٣٢٥٩)، وأحمد في «مسنده» (١٠١٤١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإن كرهه تركه.

والشَّاةُ إنَّما كانت لصاحبِ البيتِ أوْ لها، فلمَّا كان كلُّ ما يكونُ في البيتِ، وإن كان الَّذي يملكُه واحداً، لكن تعودُ المنفعةُ فيه على الكلِّ؛ حصلَ فيه بلازمِ جري العادةِ اشتراكٌ ما، فجازَ أن يضيفَهُ الشَّخصُ إلى نفسِه مع الَّذي هو مالكٌ له[1].

وفيه دليلٌ على أنَّ المصائبَ تُصِيبُ الرَّفيعَ والوضيعَ في المالِ والنَّفسِ؛ يُؤخَذُ ذلك من موتِ هذه الشَّاةِ وهي في ملكِ سيِّدِ الأوَّلينَ والآخرينَ، فإنَّ ذلك إصابةٌ في المالِ، وقد كانَ عليه السَّلامُ يُصَابُ في بدنِه باعتراضِ الأمراضِ[2]، وهذا ترفيعٌ له في الدَّرجاتِ، وقد قالَ ﷺ: «إنَّ اللهَ يبغضُ العفريتَ النِّفريتَ[3] الَّذي لم يُرْزَأْ في بدنِه ومالِه»[4] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، وقد قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١] وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦ ـ ١٥٧].

فقد بانَتْ فائدةُ الامتحانِ في الأموالِ والأبدانِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، والحكمةُ في ذلك: ليميزَ اللهُ الخبيثَ من الطَّيِّبِ.

---

(١) في الأصل: «فيه».

(٢) روى البخاري (٥٦٦٧)، ومسلم (٢٥٧١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٦١)، وأحمد في «مسنده» (٣٦١٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: دخلت على النبي ﷺ وهو يوعك، فمسسته بيدي فقلت: إنك لتوعك وعكاً شديداً، قال: «أجل، كما يوعك رجلان منكم» قال: لك أجران؟ قال: «نعم، ما من مسلم يصيبه أذى، مرض فما سواه، إلا حط الله سيئاته، كما تحط الشجرة ورقها».

(٣) أي: المنكر الخبيث. «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٩٣).

(٤) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢٤٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٤٠) عن أبي عثمان النهدي، قال البيهقي: هكذا جاء مرسلا.

وقد كانَ بعضُ الرِّجالِ يقولُ: نحبُّ المرَضَ لتكفيرِ ذنوبي[1]، ونحبُّ الموتَ من أجلِ لقاءِ ربِّي.

فانتبهْ إلى حالِ القومِ أينَ[2] هي من حالِ الغيرِ يبنْ لك الخيرُ ويتَّضحْ، جعلَنا اللهُ ممَّن هداهُ في سرَّائِهِ وضرَّائِهِ إلى الطَّريقِ المبلِّغِ إلى رضاهُ، بمنِّهِ وكرمِهِ، لا ربَّ سواهُ.

* * *

(١) في الأصل: «سيئاتي».

(٢) في الأصل: «فانتبه لحال القوم كيف».

٢٧٥ ـ عَن أنسٍ رضيَ الله عنهُ، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ابنُ أُختِ القَومِ منهُمْ ـ أو: مِن أنفُسِهِمْ ـ». [خ: ٦٧٦٢]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ ابنَ أختِ القومِ منهم، وأنَّه يُضَافُ إليهم، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: ما معنى: (منهم)؟ هل ذلك على العمومِ في كلِّ مَن انقطعَ عن نسبِ أبيهِ، أو ذلك في وجهٍ خاصٍّ؟ وما الحكمةُ في أن أتى بصيغةِ القومِ؟ وما أرادَ بها؛ هل القبيلةَ، أو غيرَ ذلك من الرِّجالِ دونَ النِّساءِ؟ وهل هذه النِّسبةُ أمر لا يُعقَلُ معناه، فيكون تعبُّداً، أو لحكمةٍ تُعرَفُ؟

أمَّا قولُنا: ما معنى: (منهم)؟ وهل ذلك على العمومِ أو في أمرٍ خاصٍّ؟ اللَّفظُ محتملٌ، وتخصيصُه يُؤخَذُ من غيرِ هذا الحديثِ، ويتبيَّنُ أيضاً تخصيصُه من جهةِ[1] قواعدِ الشَّريعةِ، فقد قالَ ﷺ: «مَن انتسبَ إلى غيرِ أبيهِ وهو يعلمُ أنَّه غيرُ أبيهِ فالجنَّةُ عليه حرامٌ»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فلا يكونُ على عمومِه حتَّى يُقْطَعَ الابنُ من أبيهِ ونسبِه.

وأمَّا تخصيصُه من غيرِ هذا الحديثِ فقد قالَ ﷺ: «الخالُ أحدُ الأبوينِ»[3]

---

(١) «جهة»: ليست في (ج) و(د).

(٢) رواه البخاري (٦٧٦٦)، ومسلم (٦٣)، وأبو داود (٥١١٣)، وابن ماجه (٢٦١٠)، وأحمد في «مسنده» (١٤٩٩) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال سمعت النبي ﷺ، يقول: «من ادعى إلى غير أبيه... » الحديث.

(٣) لم أقف عليه كنص نبوي، وإنما يذكر كمثال على الجمع في التثنية بين الحقيقة والمجاز. انظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٩٣)، و«شرح المشكاة» (٩/ ٢٩٧٦).

معناه فيما يجبُ من برِّهِ وتوقيرِه؛ لأنَّه اشتركَ هو والأبوانِ في الصَّبيِّ، ولا له معهما في ميراثِه نصيبٌ، وكذلك ابنُ الأختِ من القومِ؛ أي: مثلُ بنيهِم؛ لأنَّه ما يكونُ من القومِ إلَّا بنيهم[1]، فهو كبنيهِم في الشَّفقةِ عليه.

ولذلك قُدِّمَ في الحضانةِ الأمُّ وأهلُها مِن بعدِها على الأبِ وأهلِهِ[2]، ويلزمُ الصَّبيَّ من البرِّ لهم، والإكرامِ، مثلُ ما يلزمُ من جهةِ الأبِ.

وقد قالَ بعضُ الحكماءِ[3]: إذا أردْتَ النُّصرةَ فائتِ العمومةَ والقبيلةَ، فهم أشدُّ في الحمايةِ لك، وإذا أردْتَ الأكلَ والحاجةَ من جهةِ بذلِ المالِ، أو ما في معناهُ فائتِ الخؤولةَ، فهم أحنُّ عليك وأشفقُ.

وممَّا يبيِّنُ ما ذكرْناهُ أنَّه ﷺ دخلَ على عائشةَ رضي الله عنها وهي تبكي فقالَ لها: «ما يبكيكِ؟» فقالَتْ: ليسَ لي بما أُكَنَّى، وعادةُ العربِ يُكنُّونَ بالأكبرِ من بنيهم، فقالَ لها: «تكنَّي بابنِ أختِك[4]»[5] فجعلَ ابنَ أختِها مثلَ ابنِها.

وأمَّا قولُنا: ماذا أرادَ بقولِه: **(القوم)**؟ هل الرِّجالَ دونَ النِّساءِ، أو الجميعَ؟

فالجـوابُ: أنَّـه لمَّـا كانَ الحكـمُ فـي هـذا للرِّجـالِ والنِّسـاءِ سـواءً، وعـادةُ العـربِ إذا كانَ مذكَّـرٌ ومؤنَّـثٌ وأرادُوا جمعَهمـا غلَّبُوا المذكَّـرَ وإن كانَ هو الأقلَّ،

---

(١) في (ج): «بنوهم».

(٢) «وأهله»: ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «العلماء».

(٤) في (ج) زيادة: «عبد الله».

(٥) رواه أبو داود (٤٩٧٠)، وابن ماجه (٣٧٣٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٥١٨١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٧٧٣٨) بنحوه من حديث عائشة رضي الله عنهما. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وجمعُوهما جمعَ المذكَّرِ، فلذلك جمعَ هنا ﷺ بصيغةِ جمعِ المذكَّرِ[١].

وأمَّا قولُنا: هل هذا تعبُّدٌ، أو لحكمةٍ تُعْرَفُ؟ فالحكمةُ ـ واللهُ أعلمُ ـ ظاهرةٌ؛ لأنَّ العربَ كانُوا لا يلتفتُونَ لجهةِ النِّساءِ، ولا يعبؤونَ بهنَّ، وكانُوا يقولُونَ في ابنِ البنتِ الَّذي هو أقربُ منهُ؛ أعني: من ابنِ الأختِ:

أبنــاءُ أبنائِــنا أبنـاؤُنـاوأبنــاءُ بناتِنا أبنــاءُ النَّــاسِ الأباعــدِ[٢]

فأرادَ ﷺ بهذا الحديثِ، وما هو في معناه؛ نسْخَ أحكامِ الجاهليَّةِ، والألفةَ بينَ الأهلِ والأقاربِ، والله أعلم.

وفيه دليلٌ على جوازِ المخاطبةِ باللَّفظِ العامِّ والمرادُ منه[٣] الخصوصُ إذا علمْتَ من فهمِ المخاطبِ أنَّه فهمَ ما أُلقِي إليه؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليهِ السَّلامُ: (ابنُ أختِ القومِ منهم) والمقصودُ بقولِه: (منهم) ما أشرْنا إليه باللَّفظِ الخاصِّ.

وفي هذا دليلٌ لمالكٍ حيثُ يقولُ: بالمعاني استُعبِدْنا لا بالألفاظِ، إشارةً منه إلى هذا المعنى، فلا تشاحُحَ[٤] في الألفاظِ.

وفيه دليلٌ على فضلِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، وتحرِّيهم في النَّقلِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِ الرَّاوي: (منهم، أو: من أنفسِهم)، وهذا دأبُهم في النَّقلِ.

---

(١) قوله: «فلذلك جمعَ هنا ﷺ بصيغةِ جمعِ المذكَّرِ»: ليس في الأصل.

(٢) لم أقف على قائله، وذكر بنحوه في «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٢٣٠)، و«الفروق اللغوية» (١/ ٢٨٣) وهو:

بنونـا بنـــو أبنائنـــا وبناتُنا بنوهـن أبنـاءُ الرجـال الأباعـد

(٣) في الأصل: «به».

(٤) في (ج): «تشاحَّ».

وفيه دليلٌ لمن يقولُ: إنَّ الحديثَ إنَّما يُنقَلُ مثلَ القرآنِ بالواوِ والفاءِ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِهِ: (منهم، أو: من أنفسِهم)؛ لأنَّ المعنى في اللَّفظتينِ سواءٌ، فلو لم يكنِ الأمرُ عندهم أنَّه ينقلُ بالفاءِ والواوِ ما فعلَ هذا.

وفيه دليلٌ لمن يقولُ: إنَّ للعالمِ أن يُعلِّمَ قبلَ أن يُسأَلَ؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّ سيِّدَنا ﷺ أخبرَهم بهذا الحديثِ من غيرِ سؤالٍ تقدَّمَ، ولو تقدَّمَهُ سؤالٌ لذكرَهُ الرَّاوي، فإنَّ هذا هو المعروفُ من عادتِهم رضي الله عنهم.

وفيه دليلٌ على أنَّ لسيِّدِنا ﷺ أن يقرِّرَ من الأحكامِ ما شاءَ بغيرِ وحيٍ في ذلك؛ يُؤخَذُ ذلك من أنَّه عليه السَّلامُ أخبرَ بهذا الحديثِ ولم يذكرْ أنَّه بوحيٍ، وبأيِّ طريقٍ[1] أُمِرْنا من هذين الوجهينِ يلزمُنا العملُ بذلك؛ لقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ في كتابه: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] وإن كانت المسألة مختَلَفاً فيها، لكن هذا هو الظَّاهرُ، والَّذي عليه الجمهورُ، وهو المستقرُّ أيضاً من أحكامِ الشَّريعةِ لمن تتبَّعَها غالباً.

* * *

(١) في الأصل: «وجه».

٢٧٦ ـ عَن سَعدٍ رضيَ الله عنهُ، قالَ: سمعْتُ النَّبيَّ ﷺ، يقولُ: «مَن ادَّعَى إلى غَيرِ أبيهِ، وهوَ يعلَمُ أنَّهُ غيرُ أبِيهِ، فالجَنَّةُ عليهِ حَرامٌ». [خ: ٦٧٦٦]

ظاهرُ الحديثِ المنعُ من أن ينتسبَ أحدٌ[1] إلى غيرِ أبيهِ وهو يعلمُ ذلك، وأنَّ مَن فعلَ ذلك لا يدخلُ الجنَّةَ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منهـا: أن يُقـالَ: هـل هـو ممَّنْ يخلـدُ فـي النَّـارِ، أو كيـفَ حالُهُ؟ وهـل يلحقُ بـه النَّاسـي والمكـرهُ أو لا؟ وهـل الَّذي يفعلُـهُ غيرَ مُجِـدٍّ هل يلحقُ بـه أم لا؟ وهل هـذا تعبُّـدٌ، أو لحكمـةٍ تُعـرَفُ؟ وإن كانَ لحكمـةٍ تُعـرَفُ فهـل يتعـدَّى الحكمُ إلى غيرِ هـذا أم لا؟

أمَّا قولُنا: هل يخلدُ في النَّارِ مع الكفَّارِ، أو[2] كيفَ يكونُ حالُه؟ أمَّا إن ماتَ على الإيمانِ فلا يخلدُ في النَّارِ، ويكونُ معنى الحديثِ مثلَ ما قيلَ في معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، قال علماءُ السُّنَّة: معناهُ: فجزاؤُهُ إن جازاهُ فيكونُ هذا كذلك؛ لأنَّه من حُرِّمَتْ عليه الجنَّةُ فالنَّارُ مأواهُ؛ لأنَّه ليسَ بعد الدُّنيا من دارٍ إلَّا الجنَّةُ أو النَّارُ، ويكونُ حكمُ هذا بمقتضى الشَّريعةِ التَّخليدَ في النَّارِ، فيكونُ من الَّذينَ يُخرِجُهم اللهُ تعالى بشفاعتِه الجليلةِ، كما جاءَ في الحديثِ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ بعدما يشفعُ سيِّدُنا ﷺ ويرجعُ إلى النَّارِ عن ثلاثِ مرَّاتٍ، يُقالُ له من أوَّلِ مرَّةٍ: «أخرجْ مَن في قلبِه[3] ذرَّةٌ من الإيمانِ» وفي الثَّانيةِ: «أدنى ذرَّةٍ من إيمانٍ» وفي الثَّالثةِ: «أدنى أدنى ذرَّةٍ من إيمانٍ، فلا يبقى في النَّارِ إلَّا مَن

---

(١) في الأصل: «المرء».

(٢) في الأصل: «أم».

(٣) في الأصل زيادة: «مثقال».

حبسَهُ القرآنُ، فيقولُ اللهُ جل جلاله: شفعَتِ الأنبياءُ والرُّسلُ، وشفعَتِ الملائكةُ، وبقيَتْ شفاعةُ أرحمِ الرَّاحمينَ، فيقبضُ اللهُ قبضةً من أهلِ النَّارِ ممَّنْ حبسَهم القرآنُ، فيُخرِجُهم بشفاعتِهِ الجليلةِ، ويُسَمَّونَ عتقاءَ اللهِ من النَّارِ»[1].

والَّذينَ حبسَهم القرآنُ في النَّارِ هم على نوعينِ: كفَّارٌ، وغيرُ كفَّارٍ، فغيرُ الكفَّارِ مثلُ صاحبِ هذا الذَّنبِ الَّذي في هذا الحديثِ، ومثلُ الَّذي في الآيةِ، وهو القاتلُ للمؤمنِ عمداً، ومثلُ المتلاقِيَينِ بسيفَيهِما، وما هو في معناهم ممَّا نصَّ الكتابُ أو السُّنَّةُ على تخليدِهم في النَّارِ.

فيكونُ الجمعُ بينَ ذلك بأن نقولَ: إنَّ الكفَّارَ لا يخرجُون من النَّارِ أبداً، وذلك بنصِّ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ علماءِ المسلمينَ، فتكونُ الشَّفاعةُ التي هي مِن قِبَلِ اللهِ عزَّ وجلَّ لهذا القسمِ الثاني، ويصدقُ عليهم أنَّهم «ممن حبسَهُم القرآنُ» حقيقةً؛ لأنَّهُ ما أخبرَتْ السُّنَّةُ بهِ فالكتابُ مخبِرٌ بهِ؛ لأنَّه ﷺ لا ينطقُ عن الهوى.

---

(١) روى البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه: «فيأتوني فأستأذن على ربي، فيؤذن لي، فإذا أنا رأيته وقعت ساجداً، فيدعني ما شاء الله، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، قل تسمع، سل تعطه، اشفع تشفع، فأرفع رأسي، فأحمد ربي بتحميد يعلمنيه ربي، ثم أشفع فيحد لي حدا، فأخرجهم من النار، وأدخلهم الجنة، ثم أعود فأقع ساجدا، فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقال: ارفع يا محمد، قل تسمع، سل تعطه، اشفع تشفع، فأرفع رأسي، فأحمد ربي بتحميد يعلمنيه، ثم أشفع فيحد لي حدا، فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ـ قال: فلا أدري في الثالثة أو في الرابعة ـ قال: فأقول: يا رب، ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن أي وجب عليه الخلود».

وروى آخر البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، وأحمد في «مسنده» (١١٨٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مطولاً.

وقد تقدَّمَ أوَّلَ الكتابِ[1] في هذا بيانٌ شافٍ، وما أعدْنَا منهُ هذا إلَّا لضرورةِ الموضعِ إليهِ[2].

وأمَّا قولُنا: هل نُلحقُ بالعامدِ في هذا الحكمِ الناسيَ والمكرَه؟ أمَّا بنصِّ الحديثِ فيحتملُ، وأمَّا ما تقرَّرَ في الشريعةِ بقولِهِ ﷺ: «رُفِعَ عن أمتي خطؤهَا ونسيانُهَا وما استكرهُوا عليهِ»[3] أو كما قالَ عليهِ السلامُ، وذلكَ يعطي أنْ لا يلحقُوا بهِ في وقوعِ الإثمِ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا قولُنا: هل يلحقُ بهذا الذي يفعلُهُ غيرُ مُجِدٍّ؟ لفظُ الحديثِ يعطي العمومَ، ويزيدُ ذلك تأكيداً في حقِّ اللاهي قولُه ﷺ: «إنَّ الرجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ من الشَّرِّ يُلهِي بها أهلَهُ لا يبالي بها يهوي بها في النَّارِ سبعينَ خريفاً»[4] أو كما قالَ عليهِ السلامُ، ولوجهٍ آخرَ من جهةِ الفقهِ؛ لأنَّهُ يلعبُ بدينِ اللهِ تعالى، ويهزأُ بقولِ الشَّارعِ عليهِ السلامُ، وهذا أعظمُ الذُّنوبِ.

وأمَّا قولُنا: هل الذي يفعلُ ذلك مع غيرِه؛ أي: ينسبُ غيرَهُ إلى غيرِ أبيهِ؟ فهذا لا يدخلُ تحتَ هذا الحكمِ، وهو من بابِ القذفِ، وحكمُ القاذفِ قد تقرَّرَ بحسبِ ما عُلمَ من الشَّريعةِ، وهو بحيث لا يُجهَلُ، فلا يُحتاجُ إلى بيانِهِ.

وأمَّا قولُنا: هل هذا تعبُّدٌ لا يُعقَلُ له معنىً، أو هو لحكمةٍ نعرفُهَا؟ فإنْ قلْنَا: تعبُّدٌ فلا بحثَ، وإنْ قلْنَا: لحكمةٍ فما هيَ؟

فنقولُ ـ واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ ـ: لمَّا خالفَ هذا حكمةَ اللهِ سبحانَه وتعالى

---

(١) انظر: الوجه السادس والسابع من الحديث رقم: (٥).

(٢) «إليه»: ليست في الأصل.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) تقدم مراراً.

في عبيدِه، ويترتَّبُ على ما فعلَه تحريمُ ما أحلَّهُ اللهُ، وتحليلُ ما حرَّمَه اللهُ؛ يترتَّبُ عليه هذا الوعيدُ العظيمُ، ولو اعتقدَ أنَّ ذلك جائزٌ لكانَ كافراً، بيانُ ذلك أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣] وحلَّلَ من النَّسبِ ما شاءَ وحرَّمَ منهُ ما شاءَ؛ أعني: في التَّناكحِ بينهم حسبَ ما يُعرَفُ ذلك من أحكامِ الشَّرعِ، وقد تقرَّرَ العلمُ به، فلا يحتاجُ إلى ذكرِه، فإذا انتسبَ هذا إلى غيرِ أبيهِ فقد خَرَمَ هذا النِّظامَ البديعَ، وحرَّمَ على نفسِه وعلى غيرِه نكاحَ مَن قد أحلَّهُ اللهُ له ولغيرِه، وحلَّلَ لنفسِه ما قد حرَّمَه اللهُ عليه وعلى غيرِه، فإنَّه يتزوَّجُ بتلك النِّسبةِ الَّتي انتسبَها ذوي محارمِه الحقيقيِّينَ وهم عليه حرامٌ، ويُحرِّمُ على نفسِه وعلى غيرِه ذوي محارمِه الزُّوريِّينَ بحسبِ انتسابِه، فيكونُ حرَّمَ من ذلك ما أحلَّهُ اللهُ تعالى.

وأمَّا قولُنا: هل تعدَّى الحكمُ إلى غيرِهذا أم لا؟ فحيثُ وجدْنا مَن خالفَ حكمَ اللهِ تعالى مثلَ ما فعلَ هذا؛ قلْنا له: الحكمُ فيه كالحكمِ في هذا سواءٌ؛ لأنَّه بواحدةٍ ممَّا فعلَ هذا يكونُ الخلودُ في النَّارِ؛ أعني: مع الاعتقادِ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥] وبإجماعِ الأمَّةِ أنَّ مَن حلَّلَ[1] واحدةً ممَّا حرَّمَه اللهُ سبحانَه، أو حرَّمَ واحدةً ممَّا أحلَّهُ اللهُ عامداً لذلك، مستبيحاً لذلك، أنَّهُ كافرٌ يستتابُ، فإن تابَ وإلَّا قُتِلَ كفراً.

وفيه معنىً آخرُ، وهو سوءُ أدبِ العبوديَّةِ مع المواليةِ؛ لأنَّ حكمَ العبوديَّةِ اتِّباعُ كلِّ ما أمَرتْ به المواليةُ، فالعبدُ إذا خالفَ حكمَ مولاهُ وجبَ أدبُهُ.

ولذلك قالَ بعضُ أهلِ التَّوفيقِ: أعظمُ الكراماتِ الاتِّصافُ بأوصافِ العبوديَّةِ، وامتثالُ أوامرِ الربوبيَّةِ، جعلَنا اللهُ من أهلِها بمنِّه.

---

(١) في الأصل: «أحل».

٢٧٧ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللَّه عنهُ، قالَ: سمعْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ، يقولُ: «لم يَبقَ مِن النُّبوَّةِ إلَّا المُبشِّرَاتُ» قالُوا: ومَا المُبشِّرَاتُ؟ قالَ: «الرُّؤيَا الصَّالحَةُ». [خ: ٦٩٩٠]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على انقطاعِ النُّبوَّةِ، ولم يبقَ منها إلَّا المبشِّراتُ؛ وهي الرُّؤيا الصَّالحةُ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: كيف نفهمُ قولَه: (لم يبقَ)؟ وكيف نفهمُ[1] معنى: (الصَّالحة)؟ وهل الَّذي ما بينَ هذه الرُّؤيا والنُّبوَّةِ من تضعيفِ الأجرِ، أو النِّسبةِ هل نأخذُهُ تعبُّداً، أو لنا طريقٌ لمعرفةِ ذلك؟ والَّتي ليسَتْ بصالحةٍ إن كانت حقًّا فهل تكونُ من النُّبوَّةِ أم لا؟ وهل هذه المبشِّراتُ على عمومِها كان الَّذي يراها كيفَ كانَ تقيًّا أو غيرَ ذلك؟ وما الحكمةُ في أن قالَ: (من النُّبوَّةِ) ولم يقلْ: من الرِّسالةِ؟

أمَّا قولُنا: كيف يُفهَمُ قولُه عليه السَّلامُ: (لم يبق) وهذا إنَّما يُستَعْمَلُ في الماضي؟ اعلمْ أنَّ العربَ تأتي بالماضِي وتريدُ به المستقبلَ إذا كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه؛ كقولِ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] وهذا إنَّما يكونُ يومَ القيامةِ، وقد بيَّنَ ﷺ هذا في حديثٍ غيرِه فقالَ: «لا يبقَى بعدِي مِن النُّبوَّةِ إلَّا المبشِّراتُ»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ.

وأمَّا قولُنا: ما معنى (الصَّالحة)؟ فمعناها الحسنةُ، كما قالَ عزَّ وجلَّ في كتابِه[3] في قصَّةِ موسى عليه السَّلامُ مع شعيبٍ عليه السَّلامُ: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ

---

(١) قوله: «قوله لم يبق، وكيف نفهم»: ليس في الأصل.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٤٩٧٧) من حديث عائشة رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧٢): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) «في كتابه»: ليست في الأصل.

﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القصص: ٢٧] ولم يُرِدْ شعيبٌ عليه السَّلامُ[1] مدحَ نفسِه بالخيرِ، وإنَّما أرادَ به معنى الخيرِ والإحسانِ لموسى عليه السَّلامُ، فما فيه خيرٌ لك يسوغُ فيه أن يُقالَ: هذا صالحٌ؛ أي: يصلحُ لك، أو يصلحُ به أمرُكَ أو شأنُكَ.

وأمَّا قولُنا: كيف النِّسبةُ بينها وبين النُّبوَّةِ، ومِن أين يكونُ الجمعُ بينها وبين النُّبوَّة[2]؟ فاعلمْ أنَّ النِّسبةَ بينهما، وطريقَ الجمعِ من وجهينِ:

الواحد: من طريقِ أنَّ النُّبوَّةَ حقٌّ لا شكَّ فيها، فهذه كذلك حقٌّ لا شكَّ فيها[3]، وقد نبَّهَ ﷺ على ذلك في الحديثِ بعد هذا بقولِه عليه السَّلامُ: «وما كانَ مِن النُّبوَّةِ لا يَكْذِبُ»[4].

والوجهُ الآخرُ: هو أنَّه لمَّا كانت بدايةُ نبوَّتِهِ عليه السَّلامُ قبلَ أن يأتيَه الوحيُ بالرُّؤيا الصَّالحةِ كما هو مذكورٌ أوَّلَ الكتابِ[5]: «فكانَ لا يرى رؤيا إلَّا جاءَتْ مثلَ فلقِ الصُّبحِ» فما كانَ بدؤها أوَّلاً هو الَّذي يبقى منها آخراً: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وأمَّا قولُنا: هل الَّتي ليسَتْ بصالحةٍ إن كانت حقًّا، هل تكونُ من النُّبوَّةِ أم لا؟ فإن فهمنا من قولِه: **(صالحة)** الخيرَ الَّذي فيه سرورٌ للنَّفسِ وفرحٌ به لا غيرَ؛ فلا نحكمُ لها بأنَّها من النُّبوَّةِ، فعلى هذا فتنقسمُ الرُّؤيا على ثلاثة أقسامٍ: فما كانَ منها يسرُّ فمِنَ النُّبوَّةِ، وما كانَ حلماً فهو من الشَّيطانِ، وما كانَ منها بينَ ذلك ـ وهو الَّذي

---

(١) من قوله: «﴿سَتَجِدُنِيٓ﴾... إلى قوله: عليه السلام»: ليس في الأصل.

(٢) «ومن أين يكون الجمع بينها وبين النبوة»: ليس في (ج) و(د).

(٣) «فهذه كذلك لا شك فيها»: ليس في الأصل.

(٤) رواه البخاري (٧٠١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر الوجه الأول من الحديث الأول.

ليسَ بحلمٍ ويكرهُ ـ فهو محتملٌ أن يكونَ حقًّا، فيلحقَ بالنُّبوَّةِ؛ لأنَّه حقٌّ، فجاءَتِ النِّسبةُ، ومحتملٌ أن يكونَ باطلاً، فتُلْحِقَهُ بالَّذي هو من الشَّيطانِ، وهي الأضغاثُ والأحلامُ.

لكن هذا لا يُعلَمُ الحقُّ منه من الباطلِ إلَّا بحسبِ ما تستقرُّ[1] به العاقبةُ، وإن قلْنا: إنَّ معنى: (**صالحة**): ما يصلحُ به حالُكَ، فإنَّ ممَّا يصلحُ به الحالُ أن يبينَ للمرءِ ما يصلحُ به حالُه من خيرٍ يُبشَّرُ به، أو شرٍّ يُحذَّرُ[2] عنه، فإنَّ بهذا أتَتِ النُّبوَّةُ مُعلِمةً بطرقِ الخيرِ، ومحرِّضةً عليها، ومبيِّنةً لطرقِ الشَّرِّ، ومحذِّرةً عنها، فتكونُ الرُّؤيا على هذا على نوعينِ: ما يكونُ منها حقًّا بحسبِ دلائلِ التَّعبيرِ في ذلك، فهي من النُّبوَّةِ، وما كانَ منها مُخَوِّفاً ولا يُعلَمُ له معنًى من طريقِ أدلَّةِ العبادةِ، فهو من الشَّيطانِ.

وممَّا يبيِّنُ ذلك ما ذُكِرَ أنَّهُ أتى شخصٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: إنِّي رأيْتُ في المنامِ كأنَّ رأسَهُ قُطِعَ، والرَّأسُ يتدحرجُ وهو يجري خلفَهُ، فزجرَهُ وقالَ له[3]: «هذا من الشَّيطانِ، أحدٌ يُقطَعُ رأسُهُ ويبقى حيًّا يمشِي!»[4] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، والوجهُ الأوَّلُ أظهرُ، واللهُ أعلمُ.

وما ذكرْناهُ من التَّقسيمِ والتَّفسيرِ بينَ الحسنِ وضدِّهِ يحتاجُ ذلك إلى معرفةِ علمِ العبارة على مقتضى الكتابِ والسُّنَّةِ، وحينئذٍ يُعرَفُ الفرقُ بينهما، وإن لم يكنْ لنا

---

(١) في (ج) و(د): «تفسَّرُ».

(٢) في الأصل: «يبشره... يحذره».

(٣) «له»: ليست في (د).

(٤) رواه مسلم (٢٢٦٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦١٠)، وابن ماجه (٣٩١٢)، وأحمد في «مسنده» (١٤٣٨٣) بنحوه من حديث جابر رضي الله عنه.

بذلك علمٌ فلا يحلُّ لنا أن نتكلَّمَ في شيءٍ من ذلك؛ لأنَّه مَن تكلَّمَ في ذلك بغيرِ علمٍ فهو من بابِ الهزءِ بآثارِ النُّبوَّةِ، وهذا ممنوعٌ.

وأمَّا قولُنا: هل هذه المبشِّراتُ على عمومِها، كانَ الَّذي يراها كيفَ كانَ، تقيًّا أو غيرَ ذلك؟ أمَّا هذا الحديثُ فلا يُفهَم منه من ذلك شيءٌ، وقد جاءَ هذا عنه ﷺ في حديثٍ غيرِه بقولِهِ عليه السَّلامُ: «يراها الرَّجلُ الصَّالحُ، أو تُرَى له»[1] لأنَّ الغالبَ من غيرِ الصَّالحِ؛ إمَّا أن يكونَ من شياطينِ الإنسِ، فكفَى بها، أو يكونَ مستغرقاً في دنياهُ، فالغالبُ عليه حديثُ النَّفسِ وشهواتُها، فلم يبقَ مع هؤلاءِ في هذا البابِ كلامٌ، هذا هو الغالبُ، وعليه تُحمَلُ الأحكامُ، وما يندرُ من ذلك فالنَّادرُ لا حكمَ له، وإذا نظرَ يعلَّلُ بوجوهٍ بحسبِ الحالِ والوقتِ، وإن كنَّا قد نبَّهْنا على هذا فيما تقدَّمَ من الكتابِ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن قالَ ﷺ: (من النُّبوَّةِ) ولم يقلْ: (من الرِّسالةِ)؟ فاعلمْ أنَّ هذا من أكبرِ الدَّلائلِ على ما خصَّه اللهُ عزَّ وجلَّ به من حسنِ البلاغةِ، وسرعةِ الإدراكِ لغوامضِ الفوائدِ على البديهةِ، وذلك أنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ منهم مَن هو مرسلٌ للغيرِ، ومنهم مَن ينبَّأُ وليسَ بمرسلٍ، فلمَّا كانَتِ المرائي منها ما يكونُ فيما يخصُّ المرءَ نفسَه، ومنها ما يراهَا لغيرِه، كما ذكرْنا عنه عليه السَّلامُ آنفاً بقولِه: «يراها الرَّجلُ الصَّالحُ، أو تُرَى له» فلهذه النِّسبةِ ذكرَ عليه السَّلامُ (النُّبوَّة) ولم يذكرِ (الرِّسالة) وأنَّها حقٌّ مثلُ ما هي النُّبوَّةُ حقٌّ، وبقي فيها احتمالٌ، هل تخصُّ[2] أو تعمُّ؟

---

(١) رواه مسلم (٤٧٩)، والنسائي (١٠٤٥)، وابن ماجه (٣٨٩٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
ورواه أحمد في «مسنده» (٢٢٦٨٨)، والترمذي (٢٢٧٥)، وابن ماجه (٣٨٩٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٢٥) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: «تختص».

كما أنَّ النُّبوَّةَ قد يكونُ معها الإرسالُ فتكونُ عامَّةً، أو لا يكونُ معها إرسالٌ فتكونُ[١] خاصَّةً.

وفيه دليلٌ على جوازِ مراجعةِ العالمِ إذا لم يُفهَمْ كلامُه؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِهم: (وما المبشِّراتُ)؟ ويترتَّبُ على هذا من الفقهِ التَّثبُّتُ في العلومِ الشَّرعيَّةِ؛ حتَّى تُعلَمَ على تحقيقٍ ويقينٍ، والبحثُ عن ذلك مع الرَّفيعِ والوضيعِ على حدٍّ سواءٍ بالأدبِ؛ لأنَّ ذلك هو[٢] الطَّريقُ اللَّائقُ بالعلمِ، وإلَّا فصاحبُه يُدعَى: زائغاً عن طريقِ العلمِ وسيرةِ السَّلفِ الصَّالحِ من الصَّحابةِ وأتباعِهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، جعلَنا اللهُ مِن المتَّبعينَ لهم بمنِّهِ.

وفيهِ دليلٌ على كثرةِ رحمتِهِ ﷺ بأمَّتِهِ، يُؤخَذُ ذلك من إدخالِه عليه السَّلامُ السُّرورَ عليهم بتحقيقِ الرُّؤيا الَّتي هي خيرٌ بوجهٍ لا يبقى فيه شكٌّ وهو كونُه عليه السَّلامُ جعَلَها من النُّبوَّةِ، فتدخلُ بذلك المسرَّةُ عليهم إلى يومِ القيامةِ، ونفى عنهم ما يهتمُّونَ منه ويتخوَّفُونَ من الحلم، فجعله من الشَّيطانِ الَّذي ليسَ له مقدرةٌ[٣] غيرَ التَّخويفِ والتَّهويلِ، وعلَّمَهُم المخرجَ من ذلك حسبَ ما تقدَّمَ ذكرُهُ في الكتابِ، وبحسبِ ما يُذكَرُ في الحديثِ بعدُ، وتركَ لهم الَّتي تدلُّ على الشَّرِّ وليسَتْ بحلمٍ من قبيلِ المحتملِ، وما هو من قبيلِ المحتملِ فليسَ يكونُ عندهم[٤] له خطرٌ، وإذا تتبَّعْتَ النَّظرَ رأيْتَ عظيمَ الرَّحمةِ من المولى الكريمِ الَّذي مَنَّ علينا بهذا النَّبيِّ الكريمِ، بهذه الشَّفقةِ علينا والرَّحمةِ لنا، وقد شهدَ الحقُّ عزَّ وجلَّ له بذلك بقولِه تعالى:

---

(١) قوله: «عامة، أو لا يكون معها إرسال، فتكون» ليست في (ج).

(٢) في (د): «من».

(٣) في الأصل: «قدرة».

(٤) في الأصل: «عند ذلك».

﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ربَّنا تمِّمْها من نعمةٍ علينا، واجعلْنا لها من الشَّاكرينَ.

ويترتَّبُ عليه من الفائدةِ أنَّ إدخالَ السُّرورِ على المؤمنينَ من السُّنَّةِ، ولأهلِ السُّلوكِ في هذا أقوى دليلٍ؛ لأنَّهم بنوا طريقَهم على جبرِ القلوبِ، وإدخالِ السُّرورِ على المؤمنينَ[5] عامَّةً، وفيما تقدَّمَ آنفاً من استشهادِنا بقولِه ﷺ: «يراها الرَّجلُ الصَّالحُ، أو تُرَى له» تنبيهٌ على أنَّ الخيرَ في هذه المبشِّراتِ إنَّما هو للصَّالحينَ، وكذلك في كلِّ وجوهِ الخيرِ في الدَّارينِ هم المقصودُونَ به، وقد قالَ تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] فيا عبدَ شهوتِه، وأخا غفلتِه[6]؛ بعْتَ كلَّ خيرٍ بصفقةِ بخسٍ؛ فهلا حكَّمْتَ حاكمَ العقلِ فحلَّ لك عقدةَ بيعِكَ البخسِ قبلَ تصرُّفِ يدِ المنايا في جميعِ بضائعِ حسِّكَ ومعناكَ، فلا تجدُ للحلِّ محلًّا ولا وقتاً.

***

(٥) من قوله: «من السنة... إلى قوله: على المؤمنين»: ليس في (د).

(٦) في الأصل و(د): «غفلته».

٢٧٨ ـ عن أبي هُريرَةَ، قالَ: سمعْتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «مَنْ رَآني في المَنامِ فَسَيَرانِي في اليَقَظَةِ، ولايَتَمَثَّلُ الشَّيطانُ بِي». [خ: ٦٩٩٣]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: أنَّه من رآهُ ﷺ في النَّومِ فسيراهُ في اليقظةِ.

والثَّاني: الإخبارُ بأنَّ الشَّيطانَ لا يتمثَّلُ به عليه السَّلامُ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: هل هذا على عمومِه في حياتِه عليه السَّلامُ وبعد مماتِه، أو هذا كانَ في حياتِه عليه السَّلامُ ليسَ إلَّا؟ وهل يتمثَّلُ بغيرِهِ من الأنبياءِ والرُّسلِ صلواتُ اللهُ عليه وعليهم أجمعينَ، أو هذا من الأمورِ الخاصَّةِ به عليه السَّلامُ؟ وهل ذلك لكلِّ مَن رآهُ مطلقاً، أو خاصًّا لمن[1] فيه الأهليَّةُ والاتِّباعُ لسنَّتِهِ عليه السَّلامُ؟

أمَّا قولُنا: هل هو على العمومِ في حياتِه عليه السَّلامُ وفي مماتِه، أو في حياتِهِ لا غير؟ اللَّفظُ يعطي العمومَ، ومَن يدَّعي الخصوصَ فيه بغيرِ مخصِّصٍ منه ﷺ فمتعسِّفٌ، وقد وقعَ من بعضِ النَّاسِ عدمُ التَّصديقِ بعمومِهِ، وقالَ على ما أعطاهُ عقلُهُ: وكيف يكونُ مَن هو في دارِ البقاءِ يُرى في دارِ الفناءِ، وفي هذا القولِ من المحذورِ وجهانِ خطرانِ:

أحدُهما: أنَّه قد يقعُ في عدمِ التَّصديقِ لعمومِ قولِ الصَّادقِ عليه السَّلامُ الَّذي لا ينطقُ عن الهوى.

والثَّاني: الجهلُ بقدرةِ القادرِ وتعجيزُها، كأنَّه لم يسمعْ في سورةِ البقرةِ قصَّةَ البقرةِ، وكيف قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] فضُرِبَ قبرُ الميتِ أو هو نفسُهُ ببعضِ البقرةِ فقامَ حيًّا سويًّا، وأخبرَهم بقاتلِهِ،

---

(١) في الأصل: «خاص بمن».

وذلك بعد أربعينَ سنةً على ما ذكرَهُ أهلُ العلمِ(١)؛ لأنَّ بني إسرائيلَ تأخَّرَ أمرُهم في طلبِ البقرةِ على الصِّفةِ الَّتي نُعِتَتْ لهم أربعينَ سنةً، وحينئذٍ وجدُوها، وكما أخبرَ أيضاً في السُّورةِ نفسِها في قصَّةِ العُزيرِ، وقصَّةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ في الأربعِ من الطَّيرِ، وكيفَ قصَّ علينا في شأنِهما، فالَّذي جعلَ ضرْبَ الميتِ ببعضِ البقرةِ سبباً لحياتِه، وجعلَ دعاءَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ سبباً لإحياءِ الطُّيورِ، وجعلَ تعجُّبَ العزيرِ سبباً لإحيائِهِ وإحياءِ حمارِهِ بعدَ بقائِهِ مئةَ سنةٍ ميتاً؛ قادرٌ على أن يجعلَ رؤيتَهُ ﷺ في النَّومِ سبباً لرؤيتِهِ في اليقظةِ.

وقد ذكرَ عن بعضِ الصَّحابةِ(٢)، وأظنُّهُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهُما، أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ في النَّومِ(٣) فتذكَّرَ هذا الحديثَ، وبقيَ متفكِّراً فيه، ثمَّ دخلَ على بعضِ أزواجِ النَّبيِّ ﷺ، وأظنُّها ميمونةَ، فقصَّ عليها قصَّتهُ، فقامَتْ وأخرجَتْ له جبَّةً ومرآةً وقالَتْ له: هذه جبَّتُهُ، وهذه مرآتُهُ ﷺ، قالَ رضي الله عنه: فنظرْتُ في المرآةِ فرأيْتُ صورةَ النَّبيِّ ﷺ ولم أرَ لنفسي صورةً(٤).

وقد ذُكِرَ عن السَّلفِ والخلفِ إلى هلمَّ جرًّا عن جماعةٍ ممَّن كانُوا رأوهُ ﷺ في النَّومِ، وكانُوا ممَّن يحملُونَ هذا الحديثَ على ظاهرِهِ، فرأوهُ بعد ذلك في اليقظةِ وسألُوهُ عن أشياءَ كانوا منها متخوِّفينَ، فأخبرَهم بتفريجِها، ونصَّ لهم

---

(١) روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧٥٠) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إن أصحاب بقرة بني إسرائيل طلبوها أربعين سنة حتى وجدوها عند رجل في بقر له.

(٢) في الأصل: «الصالحين».

(٣) «في النوم»: ليست في (د).

(٤) لم أقف عليه.

علـى الوجـوهِ الَّتـي منها يكـونُ فَرَجُهـا، فجـاءَ الأمرُ كذلك بـلا زيـادةٍ ولا نقصٍ.

والمنكـرُ لهـذا لا يخلو أن يصـدِّقَ بكراماتِ الأوليـاءِ أو يكذِّبَ بهـا، فإن كانَ ممَّـن يكـذِّبُ بهـا فقـد سـقطَ البحثُ معـه، فإنَّـه يكـذِّبُ مـا أثبتَتْـهُ السُّـنَّةُ بالدَّلائلِ الواضحـةِ، وقـد تكلَّمْنـا علـى هـذا أوَّلَ الكتـابِ، وبيَّنَّـاهُ بمـا فيـه كفايةٌ بفضـلِ اللهِ تعالـى، وإن كانَ مصدِّقـاً بهـا فهـذه مـن ذلـك القبيـلِ؛ لأنَّ الأوليـاءَ تُكشَـفَ لهـم بخـرقِ العادةِ عن أشـياءَ فـي العالميْنِ العلـويِّ والسُّـفليِّ عديدةٍ، فلا تنكـرْ مع هذا التَّصديـقَ بذلك.

وأمَّـا قولُنـا: هـل جميـعُ الأنبيـاءِ والرُّسـلِ عليهـم السَّـلامُ مثلُـه عليه السَّـلامُ فـي ذلـك لا يتمثَّـلُ الشَّـيطانُ علـى صورِهـم، أو هـذا خاصٌّ بـه صلـواتُ اللهِ عليه وعليهـم أجمعيـنَ؟ فليسَ فـي الحديثِ ما يـدلُّ على الخصـوصِ قطعـاً، ولا على العمـومِ قطعـاً، ولا هـذه الأمـورُ ممَّـا تُؤخَـذُ بالقيـاسِ ولا بالعقـلِ، ومـا يُعلَـمُ من علـوِّ مكانتِهـم عنـدَ اللهِ تعالـى يُشعِرُ أنَّ العنايـةَ تعمُّهُـم أجمعيـنَ؛ لأنَّهـم صلواتُ اللهِ عليهـم أجمعيـن أتـوا إلـى إزالةِ الشَّـيطانِ وخزيـهِ[1]، فأشـعرَ ذلك أنَّ الشَّـيطانَ لا يتمثَّـلُ بصورِهـم المباركـةِ، كمـا أخبـرَ عليه السَّـلامُ فـي كرامتِه وكرامتِهـم: «أنَّ لحومَهـم على الأرضِ حـرامٌ»[2] حتَّى تخرجَهـم كما جُعلُوا فيها، كذلك تسـاويهم فـي هـذه الكرامـةِ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا قولُنا: هل ذلك على عمومِه لكلِّ مَن رآهُ عليه السَّلامُ أو خاصٌّ؟ فاعلمْ أنَّ

---

(١) في (ج): «وحزبه».

(٢) روى أبو داود (١٥٣١)، والنسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥)، وأحمد في «مسنده» (١٦١٦٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٩١٠) من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى حرم على الأرض أجساد الأنبياء».

الخيرَ كلَّهُ، المقطوعَ به، والمنصوصَ عليه، والمشارَ إليه بأدلَّةِ الشَّرعِ وقواعدِه[1]؛ إنَّما هو لأهلِ التَّوفيقِ، ويبقى في غيرِهم على طريقِ الرَّجاءِ؛ للجهلِ بعاقبتِهم، فلعلَّهُم ممَّن قد سبقَتْ لهم سعادةٌ في الأزلِ، فلا نقطعُ عليه[2] باليأسِ من الخيرِ، لا سيَّما مع قوله عليه السَّلامُ: «إنَّ أحدَكُم ليعملُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى لم يبقَ بينه وبين الجنَّةِ إلَّا شبرٌ أو ذراعٌ، فيسبقُ عليه الكتابُ، فيعملُ بعملِ أهلِ النَّارِ، وإنَّ أحدَكم ليعملُ بعملِ أهلِ النَّارِ حتَّى لم يبقَ بينه وبينَ النَّارِ إلَّا شبرٌ أو ذراعٌ، فيسبقُ عليه الكتابُ، فيعملُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ»[3] لكن كيفَ يراهُ من لا يصدِّقُ بقولِهِ؟! هذا من طريقِ الأدلَّةِ بعيدٌ.

وأمَّا مَن فيه مخالفةٌ لسنَّتِهِ عليه السَّلامُ؛ فاختلفَ العلماءُ في رؤياهُ له ﷺ إذا ادَّعى أنَّهُ رآهُ، هل هي حقٌّ أم لا؟

وقد تقدَّمَ البحثُ على هذا في الكتابِ، فكيفَ تكونُ الرُّؤيةُ في اليقظةِ مع عدمِ التَّسليمِ في رؤيا النَّومِ؟! هذا فيه ما فيه.

وفي هذا الحديثِ إشارةٌ؛ وهي أنَّه لمَّا أخبرَ ﷺ أنَّ في آخرِ الزَّمانِ من أمَّتِهِ من يودُّ أنَّهُ خرجَ عن أهلِه ومالِه بأن يكونَ رآهُ[4] أبقى لهم هذا التَّأنيسَ العظيمَ،

---

(١) في الأصل: «بأدلة قواعد الشرع».

(٢) «عليه»: ليست في (د).

(٣) رواه البخاري (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد في «مسنده» (٣٦٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه مسلم (٢٨٣٢)، وأحمد في «مسنده» (٩٣٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من أشد أمتي لي حبًّا، ناس يكونون بعدي، يودُّ أحدهم لو رآني بأهله وماله».

بأَنَّهُ من رآهُ في النَّومِ فسيراهُ في اليقظةِ، فطمعَتْ لذلك نفوسُ المحبِّينَ الصَّادقينَ المصدِّقينَ، فرأوا ما بِهِ أُخبِرُوا كما به أُخبِرُوا، لكنَّ صاحبَ الشَّكِّ لا يثبتُ لهُ في خيرٍ قدمٌ، وإذا تتبَّعْتَ أحوالَ الَّذينَ رُوِيَ عنهم أنَّهم رأوهُ ﷺ تجدُهُم في التَّصديقِ بهذا الحديثِ محبِّينَ فيه ﷺ حبًّا يزيدُونَ فيه على غيرِهم.

وقد صحَّ عندي عن بعضِ الأشخاصِ الَّذينَ ذكرْتُهُم قبلُ في أوَّلِ الكلامِ على الحديثِ أنَّهُ صحَّ عندَه من طريقٍ لا شكَّ فيهِ أنَّه لمَّا رآهُ في بعضِ مرائيهِ أقبلَ عليه ﷺ إقبالاً عجيباً، فقالَ له: يا رسولَ اللهِ؛ بما استوجبْتُ أنا هذا؟ فقالَ له ﷺ: «بحبِّكَ فيَّ» فلم يجعلْ له سبباً إلى رفعِ منزلتِه غيرَ حبِّهِ له.

وهنا إشارةٌ لو عرفَها المنكرُ ما أنكرَ، وذلك أنَّ المحبَّ في مَن أحبَّهُ فانٍ، قد أخرجَه الاشتغالُ بمن أحبَّ عن هذه الدَّارِ وأهلِها، فلمَّا كانَ معدوداً في الفانينَ لحقَ بأهل دارِ البقاءِ برؤيةِ أهلِها، والتَّنعُّمِ بمشاهدتِهم، وكانت جثَّتُه في هذه الدَّارِ كظاهرِ القبرِ في الدُّنيا وباطنُه في الآخرةِ؛ لأنَّه أوَّلُ منزلٍ من منازلِ الآخرةِ.

وقد تلوحُ مراراً على ظاهرِ القبرِ علاماتٌ ممَّا هو داخلَه من خيرٍ أو غيرِه، وهذا من الشُّهرةِ بين النَّاسِ، خلفاً عن سلفٍ، من حيثُ لا يحتاجُ أن يُذكَرَ له حكايةٌ ولا خبرٌ.

وفيه دليلٌ على عظمِ قدرةِ اللهِ تعالى كيفَ جعلَ للشَّيطانِ القدرةَ على أن يتصوَّرَ في أيِّ صورةٍ شاءَ، ويتشبَّهَ بمن شاءَ؛ يُؤخَذُ ذلك من قولِه عليه السَّلامُ: (**ولا يتمثَّلُ الشَّيطانُ بي**)فدلَّ على أنَّه يتمثَّلُ بغيرِه، ومثلُ ذلك جاءَ عن الملائكةِ عليهم السَّلامُ، أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أعطاهُمُ التَّطويرَ، يتمثَّلُونَ على أيِّ صورةٍ شاؤوا[1]، فانظرْ إلى ما

---

(١) قد ثبت تمثل الملائكة بصورة البشر في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة: =

يبيِّنُ حالةَ الملكِ وحالةَ الشَّيطانِ، وقد أُعطِيا معاً هذه الحالةَ العجيبةَ، فمِن أجلِ هذا لم يلتفِتْ أهلُ التَّوفيقِ إلى الكراماتِ بخرقِ العاداتِ، وطلبُوا التَّوفيقَ لِمَا به أُمِرُوا، ولطْفَ اللهِ بهم في الدُّنيا والآخرةِ؛ لأنَّ خرقَ العادةِ قد يكونُ للصِّدِّيقِ والزِّنديقِ، وهي للزِّنديقِ من طريقِ الإملاءِ والإغواءِ.

وإنَّما تقعُ التَّفرقةُ بين ما هو منها[1] كرامةً أو بلاءً وإغواءً بالاتِّباعِ للكتابِ والسُّنَّةِ، وقد تقدَّمَ من الكلامِ في هذا الكتابِ ما فيه شفاءٌ، والحمدُ للهِ.

* * *

= فمما جاء في الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا (١٦) فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٦ ـ ١٧].

ومما جاء في السنة: ما روى البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ، يقول: «إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى... » الحديث وفيه تشكل الملائكة.

(١) «منها»: ليست في الأصل.

٢٧٩ ـ عَن أنسٍ رضيَ الله عنهُ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ رآني في المَنامِ فقَدْ رآني، فإنَّ الشَّيطانَ لا يتَخَيَّلُ بِي، ورُؤْيَا المُؤمِنِ جُزءٌ مِن سِتَّةٍ وأربَعِينَ جُزءًا مِن النُّبوَّةِ». [خ: ٦٩٩٤]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمينِ:

أحدُهما: أنَّه مَن رآهُ عليه السَّلامُ في النَّومِ فقد رآهُ حقًّا، فإنَّ الشَّيطانَ لا يتخيَّلُ به ﷺ[1].

والثَّاني: أنَّ رؤيا المؤمنِ جزءٌ من ستَّةٍ وأربعينَ جزءاً من النُّبوَّةِ.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقَالَ: ما معنى **(جزءٌ من ستَّةٍ وأربعينَ جزءاً من النُّبوَّةِ)**؟ وما الحكمةُ في أن قالَ في الحديثِ قبلُ: «ولا يتمثَّلُ الشَّيطانُ بي» وقالَ هنا: **(لا يتخيَّلُ بي)** على إحدى الرِّوايتينِ؟

أمَّا قولُنا: ما معنى **(جزءٌ من ستَّةٍ وأربعينَ جزءاً من النُّبوَّةِ)**؟ فقد قالَ بعضُ النَّاسِ فيه: إنَّه اختُلِفَ في كم سنةٍ أُوحِيَ إليه ﷺ؟ فقيلَ: عشرينَ سنة، وقيلَ: ثلاثاً وعشرين سنة، فعلى القول بأنَّه أُوحِي إليه ثلاثاً وعشرينَ، فيجيءُ الجزءُ منها نصفَ سنةٍ؛ لأنَّ ثلاثاً وعشرينَ إذا قسَمْتَ كلَّ سنةٍ منها على جزأينِ جاءَتْ ستَّةً وأربعينَ، وهذا عندي ما له تلك الفائدةُ، ولا على هذا المعنى تكلَّمَ صلواتُ اللهِ عليه وسلامُهُ، الَّذي أيَّدَهُ اللهُ بالفصاحةِ والبلاغةِ.

وإنَّما المتكلِّمُ بهذا أرادَ أن يجعلَ بين الرُّؤيا والنُّبوَّةِ نسبةً ما بحسبِ ذلك المثالِ، كانت له فائدةٌ أم لا، وهذا التَّوجيهُ الَّذي رأى لا يجرِي على الإطلاقِ في

---

(١) في الأصل: «أحدهما أنه لا يتمثل به ﷺ».

جميعِ الأحاديثِ الَّتي جاءَتْ في هذا النَّوعِ، حتَّى إنَّه رُوي عن بعضِ القائلينَ بهذا أنَّه جاءَ في بعضِ الأحاديثِ الَّتي جاءَتْ في هذا النَّوعِ وقالَ: لا أقدرُ أن أجعلَ للنِّسبة في هذا وجهاً؛ لأنَّه جاءَتْ في هذه النِّسبةِ جملةُ أحاديثَ منها:

أنَّه قد جاءَ: أنَّها جزءٌ من اثنينِ وسبعينَ[1]، وقد جاءَ: أنَّها جزءٌ من خمسٍ وأربعينَ[2]، وجاءَ: أنَّها جزءٌ من[3] أربعٍ وأربعينَ[4]، وجاءَ: أنَّها جزءٌ من اثنينِ وأربعينَ[5]، وجاءَ: أنَّها جزءٌ من أربعينَ[6]، وجاءَ: أنَّها جزءٌ من سبعٍ وعشرينَ[7]، وجاءَ: أنَّها من خمسٍ وعشرينَ[8].

وقد قالَ بعضُ النَّاسِ: إنَّ هذا الاختلافَ الَّذي جاءَ في هذه الأجزاءِ إنَّما هو

---

(١) لم أقف عليه، وروى مسلم (٢٢٦٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٧٩)، وابن ماجه (٣٨٩٧)، وأحمد في «مسنده» (٥١٠٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة».

(٢) رواه مسلم (٢٢٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعند البخاري: «جزء من ستة وأربعين».

(٣) من قوله: «اثنين وسبعين... إلى قوله: جزء من»: ليس في الأصل.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧٧٣٠) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) رواه الترمذي (٢٢٧٨)، وأحمد في «مسنده» (١٦١٩٥)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١١٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٤٩) من حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه.

(٧) لم أقف عليه، وجاء من حديث أنس رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «ورؤيا المؤمن جزء من ستة وعشرين جزءًا من النبوة».

رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٨٢) وحسن إسناده.

(٨) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٥٠)، وابن النجار كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (١٠٩٠٢).

بحسبِ الرَّائي لها، وهذا نوعٌ منه آخرُ، وقد ذُكِرَتْ فيها أقاويلُ، كلُّها متقاربةٌ في النَّوعِ الَّذي أشرْنا إليه.

والَّذي يظهرُ لي ـ واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ ـ: أنَّ النِّسبةَ الَّتي بينها وبين النُّبوَّةِ من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ النُّبوَّةَ كلَّها جاءت بالأمورِ البيِّنةِ الواضحةِ، ومن الأمورِ ما يكونُ بعضُها مجملاً ثمَّ بيَّنَتْها النُّبوَّةُ بعدُ، حتَّى لم يبقَ في الشَّريعةِ شيءٌ فيه إشكالٌ، كما أشرْنا إليه أوَّلَ حديثٍ من الكتابِ.

والمرائي منها: ما هو نصٌّ لا يحتاجُ فيه إلى شيءٍ، ومنها: أشياءُ مجملةٌ، فتلكَ الأشياءُ المجملةُ ما يُفهَمُ منها الَّذي له معرفةٌ بطريقِ العبارةِ من الحقِّ الَّذي يخرجُ منها إلَّا كما به[1] جاءَتْ الأجزاء منها، وذلك الجزءُ الَّذي فهمَه ـ وهو الحقُّ ـ جزءٌ من النُّبوَّةِ، فمرَّةً يكثرُ ذلك الجزءُ، ومرَّةً يقلُّ، فيكونُ قربُ الجزءِ من النُّبوَّةِ أو بعدُهُ بحسبِ فهمِ المعبِّرِ لها، فأعلاهُم يكونُ بينه وبين النُّبوَّةِ خمسةً وعشرين جزءاً، وأقلُّهم فَهْماً يكونُ بينه وبين النُّبوَّةِ اثنينِ وسبعينَ جزءاً، وما بين هذين الحدَّينِ تتفاوتُ فيه فهومُ النَّاسِ.

وممَّا يبيِّنُ هذا الوجهَ أنَّ شخصاً أتى النَّبيَّ ﷺ وقصَّ عليه رؤيا رآها، وأبو بكرٍ قاعدٌ عنده، فقالَ له: دعْنِي يا رسولَ اللهِ أعبرُهَا، فقالَ له: «افعلْ» فلمَّا عبرَها، قالَ: يا رسولَ اللهِ، أصبْتُ فيما قلْتُ؟ فقالَ له ﷺ: «أصبْتَ بعضاً، وأخطأْتَ بعضاً» فقالَ: أخبرْني يا رسولَ اللهِ فيماذا أصبْتُ وفيماذا أخطأْتُ؟ فلم يخبرْهُ[2]، أو كما وردَ.

---

(١) في (د): «كما به».

(٢) رواه البخاري (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩) مطولًا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد قالَ أهلُ العلمِ بالتَّعبيرِ[1]: لا يطرأُ لأحدٍ أو على أحدٍ شيءٌ في هذه الدَّارِ إلَّا وهو يراهُ في نومِهِ، عَلِمَه مَن عَلِمَه، وجهلَهُ مَن جهلَهُ، فبهذا يقوى ما وجَّهْناه بفضلِ اللهِ تعالى.

والوجهُ الآخرُ: هو أنَّ النُّبوَّةَ لها وجوهٌ من التَّرفيعاتِ والفوائدِ دنياويَّةٌ وأخراويَّةٌ[2] فيما يخصُّ ويعمُّ؛ منها ما نعرفُه، ومنها ما لا نعرفُه، والرُّؤيا ما بينها وبين النُّبوَّةِ نسبةٌ إلَّا في كونِها حقًّا، فهي وما دلَّتْ عليه حقٌّ، كما أنَّ ما دلَّتْ عليه النُّبوَّةُ وأخبرَتْ به حقٌّ، وبقيَ لمقامِ[3] النُّبوَّةِ التَّفضيلُ بينها وبين الرُّؤيا بتلك الأجزاءِ المذكورةِ في الحديثِ؛ ليُعلَمَ فضلُ النُّبوَّةِ، إذ الجزءُ من ستَّةٍ وأربعينَ منها يخبرُ بالحقِّ في الأمورِ الحاضرةِ والغائبةِ؛ لأنَّ الرؤيا منها[4] ما يدلُّ على حالِكَ[5] الَّذي أنت فيه، ومنها ما يدلُّ على ما قد مضَى، ومنها ما يدلُّ على ما يكونُ، وفي كلِّ الوجُوهِ تدلُّ على الحقِّ، وتخبرُ عنه على ما هو عليهِ إن كانَ أو يكونُ.

فدلَّ هذا على تعظيمِ مقامِ النُّبوَّةِ، وأنَّه ليسَ لعقولِنا قوَّةٌ إلى الوصولِ لذلك، فيقوَى بذلك إيمانُنا، ويعظمُ به أجرُنا؛ لأنَّه كلَّما زادَ في النُّفوسِ للأنبياءِ عليهم السَّلامُ تعظيمٌ زادَ العبدُ بذلك للهِ عزَّ وجلَّ قربةً؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ في كتابِه: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] وأيُّ شعيرةٍ أرفعُ من تعظيمِ مقامِ أنبياءِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

---

(١) «بالتعبير»: ليست في (د).

(٢) في (ج): «دنيوية وأخروية».

(٣) في الأصل: «بمقام».

(٤) قوله: «يخبر بالحق في الأمور الحاضرة والغائبة؛ لأن الرؤيا منها»: ليس في (ج).

(٥) في الأصل: «على ذلك الجزء».

ويكونُ الفرقُ بين الأحاديثِ الَّتي ذكرْنا في اختلافِ الأجزاءِ الَّتي هي من خمسةٍ وعشرينَ جزءاً إلى اثنينِ وسبعينَ جزءاً بحسَبِ ترفيعِ درجاتِ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ بعضِهم على بعضٍ؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ منهم مرسَلُونَ وغيرُ مرسلِينَ، وليسَ درجةُ مَن هو نبيٌّ مرسلٌ مثلَ مَن هو نبيٌّ غيرُ مرسلٍ، والمرسلُونَ منهم صلواتُ اللهِ عليهم أجمعينَ بعضُهم أعلى من بعضٍ، وهذا بحثٌ لا خفاءَ فيهِ، وكفى فيه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فنسبتُها من أعلى الأنبياءِ المرسلينَ نسبةُ اثنينِ وسبعينَ، ونسبتُها من أقلِّ النَّبيِّين غيرِ المرسلينَ نسبةُ خمسةٍ وعشرينَ جزءاً، وما بقيَ بينَ هذين الحدَّينِ[1] بحسَبِ تفاوتِ الأنبياءِ والرُّسلِ عليهم السَّلامُ في الدَّرجاتِ بينهم، ولذلك ذكرَ ﷺ النُّبوَّةَ على العمومِ، ولم يذكرْ واحداً منهم، ولا ذكرَ نفسَهُ المباركةَ، ولا أشارَ إليها.

واحتملَ الوجهينِ وزيادةً لمن زادَهُ اللهُ في ذلك[2] فهماً؛ لأنَّهُ لا يكون كلامُهُ صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُهُ إلَّا وتحتَهُ من الفوائدِ ما يكثرُ تعدادُها، وقد تعجزُ الفهومُ عن إحصائِها، فأقلُّ مراتبِ الإيمانِ أن يكونَ هذا اعتقادَ النَّاظرِ في كلامِهِ ﷺ وما فتحَ له فيه من الفهمِ، يقولُ: إلى هذا وصلَ فهمي، ولا يقولُ: هذا هو المعنى الَّذي يدلُّ عليه هذا لا غيرُ، ويمنعُ الزِّيادةَ على ذلك لمن فتحَ اللهُ عليه في شيءٍ من ذلك بفضلِه ومنِّه.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن قالَ في هذا الحديثِ على إحدى الرِّوايتينِ: (**فإنَّ الشَّيطانَ لا يتخيَّلُ بي**) وفي الَّذي قبلَه: «لا يتمثَّلُ الشَّيطانُ بي»؟ فنقولُ ـ واللهُ الموفِّقُ

---

(١) في (ج) و(د): «الحديثين».

(٢) «في ذلك»: ليست في الأصل.

للصَّوابِ ـ: وذلك أنَّ مقتضى الحديثينِ يدلُّ على أنَّ الشَّيطانَ له مع الَّذي يتراءى له في النَّومِ حالتانِ:

إحداهُما: أنَّهُ يتصوَّرُ ويتطوَّرُ ويتمثَّلُ بنفسِهِ للَّذي يتراءى له على الصُّورةِ الَّتي يريدُ، ما عدا صورةَ سيِّدِنا محمَّدٍ ﷺ، وأنَّهُ مرَّةً أخرى تُوهِمُ للَّذي يتراءى له[1] أنَّهُ على صورةٍ ما، وهو في ذاتِه على صُورتِه الَّتي هو عليها لم يتغيَّرْ عنها، ومثلُ هذا يشاهدُهُ النَّاسُ من الَّذينَ يشتغلُونَ بالسِّحرِ في هذا العالمِ، يرى النَّاظرُونَ أشياءَ على خلافِ ما هي عليه، والشَّيءُ في نفسِه على ما هو عليه لم يتغيَّرْ، مثل ما رُوِيَ عن سحرةِ فرعونَ مع موسى عليه السَّلامُ أنَّهم أتو بوقرِ ثلاثمائةِ جملٍ حبالاً وعصيًّا، فلمَّا ألقوا حبالَهم وعصيَّهم ظهرَتْ في عينِ موسى عليه السَّلامُ وجميعِ النَّاظرينَ أنَّ الأرضَ قد مُلِئَتْ ثعابينَ، وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في حقِّهم: ﴿وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ١١٦] وتلك الحبالُ والعصيُّ باقيةٌ على حالِها، لم تتغيَّرْ أعيانُها عمَّا كانت عليهِ، يشهدُ لهذا ما ذكرْناهُ في الحديثِ قبلُ في الَّذي أتى رسولَ اللهِ ﷺ وقالَ له: إنَّه رأى في النَّومِ كأنَّ رأسَه قُطِعَ وهو يتدحرجُ وهو يجري خلفَهُ، فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: «هذا من الشَّيطانِ، لا يُقْطَعُ رأسُ أحدٍ ويبقى يجري خلفَهُ»[2] أو كما قالَ عليه السَّلامُ، فالشَّيطانُ لم يتمثَّلْ له في هذهِ الرُّؤيا بنفسِهِ على هذه الصُّورةِ الَّتي لا تقبلُها العقولُ، وإنَّما خيَّلَ له ذلك لكي يُفزعَهُ، والحديثُ الَّذي نحنُ بسبيلِه يدلُّ على هذه التَّخيُّلاتِ.

وفيه دليلٌ على ما ذكرْناهُ في الأحاديثِ قبلُ، حين أوردْنا من السُّؤالِ؛ هل نُلحِقُ

---

(١) قوله: «على الصُّورةِ الَّتي يريدُ... يتراءى له»: ليس في (د).

(٢) رواه مسلم (٢٢٦٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦١٠)، وابن ماجه (٣٩١٢)، وأحمد في «مسنده» (١٤٣٨٣) بنحوه من حديث جابر رضي الله عنه.

بذلك تشكُّلَهُ عليه السَّلامُ في خواطرِ المباركينَ وأصحابِ القلوبِ والخواطرِ أم لا؟ فهذا يدلُّ على أنَّهُ كما لا يتمثَّلُ على صورتِهِ عليه السَّلامُ، كذلك لا يتخيَّلُ بها لا في كلامٍ، ولا في خاطرٍ، ولا في نوعٍ من الأنواعِ؛ لأنَّكَ إذا نظرْتَ ما تجدُ ما يخيَّلُ به إلَّا قسمينِ: إمَّا بالذَّاتِ، أو بما يدلُّ على الذَّاتِ من كلامٍ أو إشارةٍ أو حديثٍ في السِّرِّ أو خاطرٍ في القلبِ، فدلَّ بالحديثِ الَّذي قبلَ هذا على منعِه من التَّمثيلِ بصورتِهِ عليه السَّلامُ المباركةِ، وأنَّهُ يتصوَّرُ على صُورةِ غيرِهِ.

ودلَّ بهذا الحديثِ على أنَّه لا يتخيَّلُ بشيءٍ ممَّا يدلُّ عليه من جهةٍ ما من صفةٍ من الصِّفاتِ، أو لمحةٍ من اللَّمحاتِ، أو خطرةٍ من الخطراتِ، أو إشارةٍ من الإشاراتِ، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد منعَه من هذا كلِّهِ، وأنَّه في غيرِ جهةِ سيِّدِنا ﷺ يعملُ من ذلك كلِّهِ ما شاءَ اللهُ، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد أعطاهُ ذلك.

وهذه بشارةٌ عظيمةٌ، والبحثُ في هذا التَّخييلِ[1] في حقِّ غيرِ سيِّدِنا ﷺ من الأنبياءِ عليهم السَّلامُ كالبحثِ في الحديثِ قبلَهُ، وهذا كلُّهُ بشرطٍ يشترطُ فيه، وهو ما قدَّمْنا ذكرَهُ فيما تقدَّمَ عن العلماءِ في أنَّ كلَّ ما يقعُ من الأمرِ والنَّهي والزَّجرِ[2] والمخاطبَةِ وغيرِ ذلك كلِّهِ فإنَّه[3] يعرضُ على سنَّتِهِ عليه السَّلامُ؛ فما وافقَها ممَّا سمعَه الرَّائي فهو حقٌّ، وما خالفَها فالخللُ في سمعِ الرَّائي، فإنَّه ﷺ ما ينطقُ عن الهوى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فيكونُ رؤيا الذَّاتِ المباركةِ حقًّا، ويكونُ الخللُ وقعَ في سمعِ الرَّائي، وهو الحقُّ الَّذي لا شكَّ

(١) في (د): «التخيل».

(٢) في الأصل: «والذكر».

(٣) في الأصل و(د): «فإنه».

فيه، فكذلك فيما نحنُ بسبيلِه من تشكُّلِهِ عليه السَّلامُ للمبارَكينَ في أسرارِهم، ورؤيتِهِ عليه السَّلامُ في اليقظةِ، ومخاطبتِهِ عليه السَّلامُ، والخواطرِ تمرُّ بهم قبلهُ، وما يقعُ من هواجسِ النُّفوسِ من قِبَلِهِ عليه السَّلامُ، وما يقعُ من التَّخييلِ[1] والتَّمثيلِ عنه عليه السَّلامُ؛ فكلُّ ذلك يُعرَضُ على كتابِ اللهِ وسنَّتِهِ عليه السَّلامُ كما تقدَّمَ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

وفيه دليلٌ على عظمِ قدرةِ القادرِ سبحانَه مثلُ ما تقدَّمَ قبلُ.

وفيه بشارةٌ للمحبِّينَ فيه عليهِ السَّلامُ المتَّبعينَ له، فإنَّه إذا كانَتْ رؤياهُ عليه السَّلامُ حقًّا فكلُّ ما يكونُ من إشارةٍ أو خطرةٍ هو عليه السَّلامُ فيها أو منه أَتَتْ؛ فإنَّها حقٌّ على الشَّرطِ المذكورِ، فزادَهم بهذا فرحاً إلى فرحٍ.

جعلَنا اللهُ منهم بمنِّهِ في الدَّارينِ في عافيةٍ، لا ربَّ سواهُ.

***

---

(١) في الأصل: «التخيل».

٢٨٠ ـ عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: سمعْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ، يقولُ: «بَيْنا أنَا نائِمٌ أُتِيتُ بقَدَحِ لَبَنٍ، فشَرِبْتُ منهُ، حتَّى إنِّي لأرَى الرِّيَّ يخرُجُ مِن أظفارِي، ثمَّ أعطَيْتُ فَضْلِي» يَعْنِي: عُمرَ، قالُوا: فمَا أوَّلْتَهُ يا رسُولَ اللهِ؟ قالَ: «العِلْمَ». [خ: ٧٠٠٦]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على فضلِ عُمرَ رضي الله عنه، وما خصَّهُ اللهُ به من العلمِ، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقالَ: ما معنى هذا العلمِ الَّذي خُصَّ به عمرُ رضي الله عنه، وقد جاءَ أنَّه ﷺ قالَ: «أنا مدينةُ الشَّجاعةِ وعمرُ بابُها، وأنا مدينةُ العلمِ وعليٌّ بابُها»[1] فهل بين هذين الحديثينِ تعارضٌ؟ وهل لهما وجهٌ يجتمعانِ به؟

فاعلمْ ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ ـ أنَّ هذينِ الحديثينِ ليسَ بينهما تعارضٌ، وأنَّ أحدَهما يقوِّي الآخرَ، وذلك أنَّ العلمَ في الشَّريعةِ[2] وفروعِها وأحكامِها، واستنباطُ ذلك من الكتابِ والسُّنَّةِ، وفهمُ ذلك بالنُّورِ الَّذي يهبُهُ اللهُ مَن يشاءُ من خلقِهِ، وهؤلاء هم ورثةُ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ.

وهذا هو العلمُ الَّذي خُصَّ عليٌّ رضي الله عنه بالزِّيادةِ فيه على غيرِه من الخلفاءِ، بحسبِ ما يشهدُ له به رسولُ الله ﷺ، ولذلك كانَ عمرُ رضي الله يقولُ: «أعوذُ باللهِ من معضلةٍ لا يحضرُها عليٌّ»[3] وإن كانَ الكلُّ رضي الله عنهم بذلك علماءَ، لكن خُصَّ عليٌّ رضي الله عنه بالزِّيادةِ فيه.

---

(١) اجتهدت في طلبه من مخرجه فلم أجده، وعبارته الأخيرة تقدم تخريجها في الحديث (١١) في الوجه الأول.

(٢) في الأصل و(د) زيادة: «علمان، أحدهما العلم بقواعد الشريعة».

(٣) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٠٠)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٧٨).

والعلمُ الثَّاني: هو العلمُ باللهِ، وعظمِ قدرتِهِ وجلالِهِ، والعلمُ بأنَّه هو[1] الغالبُ على أمرِه، وهذا العلمُ لا يُعلَمُ حقيقةً حتَّى يكونَ للعالمِ به العلمُ به حالاً، وهم القليلُ من النَّاسِ، كما أخبرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِه حيثُ يقولُ: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١] وإن كانَ الصَّحابةُ والخلفاءُ رضي الله عنهم أجمعينَ يعلمُونَ ذلك حقيقةً، لكن أعطى اللهُ عزَّ وجلَّ لعمرَ رضي الله عنهم في ذلك زيادةً، وتلك الزِّيادةُ هي الَّتي أوجبَتْ له الشَّجاعةَ في الدِّينِ حتَّى شهدَ[2] له بها رسولُ اللهِ ﷺ بقولِه: «أنا مدينةُ الشَّجاعةِ وعمرُ بابُها» ولم يعنِ ﷺ الشَّجاعةَ الَّتي هي في القتالِ في مقارعةِ الأبطالِ، فإنَّ ما خصَّ اللهُ عزَّ وجلَّ بها سيِّدَنا ﷺ في هذا لا يقدرُ أحدٌ أن يكونَ لها باباً، كما رُوي عنه عليه السَّلامُ في ذلك أنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم كانُوا يقولُونَ إذا اشتدَّ القتالُ: الشُّجاعُ منَّا الَّذي يتَّقِي به[3]، وتلك الزِّيادةُ الَّتي أوجبَتْ له الشَّجاعةَ هي الَّتي أوجبَتْ له أن يُسَمَّى فاروقاً؛ لأنَّ يومَ إسلامِه فرَّقَ اللهُ عزَّ وجلَّ فيه بين الحقِّ والباطلِ، وعُبِدَ اللهُ جهراً، وأعلى اللهُ تعالى به كلمةَ الحقِّ ومنارَهُ، كما هو الحديثُ المأثورُ في ذلك[4]،

---

(١) «هو»: ليس في الأصل و(ج).

(٢) في الأصل: «يشهد».

(٣) روى مسلم (١٧٧٦) عن البراء رضي الله عنه، قال: كنا والله إذا احمر البأس نتقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذي به، يعني النبي ﷺ.

(٤) تقدم سبب تسميته بالفاروق والحديث في ذلك تحت حديث رقم: (٦٨).

وروى ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٦٦١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كان إسلام عمر فتحاً، وكانت هجرته نصراً، وكانت إمارته رحمة، لقد رأيتنا وما نستطيع أن نصلي بالبيت حتى أسلم عمر، فلما أسلم عمر قاتلهم حتى تركونا فصلينا».

فظهرَ بما[١] أبدَيْناهُ كيفيَّةُ اجتماعِ الحديثينِ، وتقويةُ أحدِهما الآخرَ.

وهنا بحثٌ؛ وهو أن يُقالَ: ما الحكمةُ بأن تأوَّلَ سيِّدُنا ﷺ اللَّبنَ بالعلمِ الَّذي أشرْنا إليه قبلُ.

والجوابُ: أنَّهُ إنَّما فعلَ ذلك ﷺ اعتباراً بالَّذي تبيَّنَ له أوَّلَ الأمرِ عندَ مولدِه عليه السَّلامُ[٢]، حين أُتِيَ بقدحينِ، قدحِ خمرٍ، وقدحِ لبنٍ، فخُيِّرَ أن يأخذَ أيَّهُما شاءَ، فأخذَ اللَّبنَ[٣]، فقالَ له جبريلُ عليهِ السَّلامُ: «قبضْتَ على الفطرةِ، لو أخذْتَ الخمرَ غوَتْ أمَّتُكَ»[٤] يعني: بالفطرةِ فطرةَ الإسلامِ، يعني: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ﴾ [الروم: ٣٠] وحقيقةُ الفطرةِ تقتضِي المعرفةَ بحقيقةِ الرُّبوبيَّةِ وجلالِها وكمالِها، وأنَّها الغالبةُ على أمرِها، وما نقصَ مَن نقصَ من ذلك إلَّا بالمجاورةِ للغيرِ، كما قالَ الصَّادقُ ﷺ: «كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ، فأبواهُ يهوِّدانِهِ، أو ينصِّرانِهِ، أو يمجِّسانِهِ»[٥].

وفيه دليلٌ على جوازِ بثِّ الرُّؤيا لمن هو أقلُّ علماً من الرَّائي؛ يُؤخَذُ ذلك من ذكرِ سيِّدِنا ﷺ رؤياهُ للصَّحابةِ رضي الله عنهم، ويترتَّبُ على ذلك من الفقهِ إلقاءُ العالمِ المسائلَ، وسؤالُهُ فيها لمن هو دونَهُ في المرتبةِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ الأدبَ في علمِ العبارةِ إذا قصَّ الرُّؤيا مَن هو أعلمُ بها على مَن هو دونَهُ أن يردَّ الأمرَ في ذلك إليهِ، ويسألَ عن معناها، فإنَّهُ يغلبُ على الظَّنِّ

---

(١) في (د) و(ج): «مما».

(٢) في الأصل: «أول الأمر فأخذ اللبن».

(٣) في الأصل: «أيهما شاء وعند مولده عليه السلام».

(٤) رواه البخاري (٤٧٠٩)، ومسلم (١٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٤٧٧٥)، ومسلم (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٧١٤)، والترمذي (٢١٣٨)، وأحمد في «مسنده» (٧١٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَنَّماكانَ ذِكْرُه ذلك لمن دونَه إلَّا أن يَسألوه فيعلِّمَهم؛ يؤخَذُ ذلكَ من قول الصَّحابةِ رضي الله عنهم لما قصَّ سيِّدنا ﷺ الرُّؤيا؛ لأنَّه[1] عليه السَّلامُ ما أرادَ منهم أن يُعلِمُوه تأويلَها، وإنَّما كان قصدُه أن يسألوه[2] فيعلِّمَهم، فلحُسنِ أدبِهم فهِمُوا عنه فعملوا على ما يقتضِيه الأدبَ، فاستَفادُوا وأفادُوا، وكذلك ينبغِي الأدبُ في جميعِ العلومِ، فإنَّ من سُنَّة العلمِ الأدبُ فيه، ومعَ أهلِهِ إذا كان للَّه عزَّ وجلَّ.

وفيه دليلٌ على أنَّ علمَ سيِّدنا ﷺ بالله عزَّ وجلَّ لا يبلُغُه فيه غيرُه، يؤخَذُ ذلك من أنَّه عليه السَّلام شَرِبَ كما أخبرَ، حتَّى رأى الرِّيَّ يَخرجُ من أظفَارِه، ثمَّ أعطى فضلَه عمرَ، فانظرْ بنظرِك إلى الَّذي شرِبَ فضْلَه عليه السَّلام، كيف كان قوَّةُ علمِه الَّذي لم يقدِرْ أحدٌ من الخلفاءِ يماثلُه فيه؟ فكيفَ بغيرِهم من الصَّحابةِ رضي الله عنهم؟ وكيف مَنْ بعد الصَّحابةِ؟ ثمَّ انظرْ كيف يكون مَن شربَ حتَّى رأى الرِّيَّ يخرجُ من أظفارِه لا يمكن أن يبلغَ أحدٌ ذلك المقامَ؟ فجاءَ شربُه ﷺ وشربُ عمرَ كما مثَّلَ ﷺ[3] بقوله: «أنا مدينَةُ الشَّجاعَةِ وعمرُ بابُها»[4].

فإنَّ نسبةَ ما شرِبَ عليه السَّلام من ذلك اللَّبن والَّذي شرِبه عمرُ كنسبةِ المدينةِ وسعتِهَا من البابِ، وقدرِ مساحتِه وقدرِ سعتِه، فما أحسنَ عباراتِه عليه السَّلام، وما أحلى إشاراتِه، وفي تمثيلِه عليه السَّلام في اليقظةِ بالمدينةِ وبابِها وما مُثِّل له في النَّومِ بالشُّرب على ما هو مذكورٌ في الحديث، وكيف ظهرَتِ النِّسبةُ بينهما على حدٍّ سواءٍ.

---

(١) في الأصل: «بأنه».

(٢) من قوله: «يسألوه فيعلمهم... إلى قوله: أن يسألوه»: ليس في (د).

(٣) «وشرب عمر كما مثل ﷺ»: ليس في الأصل.

(٤) تقدم قريباً.

وفيه دليلٌ على أنَّ كلامَه عليه السَّلام كلَّه بالله وعَن الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢].

وفيه دليلٌ على ما قدَّمناه في الحديثِ قبلُ: أنَّ من الرُّؤيا ما يكونُ يدلُّ على الحالِ وعلى الماضي، فإنَّ هذا الذي رأى سيدُنا ﷺ هو تمثيلٌ بأمرٍ قد وقعَ، فإنَّ الَّذي أُعطِيَ عليه السَّلام من العلمِ بالله قد كانَ، وكذلك عمرُ، فكانت فائدةُ الرُّؤيا أنْ عَرَفَ بقدرِ النِّسبةِ الَّتي بينَ ما[1] أُعطيَ عليه السَّلام من العلمِ وما أُعطيَ منه عمرُ، وإنْ كانَ عليه السَّلام السَّببَ فيهِ لعمرَ رضي الله عنه، وعلى يديهِ الكريمتين كانَ[2] ذلكَ الخيرُ، ولأن يَعرِفَ به الغيرُ حتَّى يقدرَ لكلِّ أحدٍ قدرَه بحسَبِ ما فتحَ الله عليهِ من الخيرِ، ولذلك قال ﷺ: «أنزِلُوا النَّاسَ منازِلَهم ـ أي: بقدرِ ما جعلَ اللهُ لهم ـ ولا تبخَسُوا، ولا تتغالوا[3]، وأقيمُوا الوزنَ بالقسْطِ وكونُوا عبيداً، ولا تكونُوا مَوَالي»[4]، أو كما قالَ عليه السَّلام.

***

(١) من قوله: «أعطي عليه السلام... إلى قوله: التي بين ما»: ليس في (د).

(٢) في (د): «كان له».

(٣) في (د): «تتغايوا».

(٤) أما قوله: «أنزلوا الناس منازلهم» فرواه أبو داود (٤٨٤٢)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٩٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٨٢٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٧٩)، والبيهقي في «الآداب» (٢٤٤)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٧٩٧) من طريق ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. قال أبو داود: ميمون لم يدرك عائشة، إلا أن السخاوي حسنه في «المقاصد» (ص: ١٦٤)، وصححه الحاكم في «علوم الحديث» (ص: ٤٨).

وأما بقية الحديث فلم أقف عليه.

٢٨١ ـ عن أبِي سعِيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه، يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «بيْنَما أنَا نَائمٌ، رأيْتُ النَّاسَ يُعرَضُونَ عليَّ وعليهِمْ قُمُصٌ، منها ما يبلُغُ الثُّدْيَ، ومنها ما يبلُغُ دُونَ ذلكَ، ومرَّ عليَّ عمرُ بنُ الخطَّابِ وعليهِ قَمِيصٌ يجُرُّهُ» قالُوا: ما أوَّلْتَهُ يا رسُولَ اللهِ؟ قالَ: «الدِّينَ». [خ: ٧٠٠٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على فضلِ عمرَ رضي الله عنه في الدِّينِ، وعلوِّ منزلتِه فيه.

والكلامُ عليهِ من وجوهٍ:

منها: أنْ يُقالَ: ما معنى: (النَّاسُ) المعروضون؟ هل على العُمومِ أو على الخصُوصِ؟ وما معنى[1] (الدِّين) هنا؟

أمَّا قولنا: هل يعني بـ(النَّاس) العمومَ أو الخصوصَ؟ فالظَّاهر أنَّ المرادَ به الخصوصُ؛ لأنَّه لا يمكنُ أنْ يكونَ المرادُ العمومَ؛ لأنَّه إذا كانَ ذلك دخلَ تحتَه الكفَّارُ، ولا يمكنُ ذلك؛ لأنَّ كلَّ مَن رآهُ[2] كانت عليهم قُمُصٌ، منها ما يبلغُ الثَّديَ، وهو أقلُّهم[3]، حتَّى إلى الَّذي يجرُّ قميصَه، وهو أعلاهُم.

ثمَّ تأوَّلَ عليه السَّلام ذلك بالدِّينِ، والكفَّارُ لا يدخلون في هذا؛ لأنَّه ليسَ لهم من الدِّين ما يبلغُ لا للثَّديِ ولا إلى غيرِه، فهو لفظٌ عامٌّ والمعنيُّ به الخصُوصُ، وهم أهلُ الإيمانِ والإسلامِ.

وبقيَ الاحتمالُ: هل المرادُ بذلك جنسُ المؤمنين مِن[4] أمَّتِه ﷺ وغيرِهم؟ أو

---

(١) قوله: «النَّاسُ المعرَضُون؟ هل على العُمومِ أو على الخصُوصِ؟ وما معنى»: ليس في (د).

(٢) في (د): «ولا يمكن ذلك الناس المعرضون هل على العموم أو على الخصوص وما معنى».

(٣) «وهو أقلهم»: ليس في (د).

(٤) «جنس المؤمنين من»: ليست في (ج).

المرادُ بذلك أمَّتُه ﷺ؟ أو المرادُ بذلك[١] ناسٌ من أمَّتِه عليه السَّلام، لا جميعُ الأمَّة؟ محتملٌ لكلِّ ذلك، والآخرُ هو الأظهرُ، والله أعلمُ.

وأمَّا قولنا: ما يعني هنا بـ(الدِّين)؟ فهو ما أخبرَ اللهُ عزَّ وجلَّ به[٢] في كتابِه بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] الَّذي هو اتِّباعُ الأمرِ واجتنابُ النَّهيِ، وكانَ عمرُ رضي الله عنه في ذلكَ، كما هو المشهورُ عنه في علمِهِ وزهدِه وفضلِه.

وفي هذا دليلٌ على ما ذكرنَاه في كثيرٍ مِن الأحاديثِ قبلُ: أنَّ الطَّريق إلى اللهِ عزَّ وجلَّ باتِّباع أمرِه واجتنابِ نهيِه، وبه يكونُ طريقُ السُّلوكِ، ورفعةُ الأحوالِ لأهلِ الأحوالِ، وغيرُ ذلك لا شيءَ، وإن ظهرَ لصاحبِه شيءٌ من خرقِ العاداتِ فذلك من طريقِ الإملاءِ له[٣] والاستدراجِ.

وفيه دليلٌ لما يقولُه أهلُ علمِ العِبارَة: إنَّ الرُّؤيا اقْلِبْ تَجِدْ؛ يعنون: أنَّ الأمورَ الَّتي تكونُ مكرُوهةً في اليَقَظةِ إذا رُئيَتْ في النَّوم هي حسنةٌ؛ يعني: في بعضِ النَّاس، وبعضِ الأحوالِ؛ يؤخَذُ ذلك من قولِه ﷺ في قميصِ عمرَ الَّذي رآهُ يجرُّه أنَّه تأوَّل فيه حُسْنَ دينِه، وهذه الحالةُ في اليقظَةِ محرَّمةٌ؛ لقولِه ﷺ: «إزرةُ المؤمنِ إلى نصْفِ ساقِه[٤]، فإنْ زادَ فإلى الكعبينِ، وما تحتَ ذلكَ ففي النَّارِ»[٥].

---

(١) «أمته ﷺ، أو المراد بذلك»: ليست في (ج).

(٢) «به»: ليست في الأصل.

(٣) «له»: ليست في الأصل.

(٤) في (د): «أنصاف ساقيه».

(٥) رواه أبو داود (٤٠٩٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٣١)، وابن ماجه (٣٥٧٣)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩١٤) (١٢)، وأحمد في «مسنده» (١١٠١٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٤٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. =

ويترتَّبُ على تأويلِ سيِّدنا ﷺ بأنْ جعلَ القميصَ يدلُّ على الدِّين: أنَّه كلَّ ما يُرى في النَّوم من حسنٍ أو ضدِّه في القميصِ يكونُ ذلك في دينِ لابِسِهِ، فهذه قاعدةٌ في علمِ العبارةِ، وكذلك كلَّ ما جاء عنه عليه السَّلام من تفسيرِ رُؤيا مِن الرَّائي أنَّ ذلك قاعدةٌ من قَواعِد علمِ العبارةِ؛ لأنَّه ﷺ دليلُ الخيرِ كلِّه.

وفيه بحثٌ، وهو أنْ يُقال: ما معنى الحكمةِ في أنْ جعلَ القميصَ دالاً على الدِّينِ؟ هل ذلك تعبُّدٌ؟ أو لحكمةٍ فتكونُ الفائدةُ بها أكبرَ[1]؟ فنقول ـ والله الموفِّق للصَّواب ـ: اعلمْ أنَّ كلَّ مَن اتَّصفَ بصفةٍ ما؛ إما بملازمتِه الشَّيءَ، أو بدعوى فيه، فكأنَّه ألبسَ نفسَه تلكَ الصِّفةَ، وهو بصددِ أنْ يخرجَ عنها ويتَّصفَ بغيرِها، وحواسُّه وذاتُه باقيةٌ على حالِها؛ فلهذا شبَّهه عليه السَّلام بالقميصِ، فإنَّك إذا لبستَ القميصَ أنت بالخيارِ[2] في أن تُبقيَه على نفسِك أو تزيلَه عنك، ولتلك النِّسبةِ قال النبيُّ ﷺ لعثمانَ رضي الله عنه: «إنَّهم يطلبونَ منكَ أن تخلعَ ثوباً كسَاكَه اللهُ، فلا تفعلْ»[3] إشارةً منه عليه السَّلام إلى ما طلبوا من عثمانَ رضي الله عنه مِن أنْ ينخلعَ من

= ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٢٦)، وأحمد في «مسنده» (٧٨٥٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٦٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو في البخاري (٥٧٨٧) مختصراً.

(١) في الأصل: «أكثر».

(٢) «أنت بالخيار»: ليست في (د).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٧١)، والآجري في «الشريعة» (١١٨١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٤٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٧٤٩)، وفي «الكبير» (١/ ٥٤) (١٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٧٨): فيه مطلب بن شعيب، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً غير حديث واحد غير هذا، وبقية رجاله وثقوا.

الخلافةِ الَّتي أعطاها اللهُ له، وكان أهلاً لها، وذلك عندَ قتلِه رضي الله عنه، فلمَّا كان المسلمون ادَّعوا الإسلامَ وقد ألبسُوا أنفسَهم هذه الحالة، ووجَبَ عليهم بحسبِ دعواهُم أن يكمِلوا تلك الصِّفة الَّتي ادَّعوها، فمَن كمَّلَها جاءَ ثوبُه كاملاً، ومَن أخلَّ بشيءٍ منها جاءَ ثوبُه ناقصاً، وكان نقصُ الثَّوبِ بحسبِ ما نقَصَ ممَّا ادَّعاه من الإيمانِ، والدُّخولِ فيه.

وهنا إشارةٌ لأهلِ المرقَّعةِ، وهي: أنَّه ما حَسُنَتْ تلكَ المرقَّعةُ على عمرَ رضي الله عنه الَّتي كانت في ثوبِه إلَّا لحُسنِ ذلك الثَّوبِ الَّذي كان تحتها، حتَّى كان يجرُّه بحسنِ ما فضَلَ من طولِ[١] ذلك الثَّوبِ المباركِ، فعادَ بهاؤُه وجمالُه على المرقَّعةِ، فجاءت كلُّها حسنةً.

وممَّا حُكيَ في هذا النَّوعِ: أنَّ أحدَ الملوكِ بَنى بيتاً، وأرادَ أن يجلبَ له مِن الدَّهَّانين مَن له المعرفةُ الجيدَةُ؛ لأنْ يصوِّروا فيهِ مِن التَّصاويرِ أبدعَ ما يكونُ، فلمَّا حضروا بينَ يديهِ افترَقُوا على فِرقَتين، كلُّ فرقةٍ تدَّعي أنَّها أعرفُ مِن الأخرى، فقال لهم: تأخذُ الفرقةُ الواحدةُ جانِباً مِن البيتِ تنفردُ به، لا تدخلُ الأخرى معها، والفرقةُ الأخرى الجانبَ الثَّاني على هذا الشَّرط، فقالت الفرقةُ الواحدة[٢]: بشرطِ أنْ تجعلَ بينَنا حجاباً حتَّى لا يَروا منَّا أحداً، ولا نَرى منهم أحداً، فإذا فرغنَا ينظرُ الملكُ مَن هو قائلُ الحقِّ منَّا فيما ادَّعاه، فأمرَ بذلك، فكانت الفرقةُ الواحدةُ تطلبُ من أنواعِ الأَدْهانِ أشياءَ عديدةً ولا تُبالي بمن يدخلُ عليها لأنْ يَرى فيما يظهرُ مِن صنعتِها[٣]، وكانت الأخرى لا تطلبُ من الأدْهانِ ولا من أنواعِ ما يُصنَع به شيئاً، ولا

(١) «طول»: ليست في (د).

(٢) «الواحدة»: ليست في (د).

(٣) في (د): «صنعتهما».

تتركُ أحداً يدخلُ عليها، واشتغلتْ بصقالةِ الحيطان ودلكِها، فلمَّا فرغَ أهلُ الدِّهانِ قيل للآخرين: وأنتم فرغتُم؟ قالوا: نعم، قيل لهم: فأزيلوا السِّتر بينكم، فقالوا: لا نزيلُه إلَّا بحضرةِ الملكِ كما اشترطنا أوَّلاً، فلمَّا حضرَ الملكُ ونظرَ إلى حسنِ ما فعله أهل الدِّهان والصَّبغ أعجبَه، فأزالوا السَّتر الَّذي كان بينهم، فلحسنِ صفاءِ الحيطانِ وبياضِها، وكثرِ صقالتِها انعكسـَتْ تلك الصُّورةُ[1] الَّتي فُعِلَتْ في الجانبِ الثَّاني، وتمثَّلت في الجانبِ الآخرَ، فأَعجَبَ ذلك الملكَ ومن كانَ معه واستحسنُوه، فسألهم عن فعلِهم ذلك، فأشاروا إليه بأن قالوا: إنَّما نحن مع النَّقاء والصَّفاء، فإذا كان هذا في الجمادِ، فكيف يكونُ في الغيرِ؟ لكن بشرطِ أن يكونَ أهلُ المرقَّعةِ على طريقتِه رضي الله عنه حالاً لا دعوى.

ومن هذا البابِ وقعَ الفرقُ بين النَّاسِ، واللَّبيبُ فَطِنٌ.

تنبيه: يا هذا، ثوبَ دينِكَ فأجِدَّه، وثيابَكَ فأَخْلِقْها، ولا تعكسِ الأمرَ فتنعكس، فما للزُّورِ فائدةٌ إلَّا زيادةٌ في التَّوبيخِ والخمولِ.

***

---

(١) في (د): «الصور».

٢٨٢ ـ عن أبي هُريرةَ رضيَ الله عنهُ، يقولُ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إذَا اقترَبَ الزَّمانُ لم تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤيَا المُؤمِنِ، ورُؤيَا المُؤمِنِ جُزءٌ مِن ستَّةٍ وأربَعِينَ جُزءًا مِن النُّبوَّةِ» ومَا كانَ مِن النُّبوَّةِ فإنَّهُ لا يكذِبُ[1]. [خ: ٧٠١٧]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على ثلاثةِ أحكامٍ:

أحدها: أنَّه إذا اقتربَ الزَّمانُ لم تكدْ رؤيةُ المؤمنِ تكذبُ.

والثَّاني: أنَّ رؤيا المؤمنِ جزءٌ من ستَّةٍ وأربعين جزءاً من النُّبوَّة.

والثَّالث: أنَّ ما كانَ من النُّبوَّة فإنَّه لا يكذبُ، وإن قلَّتْ نسبتُه وضَعُفَتْ، **والكلامُ عليه من وجُوهٍ:**

منها: أنْ يُقال ما معنى (اقتربَ الزَّمانُ)؟ وأيُّ زمانٍ هو؟ وقوله: (لم تكَدْ تكذبُ)، هل قبلَ اقترابِ الزَّمانِ يكونُ في رؤيا المؤمنِ ما يكذبُ وليس بحقٍّ؟ وكيف يجتمعُ ذلك مع قوله عليه السَّلام آخر الحديثِ: (وما كان من النبوَّة فإنه لا يكذب)؟ وكيف نسبةُ هذه السَّتَّة والأربعين من رؤيا المؤمن؟ ومِن[2] أيِّ وجهٍ هي؟ وما الفائدةُ في تكرارِ هذه الأحاديثِ في معنى نسبتِها من النُّبوَّة؟.

أمَّا قولنا: ما معنى اقترابِ الزَّمان؟ وأيُّ زمانٍ هو؟ فأمَّا اقترابُ الزَّمان فهو قُربه؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١] أي: قربت.

---

(١) جاءت تتمة الحديث هكذا: قال محمَّد ـ ابن سيرين ـ: وأنا أقولُ هذِه.

أي: أن أخر عبارة في النص إنما هي من قول ابن سيرين وليست في المرفوع كما اعتبرها المصنف وعليها بنى شرحه، والله أعلم. انظر: «فتح الباري» (١٢/ ٤٠٧).

(٢) في الأصل: «من».

وأمَّا الزَّمان: فهو الزَّمان[1] الَّذي فيه تقومُ السَّاعةُ، ولذلك عرَّفَه بالألف واللَّام، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] أي: زمانُ وقتِ حسابِهم، وهي السَّاعةُ.

وأمَّا قولنا: هل يدلُّ قولُه ﷺ: (لم تكَدْ تكذبُ رُؤيا المُؤمنِ) على أنَّها قبلَ اقترابِ الزَّمانِ فيها ما يكذبُ وما لا يكذبُ؟ المسألةُ فيها خلافٌ بين أهل الفقه: هل المفهومُ حجَّةٌ أم لا؟ فإن لم نَقُل بالمفهوم فلا بحث، وإن قلنا بالمفهومِ فعلى هذا يكونُ البحثُ في كيفيَّةِ جمعِ أوَّل الحديثِ مع آخرِه، وقد قدَّمنا في الحديث الَّذي قبلَ هذا بحديثين[2]: أنَّ الرُّؤيا فيها ما هو بيِّنٌ لا يخفَى على أحدٍ من أهلِ العلمِ بعِبَارةِ الرُّؤيا[3] وغيرِهم.

ومنها ما لا يفهمُه إلَّا أهلُ العلمِ بالرُّؤيا، والَّذي يُفهَم منه فقليلٌ[4]، فبِقلَّةِ فهمِهم لمعنى تلك الإشاراتِ والأمورِ المجمَلةِ لا يخرجُ لهم من ذلكَ التَّعبيرِ الَّذي يعبِّرونه بحسبِ فُهومِهم إلَّا القليلُ، فيصْدُقُ لغةً أن يقال: كذبَت رُؤيا فلانٍ، وإن كانَتْ في نفسِها حقًّا؛ لأنَّه ما هو من النُّبوَّةِ فليسَ بكذبٍ، بل هو حقٌّ لا شكَّ فيه.

وإنَّما جاءَ الكذبُ من المعبِّر لها، يشهدُ لهذا قولُ الله سبحانَه في حقِّ كتابِه العزيز: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]. والكتابُ كلُّه في

---

(١) «فهو الزمان»: ليست في (د).

(٢) انظر شرح حديث رقم: (٢٧٩).

(٣) في (ج) و(د): «العلم بالرؤيا».

(٤) في (د): «قليل».

نفسِه حقٌّ وهُدىً، لكن بسُوءِ فهمِ الضَّالِّ الَّذي نظرَ فيه بغيرِ هدىً جاءَه الضَّلالُ، فنُسبَ ضلالُه إلى الكتابِ لافترائهِ على الكتابِ بتأويلِه الفاسدِ، والعربُ تضيفُ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ بأدنى ملابسةٍ ما أو شبهةٍ ما، فإذا اقتربتِ السَّاعةُ لم تكنْ رُؤيا المؤمنِ إلَّا بالأمورِ البيِّنةِ، والإشاراتِ الواضحةِ، حتَّى لا يَبقى فيها ولا في تعبيرِها على أحدٍ وجهٌ من وجوهِ الإشكالاتِ، فلا يقعُ بسببِها لأحدٍ ممَّن تكلَّم فيها إشكالٌ، ولا كذبٌ، فيصدُق عليها أنَّها لا[1] تكذِبُ، فبهذا الوجهِ يصحُّ الجمعُ بينَ أوَّلِ الحديثِ وآخرِه.

وأمَّا قولُنا: كيف نسبةُ رُؤيا المؤمنِ من النُّبوَّةِ؟ ومن أيِّ وجهٍ يكون؟ فالجواب على هذا قد تقدَّم في الحديث الَّذي قبلَ هذا بحديثين[2]، حيثُ ذكرنا الأحاديثَ الَّتي وردَتْ في تنويعِ عددِ الأجزاءِ الَّتي أتتْ فيما بينَ رُؤيا المؤمنِ والنُّبوَّة، وما يترتَّبُ على ذلك من التَّأويلِ لجميعِها بحسَبِ ما هو مذكورٌ هناك، وبقيَ هذا الحديثُ الَّذي نحن بسبيلِه لم نذكرْهُ هناك.

وحديثٌ آخرُ، وهو قولُه ﷺ في الرُّؤيا إنَّها: «من النُّبوَّة»[3]، ولم يَذكر فيه جُزءاً من الأجزاءِ، قليلاً ولا كثيراً، فالجوابُ على الحديث الَّذي لم يذكرْ فيه جزءاً من الأجزاءِ، وجاء عامًّا؛ أنَّ أهلَ الحديث من عادتِهم إذا أتى حديثٌ عامٌّ وآخرُ مقيَّدٌ جعلوا المقيَّدَ مفسِّراً للمجمَلِ، فكيف إذا كانت المقيَّدات كثيرةً، والمجملُ واحداً،

---

(١) «أنها لا»: ليست في (د).

(٢) انظر شرح حديث رقم: (٢٧٩).

(٣) روى البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لم يبق من النبوة إلا المبشرات» قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة».

فمن بابٍ أحرى، لكن زدنا هنا لتلك التوجيهاتِ الَّتي وجَّهناها هناك وجهاً آخرَ بمقتضى هذا الحديثِ: وهو أنَّ ذكرَه ﷺ اختلافَ تلك الأجزاءِ من خمسةٍ وعشرينَ جزءاً إلى اثنينِ وسبعينَ جزءاً، وقد جاء أثرٌ آخرُ ـ على ما يغلبُ على ظنِّي ولا أقطعُ به في الوقتِ ـ بخمسٍ وسبعين جزءاً[١]: أنَّ اختلافَ تلك الأجزاءِ يكون بحسبِ صلاحِ الزَّمانِ وفسادِه، فعندَ صلاحِ الزَّمانِ وقوَّةِ إيمانِ أهلِه، مثلَ الصَّحابةِ والَّذين من بعدِهم، وهم خيرُ القرون[٢]، كما أخبر ﷺ؛ تكونُ نسبةُ الرُّؤيا من النُّبوَّة بعيدةً، مثل اثنينِ وسبعينَ أو خمسٍ وسبعين، إن صحَّ؛ لأنَّهم عاملُون على ما جاءت به النُّبوَّة، لا يلتفتون إلى شيءٍ، كما ذُكِر عن سحنون رحمه الله: أنَّه أتاه بعضُ إخوانِه مكروباً من رُؤيا رآها، فقال له: الشَّيطانُ أراد أن يُحزنَك، ثمَّ إنَّه وجَّهَ وراءَ قسيس من أقسَّة النَّصارى، فقال له: هل رأى البارحةَ منكم أحدٌ رُؤيا تسرُّه. فقال له: نعم، فلانٌ منَّا، وهو كبيرٌ في دينِه، رأى رُؤيا سرَّتْه، فقال له: أَلم أقلْ لك إنَّها من الشَّيطان، ذهبَ إليكَ ليُحزنَك، وذهبَ لهذا ليُثبِّتهُ على ضَلالِه، أو كما قيل[٣].

فانظر إلى قوَّة إيمانِهم، لا يعرِّجُون على شيءٍ، بل هم مُصدِّقون لما قيلَ لهم، عاملون على ذلك بلا شيءٍ يُعارضُهم، وإنْ عارضَهم لم يلتفِتَوا إليه، ولم يعرِّجوا

---

(١) لم أقف عليه هكذا، وروى الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٢٣) (١٠٥٤٠) من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه: «الرؤيا الصادقة الصالحة جزء من ستة وسبعين جزءًا من النبوة».
وضعف سنده ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣٦٢).

(٢) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٩٨٨)، وأحمد في «مسنده» (٣٥٩٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ولفظه: «خير الناس قرني... » الحديث.

(٣) لم أقف عليه.

عليه، وإذا كان آخرُ الزّمانِ عندَ اقترابِ السَّاعةِ، وضعْفِ الإيمانِ، وقلَّ[١] أهلُه؛ قويَتْ النِّسبةُ بين رُؤيا المؤمن وبين النُّبوَّة بسبعةٍ وعشرين جزءاً، وخمسةٍ وعشرين جزءاً؛ لأنَّ المؤمنَ في ذلك الوقتِ غريبٌ، كما قال ﷺ: «بدأ الإسلامُ غريباً وسيعودُ غريباً كما بدأ»[٢] أو كما قال عليه السلام.

فلا يكون للمؤمنِ في ذلك الوقت أنيسٌ ولا معينٌ إلَّا من طريقِ الرُّؤيا غالباً، وما بين ذينكَ الحدَّين تفاوتَت أحوالُ النَّاس فيما بين الزَّمانين على التَّرتيبِ.

وهنا بحثٌ، وهو أن يُقال[٣]: ما الحكمةُ في هذا التَّأويلِ بحسبِ ما شهدَ له قولُ الصَّادقِ ﷺ في الحديثِ الَّذي نحنُ بسبيلِه بقوله: «لم تكدْ تكذبُ رُؤيا المؤمنِ». فاعلمْ ـ وفَّقنا الله وإيَّاك ـ أنَّه ممَّا قد عُلم من حكمةِ اللهِ تعالى: أنَّ اللهَ سبحانَه ما كانَ يبعثُ الرُّسلَ إلَّا بعدَ الفتراتِ الَّتي كانت تأتي بعدَ الرُّسلِ عليهم السَّلام، فلمَّا كان سيِّدنا ﷺ آخرَ الرُّسلِ، ولا نبيَّ بعدَه، وأنَّ بينَ مَوتِه وقيامِ السَّاعة زماناً أطولَ من الفتراتِ الَّتي تقدَّمَتْ[٤] بينَ الرُّسلِ عليهم السَّلام، وعَلِمَ الحقُّ عزَّ وجلَّ من عبادِه أنَّه مع طولِ المدى بلا رسُولٍ بينهم يهدِيهم أنَّ الإيمانَ ينقصُ، وأهلَه يقلُّون، وأرادَ بفضْلِه أن تبقَى من هذه الأمَّة عِصَابةٌ على الحقِّ إلى يومِ القيامةِ، لا يضرُّهم من

---

(١) في الأصل: «وقلب»، وفي (د): «وقلة».

(٢) رواه مسلم (١٤٥)، وابن ماجه (٣٩٨٦)، وأحمد في «مسنده» (٩٠٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «أن يقال»: ليست في الأصل و(د).

(٤) في (ج) و(د): «تقدمته».

خالفَهم إلى يومِ القيامةِ(١)، وصحَّ بنقلِ الرُّسلِ صلواتُ الله عليهم عنه جلَّ جلاله كثرةُ لطفهِ بعبادِه المؤمنين، ورحمتِهِ بهم، ورفقِه بهم، فجعلَ لهم من أثرِ النُّبوَّة شيئاً يتأنَّسُون به، ويتقوَّى إيمانُهم به، ويجدون فيه شفاءً لبُرَحَائِهم، وعوناً على مخالِفيهم، وهي الرُّؤيا الحسنةُ، الَّتي بها بُدئ نبيُّهم ﷺ(٢)، كما جاءَ في أوَّل حديثٍ من الكتاب: «كان لا يَرى رُؤيا إلا جاءَت مثلَ فلقِ الصُّبحِ»(٣).

فبالَّذي بُدِئ به هذا الخير خُتِم: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وفي هذا دليلٌ على فضيلةِ سيِّدنا ﷺ، وهو: أن أبقى لأمَّتِه من الخيرِ الَّذي أُعطيَ أثراً يهتدون به، ويستريحون إليه، حتَّى لا تُخْلى بركتُه ولا أثرُه الجليلُ عن أمَّتِه، ويبقى هديُهُ عليه السَّلام لهم في عالَمِ الحسِّ والمعنى، ففي عالَم الحسِّ بالثَّقلين، وهما: الكتابُ والسُّنَّة. وفي عالَم المعنى: بالرُّؤيا الحسنة، وكلُّ واحدٍ منهما يصدِّق صاحبه ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨].

وأمَّا قولنا: ما الحكمة في تكرارِه ﷺ هذه الأحاديثَ العديدةَ في شأن نِسبة رُؤيا المؤمنِ من النُّبوَّة؟ فذلك لوجوهٍ منها: أن يحصلَ لها قوَّةٌ، ولو كان ذلك كلُّه

---

(١) روى البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٣٥) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».
وروى مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٤٠٣) من حديث ثوبان رضي الله عنه: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

(٢) في الأصل: «بدئ نبيهم ﷺ بها».

(٣) انظر حديث رقم: (١).

في حديثٍ واحدٍ لم يكنْ كذلك، ولأنَّ يظهرَ بكثرةِ ذكره عليه السَّلام لذلك[١] لأمَّته كثرةُ اعتنائِه عليه السَّلام بالرُّؤيا، والبحثِ عنها؛ لكونِها من النَّبوَّة؛ لأنَّه كان من سنَّتِه عليه السَّلام إذا اهتمَّ بالأمرِ يكرِّرُه مراراً.

وفيه من الحكمَةِ: أنَّ الحكمَ إذا كان لا يظهرُ حقيقةً إلا بجمعِ الآثارِ الَّتي وردَتْ فيه فلا يَعلم ذلك إلَّا القليلُ؛ لأنَّه لا يَعلم جميعَ تلك الأحاديثِ كثيرٌ من النَّاس، حتَّى يكونَ الأمرُ على ما ذكرَهُ[٢] عليه السَّلام أوَّلَ الكتابِ بقوله: «إنَّما أنا قَاسمٌ واللهُ يُعطي»[٣].

وفيه من الحكمةِ: أنَّ[٤] من ظهرَ له في أحدِها شيءٌ ثمَّ لا يقدرُ أن يُجرِيه[٥] في باقيها فذلك دالٌّ على ضعفِه، وإن كانَ يُمكنُ جَريُهُ في جميعِها كانَ ذلك دالًّا على صلاحِه وحُسنِه؛ لأنَّ كلامَه ﷺ كلَّه لا يوجدُ فيه خلافٌ ولا تناقضٌ، إلَّا مِن قلَّةِ فهمِ النَّاظرِ فيه، ولولا تكرارُها وكلُّ واحدٍ منها لا بدَّ أن يُوجدَ فيه معنىً زائدٌ على الآخر = ما ظهرَتْ بتوفيقِ الله تعالى تلك التَّوجيهاتُ الَّتي وجَّهْناهَا من الفَهمِ في جمعِ جميعِ الأحاديثِ الَّتي وردَت، فإذا تأمَّلتَها تجدُها جملةً عديدةً، ولوجوهٍ من الحكمةِ عديدةٍ لمن وفِّقَ وتأمَّلَها. جعلَنا اللهُ ممَّن أسعدَه بما وهبَه بفضلِه.

***

---

(١) «لذلك»: ليست في (د) و(ج).

(٢) في الأصل: «ذكر».

(٣) انظر حديث رقم: (١٢).

(٤) في الأصل و(د): «أنه».

(٥) في الأصل: «جربه».

٢٨٣ ـ عَن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، عَن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «مَنْ تحَلَّمَ بحُلْمٍ لم يرَهُ كُلِّفَ أنْ يعقِدَ بينَ شَعِيرَتَينِ، ولنْ يفعَلَ، ومَنِ استمَعَ إلَى حَدِيثِ قَومٍ، وهُمْ لهُ كَارِهُونَ، أوْ يفِرُّونَ منهُ، صُبَّ في أُذُنِهِ الآنُكُ يَومَ القِيامَةِ، ومَنْ صوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ، وكُلِّفَ أنْ ينفُخَ فيهَا، ولَيسَ بنافِخٍ». [خ: ٧٠٤٢]

ظاهر الحديثِ يدلُّ على ثلاثةِ أحكامٍ:

أحدها: أنَّه مَن قال: إنَّه رَأى رُؤيا، وهو في ذلك كاذبٌ، كُلِّفَ أن يَعقِدَ بين شعيرَتين ولنْ[1] يفعلَ، ومعناه: أنَّه يُعذَّبُ طولَ الزَّمانِ الَّذي لا يقدرُ أن يَعقدَ بينهما، وهو لا يعقدُ، فعذابُه دائمٌ.

والثَّاني: أنَّه من استمَع إلى حديثِ قومٍ وهم له كارهونَ صُبَّ في أُذنيه الآنُكُ يوم القيامةِ، وهو: الرَّصاصُ المذابُ.

والثَّالث: أنَّه مَن صَوَّرَ صُورةً عُذِّبَ، وكُلِّفَ أن ينفُخَ فيها[2]، ومعناه: أنَّه يُعذَّبُ طولَ الزَّمانِ الَّذي لا يقدرُ أن ينفخَ فيها، وهو ليس بنافخٍ. وقد جاءَ من طريقٍ آخرَ: «وليسَ بنافخٍ فيها أبداً»[3] فدلَّ على دوامِ عذابِه مثلَ الأوَّل.

والكلامُ عليهِ من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ: ما الحكمةُ في أن سمَّاه عليه السَّلام حُلُماً؟ وما معنى يعقدُ في هذا الموضعِ؟ وما نسبةُ هذا ممَّا فعلَه بمقتضَى الحكمةِ؟ لأنَّ باقيَ الحديث يدلُّ على أنَّ عذابَ كلِّ واحدٍ مناسبٌ لذنبِه، ولِمَ جعلَ هذا من أعظمِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ مَنْ

---

(١) في الأصل: «ولم».

(٢) في (ج) زيادة: «وليس بنافخ».

(٣) رواه البخاري (٢٢٢٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

طالَ مقامُه في النَّار فهو دالٌّ على عظمِ ذنبِه؟ وكيف استماعُ الحديثِ الَّذي يترتَّبُ عليه هذا العذابُ المؤلمُ؟ هل هو كيفما سمعه، أو هو على وجهٍ خاصٍّ؟ وكيف يكلَّفُ أن يَعلم كراهيتَهُم لسمعِه؟ هل يُطلبُ بذلك بحسبِ قرينةِ الحال، أو بعلمٍ قطعيٍّ؟ وقوله: (صورة) هل هي على العمومِ أو الخصُوصِ؟

أمَّا قولنا: ما الحكمةُ في أن سمَّاه عليه السَّلام حُلُماً، ولم يسمِّه رُؤيا؛ فلأنَّه لما كان هذا الرَّائي ادَّعى أنَّه رآها ولم يرَ شيئاً، فكانت كذباً، والكذبُ إنَّما هو من الشَّيطان، وقد قال ﷺ في غيرِ هذا الحديثِ: «إنَّ الحلمَ من الشيطانِ»[1] وهو غيرُ حقٍّ، فعبَّر عنه بحقيقةِ معناه؛ لأنَّه غيرُ حقٍّ؛ ولأنَّه من الشَّيطانِ.

وفي هذا دليلٌ لما قلناهُ في الحديثِ قبلَه؛ إنَّ كلامه كلَّه ﷺ ليسَ فيه تناقضٌ، وإنَّه يُصدِّق بعضُه بعضاً.

وأمَّا قولنا: ما معنى: (يعقِدُ بين شعيرتين)؟ فمعناهُ: يصلُ إحداهُما بالأُخرى، وهذا لا يقدرُ عليهِ أحدٌ أبداً[2].

وأمَّا قولُنا: ما نسبةُ ما كُلِّفَ ممَّا فعلَ بمقتضَى الحكمةِ؟ وذلك أنَّه لما كذَبَ على اللهِ في خلقِه؛ لأنَّ الرُّؤيا خَلقٌ من خلقِ اللهِ، فأدخلَ في الوجُودِ صُورةً معنويَّةً لم تقع، كما فعلَ الَّذي صوَّرَ الصُّورةَ الحسِّيَّةَ؛ لأنَّه أدخلَ في الوجُودِ في عالمِ الحسِّ صُورةً ليسَتْ بحقيقةٍ، لأنَّ حقيقةَ الصُّورةِ المقصودُ منها ما جُعِلَ

---

(١) هو طرف من حديث رواه البخاري (٣٢٩٢)، ومسلم (٢٢٦١)، وأبو داود (٥٠٢١)، والترمذي (٢٢٧٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٠٨)، وابن ماجه (٣٩٠٩)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩٥٧) (٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٥٦٤) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) «أبداً»: ليست في الأصل.

فيها من الرُّوحِ والحياةِ، فكُلِّفَ صاحبُ الصُّورةِ الكثيفةِ أن يُتمَّ ما خَلَقَه بنفخِ الرُّوحِ فيها، وكُلِّفَ صاحبُ الحُلُمِ الَّذي أتى بالصُّورةِ اللَّطيفةِ أمراً لطيفاً، وهو أنْ يعقدَ بين شعيرَتين.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ كلَّ ما هنا من الأمورِ المعنوياتِ يكونُ الأمرُ فيها في الآخرةِ حسًّا، غير أنَّه يكونُ بينهما مناسبةٌ ما، كما جاءَ في الحسناتِ والسَّيئاتِ[1].

ومنها ما هو معنىً، وكلُّها تكونُ في الآخرةِ حسياتٍ؛ لأنَّها توزنُ في الميزانِ، ولا يوزنُ في الميزانِ المحسوسِ إلَّا حسِّيٌّ، لكن يبقى بينَهما نسبةٌ ما، وهي من وجهين: الخفَّةُ، والثقلُ، بحسبِ قدرها يكونُ في عالمِ الحسِّ هناك قدرُها أيضاً، واللونُ أيضاً كذلك، فجنسُ الحسناتِ نوريٌّ، وجنسُ السَّيِّئاتِ سوادٌ وظلمةٌ، فلمَّا ادَّعى هنا معنىً لم يخلقْه اللهُ، وهو تلك الرُّؤيا الَّتي زَعمَ، قيل له: كما فعلتَ هناك أمراً لطيفاً لم يشأْهُ اللهُ، فافعلْ هنا أمراً لطيفاً لم يشأه اللهُ.

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد شاءَ أن تكونَ هاتان الشَّعيرتان منفصِلَتين، فاخلُقْ بينهما أنت اتِّصالاً حتَّى يرجِعَا واحدةً. وهذا أمرٌ لطيفٌ، ومهما لم تقدرْ على هذا مع لَطَافتِه تُعذَّبْ، ولن تقدرَ على ذلك الأمرِ مع دِقَّتِه ولَطافتِه أبداً.

وفي هذا دليلٌ لأهل السُّنَّة الَّذين يقولون: إنَّ الخلقَ كلَّه لله، فلو لم يكنْ كذلك لكانَ هذا يصلُ بين تينكَ الشَّعيرتين، وقد تقدَّم في الكتابِ[2] في هذا ما فيه كفايةٌ، فأغنى عن بسطِه هنا.

---

(١) روى البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده».

(٢) انظر شرح حديث رقم: (٢٥).

وأمَّا قولنا: ما الحكمةُ بأن جَعل هذا من أعظمِ الذُّنوبِ؟ فلأنَّه نازَعَ الحقَّ جلَّ جلالُه في قدرتِه وخلقِه. أمَّا قدرتُه؛ فلأنَّه ادَّعى بلسانِ حالِه أنَّه خالقٌ، ومنازعتُه للهِ في ادِّعائِه أنَّه خلقَ خلقاً يشبهُ خلقَ اللهِ، وليس الأمرُ حقّاً في ذاتِه، فامتُحِنَ بأنْ يَخلُقَ أهونَ الأشياءِ، وهو العقدُ بين شعيرتين. فعجزَ من ادَّعى ما ليسَ فيه، فكذَّبتْه شواهدُ الامتحانِ.

والوجه الثَّاني: فلأنَّه كذَبَ على النُّبوَّة؛ لأنَّ الرُّؤيا جزءٌ من النُّبوَّة، وقد قالَ ﷺ: «من كذبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مقعَده من النارِ»[1] فلجمْعِه بينَ الأمرين العظيمَين عَظُمَ ذنبُه.

وقوله ﷺ: «مَن[2] استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهم له كارهون» هل هذا الاستماعُ على العمومِ على أيِّ وجهٍ كان، أو على الخصوصِ؟ الظَّاهرُ أنَّه على الخصوصِ؛ لأنَّه لو كانَ على العمومِ لكانَ الأكثرُ منه مِن تكليفِ ما لا يُطاقُ، ومولانا سبحانه قد منَّ علينا ولم يكلِّفْنا هذا، وكذلك الأمرُ في العلمِ بكراهيتِهم للسَّامعِ، لو كنَّا نطلبُ بالعلمِ بحقيقة ذلكَ لكانَ أيضاً بعضُه من تكليفِ ما لا يُطاقُ. وإنَّما كلَّفَنا في العلمِ بذلك بحسبِ قرائنِ الحالِ الَّتي تدلُّ على كراهيتِهم لسمعِنا إلى حديثِهم، فالاستماعُ على وجهٍ خاصٍّ، وليس على عمومه. وذلك مثلُ قومٍ يتحدَّثون في منازِلِهم[3]، فإن استمعتَ إلى حديثِهم فقد دخلتَ تحتَ هذا الحدِّ؛ لأنَّهم بقرينةِ حالِهم، وهو كونُهم

---

(١) رواه البخاري (١٠٨)، ومسلم (٢)، والترمذي (٢٦٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٨٣)، وابن ماجه (٣٢)، وأحمد في «مسنده» (١١٩٤٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «من»: ليست في الأصل و(د).

(٣) في (ج) و(د): «منزلهم».

في منزلِهم، وقد أغلقوا دونَكَ بابَهم، فدلَّ ذلك على أنَّهم إنَّما أرادوا أن ينفردُوا بحديثِهم دونَك ودونَ غيرِك ممَّن خَلْفَ بابِهم. وكذلك إذا تسارَرَ شخصٌ مع آخرَ، أو معَ جماعةٍ دونَك فقد كرِهُوا أن يُسمعُوكَ حديثَهم، فإن استمعتَ إليهم دَخَلتَ تحتَ هذا الحدِّ؛ ولذلكَ نهى ﷺ: «أن يتَناجَى اثنانِ دونَ واحدٍ»[1] لمَّا كان الواحدُ ممنُوعاً أن يستمعَ إلى حديثِهما، مُنِعَا أيضاً أن يتناجيَا دونَه فيقعَ عندَه منهُما توهُّمٌ، ويظنُّ بهما، فمُنِعا من ذلك بقولِه ﷺ: «لا يتَناجَى اثنانِ دونَ واحدٍ».

وأمَّا إنْ كانُوا يتحدَّثون أمامَك جهراً، وإنْ كان في قلوبِهم كراهِيَةٌ لكَ أن تسمعَ كلامَهم فهذا لا يلزمُكَ منه شيءٌ، ولا أنت مطلوبٌ بأن تعلمَ كراهيتَهُم لاستماعِك حديثَهم، وفيما مثَّلنا به كفايةٌ في الجوابِ عن المسألتين.

وقوله ﷺ: (**منْ صورَ صورةً**) هل هو على العمومِ في كلِّ صورةٍ من الصَّور، أو على الخصوصِ؟ اللفظُ محتملٌ، وقرينة الحالِ الَّتي بعدُ تقتَضِي الخصوصَ، وهو قولُه ﷺ: (**كلِّفَ أنْ ينفُخَ فيها**) فإنَّه لا ينفَخ في صُورةٍ من الصَّور إلَّا صورةً لها روحٌ، فتُخَصَّصُ بهذه القرينةِ أنَّها كلُّ صورةٍ لها روحٌ من أيِّ أنواعِ المخلوقاتِ كانت. وقد جاء معنى هذا ـ أظنُّه: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ ـ حينَ سألَه شخصٌ كانَ يتَعانَى هذا، فقال له: صوِّر كلَّ ما شئتَ ممَّا ليسَ له روحٌ[2]، مثلَ الشَّجرِ[3] والفواكهِ وشبهِهما، أو كمَا قالَ رضي الله عنه.

---

(١) رواه البخاري (٦٢٨٨)، ومسلم (٢١٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) لم أقف عليه عن ابن عمر، وإنما رواه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهم.

(٣) في الأصل: «الشجرة».

وإذا كانَ الأمرُ[1] كذلكَ فهذهِ التَّصاويرُ الَّتي تُعمَل منَ الخبزِ والحلواءِ وغيرِها، فلا يجوزُ بيعُها ولا شراؤُها، والمشتري أعظمُ في المنعِ؛ لأنَّه مُعينٌ للبائعِ على التَّصويرِ والوقوعِ في المخالفةِ، لا سيَّما إن كان ممَّن له بالٌ في دينٍ أو دُنيا الأمرُ عليه أشدُّ؛ لاقتداءِ النَّاسِ به، فيكونُ عليه إثمُ كلِّ مَن اتَّبعَه، فيدخلُ في الأريسيين، وقد تقدَّم، ويجوزُ الانتفاعُ بها بعدَ كسرِها وتهشيمِها والتَّغييرِ على فاعلِها بما أمكنَ من ضربٍ أو غيرِه بحسبِ حالِه حتَّى تُعلمَ توبتُه[2].

وفي الحديثِ بمتضمَّنِه إشارةٌ لطيفةٌ، وهي: أنَّ من خرجَ عن وصفِ العبوديَّة وجبَ عِقابُه، ويكونُ عقابُه بقدرِ خروجِه.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ الجاهلَ لا يُعذَر بجهلِه، يُؤخَذُ ذلك مِن كونِه عليه السَّلام أخبرَ عن أصحابِ هذه الذُّنوبِ كيف عذابُهم، ولم يفرِّق فيه بينَ مَن يعلمُ تحريمَ ذلك وبينَ مَن لا يعلمُه، فالكلُّ مؤاخذُون[3] بذنُوبِهم، جهلُوها أو علمُوها.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ الَّذي يعملُ على تأويلٍ ليسَ على الوجهِ المأمورِ به أنَّه لا يُعذَر بذلك التَّأويل، وإن كانت المسألةُ فيها خلافٌ بينَ العلماءِ.

وفيه تنبيهٌ على أنَّه مَن سُئِل في مسألةٍ فأفتى فيها بغيرِ علمٍ وعُمِلَ عليه أنَّه ليس له في ذلك عندَ الله عذرٌ، وأنَّه يُعذَّبُ على المخالفةِ الَّتي وقعَتْ منه، يؤخَذُ ذلكَ من عمومِ الأخبارِ من الصَّادقِ ﷺ بعذابِ هؤلاءِ، ولم يستثنِ فيه نوعاً من هذه الأنواعِ،

---

(١) «الأمر»: ليست في (د).

(٢) «حتى تعلم توبته»: ليست في (ج) و(د).

(٣) في (ج) و(د): «مأخوذون».

والإشارةِ[1] إليه، وقد جاء النَّصُ منه عليه السَّلام على هذه الإشارةِ الَّتي أشرنا إليها بقوله عليه السَّلام: «اتخذَ الناسُ رُؤساءَ جُهالاً، فسُئلوا فأفتَوا بغيرِ علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا»[2].

وفي مجموعِ هذا دليلٌ على طلبِ علمِ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّه لا تُعلمُ هذه وأمثالُها إلَّا من هذا العلمِ المباركِ الَّذي جعلَه عزَّ وجلَّ طريقاً إلى معرفتِه ومعرفةِ أحكامِه، وغيرُه ضلالٌ أو بطالةٌ، كما قال الصَّادق ﷺ في علمِ الأنسابِ: «علمٌ لا ينفعُ، وجَهَالةٌ لا تَضُرُّ»[3] وفَّقنا الله إلى علمِ كتابِه، وسنَّةِ نبيِّه ﷺ بمنِّه، وجعلَنا ممَّن سعِدَ به، لا ربَّ سواه، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وسلم.

***

---

(١) في (ج) و(د): «ولا أشار».

(٢) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٧٦)، وابن ماجه (٥٢)، وأحمد في «مسنده» (٦٥١١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٣٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
ورواه ابن وهب في «الجامع» (٣١) عن زيد بن أسلم مرسلاً، وقال الغماري في «المداوي» (٤/ ٤٦٥) بعد نقله تضعيفه عن أهل العلم، قال: مرسل ابن وهب صحيح لا شك فيه والله أعلم.

٢٨٤ ـ عن أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، أنه سمعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «الرُّؤيَا الحسَنَةُ مِن اللهِ، فإذَا رَأَى أحَدُكُمْ ما يُحِبُّ فلاَ يُحَدِّثْ بِهِ إلَّا مَن يُحِبُّ، وإذَا رَأَى ما يكرَهُ فلْيَتَعَوَّذْ باللهِ مِن شرِّهَا، ومِنْ شرِّ الشَّيطانِ، ولْيَتْفِلْ ثَلاثًا، ولاَ يُحَدِّثْ بها أحدًا، فإنَّها لنْ تضُرَّهُ». [خ: ٧٠٤٤]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أربعةِ أحكامٍ:

أحدها: إخبارُه ﷺ بأنَّ الرُّؤيا الحسنةَ من اللهِ.

والثَّاني: الأمرُ منه ﷺ أنَّه إذا رأى أحدٌ ما يحبُّ فلا يُحدِّثْ به إلَّا مَن يحبُّ.

والثَّالث: أمرُه ﷺ لمن رأى ما يَكرهُ أن يتعوَّذَ باللهِ من شرِّها ومن شرِّ الشيطانِ، ويتفلَ ثلاثاً، ولا يُحدِّثَ بها أحداً.

والرَّابع: إعلامُه ﷺ[1] أنَّه مَن امتثلَ أمرَه عليه السَّلام في الرُّؤيا الَّتي يَكرهُها، فإنَّها لا تضرُّه، **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقال ما معنى الحسَنة؟ وما الحكمةُ في نسبتِها إلى الله سبحانه؟ وما الحكمةُ في أن لا يُحدِّثَ بالحسنةِ إلَّا لمن[2] يحبُّ؟ وكيفيَّةُ التَّعوذِ وصفةُ التَّفْلِ؟ وما الحكمةُ أيضاً في أن لا يُحدِّثَ بالمكرُوهةِ أحداً لا مَن يحبُّ ولا غيرَه؟

أمَّا قولنا: ما معنى الحسنةِ؟

فمعناها: كلُّ ما يكونُ لك فيها خيرٌ، ويحتاجُ ذلك إلى العلم بالتَّعبير إن كانت ممَّا يُحتاج إلى تعبيرٍ؛ لأنَّه قد يكونُ ظاهرها خيراً وهو غيرُ ذلك، وقد يكونُ الأمرُ

---

(١) من قوله: «لمن رأى... إلى قوله: ﷺ»: ليس في الأصل.

(٢) في الأصل: «من».

فيها بالعكس إلَّا إن كانت بيِّنةً لا تحتاجُ إلى تعبيرٍ، فحينئذٍ يجري[1] هذا الحكم.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في نسبتِها إلى اللهِ تعالى؟

فهذا جارٍ على أدب العبوديَّة، وعلى ما جاءَ به القرآن من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النِّساء: ٧٩] ويشهدُ لذلك أيضاً قولُه عليه السَّلام: «إنَّها من النبوةِ»[2] كما ذكرناه[3] في الأحاديثِ قبلُ؛ لأنَّ النُّبوَّة من الله؛ أي: من عندِ الله.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الخيرَ الَّذي مَنَّ اللهُ به على العبدِ من الرُّؤيا الحسنةِ، وأيَّ نوعٍ كان من أنواع الخيرِ، أنَّه[4] من عند الله؛ أي: بفضلِه ورحمتِه، لا بحقٍّ لازمٍ عليه لأحدٍ من العباد، كان العبد أيَّ نوعٍ كان[5] من أنواع عبيده: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٧٣ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٣ ـ ٧٤].

وأمَّا قولنا: ما الحكمةُ في أن لا يُحدِّث بالحسنةِ إلَّا من يحبُّ؟

فاعلم أنَّ المحادثةَ على وجهين: إمَّا مع مَن تحبُّه ويحبُّك، أو مع من تحبُّه وهو يكرهُك؛ لأنَّه لابدَّ في الَّذي تحبُّه وهو لا يُبغضُك أن يكونَ له إليك ميلٌ ما، فهذان الشَّخصانِ هُما اللَّذان تحدِّثهُما برؤياكَ الحسنةِ.

وأمَّا قولنا: ما الحكمةُ في منعِك أن تُحدِّثَ بها مَن يُبغضُكَ أو تُبغضُه؟

---

(١) في الأصل: «يجري على».

(٢) تقدم قريباً.

(٣) في الأصل: «ذكروا».

(٤) في (ج) و(د): «الخيرات».

(٥) «أي نوع كان»: ليست في (ج).

أمَّا من تُبغضُه أنتَ فلا بدَّ أن يجدَ لك بُغضاً ما؛ لأنَّ الحكمةَ الإلهيَّة جرَت بأن تكونَ بين القلوبِ مادَّةٌ تجذبُ بعضها من بعضٍ بحسب ما في هذا يجد الآخرُ منه نسبةً ما؛ إما أقلَّ، أو أكثرَ، أو بالتَّساوي، هذا متعارفٌ عند أربابِ القلوبِ، حتَّى إنَّ من كلامِهم في هذا النَّوع: انظر إلى فؤادكَ، كما تجدُنا نجدُك، يعنون: كما تجدُنا فيه من حسنٍ أو قبحٍ، كذلك نجدُك.

وجاءَ هذا الحديثُ شاهداً لهم، وقد ذُكِر ممَّا يقوِّي هذا النَّوع: أنَّ بعضَ التُّجَّار في مدينة مرَّاكشَ كان يجلسُ عنده أحدُ أبناء الدُّنيا ممَّن له تعلُّقٌ بالملك، ويُظهِر له التَّوادُد، فإذا انفصلَ عنه يقولُ لأصحابه: هذا الرَّجلُ يعاملُني بالبرِّ وأجدُ له في نفسِي كراهةً، فلمَّا كانَ يوم عيدٍ من الأعيادِ فذلك التَّاجر خارجٌ إلى الصَّلاة بزينةِ العيد، وكانَ أثرُ مطرٍ، وإذا بذلك الشَّخص خارجٌ وهو راكبٌ جواداً، فلمَّا قرُب منه لوَّثَتِ الدَّابَّةُ الَّتي كان عليها ثيابَ ذلكَ التَّاجرِ وشوَّهتها، ورجعَ إلى بيته على حالةٍ مسكينةٍ، فقال لأصحابِه: ظهرَ الموجِبُ للكراهيةِ الَّتي كنتُ أجدُ له، فإنَّ المبغضَ لك إمَّا بَغضاً ظاهراً، وإمَّا باطناً، الغالبُ أنَّه لا يُقصِّر عنك في إذايةٍ إن قدَرَ عليها، فعلَّك إن قصصتَ عليه الرُّؤيا أن يُعبرِّها لك على وجهٍ مكروهٍ، وهي حسنةٌ. وقد جاء: «إن الرَّؤيا مثلُ الطائر، فإذا عُبِّرت وقعَتْ ولزِمَتْ»[1].

وممَّا يقوِّي هذا قصَّة يوسفَ عليهِ السَّلام لما أَتاه الشَّخصان قد أبدلَ كلُّ واحدٍ

---

(١) رواه أبو داود (٥٠٢٠)، والترمذي (٢٢٧٩)، وابن ماجه (٣٩١٤)، وأحمد في «مسنده» (١٦١٨٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٥٠) من حديث أبي رزين رضي الله عنه: «الرُّؤيا على رِجْلِ طائرٍ، ما لم تُعَبَّر فإذا عُبِّرَتْ وقعَتْ». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

منهما رُؤياه برُؤيا[1] صاحبِه، فلمَّا عبَّرها يوسفُ عليه السَّلام ورأى الَّذي كانت رؤياه دالَّةً على الخير، وهو قد أبدلها مع صاحبه، فقال له: لم يكن الَّذي رَأى هذه إلَّا صاحبِي هذا، ولم تَكُنْ رُؤيايَ إلَّا حسنةً. فقال لهما يوسف عليه السَّلام: «قُضي الأمرُ الذي فيه تستفتيان»[2] أي: بالتَّعبير قد وجبَ لكلِّ واحدٍ منكما ما عُبِّر له، فكان الأمرُ كذلك.

ولوجهٍ آخرَ: وهو أنَّه إن كانت قد عُبِّرت لك بخيرٍ يَحتال عليك في ذلكِ الخيرِ الَّذي بُشِّرتَ به كيف يشوِّش عليك؟ لعلَّه يدفعه عنك؛ فمن أجلِ هذين الأمرين نهى ﷺ أن لا تُحدِّث برُؤيا الخيرِ[3] إلَّا مَن تحبُّ، ولأنَّ الغالبَ ممَّن يحبُّك أو يميلُ إليكَ بقلبِه، من أجل حبِّك إليه أنَّه لا يحسدُك، ولا يريدُ لك إلَّا خيراً، ولذلك منعَه عليه السَّلام من أن يُحدِّث بها من لا يُحبُّ.

وإن كان لا يبغضك؛ خوفاً أن يُحدِّث الشَّيطانُ عنه بذلك حسداً، أو يتلفَّظَ في تفسيرِها بلفظٍ يلحقُ منه إذاية، كما ذُكِر عن ابنِ سيرين الَّذي كان مشهوراً بعلم التَّعبيرِ: أنَّه جاءه شخصٌ برُؤيا، فلم يجدْه في الدَّار، فقال له الخادمُ: وما كنت تريده؟ فقال له: يعبرُ لي رُؤيايَ، فقال: وما هي؟ فقال: رأيتُ كأنِّي أشربُ البحرَ. فقال له الخادمُ: ولم ينفتقْ بطنُك؟ فولَّى عن الدَّار. وإذا بابنِ سيرين، فذكرَ له الرُّؤيا، فسأله:

---

(١) «برؤيا»: ليست في (د).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩٢٩٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٦٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (٨١٩٥) بنحوه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) في الأصل: «برؤياك بخير».

هل ذكرها لأحدٍ؟ فقال له: لخادمِك، وقال: كيتَ وكيتَ. فقال: احتفظ على نفسِك، فولَّى عنه. فإذا ببقرةٍ شرودةٍ قد فلتَت لصاحبها وهو خلفها يجري، فتعرَّض لها، فنطحته بقرنها فشقَّتْ بطنَه[1]، أو كما قال.

وفي هذا دليلٌ على كثرةِ شفقتِه ﷺ على أمَّته.

وفيه دليلٌ على التَّحضيضِ على اتِّباع أثرِ الحكمةِ؛ يؤخذُ ذلك من نهيِه عليه السَّلام عن أن تُحدِّث برُؤياك من لا تُحبُّ، وهو عملُ سببٍ من أثرِ الحكمةِ في دفعِ الضَّرر عنك، وإن كان لا يَرُدُّ من القدَرِ المحتومِ شيئاً، لكن نحن بها مخاطَبون، فنفعلُها امتثالاً، ونعلمُ مع ذلك أنَّه لا ينفعُ منها إلَّا ما وافقَ القدَرَ من ذلك، وإلَّا القدَرُ هو النَّافذ بذلك لا محالَة؛ ولذلك قال بعضُهم:

وإذا فرَرتَ من مقدورٍ فأينما ... توجَّهتَ فنحوَه تتوجَّه[2]

وهذه أجلُّ الطُّرق؛ لأنَّها جَمَعت بين الحقيقةِ والشَّريعةِ؛ ومن أجلِ ذلك أثنى اللهُ تعالى على يعقوبَ عليه السَّلام، وقال في حقِّه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٦٨].

وأما كيفيَّةُ التَّعوذِ، وكيفيَّةُ التَّفلِ؟ فاعلم أنَّ صفةَ التَّعوُّذِ[3].....................

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) نسب لابن الرومي، ولفظه:

وإذا حذِرْتَ من الأمور مقدَّرا ... وفررت منه فنحوَه تتوجَّهُ

وانظر: «تاريخ الطبري» (١١/ ١٥٠)، و«التمثيل والمحاضرة» (١/ ١٠١)، و«التذكرة الحمدونية» (٧/ ٣٣).

(٣) «وكيفية التفل فاعلم أن صفة التعوذ»: ليست في (ج) و(د).

قد جاءَتْ[١] عنه ﷺ في غير هذا الحديثِ، وهو أن تقول: أعوذُ باللهِ من شرِّ ما رأيتُ أن يضرَّني في ديني ودُنياي[٢]، والتَّعوُّذ من الشَّيطان معلومٌ.

وأمَّا صفةُ التَّفلِ: فقد عبَّر عنه بعضُ العلماء: يشبهكَ إذا ألقيتَ نوى الزَّبيبِ من فِيْكَ حينَ تأكلُه، وهو وجهٌ حسنٌ من التَّمثيلِ، وقد جاءَ عنه ﷺ في حديثٍ غيرِ هذا: «أن تتحوَّلَ عن الجَنْبِ الَّذي رأيتَ فيه ما تكرهُ إلى الجنبِ الثَّاني»[٣].

وقولُه عليه السَّلام: (**فليتعوَّذ باللهِ من شرِّها، ومن شرِّ الشَّيطانِ، وليَتْفُل ثلاثاً**) عطَفَه[٤] بالواو توسعةً بأيِّهما بدأتَ فلا شيءَ عليك فيه.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن لا تُحدِّث بالَّتي تكرهُها أحداً لا من تحبُّ، ولا من لا تحبُّ، فإن كان تعبُّداً فلا بحثَ، وإن كان لحكمةٍ، وهو الأظهرُ، فما هي؟ احتملَت وجوهاً:

منها: أن يكونَ عدمُ تحدُّثكَ بها حتَّى تلغيها عن قلبِك، فما يبقَى لك منها حزنٌ؛

---

(١) في الأصل و(د): «جاء».

(٢) لم أقف عليه مرفوعاً، وقال زروق في «شرحه على متن الرسالة» (٢/ ١١٠٠): هذا صحيح متفق على رواية أصله.

وروى معمر في «جامعه» (٢٠٣٦٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٥٤٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٣٧) عن إبراهيم النخعي، قال: إذا رأى أحدكم رؤيا يكرهها فليقل: أعوذ بما عاذت به ملائكة الله ورسله من شر رؤياي التي رأيت الليلة، أن تضرني في ديني ودنياي يا رحمن.

وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣٧١).

(٣) رواه مسلم (٢٢٦٢)، وأبو داود (٥٠٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٠٦)، وابن ماجه (٣٩٠٨)، وأحمد في «مسنده» (١٤٧٨٠) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) في (ج): «عطف».

فيكونُ هذا من باب الشَّفقة، واحتمَل أن يكونَ هذا من أجلِ الغيرِ، فتُحزِنَ الَّذي يَودُّك بشيءٍ لا يضرُّك، وإن كان ممَّا[1] يُبغضُكَ فيسرُّ بها، فلسرُوره بتحزِينِ مسلمٍ يكونُ مأثوماً، وتكونُ أنت سبباً لأن تُدخِلَ على أخيك المسلمِ سوءاً في عمله بشيءٍ لا يضرُّك.

واحتمَل أن يكون عليه السَّلام جعلَ عدمَ ذكركَ لها دالًّا على تصديقِه عليه السَّلام في الَّذي أخبَرك به، فتصديقُك له ﷺ، وامتثالُك لأمرِه، هو الَّذي يدفعُ عنك ذلك الضَّررَ الَّذي يلحقُكَ منها.

واحتمَل مجموعَ التَّوجيهاتِ كلِّها، والآخِرُ منها هُو أظهرُها، والله أعلم؛ ولذلكَ قال العلماء: إنَّ الرُّؤيا إذا كانت تدلُّ على شرٍّ ولم تكنْ حُلُماً، وامتثَلَ صاحبُها السُّنَّة كما أخبر ﷺ في هذا الحديثِ: أنَّها لا تضرُّه ببركةِ اتِّباعِه السُّنَّة، وهو الحقُّ الَّذي لا شكَّ فيه؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وهذا لفظٌ عامٌّ فلا يقصَر على جهةٍ واحدةٍ، ولا على معنى واحدٍ، بل يَبقى على عمومِه؛ لأنَّ ذلك فضلٌ من اللهِ، وما كانَ من طريقِ فضلِ الرُّبوبيَّة يُعتقدُ فيه أكملُ وجوهِ الخيرِ؛ لأنَّ ذلكَ هو اللائقُ بجلاله سبحانه، جعلنا اللهُ ممَّن تمسَّك بالكتابِ والسُّنَّة، وتوفَّانا على ذلك مغفوراً لنا بفضله، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله.

* * *

---

(١) في الأصل: «ممن».

٢٨٥ ـ عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُمَا، عَن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «مَنْ رَأَى مِن أَمِيرِهِ شَيئًا يكرَهُهُ فلْيَصبِرْ علَيهِ فإنَّهُ مَن فارَقَ الجَماعَةَ شِبْرًا فمَاتَ، إلَّا ماتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [خ: ٧٠٥٤]

ظاهر الحديثِ يدلُّ على حُكمين:

أحدُهما: الأمرُ لمن رَأى من أميرِه ما يكرَهُه بالصَّبرِ على ذلك، ولا ينكُثُ في بيعتِه.

والثاني: إخبارُه ﷺ أنَّه من فارقَ جماعةَ المسلمين قدرَ شِبرٍ ماتَ على سنَّةِ الجاهليةِ. **والكلامُ عليهِ من وجوهٍ:**

منها: الشَّيءُ الَّذي يكرهُه من أميرِه: هل هو على العمومِ في أمورِ[1] الدُّنيا والآخرةِ؟ أو هو على الخصوصِ في أمورِ الدُّنيا وما يتعلَّق بالأمور النَّفسانيَّة؟ وما صفةُ هذه الجماعةِ؟ هل هم الَّذين تسمَّوا باسم الإسلام على أيِّ حالةٍ كانوا عليها أو معناه الخصوص؟ وكيفيَّة هذه المفارقة؟ وما معنى تحديدِها بالشِّبرِ؟ وما هو معنى: (ميتةً جاهليَّةً؟) هل يكونُ معناه على الكفرِ المحضِ، أو على صفةٍ من صفاتِ الجاهليَّة مع بقاءِ الإيمانِ؟

أمَّا قولُنا: الشَّيء الَّذي يكرهُه من أميرِه وأُمر بالصَّبرِ عليه، هل ذلك على العموم، أو على الخصوصِ؟ اللَّفظ محتملٌ، لكن يتخصَّصُ بالأحاديثِ المبيِّنة لهذا العمومِ بأنَّه ممَّا يتعلَّق بالأمور الدُّنيويَّة، والأمور النَّفسانيَّة؛ تحفُّظاً على أمرِ الدِّين الَّذي هو طريقُ الآخرةِ، فمنها قوله عليه السَّلام: «اسمع وأطع وإن ضربَ الظَّهرَ،

---

(١) «أمور»: ليست في (د).

وأخذَ المالَ، وإنْ كانَ أسودَ ذَا زَبيبتَين، منفوخَ الخيشُومِ»[١] وهذه كلُّها أمورٌ نفسانيَّةٌ ودنيويَّةٌ، أو كما قال.

والحديث الآخرُ ذُكِر فيه أنَّهم قالوا: أرأيْتَ إنْ وليَ علينا أمراءُ فُسَّاقٌ، أنقتلُهم؟ قال ﷺ: «لا، ما صلَّوا، لا، ما صلَّوا»[٢] أو كما قال عليه السَّلام. فدلَّ بقوله عليه السَّلام: «لا، ما صلَّوا» أنَّهم إذا لم يصلُّوا لا سمعَ لهم ولا طاعةَ. وكذلك قال عمرُ رضي الله عنه على المنبرِ حين بيعته قال: «ما أطعتُ اللهَ ورسوله، وإلَّا فلا سمعَ لي عليكُم ولا طاعةَ»[٣] أو كما قال، فدلَّ بهذا أنَّ الأمورَ الَّتي يكونُ فيها مخالَفَةٌ في الدِّين لا يُطَاع فيها أميرٌ ولا غيره؛ لأنَّه ما جُعِلتِ الإمارةُ أن ينقادَ النَّاس لها إلَّا من أجلِ أنْ: «لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيَةِ الخالقِ»[٤].

وقد قال علماءُ الدِّين: إنَّه لا يجوز لشرطيٍّ أن يؤدِّب أحداً بقول أميرِه حتَّى

---

(١) لم أقف عليه هكذا، وروى البخاري (٦٩٣) من حديث أنس بن مالك، قال النبي ﷺ لأبي ذر: «اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة».

وروى مسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وفيه: «تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع».

(٢) رواه مسلم (١٨٥٤)، وأبو داود (٤٧٦٠)، والترمذي (٢٢٦٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٥٢٨) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) لم أقف عليه مروياً عن عمر رضي الله عنه، وإنما عن أبي بكر رضي الله عنه.

رواه محمد بن إسحاق كما في «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ٤١٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح.

(٤) رواه البخاري (٧٢٥٧)، ومسلم (١٨٤٠)، وأبو داود (٢٦٢٥)، والنسائي (٤٢٠٥)، وأحمد في «مسنده» (١٠٩٥) من حديث علي رضي الله عنه، واللفظ لأحمد.

يعلمَ أنَّ ذلك حقٌّ عليه بأمرِ الله واجبٌ، والأحاديثُ في هذا النَّوع كثيرةٌ، وفيما ذكرناه كفايةٌ.

وأمَّا قولنا: ما صفةُ هذه الجماعةِ؟ هل على العمومِ حتَّى في الَّذين تسمَّوا باسمِ الإسلامِ، أو ذلك على الخصوصِ في المسلمين حقًّا؟ البحثُ في هؤلاء والجوابُ عليهم كالجوابِ على الأميرِ.

وحديثُ حذيفةَ الَّذي بعدُ يُبيِّن الجماعةَ، وهو شرحُ هذا الموضعِ حيثُ قال له ﷺ: «فاعتزِلْ تلكَ الفِرقَ كلَّها ولو أَنْ تعضَّ بأصلِ شجرةٍ حتى يدركَكَ الموتُ وأنتَ على ذلكَ»[1] أو كما قال عليه السَّلام[2].

وأمَّا قولنا: كيف صفةُ هذه المفارقة؟ فمعناها أن تسعَى في حلِّ تلك البيعةِ الَّتي للأميرِ ولو بأدنى شيءٍ، فعبَّر عليه السَّلام عنه بمقدارِ الشِّبرِ؛ لأنَّ الأخذَ في حلِّ تلك البيعةِ المخالفةِ لجمَاعةِ المسلمين المنعقدِين عليها، وهو معَ ذلك أمرٌ يؤولُ إلى سفكِ الدِّماء بغيرِ حقٍّ، وقد قال ﷺ: «مَنْ شاركَ في قتلِ مسلمٍ ولو بشطرِ كلمةٍ جاءَ يومَ القيامةِ مكتُوبٌ على جبهتِه: آيِسٌ من رحمةِ اللهِ»[3] أو كما قالَ عليه السَّلام.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) «أو كما قال عليه السلام»: ليست في (د).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦٢٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٩٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٨٦٥)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٣٨١)، وابن أبي عاصم في «الديات» (ص: ٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي سنده يزيد الشامي متروك.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنه رواه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٧٩) (١١١٠٢).

وعن ابن عمر رضي الله عنه عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٩٦٢).

وله طرق أخرى ومتابعات لا تخلو من كلام انظر: «تلخيص الحبير» (٤/ ٢٨)، و«البدر المنير» (٨/ ٣٤٩).

وأمَّا قولُنا: ما معنَى قوله عليه السَّلام: «فماتَ إلَّا ماتَ ميتةً جاهِليةً» هل ذلك كفْرٌ صُراحٌ؟ أو أنَّه ماتَ على صفةٍ من صفاتِ الجاهليَّة، وإيمانُه باقٍ؟ اللَّفظُ محتَملٌ، وقد جاءَ ما بيَّنه، وهو قوله عليه السَّلام: «من فارقَ الجماعةَ شِبراً فقد خلعَ رِبقَةَ الإسلام من عنقه»[1] أو كما قال عليه السَّلام. فشبَّهه عليه السَّلام هنا بالمرتدِّ عن الإسلام، وهذا أمرٌ خطرٌ. اللَّهمَّ عافنا من الخطرِ.

* * *

(١) رواه أبو داود (٤٧٥٨)، وأحمد في «مسنده» (٢١٥٦١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٢)، والبزار في «مسنده» (٤٠٥٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وصحح إسناده ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ٥٢٧) ثم ذكر له طرقاً أخرى.

٢٨٦ ـ عَـن أَبِـي هُرَيـرَةَ رضي الله عنه، عَـن النَّبيِّ ﷺ، قـالَ: «يَتَقـارَبُ الزَّمانُ، ويَنقُـصُ العمَـلُ، ويُلقَى الشُّـحُّ، وتَظهَرُ الفتَـنُ، ويكثُرُ الهَـرْجُ» قالُوا: يا رسُـولَ اللهِ، أَيُّـمَ هُوَ؟ قـالَ: «القَتْلُ القَتْـلُ». [خ: ٧٠٦١]

ظاهرُ الحديث يدلُّ على خمسة أحكامٍ:

الأوَّل: الإخبارُ بتقارب الزَّمان.

والثَّاني: نقصُ العمل.

والثَّالث: إلقاء الشُّحِّ.

والرَّابع: ظهورُ الفتن.

والخامس: كثرة الهرجِ: وهو القتلُ. **والكلامُ عليه من وجوهٍ:**

منها: أن يُقال: ما معنى تقاربِ الزَّمان، وكيف يكون نقصُ العمل؟ وما معنى هذا الشُّحِّ الملقى؟ هل هو على العمومِ أو على الخصُوصِ؟ وما الفتنُ المشارُ إليها؟ وما صفةُ القتلِ الَّذي يكثُر؟ هل هو بحقٍّ أو بغيرِه؟ وما معنى الهرجِ؟

أمَّا قولنا: ما معنى تقارب الزَّمان؟ فمعناه: أن يقصُرَ ويقِلَّ طولُه، وقد جاءَ هذا في حديثٍ غيرِ هذا، كقوله ﷺ: «تكونُ السَّنَة كالشَّهرِ، والشَّهرُ كالجمعةِ، والجمعةُ كاليومِ، واليومُ كالساعةِ، والساعةُ كالنَّفَسِ»[1] أو كما قال عليه السَّلام.

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٣٢)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٩٣)، والبزار في «مسنده» (٦٢١٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٠٤)، وتمام في «فوائده» (٧٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

ورواه أحمد في «مسنده» (١٠٩٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٦٨٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يخلو هذا القِصَرُ أن يكونَ المرادُ به معنويًّا أو حسيًّا. فأمَّا المعنويُّ فقد ظهر، وله سِنُون عديدةٌ، يَعرِفُ بذلك أهلُ الأعمال، ومن له فطنةٌ ما مِن أهلِ الدُّنيا المشتغلين بالأسبابِ فيها، فإنَّهم يجدونَ أَنفُسهُم لا يقدرون أن يبلُغُوا مِن عملِ أسبابِ الدُّنيا قدرَ الَّذي كانوا يعملونَ، ويشكُون ذلك، ولا يدرونَ العلَّة من أين هي؟ وكذلك أهلُ أعمالِ الآخرةِ قد وجَدُوا نقصَ العملِ، ونقصَ تلك المعاني الخاصَّة بالقلوبِ الحاملةِ على الأعمالِ، فالعلَّة في ذلك ـ والله أعلم ـ ما دخلَ في الإيمانِ من الضَّعفِ مِن كثرةِ إظهارِ الأمُورِ المخالفةِ للسانِ العلمِ مِن وجوهٍ عديدةٍ من حيثُ لا يخفَى على ذي بصيرةٍ، ومما[1] دخلَ من أجلِها في الأقوَاتِ من الشُّبَه، بل من الحرامِ المحضِ، حتَّى إنَّ كثيراً من النَّاس ما يتوقَّفُ في هذا البابِ عن شيءٍ، وكيف قدرَ أن يصلَ إلى شيءٍ فَعَل ولا يُبالي، فإنَّ البركةَ في الزَّمان أو الرِّزق أو البدنِ مِن طريقِ قوَّة الإيمانِ، واتِّباعِ الأمرِ، واجتنابِ النَّهي، يشهدُ لذلك قولُه جلَّ جلاله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَاتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وأمَّا إن كان المقصودُ بتقاربِ الزَّمان أن يكونَ حسًّا ظاهراً فهذا لم يظهرْ بعدُ، ولعلَّه من الأمورِ الَّتي تكونُ عند قُرب السَّاعةِ، ولعلَّه عليه السَّلام عَنى بذلك الوجهين معاً، فيكونُ الواحدُ وهو المعنويُّ قد ظهرَ، وبقي الآخرُ وهو الحسِّيُّ حتَّى يصلَ وقته مع ما بقيَ من الشُّروط.

وأمَّا كيفيَّة نقص العملِ: فعلى وجهين:

إن كان في الحسِّيِّ الَّذي لم يظهرْ بعدُ فهذا بيِّنٌ لا يحتاجُ فيه إلى تعليلٍ؛ لأنَّ الزَّمانَ ظرفٌ للأعمالِ، فإذا نقصَ نقصَ العملُ لا محالةَ.

---

(١) في (ج): «وما».

وأمَّا نقصه في المعنويِّ فمِن وجهين:

أحدهما: ما أشرنا إليه آنفاً، وهو من جهةِ المطعمِ، وما دخلَ فيه من الخللِ، وقلَّة الباعثِ الَّذي هو حاملٌ على الأعمال، ومحرِّضٌ عليها، وذلك من ضعفِ الإيمانِ.

والثَّاني: من قلَّة المُساعد على ذلك في الخارجِ، والنَّفسُ من طبعها أنَّها ميَّالةٌ إلى جنسِها، ولذلك قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ ولكثرةِ شياطينِ الإنسِ الَّذين هم أضرُّ عليك من الشَّيطان الرَّجيم، اللَّهمَّ إلَّا تلك العِصابة الَّتي شاءَ سبحانه وتعالى بقاءَها على الحقِّ، لا يضرُّها من خالفَها[1]، فهي محمولةٌ بالقُدرةِ واللُّطف الرَّبانيِّ، وإنَّما جاءت الأخبارُ على الغالبِ من أحوال النَّاس.

وأمَّا قولُنا: ما معنى الشُّحِّ الَّذي يُلقى؟ هل هو على العمومِ أو على الخصوصِ؟ محتملٌ، والظَّاهرُ العمومُ؛ لأنَّ الشُّحَّ الخاصَّ المستعملَ عند النَّاس فيما عدا الفرائض لا يعودُ منه ذلك الضَّررُ المَخُوفُ، وإنَّما الشُّحُّ الَّذي يُخاف منه ومن وَبَالِه الشُّحُّ بالفرائضِ، ومن يشحُّ بها فمِن بابٍ أولى[2] أن يَشحَّ بغيرها، فيكونُ عامًّا، والله أعلمُ، يشهدُ لهذا قولُه ﷺ: «لا تزدادُ الدُّنيا إلَّا إدباراً، ولا النَّاسُ إلَّا شُحًّا»[3]. أو كما قال عليه السلام.

---

(١) روى مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٤٠٣) من حديث ثوبان رضي الله عنه: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

(٢) في (ج) و(د): «أحرى».

(٣) رواه ابن ماجه (٤٠٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦١)، والبيهقي في «المعرفة» (٢٠٨٢٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٤١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فجاءَ لفظاً عامًّا[١] في الحديثين معاً، ولا تُسمِّي الفقهاءُ شَحيحاً إلَّا الَّذي يشحُّ بالفرائضِ، والنَّاسُ يسمُّون الشَّحيحَ كلَّ من لا يجودُ عليهم، ولا ينظرون هل أدَّى فرضَهُ أم لا، كما يزعمون أنَّ الكنزَ هو ما جُعِلَ من المالِ تحت الأرضِ، والعلماءُ يقولونَ: الكنزُ[٢] الَّذي لم تُخرَجْ زكاتُه، كانَ على وجهِ الأرضِ، أو في بطنِها مَدفُوناً، وإذا كان مدفوناً وهو يُخرِجُ زكاتَه فليسَ عندهم بكنزٍ، وإمساكُ حقوقِ الأموالِ سببٌ إلى ذهابِها، وقلَّةِ بركتِها، وطُرُوِّ الحوائجِ عليها، ولذلك قال ﷺ: «لا ينقصُ مالٌ من صدقةٍ»[٣] أو كما قال عليه السَّلام.

قال أهلُ العلمِ: معناه: أنَّ المالَ الَّذي تُخرَجُ منه الزَّكاةُ لا تلحَقُه عاهةٌ، ولا يتلفُ، ولا يلحقُه شيءٌ من الأشياءِ الَّتي تأتي على الأموالِ فينقصُ بها، فإنَّ الزَّكاةَ تحرسُه من ذلك، ولذلك سمِّيتْ زكاةً، فإنَّ المالَ يزكُو بها وينمُو، وكذلك صاحبُه[٤]، ولذلكَ قالَ تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التَّوبة: ١٠٣].

وفي هذا إشارةٌ لأهلِ الطَّريق الَّذين بنَوا أمرَهم على الإيثارِ لكي يسلموا من الشُّحِّ على كلا الوجهين؛ ولذلك لمَّا لقيَ الشَّافعيُّ رحمه الله شيبانَ فسألَه عن الزَّكاةِ في الغنمِ في كم تجبْ؟ فقال له: أمَّا عندكُم ففي أربعين شاةً شاةٌ[٥]،

---

(١) في الأصل: «لفظ عام».

(٢) في الأصل و(د) زيادة: «المال».

(٣) رواه مسلم (٢٥٨٨)، والترمذي (٢٠٢٩)، وأحمد في «مسنده» (٧٢٠٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «ما نقصت صدقة من مال».

(٤) قوله: «ولذلك سمِّيتْ زكاةً، فإنَّ المالَ يزكُو بها وينمُو، وكذلك صاحبُه»: ليس في الأصل.

(٥) «شاة»: ليست في الأصل.

وعندنـا كلُّهـا زكاةٌ، فقال الإمـامُ لأصحابِه: وُفِّقَ لمـا علمنـاه[١]، أو كمَا قالَ.

وأمَّا قولُنا: ما الفتنُ الَّتي قد عرَّفها بالألف واللام؟ فهي ـ والله أعلم ـ الَّتي قد بيَّنها ﷺ بقوله: «فتنٌ كقطعِ اللَّيلِ[٢]، يُصبِحُ الرجلُ مُؤمناً ويُمسِي كافراً، ويُمسِي مؤمناً ويُصبحُ كافراً، يبيعُ دينَه بعرَضٍ من الدُّنيا»[٣]. أو كما قال عليه السَّلام؛ لأنَّ كلَّ فتنةٍ يسلَمُ فيها الدِّينُ فليسَتْ بفتنةٍ مخُوْفَةٍ، أعاذنا الله من جميعِها بمنِّه وفضلِه.

والهرجُ يحتملُ معنيين:

أحدهما: الفتن الَّتي تقعُ بين النَّاس، ويخوضُ بعضُهم في بعضٍ.

والثَّاني: القتلُ، ولذلك استفهم الصَّحابةُ رضي الله عنهم سيِّدنا ﷺ بقولهم: (أَيُّمَ هُوَ)؟ فأزالَ عليه السَّلام الاحتمالَ الأوَّل بقوله: القتلُ، ثمَّ أكَّده ثانياً؛ لزوالِ الاحتمالِ الأوَّل.

وأمَّا قولنا: ما معنى كثرةِ القتلِ؟ هل يكونُ ذلك لحقوقٍ لازمةٍ أو لغيرِ ذلك؟ فاعلم أنَّ القتلَ الَّذي هو في الحقوقِ اللَّازمة شرعاً رحمةٌ للعباد والبلادِ، يشهدُ لذلك قولُه ﷺ: «لَأن يُقام حدٌّ من حُدودِ الله في بُقعةٍ خيرٌ لهم من أن تُمطِر السماءُ عليهم ثلاثين يوماً» وقيل: «أربعين يوماً»[٤]، أو كما قال عليه السَّلام. فهذا في حدٍّ واحدٍ،

---

(١) لم أقف عليه، وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٨١): اتفق أهل المعرفة على أن الشافعي وأحمد لم يلقيا شيبان الراعي بل ولا أدركاه.

(٢) في الأصل زيادة: «المظلم».

(٣) رواه مسلم (١١٨)، والترمذي (٢١٩٥)، وأحمد في «مسنده» (٨٠٣٠)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٣٩)، والآجري في «الشريعة» (٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه النسائي (٤٩٠٥)، وابن ماجه (٢٥٣٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣٩٧)، والطبراني في «الصغير» (٩٦٦)، وابن المقرئ في «معجمه» (٧١٣)، =

فكيف إذا كثرَ القيامُ بالحدودِ، وفَشَى أمرُها وتعدَّد؟ وإنَّما يكونُ القتلُ ـ والله أعلم ـ في الوجهين اللَّذين قد ذكرَهما ﷺ في أحاديثَ متفرِّقةٍ، منها قوله عليه السَّلام: «لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى لا يعرِفَ المقتولُ فيما قُتِلَ، ولا القاتلُ فيما قتَلَ[1]»[2] أو كما قال عليه السَّلام، ولا يكون ذلك إلَّا لكثرةِ القتلِ بغير لسان العلمِ، حتَّى لا يَعرِف القاتلُ ولا المقتولُ لم وقعَ بهم ذلك الأمرُ.

والوجه الثَّاني: قوله عليه السَّلام: «لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى ينحسرَ الفراتُ عن جبلٍ من ذهبٍ، يقتل عليهِ من كلِّ مائةٍ تسعة وتسعون»[3] أو كما قال عليه السَّلام.

وهنا بحثٌ، وهو: ما الفائدة بأن أخبَرنا بهذه الفتن؟ فنقول ـ والله الموفِّق ـ: لوجوهٍ:

منها: أن نستعيذَ منها، كما قال ﷺ: «اللَّهمَّ إني أعوذُ بكِ من عذابِ جهنَّم، ونعوذُ بكَ من فتنةِ القَبرِ، ونعوذُ بك من فتنةِ المسيحِ الدَّجالِ، ونعوذُ بك من فتنةِ المحيا والمماتِ»[4] وهو ﷺ معَافىً من جميعِها، لكنَّ ذلك على طَريقِ التَّعليمِ لنا،

= والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٩٩٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) «ولا القاتل فيما قتل»: ليست في الأصل.

(٢) روى مسلم (٢٩٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل... » الحديث.

(٣) رواه مسلم (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٤٠٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٨٣٨٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٦٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨)، والنسائي (٢٠٦٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وعلى جهةِ الأدَبِ منه عليه السَّلام مع الرُّبوبيَّة، حتَّى يجعلُ نفسَه المكرَّمة في جملةِ العَبيدِ الَّذين يخافون الفِتَن.

ومنها: لأنْ يستَعْمِلَ منَّا مَن رأى شيئاً منها الدَّواءَ الَّذي قد علِمنَاه، وهو قولُه ﷺ لما سألَه بعضُ الصَّحابة عندَ ذكرِه ﷺ الفتن فقالَ له: ما تأمرني إن أدرَكَني ذلك الزَّمانُ؟ فقال ﷺ: «الجأوا إلى الإيمانِ والأعمَالِ الصَّالحاتِ»[1].

فبيَّن ﷺ كيف العملُ فيها، وقد جاءَ من طريقٍ آخرَ أنَّه: «لا يسلمُ منها إلَّا من يكونُ حِلساً[2] من أحلَاسِ بَيتِه»[3].

ومنها: لأن[4] يتبيَّنَ لنا الوجوهُ الَّتي منها الفتنُ، فنأخذَ في سدِّ تلك الطُّرقِ مستعينينَ باللهِ على ذلك.

ومنها: لأنْ تكونَ معجزاتُه ﷺ متتابعةً إلى يومِ القيامةِ؛ لأنَّه[5] كلَّما خرجَتْ

---

(١) لم أقف عليه هكذا، وروى البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣) من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها» قالوا: يا رسول الله فما تأمُرنا؟ قال: «تؤدُّون الحقَّ الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم».

(٢) الحلس: ما بُسِط تحت حُرِّ المتاعِ من مِسْحٍ ونحوه. «تهذيب اللغة» (٤/ ١٨١).

(٣) روى أبو داود (٤٢٥٨) عن عمرو بن وابصة الأسدي، عن أبيه وابصة، عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر بعض حديث أبي بكرة قال: «قتلاها كلهم في النار»، قال فيه: قلت: متى ذلك يا ابن مسعود؟ قال: «تلك أيام الهرج حيث لا يأمن الرجل جليسه»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك الزمان؟ قال: تكف لسانك ويدك، وتكون حلساً من أحلاس بيتك، فلما قتل عثمان طار قلبي مطاره، فركبت حتى أتيت دمشق، فلقيت خريم بن فاتك فحدثته، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو لسمعه من رسول الله ﷺ كما حدثنيه ابن مسعود.

(٤) «لأن»: ليست في (د).

(٥) في الأصل: «لأن».

واحدةٌ ممَّا ذَكَر عليه السَّلام في هذا الحديثِ وغيرِه، فهي معجزةٌ له عليه السَّلام في الوقتِ، وفي ظهُورها متتابعةً إلى يوم القيامةِ حقٌّ لله تعالى، وحقٌّ له عليه السَّلام، وحقٌّ لأمَّته. فالحقُّ الَّذي هو لله سبحانه هو استصحابُ ظهورِ حجَّته عزَّ وجلَّ على عبادِه؛ لأنَّ ظهورَ معجزةِ الرَّسول عليه السَّلام حجَّةٌ للهِ تعالى؛ لقولِه عزَّ وجلَّ[1]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وحجَّةٌ للرُّسل في تصديقِ ما جاؤوا به، وتصديقُ رُسُله حجَّةٌ على عبادِه، وزيادةُ قوَّةٍ في إيمانِهم.

وأمَّا الَّذي هو حقٌّ له ﷺ فدوامُ معجزاتِه، ودوامُ إنذارِه إلى يومِ القيامةِ بالطَّريقين العظيمين، بالكتابِ؛ لقوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] فإنذارُه عليه السَّلام عامٌّ باقٍ إلى يوم القيامةِ، وبإظهارِ معجزاتِه عليه السَّلام، وهي ظهورُ كلِّ ما أَخبرَ به عليه السَّلامُ، فإنَّ على ظهورِ كلِّ واحدةٍ منها عَلَماً بتصديقِه عليه السَّلام، ومقوِّياً لما جاءَ به، وهذا ممَّا خُصَّ به عليه السَّلام دونَ غيرِه من الأنبياءِ عليهم السَّلام.

وأمَّا الَّذي هو حقٌّ لأمَّته؛ فهو أن يكونَ هذا الخيرُ الَّذي جاءَ به عليه السَّلام متساوياً في أمَّته من أوَّلِها إلى آخرِها من طريقين: بالكتابِ العزيزِ الَّذي حُفظَ عليهم، ولم يُوْكَلوا في ذلك إلى أنفسِهم، فكان يقعُ فيه التَّغييرُ والتَّبديلُ كما وقعَ في الكُتُبِ المتقدِّمةِ، وبمعجزاتِه عليه السَّلام الَّتي هي من أوَّلِ أمَّتِه إلى آخرِها على نوعين:

منها: ما هي ظاهرةٌ لأهلِ ذلك الزَّمان.

ومنها: ما يُصدِّقون به ولم يروها، حتَّى يكونَ الشَّاهدُ منها يُصدِّق الغائبَ، وإن كانت كلُّها صدقاً، لكن فاق الصَّحابةُ رضي الله عنهم غيرَهم بزيادة الصُّحبة،

---

(١) قوله: «لأنَّ ظهورَ معجزةِ الرَّسول عليه السَّلام حجَّةٌ للهِ تعالى؛ لقولِه عزَّ وجلَّ»: ليس في الأصل.

وعاينـوا مـا كان فـي وقتهـم منهـا، وآمنوا بمـا أخبرَ به عليـه السَّـلام أنَّه يكـونَ بعدَه، ومـن جـاء بعدَهـم آمـنَ بالَّذي شـاهدَ منهـا الصَّحابـة رضـي الله عنهـم، وبالَّتي أتت بعدَهـم، إيمـانَ تصديـقٍ؛ فحَصَل لهـم بها إيمـانٌ ومشـاهدةٌ، والَّذين يأتـونَ في آخرِ الزَّمـان يؤمنـون بمـا تقـدَّم منهـا تقليـداً، وبما فـي زمانِهـم معاينةً؛ فجـاءَ هـذا الخيرُ الَّـذي جـاءَ بـه ﷺ في أمَّتـه من أوَّلها إلـى آخرِهـا؛ ولبقاءِ هـذا الخيرِ دائمـاً أخبرَ ﷺ أنَّـه: «لا تـزالُ طائفـةٌ مـن أمَّتِـه علـى الحقِّ ظاهـرةً إلـى يـومِ القيامـةِ، لا يضرُّهم من خالَفَهـم[١]»[٢] أو كمـا قال عليه السَّـلام.

فإنَّ الخيرَ إذا بقيَ في الأرضِ لابدَّ له من أهلٍ له قائمينَ به؛ وكذلك هي إشارتُه عليه السَّلام بقوله: «أمَّتي مثلُ المطرِ لا يُدرى أيُّه أنفعُ، أوَّلُه أو آخرُه»[٣] أو كما قال عليه السَّلام.

وهنا بحثٌ: وهو أنَّه لا يكونُ هذا الخيرُ إلَّا للذين يعلمون علمَ الكتابِ والسُّنَّة، فإنَّه لا يعلمُ ما أخبر ﷺ به إلَّا مَن سمعَ الحديثَ واعتنَى به، فمَن اشتغلَ بغيرِ ذلك

---

(١) «لا يضرهم من خالفهم»: ليست في الأصل.

(٢) رواه البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٣٥) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

ورواه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٤٠٣) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٨٦٩)، وأحمد في «مسنده» (١٢٣٢٧)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢١٣٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٧١٧) من حديث أنس رضي الله عنه، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

مِن العلومِ فاتَهُ هذا[١] الخيرُ، وبقيَت عليه الحُجَّةُ قائمةً بتضييعِه لأثَرِ النُّبوَّة الَّتي بها الخيرُ بَدْأً وعَوْداً، وأَصْلاً وفَرْعاً.

ومنها: أن تكونَ النُّفوسُ تُراضُ على دفعِها وكراهيتِها، حتَّى إنْ ظهرَ منها شيءٌ تجدُ النَّفسُ لها كراهيةً، فإذا كرهتْها أوَّلاً، ووقيت أوَّلها، كُفيَت فيما بقيَ منها؛ لقوله ﷺ: «تُعرضُ الفتنُ على القلبِ كالحصيرِ عوداً عوداً، فأيُّ قلبٍ أُشرِبَها نُكِتَتْ فيه نُكتَةٌ سوداءُ، وأيُّ قلبٍ أنكرَها نُكِتَتْ فيه نُكتَةٌ بيضاءُ، حتَّى تَصيرَ على قلبين؛ على أبيضَ مثلِ الصَّفَا، فلا تضرُّه فتنةٌ ما دامَت السماواتُ والأرضُ، والآخرُ أسودُ مُرْبَادًّا، كالكُوزِ مُجَخِّياً، لا يعرفُ معروفاً، ولا يُنكرُ منكراً، إلَّا ما أُشرِبَ من هواهُ»[٢].

والأسودُ المربَدُّ: هو شدَّة البياضِ في سوادٍ، والكُوزُ المجَخِّي: هو الكوزُ المنكُوسُ.

ولذلك قيل: قلبَك فاحفظْهُ من الفتنِ، وإلى اللهِ فالجأْ في ذلك، وأدمِنْ، عافانا اللهُ منها أجمعين بفضْلِه.

***

(١) «هذا»: ليست في (د).

(٢) رواه مسلم (١٤٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٢٨٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

٢٨٧ ـ عَن حُذَيفةَ بنِ اليَمانِ، يقُولُ: كانَ النَّاسُ يسأَلُونَ رسُولَ اللهِ ﷺ عَن الخَيرِ، وكُنتُ أسأَلُهُ عَن الشَّرِّ، مَخافَةَ أنْ يُدركَني، فقلتُ: يا رسُولَ اللهِ، إنَّا كنَّا في جَاهلِيَّةٍ وشَرٍّ، فجاءَنَا اللهُ بهَذَا الخَيرِ، فهَلْ بَعدَ هذَا الخَيرِ مِن شرٍّ؟ قالَ: «نعَمْ» قلتُ: وهلْ بعدَ ذلكَ الشَّرِّ مِن خَيرٍ؟ قالَ: «نعَمْ، وفيهِ دَخَنٌ» قلتُ: ومَا دَخَنُه؟ قالَ: «قَومٌ يَهْدُونَ بغَيرِ هَدْيِي، تَعرِفُ منهُمْ وتُنكِرُ» قلتُ: فهَلْ بعدَ ذلكَ الخَيرِ مِن شرٍّ؟ قالَ: «نعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبوَابِ جهنَّمَ، مَنْ أجابَهُم إليها قَذَفُوهُ فيهَا» قلتُ: يا رسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لنَا، قالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنا، ويتكَلَّمُونَ بألسِنَتِنا» قلتُ: فمَا تأمُرُني إنْ أدركَني ذلكَ؟ قالَ: «تلزَمُ جَماعَةَ المُسلِمِينَ وإمامَهُمْ» قلتُ: فإنْ لم يكُنْ لهُمْ جَماعَةٌ ولا إمامٌ؟ قالَ: «فاعْتَزِلْ تلكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، ولَوْ أنْ تَعَضَّ بأَصْلِ شجَرَةٍ، حتَّى يُدْرِكَكَ المَوتُ وأنْتَ علَى ذلكَ». [خ: ٧٠٨٤]

ظاهرُ الحديث يدلُّ على حكمين:

أحدهما: الإخبار بالخللِ الواقعِ في الدِّين.

والثَّاني: الأمرُ بالتَّمسُّك به مع جماعةِ المسلمين وإمامهم، فإنْ عُدِمَ ذلك فتبقى عليه وحدَك، تفارق كلَّ مَن ليس على طريقةِ الإسلامِ الحقيقيِّ، وإن آل الأمرُ بك إلى الخروج إلى البرِّيَّة منفرداً، وتترك الأهلَ والمالَ والقرابةَ والعشيرة، وجميعَ أهلِ الوقت من قريبٍ وبعيدٍ.

وإن كان الأمرُ يضيقُ عليك في البرِّيَّة حتَّى لا تجد أين تأوي، حتَّى تنحصرَ[1] إلى أصلِ شجرةٍ مع سلامةِ دينِك فلتعضَّ بها؛ أي: تشدَّ عليها حتَّى يأتيَك الموتُ وأنت على ما أُمرتَ به من أَمْرِ الله تعالى واجتنابِ نهيِه، ومنهُ قوله تعالى: ﴿ قُلْ

---

(١) في (ج): «تشخص».

إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: النَّظرُ في حكمةِ الله تعالى في عبادِه، كيف يُعطِي لكلِّ شخصٍ ما شاء أن يُقيمَه فيه؟! يُؤخَذُ ذلك من أنَّه عزَّ وجلَّ حبَّبَ للصَّحابةِ رضي الله عنهم سؤالَهم له ﷺ عن وجوهِ الخيرِ كي يقتبسُوها ويكونوا باباً لها، وحبَّبَ لهذا السَّيِّد سؤالَه له ﷺ عن وجُوهِ الشَّرِّ كي يحذرَها، ويكونَ سبباً في سدِّها عمَّن قدَّر الله تعالى له النَّجاةَ منها.

ومنها: النَّظرُ والاعتبارُ فيما أعطَى الله تعالى سيِّدنا ﷺ مِن سَعةِ الصَّدرِ والمعرفةِ بحِكمةِ الحكيمِ الذي يُجاوِبُ كلَّ شخصٍ عمَّا سألَ، ويَعلمُ أنَّ ذلك الَّذي شاء الحكيمُ أن يُقيمَه فيه، ويسَّره له، ويدخلُ هذا تحت مُتَضمَّن قولِه ﷺ: «إنَّما أنا قاسمٌ واللهُ يُعطي»[1] فهو ﷺ الَّذي أُرسِلَ لقسمةِ[2] الأمورِ على ما اقتضَتْها الحكمةُ الرَّبانيَّةُ، واللهُ يُقيمُ من شاءَ فيما شاءَ، فهو عليه السَّلام المبيِّنُ لوجُوهِ الخيرِ والشَّرِّ، واللهُ يُعطِي منها ما شاءَ لمن شاءَ، كيف شاءَ.

ويترتَّبُ على هذا من الحكمةِ والنَّظرِ: أنَّ الَّذي حُبِّبَ لشخصٍ هو الَّذي يفوقُ فيه غيرَه، يُؤخَذُ ذلك من حال حذيفةَ رضي الله عنه؛ لأنَّه لما حَبَّب اللهُ له معرفةَ وجوهِ الشَّرِّ كي يتَّقيَه ويُحذِّرَ عنه غيرَه، فضَلَ فيه غيرَه من الصَّحابةِ رضي الله عن

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) في (ج) و(د): «القسم».

جميعِهم، ولمَّا علِمَ سيِّدُنا ﷺ هذا الَّذي أشرنا إليه خَصَّه بأن أَعلمَه بجميعِ أسماءِ المنافقين؛ لأنَّه من هذا النَّوعِ الَّذي حُبِّب إليه، حتَّى كان عمرُ رضي الله عنه، وهو خليفةٌ، يأتيه ليلاً ويناشدُه اللهَ؛ هل هو ممَّن سمَّاه رسولُ اللهِ ﷺ من المنافقينَ أم لا؟ فيحلفُ له أنَّه ليسَ منهم[1].

ورتَّب أهلُ الحكمةِ على هذا منَ الفائدةِ: أنَّك إذا كانَ لكَ ابنٌ أو غلامٌ أو من لك عليه كفالةٌ، وأردْتَ أن تَشغَلَه بشغلٍ من الأشغالِ، أو علمٍ من العلومِ، أن تَعرِضَ عليه أنواعَ الأشغالِ إن أردْتَ أن تَشغَلَه، أو أنواعَ العلومِ إن أردتَ به طريقَ ذلك، وكانت تلك الأنواعُ ممَّا تُجيزها الشَّريعة، فالذي تراهُ يحبُّه ويعجبُهُ مِن ذلك ففيه اجعلْه، فإنَّه يفوقُ فيهِ أهلَ زمانِه؛ لأنَّ الذي حُبِّبَ إليه هو المرادُ منه: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١].

واختبَرُوا ذلكَ بعلمِ التَّجربةِ فوجدُوه لا ينكسرُ، ومَنْ جمعَ اللهُ له بينَ الطَّريقينِ فهو الحالُ الجليلُ، وهو معرفةُ الخيرِ، والعملُ عليه، ومعرفةُ الشَّرِّ واتِّقاؤه، ولذلك كانَ من دعاءِ عليٍّ رضي الله عنه: «اللهمَّ اجعلنِي مِفْتاحاً للخيرِ، ومِغْلاقاً للشَّرِّ، طيِّباً مُباركاً حيث كنتُ»[2]..

(١) رواه الكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص: ١٢٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) لم أقف عليه.

وروى ابن ماجه (٢٣٧)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢١٩٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «إن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر، وإن من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه». =

أو كما قال رضي الله عنه[1].

وفيه دليلٌ على أنَّ كلَّ ما كانَ يهدي إلى طريقِ الآخرةِ، ويهدِي إلى أنواعِ الرَّشادِ، وكلَّ ما يُقرِّبُ إلى الله سبحانه يسمَّى[2] خيراً لغةً وشرعاً، وأنَّ كلَّ كفرٍ وضلالةٍ، أيَّ نوعٍ كانت، كبرى أو صغرى، وكلَّ ما دعا إليها يسمَّى شرًّا لغةً وشرعاً، يؤخَذُ ذلك من قولِ حذيفةَ: «كنَّا في جاهليةٍ وشرٍّ، فجاءنا اللهُ بهذا الخيرِ».

وكرَّرَ ذلك في الحديثِ مِراراً، ووافقَه على ذلك رسول الله ﷺ. أمَّا مِن طريقِ أنَّه لغةٌ؛ فلأنَّهم عربٌ، وأمَّا من طريقِ أنَّه شرعٌ؛ فلأنَّ رسولَ الله ﷺ وافقَه على ذلك بأن سلَّم له فيه، وجاوبَه عليه، بأن جعلَ فيه اسمَ الشَّرِّ سواءً للكفرِ والجاهليَّة الَّتي كانوا عليها، وسواءً للضَّلال الَّذي طرأَ في الإسلام بعدَه ﷺ من الفتنِ والمعاصي،

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٤): هذا إسناد ضعيف من أجل محمد بن أبي حميد فإنه متروك.

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ٢١٥): وله شاهد عن سهل بن سعد، أخرجه ابن ماجه أيضاً، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ضعيف.

(١) في الأصل زيادة: «وفي هذا بيانُ الطَّريقِ لأهلِ السُّلوكِ والمعاملاتِ مع الله تعالى، فإنَّهم يقولون: المبتدئُ حالُه الكسبُ، والمنتهي حالُه التَّركُ، ومعناه: أنَّ المبتدئَ يسألُ عن وجوهِ الخيرِ، ويعملُ عليها كما كان حالُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم في الحديث الَّذي نحنُ بسبيلِه، وأنَّ المنتهِيَ يَسأل عن الشَّرِّ كلِّه، وأنواعِ المفاسدِ كلِّها، فيتركُها ويتَّقيها، كما كانت حالُ حذيفةَ. وحقيقةُ المعنى فيما أشاروا إليه: أنَّ هذا هو الغالبُ على أحوالِهم، لا أنَّ المبتدئ يقعُ في الشَّرِّ، أعوذ بالله، ولو كان ذلك ما صحَّ له فعل خيرٍ، وكذلك حالُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، وأنَّ المنتهِي الغالبُ عليه تنقيةُ النَّفسِ، والبحثُ عن المفاسدِ كلِّها، ولا أنَّهم أيضاً يتركون عملَ الخير، ولو كان ذلك كذلك ما صحَّ منهم تركُ الشَّرِّ، وكذلك كان حذيفةُ رضي الله عنه».

(٢) «يسمى»: ليست في الأصل.

غيرَ أنَّ الفرقَ بينهما من طريقِ النَّظرَ أنَّ الأولى ـ وهي الكفرُ ـ كُبرَى، والَّتي بعدَه وفيها الخللُ في الدِّين من طريقِ المعاصِي صُغرى.

وفيه دليلٌ على أنَّه لا يُطلقُ عليه اسمُ (خيرٍ) حتَّى يكونَ تامًّا لا عوجَ فيه، ويُستدلُّ بذلك على أنَّه لا يُطلق اسمُ (مسلمٍ) إلَّا على المؤمنِ[1]، وأن لا يكونَ إيمانُه فيه دخَنٌ، كما أخبر الصَّادق عليه السَّلام بقوله: (**وفيه دَخَن**).

وفيه دليلٌ على أنَّ كلَّ هَدْيٍ أو علمٍ إنَّما معيارُه وما[2] يُختَبرُ به ما[3] جاءَ به رسولُ الله ﷺ من الكتابِ والسُّنَّة، فالَّذي يكونُ على ذلك بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ فهو طريقُ الحقِّ والمبلِّغ إلى الله عزَّ وجلَّ، وأن لا يكونَ من أحدِ القسمين: إمَّا من القسمِ الَّذي فيه الدَّخَن، وإمَّا من أهل القسمِ الَّذين على أبوابِ جهنَّم، مَن أجابَهم إليها قذفُوه فيها، يؤخَذُ ذلكَ مِن قولهِ عليه السَّلام: (**وفيه دَخَنٌ**).

ثمَّ فسَّر ذلك الدَّخَنَ بكونهم يهدونَ بغيرِ هديه ﷺ، فاحذرْ هديَ قومٍ جعلوا للدِّين أصلاً خلافَ الكتابِ والسُّنَّة، وجعلوا الكتابَ والسُّنَّة فرعاً، لقد عمَّ دخَنُهم الأرضَ وطبَّقَها، حتَّى تناهَى فيه قومٌ فوقفوا به على بابِ جهنَّمَ، فمَنْ أجابَهم[4] إليها قذفُوه فيها.

وفيه دليلٌ على وجوبِ قبولِ الحقِّ ـ حيثُ كانَ ـ وتحقيقِه، يؤخَذُ ذلك من قولِه ﷺ: (**تعرِفُ منهم وتُنكِرُ**) وفيه دليلٌ على ردِّ الباطلِ وكلِّ ما خالفَ هديَه ﷺ،

---

(١) في الأصل: «إلاَّ مَن هو كاملُ الإيمان».

(٢) «إنما معياره وما»: ليست في (ج) و(د).

(٣) في (ج) و(د): «يختبر بما».

(٤) «فمن أجابهم»: ليست في (د).

ولو قالَه من كان مِن رفيعٍ أو وضيعٍ، يُؤخَذُ ذلك من قوله عليه السَّلام: (تعرِفُ منهم وتُنكرُ).

وهنا بحثٌ: وهو ما هذا الشَّرُّ الَّذي أشارَ إليه ﷺ؟ وما هذا الخيرُ الَّذي فيه الدَّخَنُ؟ فنقول ـ والله الموفِّق ـ: يحتملُ أن يكونَ الشَّرُّ الَّذي أشارَ إليهِ[1] عليه السَّلام هو ما كانَ بعدَه من الفتنِ إلى زمانِ قتلِ العلماء، وقد أخبرَ عليه السَّلام به في حديثٍ آخرَ ـ أعني: بقتلِ العلماءِ ـ فإنَّه عليه السَّلام قال فيه: «يا ليتَ العلماءَ تحامَقُوا»[2] أو كما قال عليه السَّلام؛ معناه: لو أظهروا ذلك سلِمُوا من القتلِ.

وأمَّا الهديُ الَّذي فيه الدَّخَنُ: فهو ما ظهرَ في الأمَّةِ من الشِّيَعِ والبِدَعِ، يُفسِّر ذلك قولُه عليه السَّلام: «افترقت بنو إسرائيلَ على اثنتين وسبعين فرقةً، وستفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، كلُّها في النارِ إلا واحدةً»[3] فكلُّ من حصلَ له من الاثنتين والسبعين ولو مسألةً واحدةً، وإن كانَ لا يعلمُ بها فقد دخلَ في دينِه دَخَنٌ.

---

(١) في (ج): «له»، «إليه»: ليست في الأصل.

(٢) رواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٠٢)، عن الوضين بن عطاء، عمن حدثه عن رسول الله ﷺ.

وهو في «مسند الفردوس» (٨٦٧١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح في «البدع» (٢٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/ ٣٠) (٦٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ورواه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد (٨٣٩٦)، وأبو يعلى (٥٩١٠)، وابن حبان (٦٢٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، دون قوله: «كلها في النار إلا واحدة». قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ورواه من حديث أبي أمامة وفيه: «كلها في النار إلا السواد الأعظم» ابنُ أبي عاصم في «السنة» (٦٩)، والمروزي في «السنة» (٥٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٢٠٢) وغيرهم.

وبالحديثِ الآخرِ، وهو قوله عليه السَّلام: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النار»[١]، وبقولِه ﷺ: «مَن أحدثَ في أمرِنا ما ليسَ منه فهو ردٌّ»[٢]، أو كما قال عليه السَّلام، فكلُّ من حصلَ على بدعةٍ من البِدَعِ فقد حصلَ في دينِه وهديِه دَخَنٌ، ولا يغرَّه كثرةُ عملِ النَّاس لتلكَ البِدعَةِ وانتشارُها، فإنَّها من جملةِ الدَّخَنِ.

وقد قالَ ﷺ في شأن تجنُّبِ الفتنِ: «وعليك بخُوَيْصَّةِ نفسِك»[٣] أو كما قال عليه السَّلام[٤]. ولا يغرَّك صاحبُ البِدَعِ وإن كانت لديهِ علومٌ جمَّةٌ، وأعمالٌ صَالحةٌ، ونسكٌ وتعبُّدٌ، أو مجموعها، فقد قال ﷺ في القدريَّة: «تحقرون صلاتَكُم معَ صَلاتِهم، وصيامَكُم مع صيامِهم، وأعمالَكُم معَ أعمالِهم، يقرأونَ القرآنَ لا يجاوزُ[٥] حناجرَهُم، يمرُقون من الدِّينِ كما يمرُقُ السَّهمُ من الرَّميَّةِ، تنظرُ في النَّصلِ فلا ترى شيئاً، وتنظرُ في القِدْحِ فلا ترى شيئاً، وتتَمارَى في الفُوقِ»[٦] أو كما قال عليه السَّلام.

---

(١) هو طرف من حديث رواه النسائي (١٥٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٨٥)، والآجري في «الشريعة» (٤٠٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

ورواه عنه دون قوله: «وكل ضلالة في النار» مسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥)، وأحمد في «مسنده» (١٤٣٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠).

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٠٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه أبو داود (٤٣٤٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٦٢)، وابن ماجه (٣٩٥٧)، وأحمد في «مسنده» (٦٩٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/ ١٢) (١١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، واللفظ للطبراني، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١١٨).

(٤) «أو كما قال عليه السلام»: ليست في (ج).

(٥) في (ج): «يتجاوز».

(٦) رواه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقولُه عليه السَّلام: (**دعاةٌ على أبوابِ جهنمَ، مَن أجابَهم إليها قذفُوه فيها**) أي: أنَّهم يُرشدون إلى الطُّرق الَّتي يُدخَل بها النَّار من الاعتقاداتِ والأعمالِ المخالفةِ للسُّنَّةِ، وهم يُظهِرون أنَّها هي المبلِّغةُ إلى اللهِ تعالى، وهم الَّذين قال عليه السَّلام فيهم: «اتخذَ النَّاسُ رؤساءَ جُهالاً، فسئلوا، فأفتَوا بغيرِ علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا، فمن صدَّقَهم واتبَعَهم دخلَ النارَ»[1].

وفي قوله عليه السَّلام: (**هم من جِلدتِنا، ويتكلَّمُون بألسنَتِنا**) دليلٌ على أنَّهم من هذه الملَّة وبزيِّها، وعلى طريقِها ولغتِها؛ لأنَّ معنى (من جلدتِنَا)؛ أي: على لغةِ العربِ، حتَّى لا يُنكِر أحدٌ منهم شيئاً.

وفيه دليلٌ على أنَّ أهمَّ ما على المرء في الدِّين نفسُه، يؤخَذُ ذلك من قولِ حذيفةَ: (**فما تأمُرني إن أدركَني ذلك**) فما سأَلَ إلَّا عن نفسِه كيف يكونُ خلاصُه؟

ويترتَّب على هذا من الفقه: أنَّ كلَّ وجهٍ يعلمُه الشَّخصُ من وجوهِ الخيرِ كانَ يدركُه أو لا يدركُه يعتقدُ فعلَه إن أدركَه فيكونُ على ذلك مأجوراً، وأيُّ وجهٍ علِمَ من وجوهِ الشَّرِّ يكونُ بحيثُ يلحقُه أو لا يلحقُه يعتقدُ أنَّه لا يفعلُه، وأنَّه يتَّبعُ السُّنَّة في الأعمالِ والأسبابِ المنجِية منه، فإنَّ هذا هو طريق السُّنَّة، ومن كان مرتكباً طريقَ السُّنَّة[2] فإنَّه مأجورٌ، ويقوِّي ذلك قوله ﷺ: «نيَّة المؤمنِ أبلغُ من عملِه»[3]

---

(١) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وليس فيه: «فمن صدقهم... إلخ».

(٢) «ومن كان مرتكباً طريق السنة»: ليست في الأصل.

(٣) رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٨) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. =

لأنَّه ينوي عملاً من أعمالِ الخيرِ، أو تركَ عملٍ من أعمالِ الشَّرِّ، وقد لا يدركُ من ذلك شيئاً؛ لقِصَرِ عمُره، فكانت نيَّتُه أكثرَ من عملِه؛ ولكونِه ﷺ كان يستعيذُ من فتنةِ الدَّجَّالِ، وهو بالعلمِ القطعيِّ عندَه أنَّه لا يُدركُه، وقد قال عليه السَّلام: «إن يخرجْ وأنا فيكُم فأنا أكفيكُمُوه»[1] فقد عَلِمَ عليه السَّلام أنَّه إن لحقَه فلا يضرُّه، بل هو عليه السَّلام يكفي المسلمينَ ضرَرَه، ومع ذلك كان عليه السَّلام يستعيذُ من فتنتِهِ، فهذا من باب الإرشادِ لنا إلى ما أشرْنَا إليه.

وقوله ﷺ: (**تلزَمُ جمَاعةَ المُسلِمينَ**) يعنِي: الفِرقَةَ النَّاجيةَ الثَّالثَةَ والسَّبعين، الَّذين هم على ما هو عليه وأصحابُه صلوات الله عليه وعليهم أجمعين. جعلنا الله منهم ومعهم في الدَّارين بمنِّه وفضله.

وقوله: (**وإمامَهم**) يعني: الَّذي يقتدون بـه، ويكونُ على تلكَ الطَّريقةِ المباركةِ أيضاً.

وفيه دليلٌ: على أنَّ من السُّنَّة أن لا تكونَ جماعةٌ إلَّا ولها إمامٌ.

= ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٩٤٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٥٥) من حديث سهل رضي الله عنه.

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٤٢)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

والحديث بكل أسانيده وطرقه لا يخلو من ضعيف أو كذاب؛ لذلك حكم عليه أهل الفن بالضعف.

(١) رواه مسلم (٢٩٣٧)، وأبو داود (٤٣٢١)، والترمذي (٢٢٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٧١٧)، وابن ماجه (٤٠٧٥)، وأحمد في «مسنده» (١٧٦٢٩) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

قولـه: (فـإنْ لم يكُـنْ لهُم جمَاعـةٌ ولا إمامٌ) يعنـي: أنَّ الموضعَ الَّـذي يكونُ فيه ليـسَ فيـه من أهلِ الخيـرِ جماعـةٌ ولا إمـامٌ؛ لأنَّ هذه الأمَّـة لا تزالُ جماعـةٌ من أهلِ الخيـرِ فيهـا باقيةٌ، وكذلك أئمَّـة الخيرِ لا ينقطعـونَ منها، لكن قد يقِلّـون، أو يكونون فـي موضـعٍ مـن الأرضِ دون غيرِه، يشـهدُ لهـذا قوله ﷺ: «لا تـزالُ طائفـةٌ من أمَّتي ظاهريـن علـى الحقِّ إلى قيام السَّـاعةِ، لا يضرُّهم مـن خالفَهم حتى يأتيَ أمـرُ الله»[1] أو كما قال عليه السَّـلام.

وقوله عليه السَّلام في نزول عيسى ابن مريم عليه السَّلام: «وإمامُكم منكُم»[2] أي: أنَّه يكونُ على طريقِ هدي متَّبعٍ للكتابِ والسُّنَّة.

وفيه بحثٌ: وهو أنَّه إن كان واجداً لأحد الطَّرفين، إمَّا جماعةٍ على الخيرِ ولا إمامَ معهم، أو إمامٍ على خيرٍ ولا جماعةَ له، فالبقاءُ مع أحدِهما خيرٌ من الانفرادِ؛ لأنَّه أعونُ على الدِّين.

ولفظُ الحديثِ يدلُّ على ذلك، فإنَّ الآمرَ بأن يتَّبعَ الجماعةَ والإمامَ لا ينفِي إذا لم يجِدْ إلَّا الواحدَ منهُما أن لا يتَّبِعَه، غير أنَّه يأخذُ أوَّلاً الأكملَ فالأكملَ، فإذا كانا في موضعٍ مجتمعَيْن، وكان في موضعٍ آخرَ أحدُهما فحيثُ جمعهما أولى، فإن

---

(١) رواه البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٣٥) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

ورواه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٤٠٣) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥)، وأحمد في «مسنده» (٧٦٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لم يجدْ إلَّا أحدَهما فهو خيرٌ من أصلِ الشَّجرةِ، فإنَّ تلكَ هي الغايةُ في الهرُوبِ والاحتياطِ للدِّين.

وقد قالَ ﷺ: «الجليسُ الصَّالحُ خيرٌ من الوحْدةِ، والوحدةُ خيرٌ من الجليسِ السُّوءِ»[1] ففقه الموضعِ أن يكونَ صلاحُ الدِّينِ هو[2] المعوَّلُ عليه، ويكونَ الصَّلاحُ على مقتضَى الكتابِ والسُّنَّة، فإن قَدِرَ على الاجتماعِ بإخوانِه المسلمين وبالإمامِ، أو بأحدِهما إن أمكنَه ذلك مع الإقامةِ مع الأهلِ فحَسَنٌ، وإن لم يمكنْ ذلكَ وأمكنَه الجلوسُ في العمارةِ منفرداً فحَسَنٌ أيضاً، وإلَّا فالبرِّيَّة على هذه الحالةِ الموصُوفةِ في الحديثِ، يقوِّي ذلكَ قوله ﷺ: «بشِّر الفرَّارين بدينِهم من قَريةٍ إلى قريةٍ ومن شاهقٍ إلى شاهقٍ أنَّهم معي ومعَ إبراهيمَ في الجنَّة كهاتين»، وأشار بالسبَّابةِ والوسطى[3] أو كما قال عليه السَّلام، فقدَّم عليه السَّلام الفرارَ من العمارةِ إلى العمَارةِ، على الفرارِ إلى الجبالِ، ويقوِّيه أيضاً من كتابِ الله عزَّ وجلَّ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النِّساء: ٩٧].

وفي تسميةِ[4] ما جاءَ به سيِّدنا ﷺ خيراً دليلٌ على أنَّ ما سمَّينا به الكتابَ الَّذي

---

(١) رواه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٧٣٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٧٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤٦٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٦٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٣٩) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٣١): أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعاً وسنده حسن، لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذر أو عن أبي الدرداء.

(٢) «هو»: ليست في (ج) و(د).

(٣) رواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (١٦٣) عن عباد بن كثير مرفوعاً، فهو منقطع.

(٤) في (د): «تسميته».

هذا شرحُه بـ«جمع النِّهايةِ في بدءِ الخيرِ وغاية»: أنَّ ذلك موافقٌ ـ بفضل الله ـ لما قاله الصَّحابيُّ رضي الله عنه، ووافقَه عليه سيِّدُنا ﷺ، فقويَ عندَ ذلك رجائِي في فضْلِ اللهِ أن يكونَ كلُّ ما سلكتُ[1] فيه وفي شرحِه موافقاً لما يُرضِي اللهَ ورسُولَه، ودالًّا على الخيراتِ وأبوابِها، ومَسَدًّا للشَّرِّ وأبوابِه، بفضْلِه ورحمتِه[2].

* * *

(١) في الأصل: «سلكته».

(٢) في الأصل: «بفضل الله ورحمته».

٢٨٨ ـ عَن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُمَا، يقولُ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إذَا أنزَلَ اللهُ بقَومٍ عذابًا، أَصَابَ العَذابُ مَنْ كانَ فيهِمْ، ثمَّ بُعِثُوا على أعمَالِهِم». [خ: ٧١٠٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ العذابَ إذا أُرسِلَ على قَومٍ عمَّهم جميعهم، ويُبعثُونَ في الآخرةِ على قَدرِ أعمالِهم، وعليها يُجازون، والكلامُ عليه مِن وجوهٍ:

منها: أن يُقال: ما معنى (قوم)؟ هل يكونون مُؤمنين أو غيرَ مُؤمنين؟ وما معنى: (مَنْ كانَ فيهِم)؟ وما الحكمةُ بأن يُؤخذَ القومُ ومن فيهم في هذه الدَّارِ على حدٍّ سواءٍ؟ ثمَّ عندَ البعثِ تقعُ الفُرْقةُ[1] بينَهم بحسَبِ الأعمالِ؟ هل هذا تعبُّدٌ أو لحكمةٍ تعلمُ فيُتحرَّزَ مِنْ هذا الأمرِ العَظيمِ؟

أمَّا قولنا: ما معنى: (قوم)، هل يكونون مؤمنين أو غيرَ مؤمنين؟ أمَّا المؤمنون حقيقةً فلا يُرسِلُ اللهُ عليهم عذاباً، بل بهم يدفعُ اللهُ العذابَ، كما جاءَتْ في ذلك الآثارُ، والآيُ تبيِّن ذلك.

أمَّا الآيُ فقولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القَصص: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [التَّوبة: ٣٣].

وأمَّا الآثارُ فمثلُ قولِه ﷺ: «إنَّ اللهَ يحفَظُ الرَّجلَ الصَّالحَ في أهلِه ودويراتٍ من جيرانِه»[2] أو كما قال عليه السَّلام، وقوله ﷺ هنا على: (قوم) يعمُّ الكفَّار

(١) قوله: «فيهم في هذه الدَّارِ على حدٍّ سواءٍ؟ ثمَّ عندَ البعثِ تقعُ الفرقةُ»: ليس في الأصل.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٥٤) من طريق محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، مرفوعاً.

ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٣٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٤١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٤٨)، والحميدي في «مسنده» (٣٧٧) من قول محمد بن المنكدر.

وضعف المرفوع ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٦٦٩).

والعصاةَ وغيرَهم ممَّن هم على ما يُشبهُ حالَ هؤلاءِ الَّذين يُرسِلُ عليهم العذابَ.

وأمَّا قولنا: ما معنى (مَنْ كانَ فيهِم)؟

فالجواب: أنَّ معناه أن يكونَ معهم وليسَ على حالِهم؛ لأنَّه لمَّا خالفَ الجالسُ معهم الأمرَ؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّساء: ١٤٤] وقال الله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النِّساء: ١٤٠].

وقال ﷺ: «مَنْ وَالى قوماً فهو منهُم»[١] أو كما قال عليه السَّلام. والآيُ والآثارُ في هذا كثيرةٌ، وهذه سُنَّة اللهِ تعالى أبداً في عبادِه.

وقد ذُكِر عن عيسَى عليه السَّلام: أنَّه مرَّ في سياحَتِه على قريةٍ وأهلها صَرعَى مَوتى، فقال للحواريين: لو كان موتُ هؤلاءِ من غيرِ أخذِ بلاءٍ لدَفَنَ بعضُهم بعضاً، ثمَّ ناداهُم: يا أهلَ القريةِ. فلم يُجبْه منهم أحدٌ، عن[٢] ثلاثِ مرَّاتٍ، ثمَّ جاوبَه واحدٌ، فقال له عيسى عليه السَّلام: ما شأنُكم؟ قال له: كانوا في عافيةٍ فأصبحوا وهم في الهاويةِ، فقال له: ما بالُكَ أنتَ تكلَّمْتَ وأصحابُكَ لم يتكلَّموا؟ قال: إنِّي لم أكنْ منهُم، وإنَّما مررْتُ عليهم، فبتُّ عندَهم، فأخذَني الأمرُ معهُم، فكلُّ واحدٍ منهم

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «السنن» (١٩٨) من قول الشعبي.

وذكر الشافعي في «الأم» (٧/ ٣٨٤) عن الأوزاعي: أنه من قول الفقهاء. ونسبه ابن قدامة في «المغني» (٩/ ١٣) إلى علي رضي الله عنه.

(٢) في (ج): «على».

مُلجَمٌ بلجامٍ من نارٍ لا يقدرُ أن يتكلَّم، وأنا ليسَ مثلَهم، فتعجَّبَ هو والحواريُّون، وتركوهُم وذهبُوا[١]. أو كما جرى[٢].

ويترتَّبُ على هذا من الفقهِ: الهروبُ من بينِ الكفَّارِ ومن بينِ الظَّالمين لأنفسِهم بالمعاصِي؛ لأنَّ الجلوسَ بينَهم من إلقاءِ النَّفسِ إلى التَّهلُكةِ، هذا إذا كانَ معهم ولم يُعِنْهم على ما هُم عليه، أو يرضَى من أفعالِهم شيئاً، فإن وقَعَ في واحدٍ من ذلكَ فهو منهُم، وبالله العياذُ، ولذلك كانَ سيِّدُنا ﷺ حين مرَّ هو وأصحابُه على حِجْرِ ثمودَ قال لهم: «أسرِعُوا في الخرُوجِ من هذا، ولا تدخلُوها إلَّا وأنتم باكُون»[٣] أو كما قال عليه السَّلام.

وحينَ عَجَنُوا العَجينَ من بئرِ ذلك الموضعِ أمرَهم عليه السَّلامُ ألَّا يأكلُوه ويُطعِمُوه للبهائمِ[٤]، وهذا منه ﷺ خوفاً من أجلِ أن يعودَ عليهم من شُؤمِ تلك البقعةِ وبالٌ، وجميعُ ما ذُكِر كلُّه خوفٌ من القُرْبِ من أهلِ المخالفاتِ والمغضُوبِ عليهم، وإن كانوا قد فَنُوا.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن يؤخذَ في هذه الدَّارِ مع أهلِ البلاءِ مَنْ كانَ فيهم، ثمَّ في الآخرةِ يُبعَثُ على عملِه كلٌّ منهم بحسَبِ ما كانَ عليه؟

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢٨٢) عن عمار بن سعيد.
ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٦١) عن وهب بن منبه.

(٢) «أو كما جرى»: ليست في (د).

(٣) رواه البخاري (٤٤١٩)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظ البخاري: قال: لما مر النبي ﷺ بالحجر قال: «لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، أن يصيبكم ما أصابهم، إلا أن تكونوا باكين، ثم قنع رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي».

(٤) رواه البخاري (٣٣٧٩)، ومسلم (٢٩٨١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فهـذا حـكمُ عـدلِه بمقتضَى ما دلَّـت عليـه الشَّـريعةُ؛ لأنَّ[1] اللهَ تعالى يقولُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزَّلزلة: ٧ ـ ٨] وقـال عـزَّ وجـلَّ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هـود: ١١٣] ومسُّ النَّـارِ لهـم إذا رَكَنُـوا إليهـم بقـدرِ رُكونِهـم، فلمَّـا لـم يركَـنْ[2] هـؤلاءِ الَّذيـن أُرسِـلَ عليهـمُ العـذابُ إلَّا بالجلـوسِ معهـم، أصابَهـم مـن النَّـارِ أن أُخِذُوا معهـم، وكانـوا فـي البـرزخِ الَّـذي هـوَ مـا بيـنَ مَوتِهم إلـى حيـنِ بعثِهـم معَهم في ذلـك العـذابِ الَّـذي هم فيهِ، ثـمَّ يُبعَثُـون عندَ البعـثِ كلٌّ علـى[3] مـا كانَ عليه من خَيـرٍ أو ضـدِّه، فـدلَّ ذلـك علـى أنَّ قـدرَ عذابِهم علـى ذلكَ الجـزءِ اليَسـيرِ ـ وهي الإقامـةُ معهـم ـ هـو أن يُؤخَـذوا معهـم، وأن يكونـوا معَهم علـى حالِهـم المهلِكة حتَّـى إلـى وقـتِ البعثِ، فعنـدَ ذلك يرجـعُ كلٌّ إلى حالِـه المختَّصِّ بـه أوَّلاً، يُؤخذُ ذلـك مـن قولِه عليـه السَّـلام: (**ثُـم بُعِثـوا علـى أعمَالِهم**).

واحتملَ البعثُ هُنا أن يكونَ بعثَ سُؤالِ القبرِ؛ لأنَّه إنْ حملنا (**ثُمَّ**) على المهلَةِ الطَّويلةِ فيكونُ بعثُهم على أعمالِهم عندَ بعثِ النَّفخِ في الصُّورِ ـ والله أعلم ـ؛ لأنَّ سؤالَ القبرِ مع الموتِ بسرعةٍ ليس بينَهما طولُ زمانٍ، وإن حملنا (**ثُمَّ**) على المهلةِ القصيرةِ في الزَّمان، فيكونُ بعثَ سؤالِ القبرِ؛ لأنَّ ذلك هو الَّذي بعدَ الموتِ، لا شيءَ آخرَ بينهما، والله أعلم.

وممَّا يقوِّي ما قلناه قولُه ﷺ في غيرِ هذا الحديثِ: «يموتُ المرءُ على ما عاشَ

---

(١) في (د): «فإن».

(٢) في الأصل: «يركنوا».

(٣) «على»: ليست في (د).

عليه، ويبعثُ على ما ماتَ عليه»[١] فهؤلاءِ أُخِذوا على ما كانوا عليه من مخالطةِ أهلِ العذابِ، فماتوا على تلك الحالةِ، ثمَّ عند البعثِ لم يُبعثوا عليها، وبُعثوا كلًّا[٢] منهم على حالتِه الَّتي كانَ عليها قبلَ إرسالِ العذابِ، وذلكَ كانَ على[٣] قدرِ عذابِهم على مُخالَطَتِهم بالجلوسِ بينَهم، ولا يكونُ هؤلاءِ المأخوذون مع أهلِ العذابِ المرسلِ الَّذين قد عَذَرَهمُ اللهُ عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ [النِّساء: ٩٨] لأنَّ مَن جَعَلَ اللهُ له عُذراً فلا يُؤاخِذُه[٤] على ما قد عَذَرهُ فيه، بفضلِه ورحمتِه.

فعلى هذا يكونُ لفظُ الحديثِ عامًّا فيما عدا أهلَ الأعذار، الَّذين بيَّن اللهُ عزَّ وجلَّ عُذرَهم، أو نقولُ هو عامٌّ، ومعناه الخصُوصُ فيمَن لم يَعذِرْه اللهُ سبحانه وتعالى.

وفيه تخويفٌ عظيمٌ بالضِّمنِ، وهو أنَّ إرسالَ العذابِ على المخالفين لأمْرِه سبحانَه ونهيِه باقٍ متوقَّعٌ كما كان فيمن تقدَّمَ، وممَّا يقوِّي هذا قولُ عائشةَ رضي الله عنها لرسُولِ الله ﷺ: أَنهلِكُ وفينا الصَّالحون؟ قال: «نعم، إذا كَثُرَ الخبَثُ»[٥].

---

(١) لم أقف عليه مسندًا، وإن كان بعض أهل العلم ذكره عن النبي ﷺ، وبعض آخر ذكره من قول أهل العلم، وروى مسلم (٢٨٧٨)، وأحمد في «مسنده» (١٤٣٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣١٩) من حديث جابر رضي الله عنه: «من مات على شيء بعثه الله عليه».

(٢) في الأصل: «وبعث كل».

(٣) «على»: ليست في (ج) و(د).

(٤) في الأصل: «يؤخذ».

(٥) رواه الترمذي (٢١٨٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٦٩٣)، وأبو عمرو في «السنن الواردة في الفتن» =

فياالله، ياالله، يا ربَّاه أغثنا، فقد كَثُرَ الخَبَثُ، ولا مَهْربَ إلَّا إليكَ يا أرحمَ الرَّاحمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله.

* * *

= (٣٤١)، قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث عائشة رضي الله عنها.

وجاء من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها: رواه البخاري (٣٣٤٦)، ومسلم (٢٨٨٠)، والترمذي (٢١٨٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٤٩)، وابن ماجه (٣٩٥٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٧٤١٣).

٢٨٩ ـ عَن سلمَةَ بنِ الأكْوَعِ رضي الله عنه: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ، قالَ لرجُلٍ مِن أسلَمَ: «أذِّنْ في قَومِكَ، ـ أَو: في النَّاسِ ـ يَومَ عاشُورَاءَ: أَنَّ مَنْ أكَلَ فلْيُتِمَّ بقيَّةَ يَومِهِ، ومَنْ لمْ يكُنْ أكَلَ فلْيَصُمْ». [خ: ٧٢٦٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حُكمين:

أحدُهما: أنَّ صَومَ يوم عاشوراءَ يُجزِئُ لمن أمسكَ فيه عن الأكلِ والشُّربِ وإن لم يكنْ بيَّتَ صَومَه من اللَّيلِ، بخلافِ غيرِه من الصَّوم؛ لقوله ﷺ في غيرِ عاشوراء: «لا صومَ لمن لم يُجمِع على الصَّومِ من الليل»[1] أو كما قال عليه السَّلام.

والحكم الثَّاني: أنَّ حرمَتَه ليست كحرمةِ غيرِه من النَّوافلِ، بل هو مثلُ حرمةِ الفرضِ؛ لأنَّ غيرَه من النَّوافل إذا أكَلَ أحدٌ فيه متعمِّداً لا يُمسِكُ بقيَّة يومِه، والفرضُ إذا أكلَ أحدٌ فيه متعمِّداً يمسِكُ بقيَّة يومِه[2].

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقال: هل هذا الحكمُ فيه مستصحبٌ إلى هلمَّ جرًّا؟ أو ذلك كانَ في

---

(١) رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، وفي «العلل الكبير» (٢٠٢)، والنسائي (٢٣٣١)، وابن ماجه (١٧٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٤٥٧) من حديث حفصة رضي الله عنها.

قال الترمذي: حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح، وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب. وقال في «العلل»: سألت محمداً عنه فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق.

(٢) في الأصل: «النهار». وقوله: «والفرض إذا أكل أحد فيه متعمداً يمسك بقية يومه»: ليس في (د).

ذلك اليومِ؛ لكونهم لم يكونوا يعلمُونَ حرمتَه، فيفوتُهم، ولا يكونُ ذلك بعدَ بلوغِ العلمِ به؟

أمَّا صومُه لمن لم يَعلم به إلَّا بعدَ طلوعِ الفجرِ أو الشَّمسِ، أو عَلِمَ ونسيَ ولم يبيِّت صومَه، فالظَّاهرُ أنَّه يجزئه صومُه إذ أمسكَ ولم يأكلْ ولم يشربْ بعدُ.

والدَّليلُ عليه من الحديثِ أنَّه سمَّاه ﷺ صوماً، وقد قال بعضُهم: إنَّما كانَ ذلك حين كان هو الفرضُ قبلَ فرضِ رمضانَ.

وأمَّا الَّذي أكلَ وشربَ وهو عالمٌ هل يمسكُ أو لا؟ موضعُ خلافٍ أيضاً؛ لأنَّ منهم من قال: إنَّما ذلكَ حين كان فرضاً صومُه، فكان حكمُه حكمَ الفرضِ، فأمَّا اليومَ فلا.

وأما هل يكونُ له أجرُ صومِه فكذلك أيضاً؟ موضعُ خلافٍ، وليس في الحديثِ ما يدلُّ عليه؛ لأنَّ قولَه ﷺ: (**مَنْ أكلَ فليُتمَّ بقيَّةَ يومِه**) احتملَ أن يريدَ فليُتِمَّ بقيَّة يومِه[1] صائماً أو ممسكاً عن الأكلِ، فمَن جَعَله صوماً قال: هو فيه مأجورٌ، ومن لم يجعلْه صوماً قال: ليسَ له أجرُ الصَّومِ، وعلى كِلا الوجهين قد ثبَتَتْ له حُرْمةٌ ليسَتْ لغيرِه، لا سيَّما معَ قولِهِ ﷺ في صَومِه إنَّه يُكفِّر سنةً[2].

ومنها: أيُّ يومٍ هو؟ فقد اختلفَ العلماءُ فيه: فقيل: اليومُ التَّاسعُ، وقيل: اليومُ العاشرُ، فمَن أرادَ الخروجَ من الخلافِ جمع بين اليومين، لكنَّ ظاهرَ الحديثِ يدلُّ

---

(١) «احتمل أن يريد فليتم بقية يومه»: ليس في (ج).

(٢) روى مسلم (١١٦٢)، وأبو داود (٢٤٢٥)، والترمذي (٧٥٢)، وابن ماجه (١٧٣٨) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «صيام يوم عاشوراء، أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله».

على أنَّه اليومُ العاشرُ، وكذلكَ ما نُقِلَ عنه ﷺ أنَّ اليومَ الَّذي صامَه كان العاشرَ، وأنَّه ﷺ قال: «إذا كانَ إن شاءَ اللهُ في السَّنةِ الآتيةِ أصومُ التاسعَ» فانتقلَ إلى كرامةِ ربِّه عزَّ وجلَّ قبلَ وصُولِه إليه ﷺ[1].

وأمَّا قوله: (أذِّن في النَّاس، أو في قومِك) الشَّكُّ هنا من الرَّاوي، وهذا ممَّا قد تكرَّر الكلامُ فيه[2] مراراً، أنَّه ممَّا يدلُّ على صدقِهم وتحرِّيهم في النَّقل، وأذِّن بمعنى: أَعلِمْ، ويُؤخذُ منه الدَّليلُ على جوازِ النِّيابةِ في تبليغِ العلمِ؛ لأنَّ سيِّدنا ﷺ استنابَ هذا الرَّجُلَ مِن أسلمَ أن يُعلِّمَ النَّاس عنه.

ويُؤخذُ منه أنَّ مِن السُّنَّة أن يُعظِّم ما عظَّم اللهُ تعالى من أيِّ[3] المخلوقاتِ كان، مِن جمادٍ أو حيوانٍ أو زمانٍ؛ اتِّباعاً لحكمةِ الحكيمِ، يُؤخذُ ذلك من تعظيمِ سيِّدنا ﷺ لهذا اليوم؛ لأنَّه عليه السَّلام لما دخلَ المدنيةَ وجدَ اليهودَ يصُومونَه، فسألَ: لِمَ يصومُونه؟ فأخبروه أنَّه اليومُ الَّذي نجَّى اللهُ فيه موسى عليه السَّلام، وغرَّقَ فيه فرعونَ، فقال عليه السَّلام: «نحنُ أولى بأخِي موسَى عليه السَّلام» فصامَه، وأمرَ بصومِه[4]، وكانَ هو الفرضَ حتَّى فُرِضَ رمضانُ.

---

(١) رواه مسلم (١١٣٤)، وأبو داود (٢٤٤٥)، وأحمد في «مسنده» (٣٢١٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في الأصل: «عليه».

(٣) «أي»: ليست في (ج).

(٤) رواه البخاري (٢٠٠٤)، ومسلم (١١٣٠)، وأبو داود (٢٤٤٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٨٤٨)، وابن ماجه (١٧٣٤)، وأحمد في «مسنده» (٣١١٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفيه دليلٌ على أنَّ تعظيمَ ما عظَّمَه اللهُ تعالى من هذه الأزمنةِ أو الأماكنِ إنَّما هو بعملِ الطَّاعاتِ فيها لله تعالى بحسبِ ما تقتضِيهِ الشَّريعةُ، مع اعتقادِ الإيثارِ له على غيرِه من جنسِهِ.

وفيه دليلٌ لمن يقولُ من العلماءِ إنَّ لسيِّدنا ﷺ أن يَشْرَعَ مِن الأحكامِ ما شاءَ، وأنَّ ذلكَ حكمُ اللهِ تعالى، يجبُ العملُ به، وهو الحقُّ، يُؤخذُ ذلك من أمرِه عليه السَّلام بصومِ هذا اليومِ، ولم يذكرْ فيه عن اللهِ شيئاً؛ لأنَّ الأمورَ الَّتي أمرَ عليه السَّلام بها عن اللهِ يُخبِرُ أنها عن اللهِ، وهذا مستقرأٌ من السُّنَّة، وفي قوله عليه السَّلام: «نحنُ أولى بأخِي موسَى» دليلٌ على أنَّ شرعَ مَن قبلَنا شرعٌ لنا[1]، ما لم يَرِدْ عليه نسخٌ في شريعتنا.

وعلى هذا جماعةٌ من العلماء، ويقوِّيه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وفي ترفيعِ اللهِ تعالى بعضَ الأزمنةِ على بعضٍ - وكذلك الأماكنُ، إلى غيرِ ذلك - دليلٌ على عظيمِ رحمتِه عزَّ وجلَّ بعبادِه المؤمنين، يُؤخذُ ذلكَ من إرشادِ الرُّسلِ عليهم السَّلام إلى تعظيمِها، وإلى أعمالِ البرِّ فيها، وزيادةِ الأجورِ في ذلك للعاملين، وذلك مثلُ ما قال عليه السَّلام في صومِ هذا اليومِ إنَّه يُكفِّرُ صومَ السَّنَةِ الماضيةِ، فظاهرُ ما قصدَ منها كثرةُ الأجورِ والخير لنا، فضلاً من الله ونعمةً، لله الحمدُ على ذلك.

* * *

(١) «لنا»: ليست في الأصل.

٢٩٠ ـ عَن أَبِي سعيدٍ الخُدريِّ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجَاءُ بنُوحٍ يَومَ القِيامَةِ، فيُقالُ لهُ: هلْ بلَّغتَ؟ فيقُولُ: نعَمْ، يا رَبِّ، فتُسْأَلُ أُمَّتُه: هلْ بلَّغَكُمْ؟ فيقُولُونَ: ما جَاءَنا مِنْ نَذِيرٍ، فيقُولُ: مَن شُهُودُكَ؟ فيقُولُ: محمَّدٌ وأُمَّتُهُ، فيُجَاءُ بكُمْ، فتَشْهَدُونَ»، ثمَّ قرَأَ رسُولُ اللهِ ﷺ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] قالَ: عَدُولًا ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. [خ: ٧٣٤٩]

ظاهرُ الحديثِ: الإخبارُ بفضلِ هذا النَّبيِّ ﷺ وفضلِ هذه الأمَّةِ، وأنَّهم الشُّهود على مَن تقدَّمهم من الأممِ.

والكلامُ عليه من وجُوهٍ:

منها: أن يُقال: كيف يشهدُ متأخِّرٌ على متقدِّم؟ وما الحكمةُ في ذكرِ نوحٍ عليه السَّلام من بينِ سائرِ الأنبياءِ عليهم السَّلام أجمعين؟ وهل الأمَّةُ برُّها وفاجرُها يشهدون، أو لا يشهدُ إلَّا مَن هو لذلك أهلٌ؟

أمَّا قولنا: كيف يشهدُ متأخِّر على متقدِّم؟ فقد جاءَ في حديثٍ غيرِ هذا أنَّ هذه حُجَّةُ قومِ نوحٍ ﷺ يقولون: يا ربَّنا، وكيفَ يشهدون علينا، وهم آخرُ الأممِ؟ فيقول اللهُ عزَّ وجلَّ لهم: «كيفَ تشهدونَ عليهم وأنتم آخرُ الأممِ؟» فيقولون: ربَّنا إنَّا وجدنَا فيما أنزلتَهُ في كتابِك علينا أنَّ نوحاً بلَّغ أمَّته»[1].

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠١٢) عن وهب بن منبه، قال: ذكر الحسن بن أبي الحسن عن سبعة رهط شهدوا بدرًا قال وهب: وقد حدثني عبد الله بن عباس كلهم رفعوا الحديث إلى رسول الله ﷺ. قال الذهبي: إسناده واه.

وروى البخاري (٣٣٣٩) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يجيء نوح وأمته، فيقول الله تعالى: هل بلغت؟ فيقول: نعم أي رب، فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد ﷺ وأمته، فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله =

وفي هذا دليلٌ على أنَّ حكمَ اللهِ تعالى بيننا في الآخرةِ على: ما هي أحكامُ الشَّرعِ هنا؟ يُؤخذُ ذلك من طلبِه عزَّ وجلَّ الشُّهودَ مِن نوحٍ عليه السَّلام، وهو العالم بصدقِه، ومنِ استفسارِ الشُّهودِ كما ذكرنا.

وفيـه دليـلٌ لمذهبِ مالكٍ[1] رحمـه الله تعالى: في أنَّ القاضـيَ لا يحكمُ بعلمِه، فـإذا كانَ العالـمُ الَّـذي لا يخفَـى عليه شـيءٌ لا يحكـمُ بعلمِه فيمـا بيننا ذلـك اليوم، فكيـفَ بالغيرِ؟[2]

وفيه دليلٌ على تساوي الأحكامِ فيما بين النَّاس على حدٍّ واحدٍ، القويُّ والضَّعيفُ، والرَّفيعُ والوضيعُ، يُؤخذُ ذلك من قوله عليه السَّلام: (**يُجاءُ بنوحٍ عليه السَّلام**) أي: أنَّه يُساقُ للحكمِ كما يُساق غيرُه[3]، وهو حيثُ هو مِن مكانةِ الرِّسالةِ، ثمَّ إنَّه يُطلبُ منه الشُّهودُ، ولا يُخَلَّى عنه إلَّا بعد قبولِ شهادتِهم.

وقد جاءَ: أنَّ أوَّلَ ما يُساقُ للحسابِ إسرافيلُ عليه السَّلام، الَّذي العرشُ على كاهلِه، والوحيُ يتحدَّر على جبينِه، فيقولُ الله جلَّ جلالُه: «ما صنعتَ في عهدِي» فيقول: يا ربِّ بلَّغتُه جبريلَ، فيُؤتى بجبريلَ، فيقولُ له الحقُّ جلَّ جلالُه: «هل بلَّغكَ إسرافيلُ عهدِي» فيقول: نعم يا ربِّ، فيُخلَّى عن إسرافيل، ويُسأل جبريلُ، فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ له: «ما صنعتَ في عهدِي» فيقولُ: يا ربِّ، بلَّغتُه الرُّسلَ، فيُؤتى بالرُّسل، فيُقالُ لهم صلواتُ اللهِ على جميعِهم: هل بلَّغكُم جبريلُ عهدِي؟ فيقولون: نعم،

= جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] والوسط العدل».

(١) انظر: «التبصرة» للخمي (١١/ ٥٣٤٥).

(٢) من قوله: «وفي هذا دليل... إلى قوله: فكيف بالغير»: ليس في (د).

(٣) «كما يساق غيره»: ليست في (ج) و(د).

فحينئذٍ يُخلَّى عن جبريلَ، فأوَّلُ مَن يُسأَلُ مِن الرُّسلِ نوحٌ عليه السَّلام»[1].

فيكونُ من قصَّته ما هو نصُّ الحديث، فلا يخلَّى عنه إلَّا من بعدِ قبولِ شهادةِ هذه الأمَّة، ثمَّ الَّذين بعدَه كذلك واحداً بعدَ واحدٍ، ويعارِضُنا هنا قوله عليه السَّلام: «أوَّلُ من يُحاسَبُ من الأممِ أنتم، وأوَّلُ مَن يجوزُ من الأممِ الصِّراطَ أمَّتي»[2] أو كما قال عليه السَّلام.

فالجوابُ: أنَّه ليسَ بينهما تعارضٌ؛ لأنَّ حسابَ الأمَمِ على نوعين، وبذلك يجتمعُ الحديثان، ولا يبقَى بينهما تعارضٌ، وهو أنَّ النَّوع: الأوَّل: أن تُسألَ الأممُ: هل بلَّغتِ الرُّسلُ عن اللهِ أم لا؟ فهذا الَّذي تتقدَّمُ جميعُ الأممِ فيه على هذه الأمَّة؛ لأنَّهم همُ الشُّهود عليهم، فلا بدَّ من حضورِهم إلى آخرِ الأممِ.

والنَّوع الآخرُ: هو سؤال الأممِ كلِّ شخصٍ منهم منفرداً عن عملِه بمقتضى شريعتِه، فهذا الَّذي تكونُ هذه الأمَّةُ أوَّلَ من تُحاسَب عليه، وسيِّدنا ﷺ شاهدٌ عليهم.

وأمَّا قولنا: ما الحكمةُ في أن ذكر نوحاً عليه السَّلام دونَ غيرِه من الرُّسل

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٥٩٨)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٩٥)، والطبري في «تفسيره» (٢١٩٥) عن حبان بن أبي جبلة مرسلاً.

(٢) لم أقف عليه هكذا، وإنما روى ابن ماجه (٤٢٩٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢١٨٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ، قال: «نحن آخر الأمم، وأول من يحاسب، يقال: أين الأمة الأمية، ونبيها؟ فنحن الآخرون الأولون».

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٥٦): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

وروى البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز».

صلوات الله عليهم؟ فيحتملُ أنَّه إنَّما يكون إنَّما ذكَرَ نوحاً عليه السَّلام؛ لأنَّه أوَّلُ الرُّسل، فإذا كانت هذه الأمَّةُ تشهدُ على الأوَّل من الأنبياء، فمن بابِ أحرى غيرُه.

واستغنى عن ذكرِ الغيرِ صلوات الله عليه وعليهم أجمعين بذكرِ الآيةِ آخراً، وهي عامَّةٌ، فهذا من الاختصار والبلاغةِ.

وأمَّا قولُنا: هل الأمَّة تشهدُ كلُّها، برُّها وفاجرُها، أو لا يشهدُ إلَّا من هو أهلٌ لذلك؟ أمَّا لفظُ الحديثِ فمحتملٌ؛ لأنَّ العربَ قد تُسمِّي البعضَ باسم الكلِّ، لكن التَّخصيصَ يظهرُ فيه من وجهين:

أحدهما: من الحديثِ الَّذي أوردناه شاهداً في قولهم: «وجدنا في الكتابِ الَّذي أَنزَلت»، فهذا لا يكونُ جواباً إلَّا ممَّن يكونُ له علمٌ بالكتاب، وكثيرٌ من هذه الأمَّة لا يعلمونَ من الكتابِ شيئاً، ومن طريق النَّظر مَن يكونُ مِن هذه الأمَّة إذ ذاك مَن هو[1] في نوعٍ من أنواعِ العذاب المتقدِّم ذكره في الأحاديثِ كيفَ يُستشهدُ بهم؟! وكيف تُقبلُ لهم شهادةٌ؟! وبمتضمَّن الآية أيضاً بقوله: ﴿وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: خياراً، فلا يشهدُ منها إلَّا خيارُها، أو كما أشرنا إليه أوَّلاً أنَّ الحكمَ هناك كالحكمِ هنا[2]، وكما لا يقبلُ هنا إلَّا العدولُ الخيارُ، كذلك هناك؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فلمَّا كان هنا لا يؤخذُ إلَّا المرضيُّ الحالِ، فلا يُؤخذُ هناك ضدُّه، هذا[3] لا تقتضيهِ الحكمةُ.

وفيه إشارةٌ لطيفةٌ: وهي أنَّ إعلامَك بهذه المرتبة الرَّفيعة عنايةٌ بك؛ لتحافظَ

---

(١) «من هو»: ليست في (ج) و(د).

(٢) «أو كما أشرنا إليه أولًا أن الحكم هناك كالحكم هنا»: ليست في (ج) و(د).

(٣) في الأصل: «وهذا».

عليها؛ لعلَّك تكونُ ممَّن يشهدُ إذ ذاك؛ لأنَّه يُرجى من فضلِ الكريمِ أنَّ مَن قُبِلَتْ شهادَتُه أنَّه يُسامِحُهُ، ويتفضَّل عليه بالخلاصِ من ذلك الهولِ العظيمِ.

وفيه تنبيهٌ إلى أنَّ الشُّهودَ وإنِ اختلفَتْ مراتبُهم في الرِّفعة، إذا لم يخرجوا من دائرةِ العدالةِ، قُبِلوا كلُّهم، يُؤخذُ ذلك من قولِ نوحٍ عليه السَّلام حين سُئل عن شهودِه قال: (**محمَّد وأمَّتُه**) فجعله ﷺ من جملةِ الشُّهودِ، وبه صحَّتِ العدالةُ لِمُتَّبِعِيه.

وفيه دليلٌ على أنَّ المخالفَ للسُّنَّة لا يكونُ ممَّن يشهدُ معه، ولا يَشهدُ معه إلَّا من تبعَه بإحسانٍ؛ لأنَّ أولئك هم العدولُ، وغيرُهم أطرافٌ لا وسطَ ولا عدولَ[1]؛ يقوِّي ذلك قولُه عليه السَّلام: «كلُّها في النارِ إلا واحدةً ما أنا عليه وأصحابي»[2] فمَن يكونُ في النَّار أنَّى لهم بالوَسَطِ من الأمَّة والتَّعديلِ، هذا في تجريحِه أتمُّ دليلٍ.

تنبيهٌ: يا أخا البطالةِ والتَّلويثِ لنفسِك[3] انتبه! الحاكمُ قد زكَّاك، وأنتَ بما ارتكبتَه من قُبحِ الأوصافِ تجرحُ نفسَك، وبذلك تفرحُ، وقد خُضتَ بحرَ المهالِك، وعلى عقبِكَ من الخيرِ نكصتَ.

وفيه دليلٌ على أنَّ أقوى الأدلَّة في الأحكامِ كتابُ اللهِ تعالى، يُؤخذُ ذلك من تركِ سيِّدنا ﷺ تمامَ الكلامِ الَّذي أبداه، وأتى بالآيةِ من الكتابِ العزيزِ، وممَّا يقوِّي

---

(١) «وغيرهم أطراف لا وسط ولا عدول»: ليست في (ج) و(د).

(٢) رواه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح في «البدع» (٢٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/ ٣٠) (٦٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث مفسر غريب. وقال الحاكم: إسناده تفرد به عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، ولا تقوم به الحجة.

(٣) «لنفسك»: ليست في (ج) و(د).

ذلك قولُ معاذٍ له ﷺ حينَ وجَّهه إلى اليمنِ، قال له عليه السَّلام: «بماذا تحكُمُ» قال: بكتابِ الله تعالى. قال: «فإن لم تجدْ» قال: بسنَّة رسولِ الله ﷺ. قال: «فإن لم تجدْ» قال: أجتهدُ رأيي. فقال ﷺ: «الحمدُ لله الذي وفَّقَ رسولَ رسولِه إلى ما يحبُّ اللهُ ورسولُه»[1] أو كما ورد.

وفَّقنا الله في جميعِ الأمور إلى ذلك بمنِّه، وأسعدَنا به.

❊ ❊ ❊

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) و(١٣٢٨) وأحمد في «مسنده» (٢٢٠٦١) عن معاذ رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل.

وذهب ابن كثير وغيره إلى تقويته فقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٧): هذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد.

وأصر بعض أهل العلم على ضعفه، وردَّ على من قواه، انظر: «تلخيص الحبير» (٤/ ٣٣٦).

٢٩١ ـ عَن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «مَفاتِيحُ الغَيبِ خَمْسٌ، لاَ يعلَمُها إلَّا اللهُ: لا يعلَمُ مَا تَغِيضُ الأرحَامُ إلَّا اللهُ، ولاَ يعلَمُ مَا في غدٍ إلَّا اللهُ، ولا يعلَمُ متَى يَأتِي المَطرُ أحَدٌ إلَّا اللهُ، ولاَ تَدرِي نَفسٌ بأَيِّ أَرضٍ تمُوتُ إلَّا اللهُ، ولا يعلَمُ متَى تقُومُ السَّاعَةُ إلَّا اللهُ». [خ: ٧٣٧٩]

ظاهِرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ هذه الخمسةَ المذكورةَ في الحديثِ لا يعلمُها إلَّا اللهُ، والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقالَ ما الحكمةُ في أنِ استعارَ للغيبِ مفاتيحَ؟ وما الحكمةُ في أنْ جعلَها خمساً؟ وهل للغيبِ زيادةٌ على تلكَ الخمسِ مفاتحَ أم لا؟ وما الحكمةُ في أنْ لم يُذكر من أمورِ الغيبِ إلَّا تلكَ الخمسةُ؟

أمَّا قولُنا: لِمَ استعارَ للغيبِ مفاتيحَ؟ فلوجوهٍ:

منها: الاقتداءُ بما به نطقَ الكتابُ في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ومنها: لتقريبِ الأمرِ على المخاطبِ؛ لأنَّ أمورَ الغيبِ لا يُحصيها أحدٌ إلَّا عالمُها، وكلُّ شيءٍ حِيلَ بينَك وبينَه فهو غيبٌ، وأقربُ الأشياءِ في ذلك هي الأبوابُ، والأبوابُ أقلُّ ما يحبِسُها عن الفتحِ وأيسرُها المفاتيح، فإذا كانَ أيسرُ الأشياءِ الَّتي يُعرف بها الغيبُ لا يَعرفُ لها أحدٌ موضعاً، فكيف يقدرُ[1] أن يعرفَ ما هو أكبرُ من ذلك، هذا محالٌ! وهذا من أبلغِ البيانِ وأخصرِه.

ومنها: أنَّه أرادَ بالغيبِ الغيبَ الَّذي لا يعلمُه أحدٌ حقيقةً؛ لأنَّ الغيوبَ على ما هي عليه، وإن كانت لبعضِ الغيوبِ أسبابٌ قد يُستدلُّ في بعضِ المرادِ بها

---

(١) «يقدر»: ليست في (ج).

عليهِ أنَّ ذلك ليسَ بحقيقيٍّ في علمِ تلك الغيوبِ، وأمَّا حقيقتُها فلا يعلمُها أحدٌ إلَّا اللهُ تعالى، يشهد لهذا التَّوجيه قولُه ﷺ كنايةً[1] عن الله سبحانَه: «أصبحَ من عبادِي مؤمنٌ بي وكافرٌ بي، فأمَّا من قال: مُطرْنا بفضلِ اللهِ ورحمتِه، فذلك مؤمنٌ بي كافرٌ بالكوكبِ، وأمَّا من قالَ: مُطِرنا بنوءِ كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكبِ»[2].

فعلى هذا فالغيبُ على نوعين: غيبةُ سبحانه عنَّا بذاتِه وصفاتِه، وغيبٌ بالأمور الجاريةِ في مخلوقاتِه، فلمَّا كانت تلك الأمورُ غائبةً عنَّا، لا نقدرُ على العلمِ بها، ولا الوصولِ إليها، وهي محصورةٌ بالكتابِ بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقولِه تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١] فلمَّا كانَ جميعُ الوجودِ محصوراً في علمِه سبحانه، شبَّهه عليه السَّلامُ بالمخازنِ، وكلُّ مخزنٍ لا بدَّ له من بابٍ، وكلُّ بابٍ لا بدَّ له من مفتاحٍ، فاستعارَ عليه السَّلام له المفاتيحَ، يشهدُ لهذا التَّوجيه قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] فإذا كانت الخزائنُ عندَه سبحانهُ، والمفاتيحُ عندَه، وأحدٌ لا يعلمُ المفاتيحَ أين هي؟ فكيفَ يُخبر سبحانه بما في المخازنِ؟ هذا لا يُتعَقَّلُ! وإذا كانت هذه الَّتي هي أثرُ قُدرتِه سبحانَه لا يقدرُ أحدٌ أن يعلمَ منها شيئاً إلَّا أن يُخبرَ سبحانه بها، كما قالَ تعالى في كتابه: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجنّ:

---

(١) في الأصل: «حكاية».

(٢) رواه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٨٤٦)، ومالك في «الموطأ» (١/ ١٩٢) (٤)، وأحمد في «مسنده» (١٧٠٦١) من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

٢٦] فكيف بقدرتِه جلَّ جلاله؟ أو بصفةٍ من صفاتِه على ما هي عليه من الجلالِ والكمالِ؟ فكيف بذاتِه الَّتي ليس كمثلِها شيءٌ؟ هذا ممنوعٌ عقلاً وشرعاً.

ومَن تَعانَى شيئاً من المعرفةِ في شيءٍ ممَّا قسَّمْنا من الغيوبِ، أو نوعٍ من أنواعِه، أو تشبيهٍ، أو تمثيلٍ، أو بدليلٍ من الأدلَّةِ، فمحالٌ دعواه، وهو ضربٌ من الحُمْقِ.

وأمَّا قولُنا: ما الحكمةُ في أن جعَلَها خمساً؟ وهل للغيبِ زيادةٌ على هذهِ المفاتيحِ؟

فاعلم ـ وفَّقنا الله وإيَّاك ـ أنَّ الحكمةَ في أنْ جعلَها خمساً: الكلامُ عليهِ مثلُ ما تقدَّم الكلامُ على قولِ عائشةَ رضي الله عنها: «كان رسولُ الله ﷺ يُعجبُه التَّيمُّنُ[1] ما استطاعَ في شأنِه كلِّه» ثمَّ قالت: «في طُهورِه وترجُّلِه وتنعُّلِه»[2]. فأتت من الفرائضِ بآكدِها، وهو الطُّهورُ، ومن السُّنَّة كذلكَ، وهو التَّرجُّل، ومنَ المباحِ كذلك، وهو التَّنعُّل، فحَصَرَت بهذه الثلاثِ جميعَ ما يتصرَّفُ فيه المرءُ، وكذلك هذه الخمسُ، حَصَر بها ﷺ العوالمَ، فقولُه ﷺ: **(ما تغيضُ الأرحامُ)** دليلٌ على ما يزيدُ في النُّفوسِ ويَنقُصُ، وذكرَ منها الأرحامَ؛ لكونِها للنَّاس في ذلك عوائدُ يعرفونَها.

وقد تقرَّرَت على ذلك أحكامٌ شرعيَّةٌ، فهذه أعلاها، فإذا كانت هذه الَّتي قد تقرَّرت عليها الأحكامُ بحسبِ جريِ العادةِ لا يَعرفُ حقيقتَها متى تزيدُ ولا متى تنقصُ، فغيرُها من بابِ أَحرَى، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرَّعد: ٨].

فدلَّ بهذا أنَّ غيرَه سبحانَه لا يعلمُ ذلك، ومن هذا البابِ كلامُ العلماءِ في

---

(١) في الأصل: «اليمن».

(٢) تقدم الحديث عند المصنف برقم: (٢٩).

عدَّة الحُرَّةِ بثلاثِ حيضٍ، هل ذلك دلالةٌ حقيقةٌ على براءةِ الرَّحمِ؟ أو ذلك تعبُّدٌ بحسبِ ما هو مذكورٌ في كتبِهم؟ ولذلك قال جلَّ جلالُه: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذَّاريات: ٢١] فإذا كان الشَّيءُ الَّذي هو فيك لا تعرفُه، فكيفَ غيرُه؟ من بابٍ أحرَى.

ودلَّ بقولِه: (ولا يعلمُ متى يأتي المطرُ أحدٌ إلا اللهُ) على أمورِ العالمِ العلويِّ، وذكرَ منها المطرَ؛ لأنَّ لنا أسباباً قد تدلُّ عليه، ونجدُها في بعضِ المرارِ يَجرِي فيها ما يغلبُ على الظنِّ من جريِ العادةِ المتقدِّمة في مثلِها، وهو أيضاً كثيرٌ كما يتردَّدُ إلينا، وجعلَ لنا فيه وبأثرِه بحسبِ مقتضَى الحكمةِ الإلهيَّةِ رِزقاً وخيراً لا نعرفُه حقيقةً، فكيفَ غيرُهُ؟ من بابٍ أحرى.

ولذلك جاءَ الحديثُ الَّذي قد ذكرناه، وهو قولُه: «أصبحَ من عبادِي مؤمنٌ بي وكافرٌ بي» وكانَ أبو هريرةَ رضي الله عنه إذا أصبحَ وقد مُطِرَ النَّاسُ يقول: مُطِرنا بنوءِ الفتحِ، ثمَّ يتلو هذه الآية: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ﴾ [فاطر: ٢][(١)].

ودلَّ بقولِه: (﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾) على الجهلِ بهذه الأمورِ الأرضيَّات، وذكرُه موضعَ الموتِ منها؛ لأنَّ العادةَ قد جَرَت غالباً أنَّ أكثرَ النَّاس موتُهم بالأرضِ الَّتي هم بها، والحكمُ في الأمورِ يُعطَى للغالبِ، وإن ماتَ بها لا يدري حقيقةً ضريحَه منها أين هو؟ فإذا كانَ هذا المقدارُ الَّذي يخصُّه منها على قِلَّتِه ونزارتِه لا يعلمُهُ، فمن بابٍ أَحرَى غيرهُ مِن رزقٍ أو خيرٍ[(٢)] أو ضدِّه.

ولذلك قالَ عزَّ وجلَّ في كتابِه: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ١٩٢) (٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلاغاً.

(٢) في (ج): «وخير».

ودلَّ بقوله: (**ولا يعلمُ ما في غدٍ إلا اللهُ**) على أنواعِ الزّمانِ، وما فيه من التقلُّبات والعوالمِ الطارئةِ فيه، والحوادثِ، وخصَّ منه غداً على غيره؛ لأنّه أقربُ الأزمنةِ[١] من يومِك؛ لأنَّ ما تعرفُه في يومِك بظهورِه كانَ أوّلُه أو آخرُه، كأنّه شيءٌ واحدٌ؛ لأنَّ عادةَ العربِ ما يكونُ في ساعةٍ واحدةٍ، أو في بعضِها ينسُبُونَه كلَّه إلى اليومِ، مثل قولِهم: جاءَ زيدٌ يومَ الخميسِ، ولم يكن مجيئُه إلّا في ساعةٍ منه، أو في بعضِها.

وكذلكَ أيضاً أحكامُ الشَّريعة غالباً، منها العِدَدُ، ومنها الحيضُ، إذا رأتِ المرأةُ الدَّم في اليومِ ولو دفعةً واحدةً حُسِبَ ذلك اليومُ يومَ دمٍ، فإذا كنتَ في أقربِ الأزمنةِ، وهو غداً، لا تعرفُه، فمِن بابٍ أَحرَى غيرُه.

ودلَّ بقوله: (**ولا يعلمُ متى تقومُ السَّاعةُ إلا اللهُ**) على علمِ الآخرةِ بأجمعِها، وذكرَ يومَ القيامةِ منها؛ لأنّه أوّلُها وأقربُها، فإذا كنتَ لا تعلمُ أقربَ الأشياءِ منكَ[٢]، وهو يومُ ظهُورِها وبدايتِها، فمن بابٍ أَحرَى غيرُ ذلك، وقد قالَ الله تعالى: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: على غفلةٍ، وقال تعالى: ﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: عَظُمَ أمرُها على أهلِ السَّماواتِ والأرضِ، والكلُّ جاهلون بها، وممَّا يشهدُ لذلكَ قولُ سيِّدنا ﷺ لجبريلَ عليه السَّلامُ حينَ سألَه عنها: «ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السائلِ، ولكن أُخبرُك عن شروطِها: أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، فذلك من أشراطِها، وأن ترى الحفاةَ العراةَ، الصمَّ البُكمَ ملوكَ الأرضِ، فذلك من أشراطِها، وأن تَرى رُعَاةَ البُهْمِ يتطاولون في البنيانِ»[٣] أو كما قال عليه السَّلام.

---

(١) «الأزمنة»: ليست في الأصل.

(٢) قوله: «لأنّه أوّلُها وأقربُها، فإذا كنتَ لا تعلمُ أقربَ الأشياءِ منكَ»: ليس في الأصل.

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

فهذا من أبدعِ الكلامِ وأبلغِهِ الَّذي حَصَر فيه جميعَ أنواعِ الغيوبِ، وأزالَ به جميعَ الدَّعاوِي الفاسدةِ، والأدِلَّةُ كلُّها، ما عدا أدلَّةَ الشَّريعةِ على الحدِّ الَّذي جعلتْها، وعلى الوجوهِ التي بيَّنتْها، وتحقَّقَ به لأهلِ الإيمانِ إيمانُهم، وحسنُ اعتقادِهم بغيرِ سبرٍ، ولا تقسيمٍ، ولا تنويعٍ، ولا تخييلٍ، ولا تحديدٍ، ولا تكييفٍ، ولا دعوى، ولا اعتراضٍ، ولا مقدِّمةٍ، ولا نتيجةٍ، ولا هياكلَ، ولا عناصرَ، ولا أعراضٍ، ولا جواهرَ، ولا حكمةٍ، ولا طباعٍ، إلَّا بفضلِ كريمٍ وهَّابٍ، عليمٍ قديرٍ، مُدبِّرٍ حكيمٍ.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورى: ١١] ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ [النَّمل: ٩١] ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] [هود: ٤] ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وفيه تنبيهٌ لطريقِ أهلِ الفضلِ والسُّلوكِ، وهو تركُ الالتفاتِ إلى ما سواه عزَّ وجلَّ، والاشتغالُ بما به أُمروا، والانتهاءُ عمَّا عنه نُهوا، ولم يَدَّعوا مع ما به منَّ عليهم من الأحوالِ السَّنيَّة، والعلومِ الجليلةِ شيئاً إلَّا دوامَ الفقرِ والافتقارِ، وخوفَ العدلِ العظيمِ، والتعلُّقَ بجنابِ الفضلِ العميمِ، ولا يَرونَ خلاصاً إلَّا به سبحانه، منَّ اللهُ علينا بذلك، لا ربَّ سواه يشهدُ لطريقهم المبارك، واعتقادِهم الحسنِ الموافقِ للكتابِ والسُّنَّة.

أمَّا الكتابُ فمعلومٌ في غير ما آيةٍ، وأمَّا السُّنَّة فقوله عليه السَّلام إخباراً عن ربِّه عزَّ وجلَّ بقوله: «يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلا من هديتُه، فاستهدُوني أهدِكم، يا عبادي كلُّكم جائعٌ إلا من أطعمتُه، فاستطعمُوني أُطعمكم، يا عبادي كلُّكم عارٍ إلا من كسوتُه، فاستكسوني أكسُكُم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليلِ والنَّهار، وأنا أغفرُ الذُّنوبَ جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي إنكم لن تبلُغوا ضُرِّي فتضُرُّوني،

---

(١) من قوله «مدبر حكيم... إلى قوله: قدير»: ليس في الأصل.

ولن تبلُغُوا نفعي فتنفعُوني، يا عبادي لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم، وإنسَكم وجنَّكم، كانوا على أتقى قلبِ رجلٍ واحدٍ منكم، ما زادَ ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم، وإنسَكم وجنَّكم، كانوا على أفجرِ قلبِ رجلٍ واحدٍ ما نقصَ ذلك من مُلكي شيئاً، يا عبادي لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم، وإنسَكم وجنَّكم، قاموا في صعيدٍ واحدٍ وسألوني فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ مسألتَه ما نقصَ ذلكَ مما عندي إلا كما يَنقصُ المِخيَطُ إذا دخَلَ[1] في البحرِ، يا عبادي إنَّما هي أعمالُكم أُحصيها لكم، ثم أوفِّيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمدِ اللهَ، ومَن وجدَ غيرَ ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسَه»[2] أو كما قال عليه السَّلام.

فتحقَّقَ بمُقتضَى[3] ما أوردناه أوصافُ الربوبيَّة وجلالُها، وفضيلةُ سيِّدنا ﷺ وحسنُ هديه لأمَّتِه، وأوصافُ العبوديَّة ونقصُها وحقارتُها، وعظيمُ افتقارِها للربُوبيَّةِ، ودوامُ اضطرارِها، كما قال الكليمُ عليه السَّلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

جبرَ اللهُ بغناه فقرَنا، وأزالَ بفضلِه جهلَنا، وتجاوزَ برحمتِه عنَّا، لا ربَّ سواه، ولا مرجوَّ إلا إيَّاه، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

---

(١) في الأصل: «أدخل».

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) في (ج) و(د): «بمتضمن».

٢٩٢ ـ عَن أبِي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى: أنَا عِندَ ظنِّ عَبدِي بِي، وأنَا معهُ إذَا ذكَرَنِي، فإنْ ذكرَنِي في نفسِهِ ذكَرْتُه في نَفسِي، وإنْ ذكرَنِي في مَلإٍ ذكَرْتُه في مَلإٍ خَيرٍ منهُمْ، وإنْ تقرَّبَ إليَّ بشِبْرٍ تقرَّبْتُ إليهِ ذِراعًا، وإنْ تقرَّبَ إليَّ ذِراعًا تقرَّبْتُ إليهِ بَاعًا، وإنْ أتَانِي يَمشِي أتيتُهُ هرْوَلَةً». [خ: ٧٤٠٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على حكمين:

أحدهما: إخبارُ الصَّادق ﷺ أنَّ المولى سبحانهُ مع عبدِه على قدرِ ظنِّه بمولاه.

والثَّاني: الإخبارُ بأنَّه معه بحسبِ معاملتِهِ له، وعبادتِه له، والزِّيادةُ على ذلك بحسبِ التَّضعيفِ المذكورِ في الحديثِ.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقال: هل هذا الظَّنُّ على بابِه؟ أو هو بمعنى العلمِ والقطعِ؟ وهل الذِّكرُ هنا مجردُ الذِّكر بالقلبِ أو باللسانِ وإن كان لا يعمل من الأوامرِ شيئاً، أو يكون ذكرُه بالأفعالِ بالأمرِ والنَّهي؛ لأنَّ الذِّكر بساطُها؟ وما تأويلُ الصِّفاتِ المذكورةِ في الحديثِ من قِبَل المولى سبحانَه؟

أمَّا قولنا: هل الظَّنُّ هنا على بابِه، أو هو بمعنى العلمِ القطعي؟

فالجواب: أنَّه لا يمكنُ أن يكونَ الظَّنُّ هنا على بابه، بل معناه العلمُ الحقيقيُّ، كقولِه تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التَّوبة: ١١٨] وهم قد علمُوه علماً حقيقيًّا، ولأنَّ هذه الأمورَ القلبيَّةَ كلَّها ما نحنُ فيها مطلوبُون إلَّا بتحقيقِ الإخلاصِ؛ لقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيِّنة: ٥] والتَّصديقِ القطعيِّ

في كلِّ ما به أُخبرنا[1] عن الإلهِ، وبما به أَنعَم علينا من قبيلِ ما كلَّفنا من التَّعبُّدات، والتَّحقيقِ بجزيلِ الثَّوابِ الَّذي وعدَنا، والخوفِ ممَّا به توعَّدَنا لمن خالفَ أمرَه عزَّ وجل، ذلك كلُّه بلا شكٍّ ولا ريبٍ، وكذلك ما به من أمورِ الآخرةِ أُخبرنا، ولذلك قال تعالى في صِفَتِهم: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التَّوبة: ١١١] فالإشارةُ هنا إلى هذا بقرينةِ الحالِ، وهي ما ذُكِر بعدُ في باقي الحديثِ من قولِه تعالى: **(إذا ذَكَرَني)** إلى قوله: **(أتيتُه هَروَلَة)** حتَّى يفهمَ معاني تلك الألفاظِ ويُصدِّقَ بها، حتَّى لا يدخلَ على المرءِ فيها شكٌّ ولا ريبٌ، فيُعامِلَ مولاهُ بجدٍّ وتحقيقٍ بما وعَدَه.

ويتحقَّقُ أنَّ ذلك فضلٌ منه سبحانه على عبادِه، وهو الغنيُّ المستغني، ولأجلِ هذا قال ﷺ: «ما فَضَلَكُم أبو بكرٍ بكثرةِ صومٍ ولا صلاةٍ ولكن بشيءٍ وَقَرَ في صدرِه»[2] وقال عليه السَّلام في حديثِ تعليمِ الإيمانِ: «أن تعبدَ اللهَ كأنَّك تراهُ، فإن لم تكنْ تراهُ فإنَّه يَراكَ»[3].

---

(١) «أخبرنا»: ليست في (ج).

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٨)، وأبو داود في «الزهد» (٣٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٥)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١٢٧) موقوفاً على بكر بن عبد الله المزني، قال العراقي: لا أصل لهذا مرفوعاً، وإنما يعرف من قول بكر بن عبد الله المزني.
انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٦).

(٣) وهذا الذي ذكره هو الإحسان على ما جاء في الحديث الذي رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (١٠)، والنسائي (٤٩٩١)، وابن ماجه (٦٤)، وأحمد في «مسنده» (٩٥٠١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد رُوِي في الإسرائيليَّات: أنَّ أخوين كانَ أحدُهما عابداً مشهوراً بالتَّعبُّد، والآخرُ مشهوراً بضدِّه، فماتا معاً، فأُخبِر موسى عليه السَّلام أنَّ العابدَ منهما من أهلِ النَّارِ، وأنَّ المسرفَ منهما من أهلِ الجنَّة، فتعجَّبَ موسى عليه السَّلام وبنو إسرائيلَ من ذلك، ثمَّ إنَّ موسى عليه السَّلامُ بعثَ إلى امرأةِ العابدِ فسألَها عن حالِه فقالت: لا أعرفُ منه إلَّا ما تعرفون أنتم، غيرَ أنَّه كانَ إذا فرغَ من تعبُّده، ودخل فراشَه قال: أفلحنا إن كانَ ما جاءَ به موسى حقًّا، فقال موسى عليه السَّلام: من هُنا أُتِيَ، ثمَّ سأل زوجةَ المسرفِ، فقالت: لا أعلمُ منه إلَّا مثل علمكُم، لكنَّه كان إذا أفاقَ من نشوَتِه مع آخرِ اللَّيل يخرج إلى ساحةِ الدَّارِ ويقرُّ للهِ بالوحدانيَّة، ولك بالرِّسالةِ، ويبكِي، ويقول: يا ربِّ، أيُّ زاويةٍ من زوايا جهنَّم تُمْلَأُ بهذا[1] الجسدِ الخبيثِ؟ فقال موسى عليه السَّلام: بهذا سَعِدَ[2]. أو كما رُوي.

وأمَّا قولنا: هل يُريدُ بالذِّكر أن تذكرَه كيف كانَ؟ أو يريدُ به الذِّكرَ بالأعمالِ؟ اللفظ يحتملُ، لكن الَّذي تدلُّ عليه الأدلَّةُ الشَّرعيَّةُ أنَّ الذِّكرَ على نوعين:

ذكرٌ مقطوعٌ لذاكره بهذا الخبرِ الَّذي في الحديثِ الَّذي نحن بسبيلِه، وذكرٌ ثانٍ، الأدلَّة فيه متعارضةٌ، منها ما يدلُّ على أنَّه في جملةِ الذَّاكرين؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزَّلزلة: ٧ ـ ٨].

وأدلَّةٌ أخرى تمنعُ ذلك، كقولِ مولانا سبحانَه لموسى عليه السَّلام: «قل

---

(١) في الأصل: «تملأ بها هذا».

(٢) لم أقف عليه، وروى البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢) معنى ذلك من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة».

للظالمين لا يذكروني، فإني آليتُ على نفسي أن من ذَكَرَني ذكرتُه، فإذا ذكروني ذكرتُهم بالغضبِ»[١].

ولقول سيِّدنا ﷺ في المصلِّي الَّذي لم تَنههُ صلاتُه عن الفحشاءِ والمنكرِ: «لم يَزدَدْ من اللهِ إلا بُعداً»[٢] فكيفَ بالذِّكر وحدَه؟ ولم يجعلْ عزَّ وجلَّ الذِّكرَ في كتابِه إلَّا بعدَ تحقيقِ الإيمانِ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فهذه مبيِّنةٌ لما نحنُ بسبيلِه.

---

(١) لم أقف عليه هكذا، وجاء نحوه فيما رواه أحمد في «الزهد» (٣٨٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٢٥٣)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٤٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٧٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أوحى الله عز وجل إلى داود: قل للظلمة لا يذكروني؛ فإن حقًّا علي أن أذكر من ذكرني، وإن ذكري إياهم أن ألعنهم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٣٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٢٥)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٥٠٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥٨): فيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس.
ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤١)، والواحدي في «الوسيط» (٧١٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
وأوقفه عليه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٩٤). قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
ورواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٥٤) عن الحسن مرسلاً.
ورواه الواحدي في «الوسيط» (٧١٢) من حديث أنس رضي الله عنه.
قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٣٣٨): رواه علي بن معبد في «الطاعة والمعصية» من حديث الحسن مرسلاً بإسناد صحيح، ووصله ابن مردويه في «تفسيره» بذكر عمران بن حصين رضي الله عنه، والمرسل أصح، ورواه الطبراني وابن مردويه في «تفسيره» من حديث ابن عباس بإسناد لين، وللطبراني من قول ابن مسعود، وإسناده صحيح.

وأمَّا ذكرُه عزَّ وجلَّ بالأفعالِ فهو الأفضلُ، ويكفِي في ذلكَ قولُ عمرَ رضي الله عنه: «ذكرُ اللهِ عندَ أمرِه ونهيِه خيرٌ من ذكرِه باللسانِ»[1] إلَّا إن كانَ هذا العاصي ذكرَ مولاه بخوفٍ وخجلٍ ممَّا هو فيه، فيُرجى له فضلُ المولى، مثلُ ما تقدَّم من ذكرِ أحدِ الأخوين المسرفِ على نفسِه منهما، ولقولِ مولانا سبحانه: «اطلبوني عندَ المنكسرةِ قلوبُهم من أجلِي»[2].

وأمَّا قولُنا: ما تأويل الصِّفات الَّتي في الحديثِ من قبلِ مولانا سبحانَه: فهذه مِن الَّتي لها تأويلٌ غيرُ ظاهرِها[3]، ونحتاجُ أن نتكلَّمَ عليها واحدةً واحدةً:

فأمَّا قوله: (**وأنا معه إذا ذَكَرني**) فمعناه: إذا ذَكَرني فأنا معه بحسبِ ما قصَدَ في ذكرِه لي، فإن ذَكَرني بالتَّعظيمِ كنتُ معه بالإنعامِ عليه والإحسانِ له، كقولِه تعالى في كتابه: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢] أي: أَرحمكم إذا ذكرتموني، وقد قال تعالى: ﴿وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ﴾ [العنكبوت: ٤٥] أي: هو أكبرُ العبادات.

وإن[4] ذكرتَهُ في خوفٍ ذكرَكَ بالرَّحمةِ لك، والخلاصِ ممَّا خِفتَه؛ لقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النَّمل: ٦٢] ولقولِه تعالى: «مَن

---

(١) لم أقف عليه مسنداً.

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (ص: ٢٠٣): قال في «المقاصد» ذكره في البداية للغزالي، وقال القاري عقبه: ولا يخفى أن الكلام في هذا المقام لم يبلغ الغاية. قلت: وتمامه: وأنا عند المندرسة قلوبهم لأجلي، ولا أصل لهما في المرفوع.

وروى أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٦٤)، وأبو إسحاق الختلي في «المحبة لله» (٦٩) عن مالك بن دينار قال: قال موسى عليه السلام: إلهي أين أبغيك؟ فأوحى الله تبارك وتعالى إليه: يا موسى، أبغني عند المنكسرة قلوبهم، فإني أدنو منهم كل ليلة باعاً، ولولا ذلك لانهدموا.

(٣) «فهذه من التي لها تأويل غير ظاهرها»: ليست في (ج).

(٤) في الأصل: «وإذا».

شَغَلَه ذِكري عن مَسأَلَتي أعطيتُه أفضلَ ما أُعطِي السائلين»[1] لأنَّ شُغْلَكَ في خوفِك واضطرارِك عن مسألتِهِ سبحانه وتعالى بذكرِه أوجَبَ لك النَّجاةَ ممَّا تخافُه، وكذلك فقس في كلِّ الأمورِ تجدهُ لا ينكسِرُ، فإن ذكرتَه عندَ وحشتِكَ آنَسَك بذكرِه.

وقد جاء عنه سبحانه أنَّه قال: «أنا جليسُ مَن ذكرَني»[2] ولذلك لمَّا أن دُخِلَ على بعض المبارَكين وهو وحدَه وهو يذكُرُ، فقيل له: وحدَك؟ فقال لهم: الآن أنا وحدي.

لأنَّ هذه كلَّها دالَّةٌ على ما قلناه أوَّلاً من أنَّ الظَّنَّ يكونُ بمعنى العلمِ القطعيِّ.

ومَّما يقوِّيه أنَّه سُئِل بعضُ المبارَكين: ما نلتَ من عبادَتِك قال: الأنسَ بالله تعالى، فقال له السَّائل: حسبُك. فلم ينل به الأنسَ إلَّا مع صدقِه وتصديقِه بما قيل له ووُعِدَ به، وقال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرَّعد: ٢٨] أي: القلوبُ الَّتي منَّ اللهُ سبحانه عليها بالعلمِ والعملِ والحضورِ؛ لأنَّ صاحبَ القلبِ الغافلِ لسانُه يَذكرُ وقلبُه فيما هو بسبيلِهِ يجولُ، وكيف يجد هذا بذكرِ اللهِ طمأنينةً؟!

---

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٨٧٩)، والبزار في «مسنده» (١٣٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٥٠)، وابن شاهين في «الترغيب» (١٥٤)، والقضاعي في «مسنده» (١٤٥٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢١٦) من حديث عمر رضي الله عنه.
وروى الترمذي (٢٩٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين». وقال: حديث حسن غريب.

(٢) رواه الكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص: ٢٧٣) من حديث علي رضي الله عنه.
ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٠) عن كعب رضي الله عنه يروي فيه حواراً بين موسى وربه جل جلاله.
وروى ابن ماجه (٣٧٩٢)، وأحمد في «مسنده» (١٠٩٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٨١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه».

وأنَّى له ذلك وقد قال عليه السَّلام: «إن اللهَ لا ينظرُ إلى صورِكم، ولكن ينظرُ إلى قلوبِكم»[1]؟!

وقوله: (فإن ذَكَرني في نفسِه ذكرتُه في نفسي) احتملَ أن يكونَ هذا إشارةً إلى فضيلةِ الذِّكرِ الخفيِّ على الذِّكرِ الجليِّ؛ لأنَّ ما ينفردُ به المولى سبحانه وحدَه بذاتِه الجليلة أفضلُ ممَّا سواه، وقد جاءَ هذا نصًّا منه ﷺ بأن قال: «الذِّكرُ الخفيُّ يفضلُ الجليَّ بسبعينَ درجةً»[2] أو كما قال.

واحتَمَل أن يُحمَل على ظاهرِه، فيكونُ المعنى: أنَّ الَّذي يذكُرُ اللهَ في نفسِه من جملةِ ما أنعمَ اللهُ عليهِ؛ من أجلِ أنْ ذَكَرَه في نفسِه أنَّ مولاه سبحانه ذَكَرَه في نفسِه؛ أعني: أنَّ اللهَ تعالى يُجازِيه على ذكره بثوابٍ لا يطَّلعُ عليه غيرُه سبحانه وتعالى، وإنْ ذَكَره في ملأٍ ذَكَره اللهُ تعالى بجزاءِ الثَّوابِ بحضرةِ الملأ الأعلى وشهادتِهم، ونبَّه هنا بالأعلى ممَّا مَنَّ به على عبادِه على الأدنى، فإنَّ ما سوى ذلك من الحسناتِ والخيرِ هذا أعلى منه.

وقوله: (وإن ذَكَرَني في ملأٍ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منهم) أي: في العالمِ العلويِّ،

---

(١) رواه مسلم (٢٥٦٤)، وابن ماجه (٤١٤٣)، وأحمد في «مسنده» (٧٨٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٩٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) روى أبو يعلى في «مسنده» (٤٧٣٨)، وابن شاهين في «الترغيب» (١٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥١)، والحربي في «الفوائد المنتقاة» (١٤٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظ البيهقي: «الذكر الذي لا يسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذي يسمعه الحفظة سبعين ضعفاً».
وفي «التنوير شرح الجامع الصغير» للصنعاني (٦/ ١٩١): قال العراقي: إسناده ضعيف.
ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٦٦٤) عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

فدلَّ بهذا على تفضيلِ العالمِ العلويِّ على هذا العالمِ، وسكتَ عمَّا له من الأجرِ في ذلك؛ لأنَّه قد ثبتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ أنَّ ذِكْرَ المولى سبحانَه عبدَه رحمةٌ له، والآي فيه والأحاديثُ كثيرةٌ، وفي هذا أتمُّ دليلٍ على أنَّ المولى جلَّ جلاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورى: ١١] يُؤخذُ ذلك من قولِه: (**فإن ذَكَرَني في نفسِه ذكرتُه في نفسِي، وإن ذَكَرَني في ملأٍ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منهم**).

وبالعلمِ القطعيِّ أنَّ في الزَّمانِ الفَرْدِ يذكرُه جلَّ جلالُه جمعٌ كثيرٌ في أنفُسِهم في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها، وفي ذلك الزَّمانِ نفسِه يذكرُه تعالى جمعٌ كثيرٌ[1] بالجهرِ، ولا يعلمُ قدرَهم إلَّا هو سبحانَه، وهو عزَّ وجلَّ يذكرُ الجميعَ واحداً واحداً بحسبِ ذكرِه له من سرٍّ أو جهرٍ، مع ما هو سبحانَه فيه من حَملِ جميعِ الموجوداتِ بقدرتِه وحكمتِه على ما جَرَى فيهم سابقُ علمِه، هذا لا تحدُّه العقولُ، ولا تَخيَّلُه الأذهانُ، ولا يُحدُّ ولا يُوصفُ جلَّ جلالُه وتقدَّسَتْ أسماؤه؛ ومن أجلِ الإيمانِ بهذا وما يُشبِهُه استفتحَ عليه السَّلام الحديثَ بقولِه سبحانه: (**أنا عندَ ظنِّ عبدِي بي**).

وأمَّا قولُه تعالى: (**وإن تقرَّبَ إليَّ شِبراً**[2] **تقربْتُ إليه ذِراعاً**) إلى آخرِ الحديثِ، فهذا ليسَ على ظاهرِه، بدليلِ أنَّك تجدُ ذلك من نفسِك الَّذي أنت محدودٌ محوزٌ على غيرِ ظاهرِه، فكيف في جانبِ مَن لا يُحدُّ ولا يُكيَّف؟! وإلَّا فأين الموضعُ الَّذي تُقرَّب فيه من مَولاك كشبرٍ، أو ذراعٍ، أو باعٍ، أو أيُّ موضعٍ يأتيه يمشي؟! لأنَّه عزَّ وجلَّ ليسَ له جهةٌ محدودةٌ، فيُقرَّب من تلك الجهةِ بحسبِ هذه التَّنويعات، فما بقيَ

(١) من قوله: «في أنفسهم... إلى قوله: جمع كثير»: ليس في الأصل.

(٢) في (ج): «بشبر».

إِلَّا التَّأويلُ من الجهتين، ويكونُ المعنى في ذلك: أنَّك مهما تقرَّبْتَ إلى مَولاك[١] بوجهٍ من وجوهِ القُربِ فهو بفضله يُجازِيكَ على ذلك بأكثرَ ممَّا جئت به.

وقد بيَّن عزَّ وجلَّ ذلك بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقد جاءَ: أنَّ الحسنةَ بعشرٍ، وجاءَ بسبعين، وجاءَ بسبعِ مائةٍ، وجاءَ بأكثرَ من ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١][٢].

وهنا بحثٌ في تبيينِ هذه الحالاتِ من الشِّبر إلى المشي، هل[٣] هذه الدَّرجاتُ من جهةِ الأعمالِ المحسُوسةِ، أو من جهةِ النِّيَّاتِ، أو من مجمُوعِهما؟ احتملَ، والأظهرُ المجموعُ، بدليلِ قولِه سبحانَه على لسانِ نبيِّه عليه السَّلام: «لن يتقرَّبَ إليَّ المتقرِّبون بأحبَّ مِن أداءِ ما[٤] افترضتُ عليهم، ثم لا يزالُ العبدُ يتقربُ إليَّ بالنوافلِ»[٥].

---

(١) في الأصل زيادة: «بجهة».

(٢) روى البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عزَّ وجلَّ قال: قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة».

(٣) في (د): «على».

(٤) في (د): «بأحب مما».

(٥) رواه البخاري (٦٥٠٢)، والبزار في «مسنده» (٨٧٥٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه.

وجاءَ قولُه ﷺ: «أوقعَ اللهُ أجرَه على قدرِ نيَّتِه»[1] فبانَ بهذا أنَّ الأعمالَ في نفسِها بعضُها أقربُ إلى اللهِ تعالى من بعضٍ، ولذلك قال تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وبانَ أنَّ حُسنَ النيَّة يزيدُ العملَ رِفعةً وقُرباً إلى اللهِ سبحانه، ولذلك قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢] فما أثنى عزَّ وجلَّ عليهم إلا لحسنِ نيَّاتِهم، وجميلِ قصدِهم.

ويترتَّبُ على هذا من الفقهِ: أن يكونَ للمرءِ اعتناءٌ بترفيع عملِه، بأن ينظرَ الأعلى فالأعلى في أعيانِ الأعمالِ، وفي تحسينِ النيَّة فيها ما أمكنَه، ولا يُخلِّي قلبَه من ذِكرِ مولاه، والشُّغلِ بما يقرِّبُه إليه؛ لأنَّ هذه هي الفائدةُ الَّتي تترتَّب على معرفةِ هذا الحديثِ مع قوَّةِ اليقينِ، وخالصِ الإيمانِ والصدقِ والتَّصديقِ الذي لا يُخالطُه شكٌّ ولا ريبٌ، وإلَّا كانَ الأمرُ عليه لا له، جعلَنا اللهُ ممَّن هداه ووفَّقَه لما يُقرِّبُه إليه، ونَفَعَه به بمنِّه.

* * *

(١) رواه أبو داود (٣١١١)، والنسائي (١٨٤٦)، ومالك في «الموطأ» (ص: ٢٣٣) (٣٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٧٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٨٩) من حديث جابر بن عتيك رضي الله عنه.

٢٩٣ ـ عَن عليٍّ بنِ أبِي طالبٍ رضي الله عنه: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وفاطمَةَ بنتَ رسُولِ اللهِ ﷺ ليلَةً، فقالَ لهُم: «ألا تُصَلُّون»، قالَ عليٌّ: فقلْتُ: يا رسُولَ اللهِ، إنَّما أنْفُسُنا بيدِ اللهِ، فإذَا شاءَ أنْ يبعَثَنا بعَثَنَا، فانصَرَفَ رسُولُ اللهِ ﷺ حينَ قلتُ ذلكَ، ولم يرجِعْ إليَّ شَيئًا، ثمَّ سمعْتُهُ وهوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فخِذَهُ ويقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤][خ: ٧٤٦٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على ثلاثةِ أحكامٍ:

أحدها: الحضُّ على قيامِ الليلِ.

والثَّاني: أنَّ استيقاظَ النَّائمِ إنَّما هو بيدِ اللهِ تعالى، لا عملَ فيه للخلقِ.

والثَّالث: أنَّ الجوابَ بالقدرةِ على الحكمةِ، ليسَ من طريقِ التَّكليفِ، والقصدُ أن يكونَ الجوابُ على الحكمةِ[1] بمقتضى الحكمةِ، وعلى القدرةِ بمقتضَى القدرةِ،

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: جوازُ المشي باللَّيلِ إلى دُورِ القرابةِ وذوي الأرحامِ، يُؤخذُ ذلك من قوله: (**طرَقَه وفاطمةَ ليلةً**) لأنَّ كلَّ ما يأتي باللَّيل يُقال له: طارقٌ، وكذلك بالنَّهار، ولذلك كان من دُعائِه ﷺ: أنَّه كان «يستعيذُ من طارقِ اللَّيلِ والنَّهارِ، إلَّا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ»[2].

---

(١) من قوله: «ليس من طريق... إلى قوله: الحكمة»: ليس في الأصل.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٥٤٦٠) و(١٥٤٦١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨٤٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٥) من حديث عبد الرحمن بن خَنْبَشٍ التميمي رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٢٧): رجال أحد إسنادي أحمد وأبي يعلى وبعض أسانيد الطبراني رجال الصحيح.

وفيه دليلٌ على أنَّه إذا تكلَّمَ العالِمُ بمقتضى الحكمةِ وكان ذلك في غيرِ واجبٍ يوقعُ الجوابَ على ذلك بالقدرةِ أنَّ ذلك كافٍ في الجوابِ، ويقطعُ البحثَ، يُؤخذُ ذلك من أنَّه لما طلبَهم سيِّدُنا ﷺ بأثرِ الحكمةِ، وهو قيامُ الليلِ، وجاوبَه عليٌّ رضي الله عنه بأثرِ القدرةِ، وهو إخبارُه بقولِه: (**إنَّما أنفُسُنا بيدِ اللهِ، فإذا شاءَ أن يبعثَنا بعثَنا**) فانصرفَ رسولُ الله ﷺ حينَ قالَ له ذلك، ولم يُراجعْه بشيءٍ.

وفيه دليلٌ على أنَّ الرَّجلَ إذا كانَ الخطابُ له ولأهله هو أولى بالجوابِ، يُؤخذُ ذلك من خطابِ سيِّدنا ﷺ لبنتِه ولعليٍّ صلوات اللهِ عليه ورضي الله عنهم أجمعين، فجاوَبَه عليٌّ رضي الله عنه، وسلَّمَ له رسولُ الله ﷺ ذلك بانصرافِهِ من حينِه، ولم يقُل له شيئاً.

وفيه دليلٌ على جوازِ محادثةِ الشَّخصِ نفسَه بأمرِ الغيرِ، يُؤخذُ ذلك من قولِ سيِّدنا ﷺ بعدما ولَّى عنهم وهو وحدَه: (﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾).

وفيه دليلٌ على جوازِ ضربِ المرءِ بعضَ أعضائِه ببعضٍ على أمرٍ يتعجَّبُ منه، أو يعلمُ به غيرُه؛ إشعاراً له أنَّ ما رأى منه لم يُوافقْهُ ولا يُعجبُه، يُؤخذُ ذلك من ضربِهِ ﷺ فخِذَه بعدَما ولَّى عنهم، وكلامُه إذ ذاكَ بقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤][1] لأنْ يُعلِمَهم أنَّ ذلك الجوابَ لم يرتضِهِ منهم.

وهنا بحثٌ: وهو أن يُقال: لِمَ لمْ يقُل لهم ذلك مشافهةً؟

فالجواب: أنَّه لما علِمَ سيِّدُنا ﷺ أنَّ عليًّا رضي الله عنه لا يجهلُ أنَّ الجوابَ بالقُدرةِ عن الحكمةِ أنَّه ليس من الحكمةِ، فاحتملَ أن كان لهما عذرٌ يمنعُهما من

---

(١) من قوله: «وفيه دليل على جواز ضرب... إلى قوله: ﴿جَدَلًا﴾»: ليس في (د).

الصَّلاة، واستحيى أن يذكرَه للنَّبيِّ ﷺ، ولا يمكنُه عدمُ الجوابِ له، فدفعَ الخجلَ عن نفسِه وعن أهلِه بذكرِ القُدرةِ، ولذلك الإمكانِ ولَّى النَّبيُّ ﷺ عنهم مُسرعاً من أجلِ أن لا يَشغلَهم عن أخذِ الأُهبةِ للصَّلاة.

واحتملَ أن يكونَ ذلك من عليٍّ رضي الله عنه استدعاءَ جوابٍ من النَّبيِّ ﷺ لأنْ يزيدَهُ فائدةً، فكان ضربُ فخذِه ﷺ وهو مولٍّ وكلامُه بما به تكلَّمَ جواباً لعليٍّ رضي الله عنه؛ لأنَّه يحقَّق عندَه الأمرُ على[1] ما هو عليه، وأنَّ العبوديَّة شأنُها أن لا تطلبَ لنفسِها عذراً مع الشَّريعةِ أبداً إلَّا الاعترافَ بالتَّقصيرِ والأخذَ في الاستغفارِ والاعتذارِ.

وفيه دليلٌ على فضلِ عليٍّ رضي الله عنه، يُؤخذُ ذلك من روايتِه لهذا الحديثِ، وقد يَسبقُ لفهمِ من لا يعرفُ قدرَه ما يحتملُ الحديثَ من العتبِ عليه، وحاشاهُ من ذلك، فلمَّا كان الإخبارُ به ممَّا يترتَّبُ عليه في الدِّين فوائدُ، لم يبالِ بشيءٍ من ذلك.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ من حقيقةِ الصُّحبةِ والقرابةِ التَّذكارَ عند الغفلةِ، يُؤخذُ ذلك من كونِ سيِّدنا ﷺ لم يطرقْهم ليلاً إلَّا ليُذكِّرَهم بالصَّلاة؛ لأنَّ الليلَ وقتُ غفلةٍ، وإن كانَ حالُهم جميعاً لا يقتضِي غفلةً، لكنَّ زمانَ الغفلةِ ينبغي أن يُلتَفَتَ فيه إلى حالِ القرابةِ والإخوان[2]، وهذا من السُّنَّة، وإن كانوا لا يَغفُلون غالباً، لكن ذلك لخوفِ ما طُبِعَت عليه البشريَّة.

وفيه إشارةٌ إلى الالتفاتِ إلى الأصلِ، وإن كان الظَّاهرُ خلافَه؛ لأنَّ الأصلَ منَّا الغفلةُ وأشباهُها، والتَّوفيقُ والتَّزكيةُ فضلٌ ربانيٌّ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ

---

(١) «الأمر على» مكانها بياض في الأصل، وكتب في الهامش: «جواباً».

(٢) «والإخوان»: ليست في الأصل.

﴿مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النُّور: ٢١] فينبغِي على ذلك أن يتفقَّدَ المرءُ نفسَه وأحبَّاءَه بتَذكارِ الخيرِ، والعونِ عليه، وإن كانَ اللهُ سبحانَه قد منَّ عليهم بذلك، لكنَّ ذلكَ من أجلِ ما ذكرناه، ولكي يحصلَ فضلٌ آخرُ، وهو دخولُهم بذلكَ تحتَ حدِّ قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وكذلك كانت سُنَّةُ سيِّدنا ﷺ يتفقَّدُ الصَّحابةَ رضي الله عنهم بالموعظةِ في بعضِ الأيَّام، وهم على ما هم عليه من قوَّةِ الإيمانِ، وكانوا يودُّون أنْ لو كان ذلك كلَّ يومٍ، فقال لهم: «ما يمنعُني من ذلك إلا خوفُ السآمةِ والمللِ»[1] ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] جَعَلَنا اللهُ ممَّنِ اهتدى بهُداهم بمنِّه.

***

(١) رواه البخاري (٧٠)، ومسلم (٢٨٢١) عن أبي وائل، قال: كان عبد الله يذكر الناس في كل خميس فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم؟ قال: أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أُمِلَّكم، وإني أَتَخَوَّلُكم بالموعظة، كما كان النبي ﷺ يتخولنا بها، مخافةَ السآمةِ علينا.

٢٩٤ ـ عَن أَبِي هُريرةَ رضيَ الله عنهُ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالى إذَا أَحَبَّ عَبدًا نادَى جبرِيلَ: إنَّ اللهَ قَد أَحَبَّ فُلانًا فأَحِبَّهُ، فيُحِبُّهُ جبرِيلُ، ثمَّ يُنادِي جبرِيلُ في السَّماءِ: إنَّ اللهَ قَد أَحَبَّ فُلانًا فأَحِبُّوهُ، فيُحِبُّهُ أهلُ السَّماءِ، ويُوضَعُ لهُ القَبُولُ في أهلِ الأَرضِ». [خ: ٧٤٨٥]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ إذا أحبَّ عبداً خلعَ عليه خِلَعَ العنايةِ، فيأمرُ جبريلَ عليه السَّلام بأن يحبَّه، ثمَّ ينادي جبريلُ في أهلِ السَّماءِ بحبِّ[1] اللهِ عبدَهُ، ويأمرُهم بحبِّ ذلك العبدِ المحبوبِ عندَ مولاه، ويضعُ له في أهلِ الأرضِ القَبولَ.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقال: ما معنى حبِّ اللهِ سبحانه للعبدِ؟ وما معنى حبِّ جبريلَ عليه السَّلامُ له، وحبِّ الملائكةِ؟ وما معنى القبولِ؟

فأمَّا قولنا: ما معنى حبِّ اللهِ لعبدِه؟ فقد تقدَّم الكلامُ على هذا المعنى وما يُشبهُه[2] أنَّ حقيقةَ الحبِّ من اللهِ لعبدِه ليس كحبِّ العبيد بعضِهم لبعضٍ بالولوعِ به، والأنسِ به، وميلِ القلبِ إليه، وإنَّما معناه: رضاهُ حالَه وما هو عليه، وكثرةُ إحسانِه؛ لقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] أي: يحبُّهم فيحسنُ إليهم على حبِّهم له، فلكثرةِ الإحسانِ منه عزَّ وجلَّ عبَّر عليه السَّلام عنه بالحبِّ؛ لأنَّه ممَّا عرفنَا بينَنَا أنَّ كثرةَ الإحسانِ منَّا بعضِنا لبعضٍ إنَّما بساطةُ الحبِّ من المحسنِ للَّذي إليه الإحسانُ،

---

(١) في الأصل و(ج): «يحب».

(٢) انظر شرح حديث رقم: (٢٣٧).

ولذلك قالَ ﷺ: «حبُّكَ الشيءَ يُعمي ويُصم»[1] أي: يعميكَ عمَّا سواه، وكذلك يصمُّك عمَّا سواه، فلا تكادُ ترى ولا تُبصرُ إلَّا إياه، ويعميكَ أيضاً عن عُيُوبه، وهذه صفة المحدَثِين، وهي في حقِّ المولى جلَّ جلالُه مستحيلةٌ، وفي تعبيرِه عليه السَّلامُ عن كثرةِ الإحسانِ بالحبِّ تأنيسٌ للعبادِ، وإدخالُ مسرَّةٍ عليهم؛ لأنَّ العبدَ إذا سمعَ عن مولاه أنَّه يحبُّه هو أعلى السُّرورِ عندَه، وتحقَّقَ بكلِّ خيرٍ ونعمةٍ زائدةٍ على ذلك.

وهذا الخطابُ إنَّما هو لمن في طبعِه فتوةٌ ومروءةٌ وعروبيَّةٌ وفضيلةٌ وخيرٌ وإنابةٌ، ولذلك قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣] ومَن في نفسِه شراهةٌ ورعونةٌ، وله شهوةٌ غالبةٌ، فلا يردُّه إلَّا الضَّربُ والزَّجرُ والتَّعنيفُ، ولذلك قالَ ﷺ: «يَنتَزعُ اللهُ بالسلطانِ ما لا يَنتَزعُ بالقرآنِ»[2] لأنَّ السُّلطانَ هو الَّذي جُعِلَ له الزَّجرُ والتَّعنيفُ بالضربِ والقتلِ وغيرِ ذلك.

وأمَّا قولُنا: ما معنى حبِّ جبريلَ عليه السَّلام؟ فهو يحتملُ وجهين: أن يكونَ حبَّ ولوعٍ بالشَّخصِ، يخلُقُه اللهُ فيه عند أمرِه له بحبِّ العبدِ، ويكونُ من جملةِ فوائدِ

---

(١) رواه أبو داود (٥١٣٠)، وأحمد في «مسنده» (٢١٦٩٤)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٩)، والبزار في «مسنده» (٤١٢٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٣٥٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٧) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) لا يثبت عن رسول الله مرفوعاً، وإنما روي من كلام عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما بنحوه.
رواه عن عمر: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٧٢) وفيه الهيثم بن عدي، كذبه البخاري وابن معين وأبو داود، وقال الذهبي: كان إخبارياً علامة. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٣٢٤).
ورواه عن عثمان: ابنُ عبد البر في «التمهيد» (١/ ١١٨) عن مالك عن عثمان بلاغاً بلفظ: «ما يزع الإمام أكثر مما يزع القرآن».

حبِّه له[١] أن يكونَ يواليهِ، ويدعو له بالخيرِ، كما جاءَ: أنَّ الملائكةَ تُحبُّ صاحبَ العلمِ الَّذي هو للهِ، وترغبُ في صحبتِهِ، وتدعو له، وبأجنحتِها تمسحُه[٢].

وقد يحتملُ أن يكونَ معنى حبِّه له: تَرفِعَتَهُ وتَكرِمَتَه له؛ لكونِه[٣] له عند اللهِ تعالى مكانةٌ حسنةٌ؛ لأنَّ العبيدَ في الحبِّ والبغضِ للمَولى متَّبِعون، وكذلك في الغضبِ والرَّحمةِ للمولى متَّبِعون أيضاً، ولذلك جاءَ في حقِّ الزَّبانيةِ: «أنَّه إذا أَمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بالمجرمين أن يُقذَفوا في النَّارِ، فتأخذُهمُ الزَّبانيةُ، فيتمزَّقون في أيديهم، فيقولون لهم: ألا تَرحمُونا؟ فيقولونَ لهم: إذا كانَ أرحمُ الرَّاحمينَ لم يرحمْكم، فكيفَ نرحمُكم نحن؟»[٤] أو كما ورد.

---

(١) قوله: «فيه عند أمرِه له بحبِّ العبدِ، ويكونُ من جملةِ فوائدِ حبِّه له»: ليس في الأصل.

(٢) روى الترمذي (٣٥٣٥)، والنسائي (١٥٨)، وابن ماجه (٢٢٦)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٠٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٥٤) (٧٣٤٧) عن صفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو متكئ في المسجد على برد له فقلت له: يا رسول الله، إني جئت أطلب العلم، فقال: «مرحباً بطالب العلم، طالب العلم لتحفه الملائكة وتظله بأجنحتها، ثم يركب بعضه بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من حبهم لما يطلب» واللفظ للطبراني.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وروى أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤٦) من حديث أنس رضي الله عنه: عن رسول الله ﷺ، قال: «وترغب الملائكة في خلتهم وبأجنحتها تمسحهم».

ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٦٨) من حديث معاذ رضي الله عنه، وقال: هكذا حدثنيه أبو عبد الله عبيد بن محمد رحمه الله مرفوعًا بالإسناد المذكور وهو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي.

(٣) في (د) زيادة: «تكون».

(٤) لم أقف عليه.

فالعبيدُ كلُّهم أهلُ العالمِ العلويِّ والسُّفليِّ تابعون لما به يُؤمرون، إمَّا بالمقالِ، وإمَّا بالوضعِ، ولذلكَ لم يشتغِلْ أهلُ العقولِ الوافرةِ إلَّا بالعملِ على رضَى مولاهُم، ولم يُبالُوا بغيرِه، حتَّى إنَّ مِن كلامِ بعضِهم:

فيا ليتَ ما بيني وبينَك عامرٌ   وبيني وبينَ العالمينَ خرابُ

ومثلُ الجوابِ عن حبِّ جبريلَ عليه السَّلام الجوابُ عن حبِّ الملائكةِ عليهم السَّلام بالسَّواءِ[٥]، لكن في تقديمِ الأمرِ لجبريلَ قبلَ غيرِه من الملائكةِ إظهارٌ لترفيعِ منزلتِه عندَ اللهِ تعالى على غيرِه من الملائكةِ[٦].

وأمَّا قولُنا: ما معنى القبولِ؟ احتملَ أن يكونَ على ظاهرِه، وهو معنى التَّرفيعِ له والإكرامِ، يقال: أقبلَ فلانٌ على فلانٍ إذا أكرمَه ورحَّب به، وقد جاءَ من طريقٍ آخرَ في حديثٍ غيرِ هذا: «ويُوضعُ حُبُّه على الماءِ»[٧] فعلى هذا يكونُ جميعَ مَن في الأرضِ مِن إنسٍ وجنٍّ وملائكةٍ.

وقد جاءَ: «ما مِن موضعِ شبرٍ في الأرضِ إلا ومَلَكٌ واضعٌ جبهتَه فيها ساجدٌ للهِ تعالى»[٨] أو كما وردَ، وما مِن حيوانٍ على اختلافِهم إلَّا يُقبِلُ عليه.

وقد جاءَ ما يفسِّر هذا في حقِّ صاحبِ العلمِ الَّذي هو للهِ أنَّه يستغفرُ له كلُّ

---

(٥) «بالسواء»: ليست في الأصل.

(٦) قوله: «إظهار لترفيع منزلته عند الله تعالى على غيره من الملائكة»: ليس في (د).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) لم أقف عليه هكذا، وروى الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد في «مسنده» (٢١٥١٦) عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون أطت السماء، وحُقَّ لها أن تئطَّ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله».
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

شيءٍ في الأرضِ، حتَّى الطَّيرُ في الهواءِ، والحوتُ في البحرِ وهوامُّه، وجميعُ الأنعامِ وحشراتِ الأرضِ وشجرِها ومدرِها[1]، وكلُّ ما فيها هؤلاءِ كلُّهم يَدخلون تحتَ قولِه هنا: (أهلُ الأرضِ)؛ أي: كلُّ مَن فيها، فإنَّه إذا جمعَ مَن يعقلُ مع ما لا يَعقلُ يجمعُ بلفظِ مَن يَعقلُ، فقد يكونُ معنى ما ذكرناه في حقِّ العلمِ الَّذي هو للهِ، فإنَّ هذه المنزلةَ أرفعُ المنازلِ عندَ اللهِ تعالى؛ لأنَّ هؤلاءِ السَّادةَ هم ورثةُ الأنبياءِ عليهم السَّلام، ويكونُ في غيرِ العالِمِ في أهلِ جنسِه، وهو تفسيرُ القبولِ الَّذي يوضعُ له في الأرضِ.

وقد ذكرَ الإمامُ يُمْنُ بن رِزقٍ رحمَه اللهُ: (إنَّ اللهَ تعالى لا يزالُ بعبدِه الصَّالحِ حتَّى يحبِّبَه لعبادِه، ويُلقِيَ خوفَه في قلوبِهم، ويُسهِّلَ عليه طاعتَه، ويَرزُقَه حلاوتَها).

ويَشهدُ لقولِ هذا الإمامِ هذا الحديثُ الَّذي نحنُ بسبيلِه، مع قولِه ﷺ: «مَن خافَ اللهَ، خوَّفَ اللهُ منه كلَّ شيءٍ»[2] فإذا جمعَ اللهُ في قلوبِ عبادِه الحبَّ والخوفَ، جاءَ ما قالَه الإمامُ سواءً بسواءٍ، فلا يكونُ في هذه المنزلةِ إلَّا وقد خُفِّفَت الطَّاعةُ

---

(١) روى الطبراني في «الأوسط» (٧١٨٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «علماء هذه الأمة رجلان: رجل آتاه الله علمًا، فبذله للناس ولم يأخذ عليه طمعًا، ولم يشتر به ثمنًا، فذلك تستغفر له حيتان البحر، ودواب البر، والطير في جو السماء...» الحديث.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٤): فيه عبد الله بن خراش ضعفه البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وابن عدي ووثقه ابن حبان.

وفي معناه ما رواه الترمذي (٢٦٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٢١٧١٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: «وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء».

(٢) رواه أبو الشيخ كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٥٩٧)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٤٢٩) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وقال العراقي: منكر.

عليهِ، وأَنِسَ بها، فيحصُلُ له من ميراثِ: «أرحنَا بها يا بلالُ»[١] نسبةُ الصِّدقِ الاتِّباعُ والتَّصديقُ، فيا مُبصِراً انشُرْ رِياحَ المحبوبين، هُزَّ أغصانَ ثمرةِ فؤادِك، هل تجدُ من تلكَ الرِّياحِ نسمةً تُنعشُ بها أسماعَ قلوبِ المشتاقين؟ ولو نسمةً ما يرتاحون إليها.

كان بعضُ أهلِ الصِّدقِ والتَّصديقِ والتَّوفيقِ إذا كانَ عندَ انشقاقِ الفجرِ، وهو تحتَ السَّقفِ بينَ الجدرانِ يقولُ لمن حضَرَه: قد طلعَ الفجرُ، فيخرجون فيُبصرُون الفجرَ كما انشقَّ رَتْقُ جوِّه، لأنَّه جاء: «إذا كانَ عندَ السَّحرِ يرسلُ اللهُ عزَّ وجلَّ من تحتِ العرشِ ريحاً عطرةً تنوِّرُ وجهَ كلِّ مَن كانَ يقظانَ في طاعةِ مولاه»[٢].

ويُؤخذُ بقوَّةِ الكلامِ من مفهومِ هذا الحديثِ: النَّدبُ على توفيةِ أفعالِ البرِّ على اختلافِ أنواعِها، مِن فرضٍ وسنَّةٍ وندبٍ إلى غير ذلك من أنواعه، إذ إنَّ بذلك يحصلُ للعبدِ بفضلِ اللهِ هذه المنزلةُ الرَّفيعةُ، ويُفهَمُ منه أيضاً كثرةُ الحذرِ، وشدَّةُ النَّهي عن المعاصِي والبدعِ، التي بهما يُحرَمُ العبدُ هذه المنزلةَ الجليلةَ، فمَن فَهِمَ أنابَ؛ لَمَّا صَفَتِ القلوب تلمَّحُوا روائحَ القُرْبِ، وإن كَثُفَتْ حُجُبُ الجُدرانِ.

عَلِّـــلا قلبِـــي بـذكـــرَاهُم فالقلبُ لهُـــم واللهِ مُشـــتاقُ

***

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٨٥) و(٤٩٨٦)، وأحمد في «مسنده» (٢٣١٥٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥٤٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٤٩) عن رجل من الصحابة مرفوعاً.

وصححه العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦٩).

(٢) لم أقف عليه.

٢٩٥ ـ عَـن أبِـي هُريـرةَ رضي الله عنـه: أنَّ رسُـولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يقـولُ اللهُ: إذَا أرَادَ عَبـدِي أنْ يعمَـلَ سـيِّئةً، فـلا تكتُبُوهَا عليهِ حتَّـى يعمَلَهَا، فـإنْ عَمِلَهـا فاكتُبُوهَا بمِثْلِهـا، وإنْ تركَهَـا مِـن أَجْلِي فاكتُبوهَـا لـهُ حسَـنَةً، وإذَا أرَادَ أنْ يعمَـلَ حسَـنَةً فلَمْ يعمَلْهَـا فاكتُبُوهَـا لـهُ حسَـنَةً، فـإنْ عَمِلَهـا فاكتُبُوهَا لـهُ بعَشْـرِ أمثَالِهَا إلى سَـبعِ مائةِ ضِعْـفٍ». [خ: ٧٥٠١]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على ثلاثةِ أحكامٍ:

أحدها: أمرُ اللهِ سبحانهُ ملائكتَه: أنَّ العبدَ مِن بني آدمَ إذا أرادَ أن يَعملَ سيِّئةً فلا يكتبُونها عليه حتَّى يعملَها، فإذا عمِلَها يكتبونها بمثلِها.

والحكمُ الثَّاني: أمرُه تعالى للملائكةِ: أنَّ العبدَ إذا أرادَ فعلَ سيِّئةٍ فتركَها من أجلِ اللهِ تعالى، يكتبونَ له[1] حسنةً.

والثَّالـث: أمـرُه تعالـى للمَلائكَـةِ[2] إذا أرادَ العبدُ أن يعملَ حسـنةً فلـم يعملْهَا يكتبُونَهـا لـه حسـنةً واحـدةً، فـإن[3] عملَهـا يكتبُونها لـهُ بعشرِ أمثالِهـا حتَّـى إلى سـبعمائة مثلِها.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أن يُقال: هل لفظُ[4]: (العبدِ) على العمومِ في المؤمنِ وغيرِه؟ ومَنْ المأمورون بذلك؟ ومِن أينَ تعلمُ الملائكةُ ما في قلبِ هذا العبدِ، وهذا من بابِ

(١) في (د) زيادة: «بها».

(٢) في الأصل: «الملائكة».

(٣) في (ج): «فإذا».

(٤) «لفظ»: ليس في الأصل.

علمِ[١] الغيبِ، ولا يعلمُه إلَّا اللهُ عزَّ وجلَّ؟! وكيفيَّة التَّركِ من أجلِهِ سبحانَه؟ وقولُه: (فاكتبوها بعشرِ أمثالِها إلى سبعمائةٍ) هل هذه التَّفرقةُ بين الأجورِ تعبُّدٌ لا يُعقلُ له معنىً أو يُعرَفُ سببُه؟ وهل يُزادُ على السَّبعمائة أو لا؟

أما قولنا: هل ذلك على العمومِ في جميع العبادِ؟ اللفظُ محتملٌ، لكن يُخصِّصُه ما يُعلمُ من قواعدِ الشريعةِ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] أي: أنَّ كلمةَ الإخلاصِ هي الَّتي يُرفَع بها العملُ الصَّالحُ، ومَن ليسَ من أهلِهَا فلا يُقبَل منه عمَلٌ، هذا على قولِ من يقولُ: إنَّهم مُخاطبُون بفروعِ الشَّريعةِ، وعلى القولِ بأنَّهم غيرُ مخاطبين بفروعِ الشَّريعةِ فلا يدخلون تحتَ هذا الحدِّ.

وقد جاءَ في بعضِ الآثارِ: «عبدِي المؤمن»[٢] فارتفعَ بهذا النَّصِّ الاحتمَالُ الَّذي في اللَّفظِ.

وأمَّا قولُنا: مَن المأمورون بالكَتْبِ؟ فقد نصَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة: أمَّا الكتابُ: فقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢].

وأمَّا السُّنَّةُ: فقولُه عليه السَّلام: «يتعاقبُون فيكُم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهارِ، ويجتمعُونَ في صلاةِ العصرِ وصَلاةِ الفجرِ، ثم يَعرُجُ الذين باتُوا فيكم»[٣]. الحديث.

وفي هذا تنبيهٌ لك لعلَّك تستحِي مِن مُباشَرتِهم لك، وقعُودِهم معك، فتكفَّ

---

(١) «علم»: ليس في الأصل.

(٢) أي: يقول الله: إذا أراد عبدي المؤمن... إلخ، واجتهدت في طلبه فلم أقف عليه.

(٣) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢)، والنسائي (٤٨٥)، ومالك في «الموطأ» (١/ ١٧٠) (٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٨٥٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عمَّا فيه هلاكُكَ من سُوءِ عملِك، وأنتَ مع عَملِك بهذا مُعرِضٌ كأنَّك[(١)] لا تعلمُ؛ إنَّ مِن العلمِ لجهلاً.

وأمَّا قولُنا: مِن أينَ تعلمُ الملائكةُ ما في قلبِ العبدِ؟ فقد جاء: «أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أجرَى لهم عادةً إذا أرادَ العبْدُ أن يعملَ سيئةً تخرُجُ على[(٢)] فيهِ رائحةٌ نتنةٌ، فيعلم الملَكُ أنَّه قد همَّ بسيئةٍ، فلا يكتبُها حتى يفعلَهَا، وإذا أرادَ أن يعمَلَ حسنةً تخرجُ على فيهِ رائحةٌ حسنةٌ، فيعلمُ الملَكُ أنَّه أرادَ أن يعمَلَ حسنةً، فيكتبُها له حسنةً»[(٣)]، كما هو مذكورٌ في الحديثِ، أو كما قالَ عليه السَّلام.

لا حيَّا اللهُ أخا البَطَالةِ، عطَّرَ رياشَه بالمِسْكِ والطِّيبِ، وقد طبَّقَ الآفاقَ بنَتْنٍ فيهِ وجوارحِهِ، هلَّا غيَّرتَ هذه الحالةَ بطيبِ: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النَّازعات: ٤٠].

وأما كيفيَّةُ التَّركِ الَّذي هو للهِ: فكيفيَّتُه أن لا يردَّه عن تلك السَّيِّئةِ الَّتي أرادَ فعلَها إلَّا خوفُ اللهِ تعالى من أجلِ عقابِهِ، أو حياءٌ منه؛ لأنَّه أهلٌ أن يُستَحيى منه، أو طمَعٌ في وعدِهِ الجَمِيلِ، وهو قولُه الحقُّ: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النَّازعات: ٤٠].

كما ذُكِر عن أصحابِ الغَارِ: وهو أنَّه كانَ في غارٍ ثلاثة أناسٍ، فنزلَتْ على بابِهِ صخرةٌ عظيمةٌ[(٤)] سدَّتْه، فقالوا: ما يُنجِينا مِن هذا إلا أن يَدعُوَ كلُّ واحدٍ منَّا بخيرِ عمَلٍ عمِلَهُ خالصاً للهِ، فدعا أحدُهُم، وسمَّى عمَله الَّذي أخلصَ فيهِ للهِ، فتفرَّجُ من تلك الصَّخرةِ بعضُها، ثمَّ الثاني فعلَ مثلَ صاحبِهِ، فيفرَجُ بدُعائِهِ من الصَّخرةِ مثلُ

---

(١) في الأصل: «لأنك».

(٢) في (د): «من».

(٣) هو من قول سفيان بن عيينة، رواه الدينوري في «المجالسة» (٢٨).

(٤) «عظيمة»: ليس في الأصل.

ما انفرَجَ بدعاءِ صاحبِهِ، ثمَّ الثالثُ قال في دعائِهِ: اللَّهمَّ إنكَ تعلمُ أني أحببتُ امرأةً وراودتُها عن نفسِهَا فأبَتْ حتى أدفعَ لها مائةَ دينارٍ، فلمَّا دفعْتُ لها[1] المائةَ دينارٍ وأمكنتْنِي من نفسِهَا، فلمَّا قعدْتُ بين شُعَبِها قالتْ لي: اتَّقِ اللهَ ولا تفُضَّ الخاتمَ إلَّا بحقِّهِ، فاستحييتُ منك، وقمتُ عنها[2]، وتركتُ لها المائةَ دينارٍ، فإن كنتَ تعلمُ أني فعلتُ ذلك خَوفاً منكَ وحياءً ففرِّجْ عنَّا ما بقيَ علينا من هذه الصَّخرةِ، فانفرجَتْ عنهم من حينها، وخرجُوا من الغارِ.»[3] أو كما وردَ.

وقد جاءَ: «إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ جعلَ ملكَ اليمينِ يكتبُ الحسنَاتِ، وملَكَ الشِّمالِ يكتبُ السَّيئاتِ، وأنَّ ملَكَ اليمين مقدَّمٌ على ملَكِ الشِّمالِ، وحاكمٌ عليهِ، فإذا فعلَ العبدُ السَّيِّئةَ وأرادَ ملَكُ الشِّمالِ أن يكتُبَها، قال له ملَكُ اليمينِ: اصبرْ عليهِ، لعلَّه[4] يستغفرُ أو يتوب، فإن تابَ أو استغفرَ لم يَكتبْ عليهِ شيئاً، وإن فعلَ حسنةً خاصَّةً منها بقدرِ السَّيِّئةِ وكتبَ باقِي أجرِهِ، فإنْ لم يفعَلْ شيئاً من ذلكَ فحينئذٍ يكتبُها عليهِ كما فعلَ بغَيرِ زيادةٍ على ذلكَ»[5].

وفي هذا أتمُّ دليلٍ على عِظَمِ[6] لطفِ المولى بعبادِهِ المؤمنين، وكثرةِ رحمتِهِ لهم.

---

(١) «لها»: ليس في الأصل.

(٢) «وقمت عنها»: ليس في الأصل.

(٣) رواه البخاري (٢٢٧٢)، وأحمد في «مسنده» (٥٩٧٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) في الأصل زيادة: «أن».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٦٥) و(٧٧٨٧)، وابن شاهين في «الترغيب» (١٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦٤٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، بنحوه.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٨): رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها وثِّقوا.

(٦) «عظم»: ليس في الأصل.

وقولُه: (اكتبُوها له بعشْرِ أمثَالِها إلى سبعمائةٍ) هل هذا تعبُّدٌ لا يُعرَف له معنًى، يُعطِي اللهُ من شاءَ ما شاءَ، أو ذلك لسببٍ يعلم؟ ظاهرُ اللَّفظِ محتملٌ، لكن يظهرُ ذلك من غَيرِ هذا الموضعِ، وهو قولُه ﷺ: «أوقعَ اللهُ أجرَه على قدْرِ نِيَّتِه»[(١)] وقد يكونُ معنى حُسْنِ النيَّة زيادةَ أسبابٍ من الخيرِ في الحسنةِ نفسِها توجبُ لصَاحبِها التَّضعيفَ في الأجورِ، مثلُ ما جاءَ: «أن الذي يقرأُ القرآنَ له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ، وأنَّ الذي يقرؤه ويعلمُ لمَ خفَضَ ورفَعَ له بكلِّ حرفٍ سبعُ مائةٍ»[(٢)].

وقد جاءَ: «أنَّ الذي يقرأُ القرآنَ وهو قائمٌ في الصَّلاةِ له بكلِّ حرفٍ مائةُ حسنةٍ،

---

(١) هو طرف من حديث رواه أبو داود (٣١١١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٩٨٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٧٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٣٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤١٤) من حديث جابر بن عتيك رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

(٢) روى الترمذي (٢٩١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

وروى ابن شاهين في «الترغيب» (٢٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٩٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ القرآن على أي حال قراءة فله بكل حرف عشر حسنات، فإن أعرب بعضه ولحن بعضه كتب له بكل حرف عشرون حسنة، فإن أعربه كله فله بكل حرف أربعون حسنة».

وضعف إسناده السيوطي في «الحاوي للفتاوى» (١/ ٤٣٧).

وإن كانَ قاعداً خمسون[1]، وإن كانَ في غيرِ صلاةٍ وهو على طهارةٍ خمسةٌ وعشرون، وإن كانَ على غَيرِ طهَارةٍ عشرٌ»[2] أو كما ورد.

والله يوفِّقُ من يشاءُ إلى أسبابِ الزِّيادةِ في أجُورِ حسناتِهِ، فضلاً من اللهِ ومنَّةً.

وأمَّا قولُنا: هل السَّبعُمائةِ هي الحدُّ لا يُزاد عليها أو لا؟ لفظُ الحديثِ ليس فيه ما يدلُّ على الزِّيادةِ ولا منعِها، لكنَّ الكتابَ العزيزَ أخبرَنا بالزِّيادةِ على ذلك بقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]. وبقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزُّمر: ١٠].

فحسبُك من كريمٍ مليءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ يُعطِي بغيرِ حسَابٍ، هل يدخلُ ذلك فيما تحدُّهُ العقولُ.

ويترتَّبُ من الفَائدةِ على العلمِ بهذا الحديثِ وجوهٌ:

منها: قوَّةُ الرَّجاءِ في اللهِ تعالى الَّذي قد بسَطَ لنا ظلَّ فضْلِهِ بهذا القَدْرِ من لُطفِهِ، واعتنَاؤه بالمسيءِ منَّا وبالمحسنِ، وتضَاعفُ الحبِّ والتَّكريمِ لمن جعلَ لنا وسيلةً إلى العلمِ بهذا الخيرِ العميمِ، ﷺ، والنَّظرُ في الأسبابِ التي بها تزكو أعمالُنا، والأخذُ فيما به تُكفَّرُ خطَايانا، ولذلك قال ﷺ: «ويلٌ لمن غلَبَتْ آحادُهُ عشراتِهِ»[3]؛

---

(١) في الأصل: «كان قائماً خمسون».

(٢) هو طرف من حديث رواه تمام في «الفوائد» (٣٠١) باختلاف يسير، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) ذكره الثعلبي في «الكشف والبيان» (١١/ ١٠) من قول الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً.

وذكره في (١٢/ ٢٨٠) من حديث المعرور بن سويد، عن أبي ذر قال: حدثني الصادق المصدوق: =

لأنَّ السَّيِّئةَ بواحدةٍ، كما هو نصُّ الحديثِ، وأقلُّ مراتبِ الحسنةِ عشرٌ، فتعسًا لغافلٍ يقترفُ عشرَ سيِّئاتٍ، ثمَّ لا يقدرُ أن يعملَ[1] حسنةً واحدةً تكفِّرُ عنه تلك العشرَ سيِّئاتٍ، والويلُ وادٍ في جهنَّمَ.

تنبيهٌ: فإنْ سمعتَه ولم تنتفعْ، أو علمْتَ ولم تعمَلْ؛ كنتَ كالحمَار يحملُ أسفارًا ويا ليتها أسفارٌ، بل جبالٌ تكبُّهُ في النَّار، أعاذنا اللهُ من ذلك بفضْلِهِ ومنِّه.

* * *

= «إن الله تعالى قال: الحسنة عشر أو أزيد، والسيئة واحدة أو أغفر، فالويل لمن غلبت آحاده أعشاره...» الحديث. ولم أقف عليه مسنداً.

(١) في الأصل: «يفعل».

٢٩٦ ـ عَن أبِي هُريرةَ رضي الله عنه: أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال: «قالَ اللهُ: أنَا عِندَ ظنِّ عَبدِي بِي». [خ: ٧٥٠٤]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ اللهَ سبحانَهُ معَ عبدِهِ على قَدْرِ ظنِّهِ به جلَّ جلالُه.

والكلامُ عليه من وجوهٍ:

منها: أنْ يُقال: هل هذا عامٌّ في جنْسِ العبيدِ كلِّهم، مؤمنِهم وكافرِهم، أو هو خاصٌّ بالمؤمنينَ؟ الظَّاهرُ أنَّه عامٌّ في كلِّ العبيدِ؛ لأنَّ الكلَّ عبيدٌ له عزَّ وجلَّ.

وهل الظنُّ هنا على بابِهِ، أو هو بمعنى العلمِ؟ فهذا يحتاجُ إلى تقسيمٍ؛ إمَّا أن يكون يريدُ بالظَّنِّ ما هو راجعٌ إلى العلمِ به جلَّ جلالُهُ، أو إلى أمورِ الآخرةِ وما فيها من رحمتِهِ عزَّ وجلَّ وعقابِهِ وما في معناهُ، أو إلى أمورِ هذه الدَّارِ وما أجرَى اللهُ عزَّ وجلَّ فيها من خيراتِهِ وإحسانِهِ لعبادِهِ، وما فيها أيضاً من نِقَمِهِ وابتلائِهِ، أو راجعٌ إلى ما كلَّفَ سبحانَهُ عبادَهُ من طاعتِهِ واتِّباعِ رسلِه صلواتُ اللهِ عليهم، وما وعَدَتْهُم به الرُّسلُ عنه تعالى، وما بشَّرتْهم به مِن الشِّفاءِ من الآلامِ والأمُورِ المَخُوْفَةِ بأيسرِ الأشياءِ؛ مثلُ الإرشادِ إلى الثِّقة به عزَّ وجلَّ، والتوكُّلِ عليه، وكيف حالُ من فعلَ ذلك وصدَّقَهُ والعاملُ عليه وما في معناهُ[1]، فالموضِعُ يدلُّ على كلِّ نوعٍ من هذا وما في معناهُ بوجُوهٍ عَديدةٍ إذا تتبَّعناها[2]، لكنَّها كلَّها مُندرجةٌ تحت هذِهِ التَّنويعاتِ، ليس تخرجُ عنها، فالَّذي هو راجعٌ منها إلى العلمِ به جلَّ جلالُهُ فيجزئُ فيه الوجهانِ: أن يكونَ بمعنى العلمِ، وأن يكونَ على بابِهِ، وهو الظنُّ، فأهلُ العلمِ به جلَّ جلالُهُ هو معهم لكلِّ واحدٍ منهم على قَدْرِ علمِهِ به جلَّ جلالُه.

---

(١) «وما في معناه»: ليست في (د).

(٢) في الأصل: «إن اتبعتها».

وهنا تنقسمُ التَّقسيماتُ التي تقدَّمَ ذكرُها في الكتابِ على علمِ العوامِّ، وعلمِ الخواصِّ، وعلمِ خواصِّ الخواصِّ، وكلٌّ منهم يجدُه سبحانه على قَدْرِ علمِهِ به، وقد تقدَّم في هذا ما فيه شفاءٌ، ومَّما قد ذكرنا فيه أنَّ بعضَ من عَلِمَه جلَّ جلالُهُ بأوصَافِ الجلالِ والكمَالِ، ونفي الشَّبَه والمثالِ؛ رأى من أمورِ الغَيبِ ما أخجَلَهُ، فصُرِعَ، وقال: أنَّى لي هذا؟! فقيلَ له: عملْتَ على الحقِّ فأُرِيتَ الحقيقةَ، وعملوا على التَّأويلِ فعومِلُوا بحسبِ ما عَمِلوا.

وأمَّا أهلُ الجحدِ له أو الجهلِ بجلالهِ وتنزيههِ، وهم الكفَّارُ على اختلافِ مراتبِهِم، والمنافقونَ، فليس يجدونهُ هناكَ، بل هم محجُوبونَ عنه جلَّ جلالُه؛ لقولهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وليس لهم بمولًى حتَّى يجدوا منه هناكَ رحمةً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، وهم كما قالَ الله تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

وأمَّا أهلُ الشَّكِّ، وهم أهلُ الظُّنونِ به سبحانَهُ، بلا قَطْعٍ لأحدِ الجهَاتِ، فهم من جنسِ الكفَّارِ؛ لأنَّ الشَّكَّ يجري مَجرَى الكفرِ: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣].

وإن كان فيما هو[١] راجعٌ إلى الآخرةِ، فإنْ كانَ من جهةِ التَّصديقِ بها وبما فيها، فتمشِي على تقسيمِ الإيمانِ به عزَّ وجلَّ، فإنَّ من شرطِ الإيمانِ به عزَّ وجلَّ التَّصديقَ بالآخرةِ وما فيها، وذلك من أوصَافِ المؤمنينَ، كقولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾، فإن كانَ على الرَّجاءِ في فضلِهِ عزَّ وجلَّ أن ينجِّيَهُم من عذابِها ويمنَّ عليهم بنعيمِهَا،

---

(١) «هو»: ليست في (د).

فهناك يكونُ الظنُّ بمعنى الرَّجاءِ أو الخوفِ، لكن لا يخلو أن يكونَ الخوفُ والرَّجاءُ لِمَا هناك مع الأعمَالِ المأمورِ بها، أو مع عدمِهَا، فإن كان مع عَدمِها فلا يسمَّى ذلك رجاءً، بل يسمِّيهِ أهلُ العلم غرورًا، وذلك مَظِنَّةُ الهلاكِ، وقد تقدَّمَ من البيانِ فيه بفضْلِ اللهِ ما فيه شفاءٌ، وكفَى في ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وإنْ كان مع امتثالِ الأمرِ واجتنابِ النَّهي، فذلك الذي يدخلُ تحت معنى هذا الحديث، وكلٌّ على قَدْرِ حالِهِ، مِن حالِ العوامِّ والخصُوصِ، وخصُوصِ الخصُوصِ؛ لأنَّه عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣] فدرَّجهم عزَّ وجلَّ إلى الطَّمَعِ فيه وفي فضلهِ على غيرِ عِوَضٍ، فظنُّ كل واحدٍ هنا على قَدْرِ علمهِ به سبحانَه، فإن كان راجعًا إلى هذه الدَّارِ وما فيها من نِعَمِهِ سبحانَهُ وأرزاقِهِ، فهنا كلٌّ يجدُه حيث أمَّلَهُ إذا كان مُقِرًّا به، وإن كانَ من غَيرِ المؤمنينَ؛ لأنَّه جلَّ جلالُهُ قال مجاوبًا[1] للخليلِ عليه السَّلام حين قال له: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦]، قال جلَّ جلالُهُ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، معناه: أرزقُ مَنْ آمنَ، وأرزقُ مَن كفرَ، ثمَّ الكافرُ أسوقُهُ إلى النَّار.

وقد ذُكِرَ أنَّ ناساً سافرُوا في بريَّةٍ ليس يوجدُ الماءُ فيها إلَّا قليلاً، فلحِقَهم العطشُ حتَّى مات أكثرُهُم، وكان فيهم ذِمِّيٌّ، وكان البحرُ المالحُ قريبًا منه[2]، فأتَى البحرَ ورفعَ طَرْفَهُ إلى السَّماءِ وقال: إن[3] كنتَ لا ترضَى بديني فإنَّك تعلمُ اضطراري، فلا تُهْلِكني، وغَرَفَ مِن ماءِ البحرِ فوجدَهُ عذْبًا، فشربَ حتَّى رَوِيَ.

---

(١) «مجاوباً» ليس في (ج).

(٢) في الأصل: «المالح فيه ريح نار».

(٣) في الأصل: «اللهم إن».

وإن كان ممَّن لا يعرفُه[١]، فهو سبحانهُ يُنعِمُ عليه بمتضمَّن قولِهِ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾، وإن كانَ من المؤمنينَ فهنا تتسعُ الدَّائرةُ، فإنَّ مقَاصدَ المؤمنينَ في هذه الدَّارِ وما فيها؛ كلٌّ على حَسبِ همَّتِهِ وحالِهِ من عوامَّ أو خصُوصٍ[٢].

ولذلك قال أهلُ التَّحقيقِ: عَدَدُ الطُّرقِ إلى الله تعالى على عَدَدِ أنفاسِ الخلائقِ؛ معناه: أنَّ لكلِّ واحدٍ منهم طريقًا يخصُّهُ؛ كما أنَّ صفَاتِهم في حواسِّهُم الظَّاهرةِ واحدةٌ، ولكلِّ واحدٍ فيها صفةٌ تخصُّه يمتازُ بها زيدٌ عن عَمرٍو، وبكرٌ عن خالدٍ، حكمةُ حكيمٍ.

وإن كان الظَّنُّ هنا راجعاً إلى ما كُلِّفوا من عبادتهِ عزَّ وجلَّ، واتِّباعِ رُسُلِه، وما به وَعَدَتهُمُ الرُّسلُ صلواتُ الله عليهم، وما به[٣] بشَّرتهُمْ عن مَولاهُم من وجوهِ الخيرِ، على نحو ما تقدَّم ذكرُهُ في الأحاديثِ المتقدِّمةِ، وفي الكتابِ والسُّنَّةِ، ومثلِ ما حُدَّ لهم في بعضِ الأشياءِ من الشِّفاءِ من الأمورِ المهولَةِ والمُهلِكَةِ بأيسرِ شيءٍ، مثلَ ما تقدَّمَ في أحاديثِ الكتابِ الذي نحن بسبيلِهِ، ومثلَ إرشادِهِم إلى التَّوكُّلِ على مَولاهم، وقوَّةِ الثِّقةِ به سبحانهُ، وما في معناه، فهذا خاصٌّ[٤] بالمؤمنين، وهم في ذلك كلِّهِ على قَدْرِ هِمَمِهِم، وقوَّةِ إيمانهم، وحُسْنِ تصديقِهِم، وغَلَبَةِ ظنِّهِمُ الجميلِ بمولاهمُ الجليلِ، والنَّظَرِ[٥] إلى قولِهِ تعالى، وهو أصدقُ القائلين: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ

---

(١) في الأصل: «يعرف».

(٢) في الأصل: «وخصوص».

(٣) «به»: ليس في الأصل.

(٤) في (ج): «ظاهر».

(٥) في الأصل: «وانظر».

بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١١١] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثية: ٦]، وقوَّةِ عزمِهم على حملِ النُّفوس على العملِ بالصِّدقِ والتَّصديقِ، ولذلك قال أهلُ العلم والعمل: مَن صَدَقَ وصدَّقَ قُرِّبَ لا محالَةَ، والضُّعفاءُ منهم على حالهم، كلٌّ منهم على قَدْرِ ضَعفِهِ وتلوُّنِهِ وكثرةِ تأويله، وترجيحِ العادةِ على القدرةِ، ويجعلُ ذلك بتأويلِهِ شرعًا على قَدْرِ حالِهِ، وإذا نظرت إلى ما قدَّمنا من الكلامِ تجدُ كلَّ نوعٍ من هؤلاء قد بيَّناهُ، والحمدُ للهِ بما فيه كفايةٌ[١] لمن نظرَهُ، وهُدِيَ إلى العملِ بحسبِ الطَّريقِ الرَّاجحَةِ منه، ففي بعضِ هذه الأمُورِ يكونُ الظَّنُّ بمعنَى العلمِ، مثلُ ما يرجعُ إلى الطَّاعاتِ والأمرِ والنَّهي، فيكونُ الظَّنُّ فيها وفيمَا هو في معنَاها بمعنى العلمِ؛ لأنَّ ذلك من كمالِ الإيمانِ، وما هو منها مثلُ البشائرِ وما جعلَ لهم من الشِّفاءِ من الأمورِ المَخوِّفَةِ والمُهلِكَةِ بالأشياءِ اليسيرةِ.

فذلك وما في معناهُ راجعٌ إلى أن يكونَ الظَّنُّ فيه على بابه، فمتى كان ظَنُّهُ هناك قويًّا وجدَ ما قيلَ له وزيادةً، ومتى ما كان ظَنُّهُ ضَعيفًا فبحسَبِ[٢] حالِهِ في ذلك يجدهُ، ومَن وقعَ له بذلك تكذيبٌ[٣]، فذلك يُلحَقُ بالكفرِ[٤]، إلَّا أنْ يتوبَ ويراجعَ، كما قال جلَّ جلالُه: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]؛ لأنَّ الظالمَ لنفسِهِ هو المكذِّبُ به، أو الشَّاكُّ فيه، والَّذي يفعلُ شيئًا من ذلك على تجربةٍ، يعودُ ذلك كلُّهُ على صاحبِهِ بالخسَارةِ.

وقد بينَّا ذلك في ما تقدَّمَ من الكتابِ، وذكرنا في بعضِ المواضِعِ فعلَ ابنِ

---

(١) «كفاية»: ليست في (د).

(٢) في الأصل: «ضعيفا كان بحسب».

(٣) في الأصل: «تكذيبه».

(٤) في الأصل: «بالكافرين».

عبَّاسٍ حين تطلُعُ له الدَّماميلُ ويَطليها بالعَسَلِ، ويتلو الآيةَ[١] في ذلك، أو كما وردَ.

وقولَه ﷺ في الذي سقاهُ العسلَ: «صدقَ اللهُ، وكَذَبَ بطنُ أخيكَ»[٢]، وفِعْلَ ابنِ عمرَ حين كان يرمَدُ ويكتحلُ بالعسلِ أيضًا، ويتلو الآيةَ[٣]، أو كما وردَ، وما كان مِن بعضِ المشايخِ في الشُّونيزِ.

والكلامُ عليه في حديثه المختصِّ به من الكتابِ، وكذلك كلُّ ما أشرنا إليه هنا قد تقدَّم الكلامُ عليه في موضعِهِ من الكتابِ بفضْلِ اللهِ[٤].

وبقيَ في هذا الحديثِ أنْ تنظرَ ما فيه من الإيجازِ، لفظةٌ واحدةٌ جاءتْ جامعةً لمعاني السُّنَّةِ كلِّها؛ أعني في الاعتقَادِ فيما يقعُ له في كلِّ عملٍ، فما مِن عملٍ إلَّا والنِّيَّةُ منسحبةٌ عليه، كانتِ النِّيَّةُ حسنةً أو رديئةً، فاللهُ تعالى يُجازيهِ بحسبِ نيَّتِهِ في عملِهِ، وذلك هو الظاهرُ[٥] المرادُ في الحديثِ[٦].

ويدلُّ أيضًا على عظمتِهِ[٧] تعالى وعِظَمِ قدرتِهِ، وعلى جلالِ صفاتِهِ، يُؤخذُ ذلك من قولِهِ: (**أنا عندَ ظنِّ عبدِي بي**)، فإذا كان مع جميعِ العبيدِ على كثرتِهِم،

---

(١) لم أقف عليه، وجاء نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما سيأتي.

(٢) رواه البخاري (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) روى ابن زنجويه، كما في «الدر المنثور» (٥/ ١٤٥) عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان لا يشكو قرحة ولا شيئاً إلا جعل عليه عسلاً حتى الدمل إذا كان به طلاه عسلاً فقلنا له: تداوي الدمل بالعسل، فقال: أليس يقول الله: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

(٤) انظر شرح حديث رقم: (٢٢٨).

(٥) في (د) و(ج): «الظن».

(٦) «في الحديث»: ليست في (د).

(٧) في (د): «على عظمة الله».

مـع كلِّ واحـدٍ واحـدٍ منفـردًا بحسـبِ ظنِّـهِ بـه فـي الزَّمـان الفـردِ، وهـذا جـارٍ على ممـرِّ الدُّهـورِ والأيَّـامِ، وكذلـك الأنفـاسُ؛ لأنَّ قلـبَ ابـنِ آدمَ أشـدُّ تقلُّبًـا مـن القِدْرِ إذا اجتمعَـتْ غَلْيًـا، فـكلُّ تقلُّـبٍ مـن تقلُّبـاتِ قلـوبِ الجميعِ، هـو عزَّ وجـلَّ معهم علـى مـا يكونـونَ عليـه، هـذا يـدلُّ علـى أنَّـهُ تعالـى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، ولا يُـدرَكُ بالعقلِ، ولا يُحدُّ بالأذهـانِ، ولا يخطرُ بالأوهَامِ، موجـودٌ حقًّا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وإن[١] تأمَّلـتَ معنـى ما أشـرْنَا إليه هنا بتوفيـقِ اللهِ تعالى؛ تجتمِعُ لـك الحقيقَةُ، والشَّـريعةُ وحسـنُ العَقِيدةِ، وصالحُ الإيمـانِ، وجميعُ خيرِ الدُّنيا والآخرةِ، ويُشـعِرُكَ بـكلِّ مـن خالفَ مـا ذكرنـاهُ، جَعَلنا اللهُ ممَّـن فَهَّمه ذلـك، وجعله مِن أهلـهِ بفضلِهِ لا ربَّ سواهُ.

* * *

(١) في (ج): «وإذا».

٢٩٧ ـ عَن أَبِي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ يقولُ لأَهلِ الجنَّةِ: يَا أَهلَ الجنَّةِ. فيقُولُونَ: لبَّيكَ ربَّنا وسَعدَيكَ، والخَيرُ فِي يَدَيكَ. فيقُولُ: هلْ رَضِيتُمْ؟ فيقُولُونَ: ومَا لنَا لا نَرضَى يَا ربِّ وقَدْ أعطَيتَنَا ما لَمْ تُعْطِ أحَداً مِنْ خَلقِكَ. فيقُولُ: ألاَ أُعْطِيكُمْ أفضَلَ مِنْ ذلكَ؟ فيقُولُونَ: يَا ربِّ وأَيُّ شَيءٍ أفضَلُ مِنْ ذلكَ؟ فيقُولُ: أُحِلُّ علَيكُمْ رِضْوَانِي فَلا أَسْخَطُ عَليكُمْ بعدَهُ أَبداً». [٧٥١٨]

ظاهرُ الحديثِ يدلُّ على أنَّ أفضلَ نَعِيمِ الآخرَةِ؛ دوامُ رضَا المولى سبحانَهُ عن عبيدِهِ المؤمنينَ، أهلِ دارِ كرامتِهِ.

والكلامُ عليه من وجُوهٍ:

منها: إثباتُ كلامِ اللهِ سبحانَهُ بذاتِهِ الجليلةِ لأهلِ الجنَّةِ، يؤخذُ ذلك من قولهِ: (**إنَّ اللهَ سبحانَهُ يقولُ**)، فدلَّ بقولِهِ سبحانَه أنَّه عزَّ وجلَّ المخاطِبُ لهم ثمَّ بقرينةٍ أخرَى، وهي جوابُ أهلِ الجنَّةِ بقولهم: (**لبَّيكَ ربَّنا وسعدَيكَ، والخيرُ في يدَيكَ**)، وبقولهم أيضاً: (**وما لنَا لا نرضَى يا ربِّ، وقد أعطيتَنَا ما لم تُعطِ أحدًا من خلقِكَ**)، وبقولِهِ سبحانَه: (**ألَا أعطيَكُم أفضَلَ مِن ذلكَ**)، وبقولهم: (**يا ربِّ وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك**)، وبقوله سبحانه: (**أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسخطُ عليكم بعدَهُ أبدًا**)، فهذه كلُّها دلائلُ[1] على أنَّهُ عزَّ وجلَّ هو المتكلِّمُ معهم بذاتِهِ الجليلةِ.

وفيه دليلٌ على ما تقدَّمَ أوَّلَ الكتَابِ من مذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ في كتابِهِ العزيزِ أنَّهُ كلامُهُ القَديمُ الأزليُّ ميَسَّرٌ بلُغةِ العربِ، وأنَّ النَّظرَ في الكيفيَّةِ في ذلك ممنوعٌ، ولا

---

(١) في الأصل: «وفيه دليل».

نقولُ بالحلولِ في المحدَثِ التي هي الحروفُ والأصْواتُ، ولا نقولُ إنَّه دلَّ[١] عليه وليس بموجُودٍ، بل الإيمانُ بأنَّه منزَّلٌ حقًّا[٢]، ميسَّرٌ باللُّغةِ العربيَّةِ صِدْقٌ، يشهدُ لذلك هنا خطابُ مَولانا جلَّ جلالُه لأهلِ الجنَّةِ، وكيف يسَّرَ لهم سمعَ كلامِهِ القديمِ الأزليِّ بلُغةِ العربِ؛ لأنَّ الألفاظَ التي في الحديثِ هي على مقتضى اللُّغة العربيَّةِ.

وكذلك جاء: أنَّ كلامَ أهلِ الجنَّة بلُغةِ العربِ[٣]، فيسَّرَ لهم عزَّ وجلَّ سمعَ كلامِهِ القديمِ القائمِ بذاتِهِ الجليلةِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ الجليلةَ لا تفارقُ الموصوفَ، فأسمَعَهم إيَّاهُ بالنَّوعِ الذي هو لغتُهُم؛ ليفهمُوا عنه سبحانَهُ ما أرادَهُ لهم بفضْلِهِ، ولا يمكن لأحدٍ أن يتعرَّضَ للكيفيَّةِ، فكما لا يمكنُ هنا على ذلك، فكذلك الحكمُ في كتابِهِ العزيزِ؛ لأنَّ هذا كلامُهُ الجليلُ، وهذا كلامُه الجليلُ، فالحجَّةُ لأهلِ السُّنَّةِ ـ والحمدُ لله ـ قائمةٌ.

وفيه دليلٌ على إضافةِ المنزلِ لساكنِهِ وإن لم يكن الأصلُ له، يؤخذُ ذلكَ من قوله سبحانَهُ: (**يا أهل الجنَّةِ**)، والجنَّةُ له عزَّ وجلَّ في الحقيقةِ.

---

(١) في الأصل: «دال».

(٢) في (ج) و(د): «حق».

(٣) روى العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٦٩٩٩)، وتمام في «الفوائد» (١٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٤) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي».

قال العقيلي: منكر لا أصل له. وقال الحاكم: حديث صحيح، وتعقبه الذهبي قائلاً: أظن الحديث موضوعاً.

وهنا بحثٌ: وهو أنْ يُقالَ: لِمَ ذكرَ جلَّ جلالُه أن[١] لهم دوامَ رضاهُ بعدَ استقرَارهِم في الجنَّةِ، ولم يكنْ ذلك عند أوَّلِ دخولهم؟

فالجوابُ ـ والله الموفِّقُ ـ: أنَّهُ جلَّ جلالُه لو أخبرهم برضاهُ أوَّلًا قبلَ سُكناهُم والتَّمتُّعِ بما[٢] هناكَ؛ لكان ذلك إخبارًا على ما تقدَّمَ عندهُم من علمِ اليقينِ، وعينُ اليقينِ أبلغُ، فلمَّا أنْ حصلَ لهم عينُ اليقينِ بما رَأَوا فيها[٣] ممَّا لا يقدرُ أحدٌ منَّا أن يدركَهُ بعقلٍ ولا نقلٍ ولا فَهمٍ ولا دليلٍ؛ أعني: حقيقةَ تلك الأعيانِ؛ أخبرهُم بذلك، وكفَى على ذلك دليلاً قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وقولُ مولانا سبحانهُ لمَّا وصفَ فُرُشَ الجنَّةِ قال: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]؛ لأنَّهُ ليس في هذه الدَّارِ ما يشبهُ الوجُوهَ، ولمَّا كانت العادةُ عند أهلِ هذه الدَّارِ أنَّ بينَ بطائنِ الفُرُشِ ووجُوهِها بونًا عَظِيمًا؛ عبَّرَ لهم أنَّ البطائِنَ هناك من إستبرقٍ، إذ هو أعظمُ الملبوسَاتِ في هذه الدَّارِ، ولو كان عندنا شيءٌ أرفعُ منه لَشَبَّهَهُ، فدلَّ بذلكَ على عِظَمِ قَدْرِ الوجُوهِ، وحقيقةُ ذواتِها لا تُعرَفُ كيف صِفَتُها؟! فلمَّا عَرفوا ما هناكَ عيانًا، حينئذٍ أخبرهُم بما مَنَّ عليهم بفضلِهِ من رضاهُ عليهم؛ ليقدُرُوا للنِّعمةِ بعضَ قدرِها؛ لأنَّ حقيقةَ قدْرِهَا لا يمكنُ معرفتُهُ؛ لأنَّ ما لا آخِرَ له كيف يُعرَفُ له قَدْرٌ؟! هذا من وجهٍ واحدٍ، وهو طريقُ التَّحديدِ؛ لأنَّا لا نعرفُ قَدْرَ الأشياءِ إلَّا إذا كانت محدودةً.

---

(١) «أن»: ليس في (ج) و(د).

(٢) «بما»: ليس في (ج) و(د).

(٣) من قوله: «برضاه أولًا قبل سكناهم... إلى قوله: بما رأوا فيه» ليس في (د).

وأمَّا من جهةٍ أخرى، وهي حقيقةُ رضاهُ، فلا نقدِرُ على معرفتِهِ ولا تشبيههِ، غيرَ أنَّ بالأثَرِ الدَّالِّ عليه نعرفُ أنَّهُ عزَّ وجلَّ عظيمٌ[1] في ذاتِهِ الجليلةِ بلا تكييفٍ، فجعلَ حُسنَ الدَّارِ التي هي مِن أثَرِ قدرتِهِ سبحانهُ؛ دالًّا على عَظَمَةِ فضْلِهِ وجلالِهِ، جَعَلَنا الله بحرمتِهِ من أهلِهِ في الدَّارينِ بلا مِحنَةٍ، لا ربَّ سواهُ.

ويترتَّبُ على هذا منَ الحكمَةِ أن لا يُخاطَبَ أحدٌ بشيءٍ حتَّى يكونَ عندَه ثمَّ يُستَدَلُّ عليه، أو على بعضِهِ، ولذلكَ قال[2] ﷺ: «خاطبُوا النَّاسَ على قَدْرِ عقُولهم، أتحبُّونَ أن يكذَّبَ اللهُ ورسولُهُ»[3] أي: على قَدْرِ ما تفهمُونَ، وكذلك ينبغِي أن يكونَ الشَّخصُ في نفسِهِ، لا يأخذُ مِنَ الأمورِ إلَّا قَدْرَ ما يحمله عقلُهُ.

وفيه دليلٌ على أنَّهُ ليس في الآخرة دارٌ إلَّا الجنَّةُ أو النَّارُ، يؤخذُ ذلك من قولهم: (**وقد أعطيتنا ما لم تُعطِ أحدًا مِن خلقِكَ**)، وقد جاءَ هذا عنه ﷺ

---

(١) «عظيم»: ليس في (ج).

(٢) في الأصل زيادة: «رسول الله».

(٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٦٤): رواه الديلمي عن ابن عباس مرفوعاً بسند ضعيف.

وفي «أسنى المطالب» (ص: ٧٣): له طرق كلها ضعيفة.

وروى أبو داود (٤٨٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها: «أنزلوا الناس منازلهم». وحسَّنه الشيخ الأرنؤوط.

وروى البخاري (١٢٧) عن علي رضي الله عنه قال: حدثوا الناس، بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله.

وروى مسلم في «مقدمة صحيحه» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة.

بقولـه: «ليـس بعـدَ الدُّنيـا دارٌ إلَّا الجنَّـةُ أو النَّـارُ»[١]، أو كمـا قـال عليه السَّـلام.

وفيه دليلٌ على أنَّ مَن لم يعرفْ حقيقةَ ما خُوطِبَ به فإنَّهُ يسألُ بأدَبٍ، يؤخذُ ذلك من قولِهم[٢]: (وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك؟!)، فلمَّا لم يعلمُوا في تلك الدَّارِ أفضَلَ ممَّا هُم فيه؛ استفهَمُوا عن ذلك[٣] الشَّيءِ الذي لا يعلمونَهُ.

وفيه دليلٌ على أنَّ لفظَ الأبدِ هو دالٌّ على عَدمِ انقطاعِ الشَّيءِ، يؤخذُ ذلك من قولِه عزَّ وجلَّ: (**لا أسخَطُ عليكُم بعدَهُ أبدًا**)، فلو لم يكنْ هذا دليلاً على عَدمِ الانقطاعِ؛ ما كانوا يخبرونَ أنَّه أفضلُ ممَّا هم فيه.

وفيه دليلٌ على أنَّ طبعَ البَشَريَّةِ إنما هي تنظرُ لوقتِهَا، يؤخذُ ذلك من فَرحِ أهلِ الجنَّةِ بما هُم فيه، ونسوا ما كابدُوا من أهوالِ القيامةِ قبلَ ذلك[٤].

وفيه دليلٌ على أنَّ الخيرَ كلَّهُ[٥] إنَّما هو في رضَى المولى سبحانَهُ، وأنَّ ما دونَه من نَعِيمٍ على اختلافِ أنواعِهِ في كلا الدَّارينِ إنَّما هو من أثرِ ذلك الخيرِ، وهو النَّعيمُ[٦] الحقيقيُّ.

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٩٧) عن الحسن البصري عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٢٠٤): فيه انقطاع.

(٢) في الأصل: «قوله».

(٣) في (د): «هذا».

(٤) من قوله: «وفيه دليل على أن طبع البشرية... إلى قوله: قبل ذلك»: ليس في (د).

(٥) في الأصل: «على أن السرور».

(٦) في الأصل: «الإكرام».

وفيه دليلٌ لأهل الطَّريقِ؛ لأنَّهم لم يعمَلوا على نَعِيمِ الجنانِ، وإنَّما عَمِلوا على طلبِ رضَى الرَّحمنِ، وممَّا يدلُّ على ذلك من كلامِهِم: وهل نَعِيمٌ في الخُلدِ أشهَى من الرِّضَا والقُربِ.

ومن أجلِ التَّحقيقِ بهذه المراجعةِ العَجيبةِ طاشَتْ قلوبُ المحبِّينَ، وتعامَوا عن نعيمِ الدَّارين فضلاً عن نعيمِ هذه الدَّارِ، وللجهلِ به عَمِيَتْ بصائرُ أهلِ الدُّنيا حتَّى تَفانَوا عليها، ولم يحصُلوا منها بطائلٍ، وحصَلوا على صفقةٍ خاسرةٍ، خسروا الدّنيا والآخرةَ، ولتَصْديقِ أهلِ التَّوفيقِ لهذه الأخبارِ الجليلةِ وجدُوا الحلاوةَ في نفْسِ الطَّاعةِ؛ لأنَّها البِساطُ إلى هذا الحالِ الجليلِ، وتنسَّموا تلك الرَّوائحَ العَطِرةَ بقُلوبٍ زكيَّةٍ ونفوسٍ أبيَّةٍ.

وفيه دليلٌ على أنَّ رضى أهلِ الجنَّةِ كلٌّ منهم بحالِهِ، مع اختلافِ منازلهم، يؤخذُ ذلك من كونِ جوابهم الكلُّ على حدٍّ واحدٍ بقولهم: (**وقد أعطيتنا ما لم تُعطِ أحداً من خلقِكَ**).

تنبيهٌ: وعند بَسطِ جناحِ الرَّحمةِ، وإظهارِ خِلَعِ القُرْبِ والانبساطِ؛ تساوَى الرَّفيعُ في النَّعيمِ والدَّنيءُ، يُؤخذُ ذلك من قوله سبحانَه: (**يا أهلَ الجنَّةِ**)، عُموماً للرَّفيعِ المنزلةِ وغيرِهِ على حدٍّ سواء، فأجهِدْ نفسَكَ؛ لعلَّ أن يكونَ لك في القومِ نسبةٌ ما، لعلَّك تدخلُ في ضمنِ الخطابِ الجليلِ؛ لأنَّ سمعَ خطابِ المولى الجليلِ بهذا الخيرِ العَميمِ، هو أعلى النَّعيمِ.

إشـارةٌ وتنبيهٌ: يحقُّ أن يسمَّى كلُّ ما جاءتْ بـه الرُّسلُ صلواتُ الله عليهم خيرًا؛ لأنَّهـا أسـبابٌ إلـى البُلـوغِ إلى هذا الخيـرِ العظيـمِ، وكلُّ مـا لا يوصَلُ إلى الشَّـيءِ[1]

---

(١) في الأصل: «الخير».

إلَّا به فهو منه، كقولِ العلماءِ: ما لا يُتوَصَّلُ إلى الواجبِ إلا به فهو واجبٌ.

إلهي دَعَوتُكَ وأنتَ الكريمُ، كما مَنَنْتَ علينا بالأسبابِ المبلِّغَةِ إلى هذا الخيرِ العميمِ، وعَرَّفتَنا ببدايتهِ ونهايتهِ، ورزقتنا التَّصديقَ بفضلكَ وبما به أخبرتَنا؛ أن تُتِمَّ بفضْلك ما بِهِ منَ التَّصديقِ رزقتنا، بأن تُعينَنَا على ما فيه رضَاكَ، ودوامِهِ في الدَّارينِ علينا بلا محنةٍ.

وأتوسَّلُ إليك بجاهِ من على رُسُلِكَ اصطفَيتَهُ، والمقامَ المحمُودَ وعدتهُ؛ أنْ تُنعِمَ علينا بما فيه رغْبَتَنا، وأن تُنعِمَ علينا بالشُّكرِ لِمَا به من نعمَائِكَ خوَّلتنا، وأن تجعلها رحمةً لنا، ولوالدِينا، ولمعلِّمِينا، ولمن تعلَّم منَّا، ولمن استمَعَ لما به فتحتَ علينا، ولمن اقتناهُ ابتغاءَ مرضَاتك وتصْديقًا لما به عن الصَّادقِ الكريمِ أخبرتنا، وأن تعرِّفنا جميعًا في الدَّارَينِ برَكتَهُ، وأن تحشَرَنا برحمتِكَ في زُمرةِ[1] عبادِكَ المتَّقينَ، مع الذين أنعمْتَ عليهم من النَّبيِّينَ، والصِّدِّيقينَ، والشُّهداءِ، والصَّالحينَ، برحمتِكَ يا أرحمَ الرَّاحمينَ، وتجعلَ كلَّ ما فُتِحَ به في هذا الكتابِ وفي أصلهِ على عبدِكَ الفقيرِ المضطرِّ إلى نوالِكَ وغفرانِكَ وجودِكَ وإحسانِكَ، يا عليُّ يا عظيمُ يا أرحمَ الراحمينَ خالصًا لوجهك الكريمِ، مقبولاً بفضلك العميمِ، قَبولاً لا يعقبُهُ خِزيٌ ولا تبديلٌ، وتجعلَ ذلك سنَّةً فيمن قرَأَهُ، أو سَمِعَهُ، أو عَمِلَ به، أو اقتنَاهُ، إنَّك وليٌّ حميدٌ، وصلَّى الله على محمَّدٍ النبيِّ الكريمِ، وعلى آله وسلَّمَ وشرَّفَ وكرَّمَ، ورَحِمَ اللهُ مَن سَمعَه، أو قرأه فأمَّنَ وأخلَصَ في التَّأمينِ.

آمين آمين، يا ربَّ العالمين، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ ووَالى ورفَعَ.

اللَّهمَّ كما مننْتَ عليَّ بهذا الشَّرحِ، وأخبرتَنِي في النَّومِ أنَّكَ أخبرتَ به

---

(١) في الأصل: «في زمرته مع».

النبيِّ[١] عليه السَّلامُ قبلَ موتِهِ، فاجعلْهُ لي نورًا في الدُّنيا والآخرةِ، واجعلْهُ لي حجَّةً، ولا تجعله حجَّةً عليَّ، واجعل لي نورَهُ تامًّا[٢] إلى يومِ القيامةِ، واجعلْهُ لمن قرأهُ أو سمعَهُ أو تملَّكَهُ نورًا تامًّا إلى يومِ القيَامةِ، ولي مثلَهم، ومَن كذَّبَ به فلا تملِّكهُ إيَّاهُ، واحرِمهُ بركتَهُ، ومَن مَلَكَهُ ولم يعملْ به ولا ببعضِهِ؛ فاجعلْهُ عليه حجَّةً.

واجعلْهُ لنا دليلاً وإمامًا للحقِّ وقائدًا إليه، ومُؤنسًا لنا في قُبورنا، ومنوِّرًا لقلوبنا، وأَرِنا فضلَهُ في الدُّنيا والآخرةِ، واجعلنا ممَّن رَحِمتَهُ به، ولا تجعلنا ممَّن حَرَمتَهُ به، وأَعِدْ علينا برَكتَهُ في الدُّنيا والآخرةِ برحمتِكَ يا أرحمَ الرَّاحمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلهِ وسلَّم تسليمًا.

وهذا الدعاءُ الآخرُ هو بأمرٍ من الله مَولانا جلَّ جلالُهُ في النَّومِ للعبدِ الفقيرِ بعدما فَرَغَ من الكتابِ، وأمَرَهُ أن يختمَ به الكتابَ، مع مَا وعَدَ به بفضْلِهِ من الخيرِ الجزيلِ عليهِ، وعلى مَن قرأهُ وعمِلَ به، أو ببعضهِ، أو تملَّكَهُ، وقد ذكرتُ ذلك وكلَّ ما رأيتُ فيه من الخيرِ في كتابٍ خاصٍّ بذلك، وهو كتابُ «المرائي» جعلها اللهُ نعمةً[٣] تامَّةً[٤].

---

(١) في (د) و(ج): «به آدم».

(٢) في الأصل: «واجعل لي نوراً».

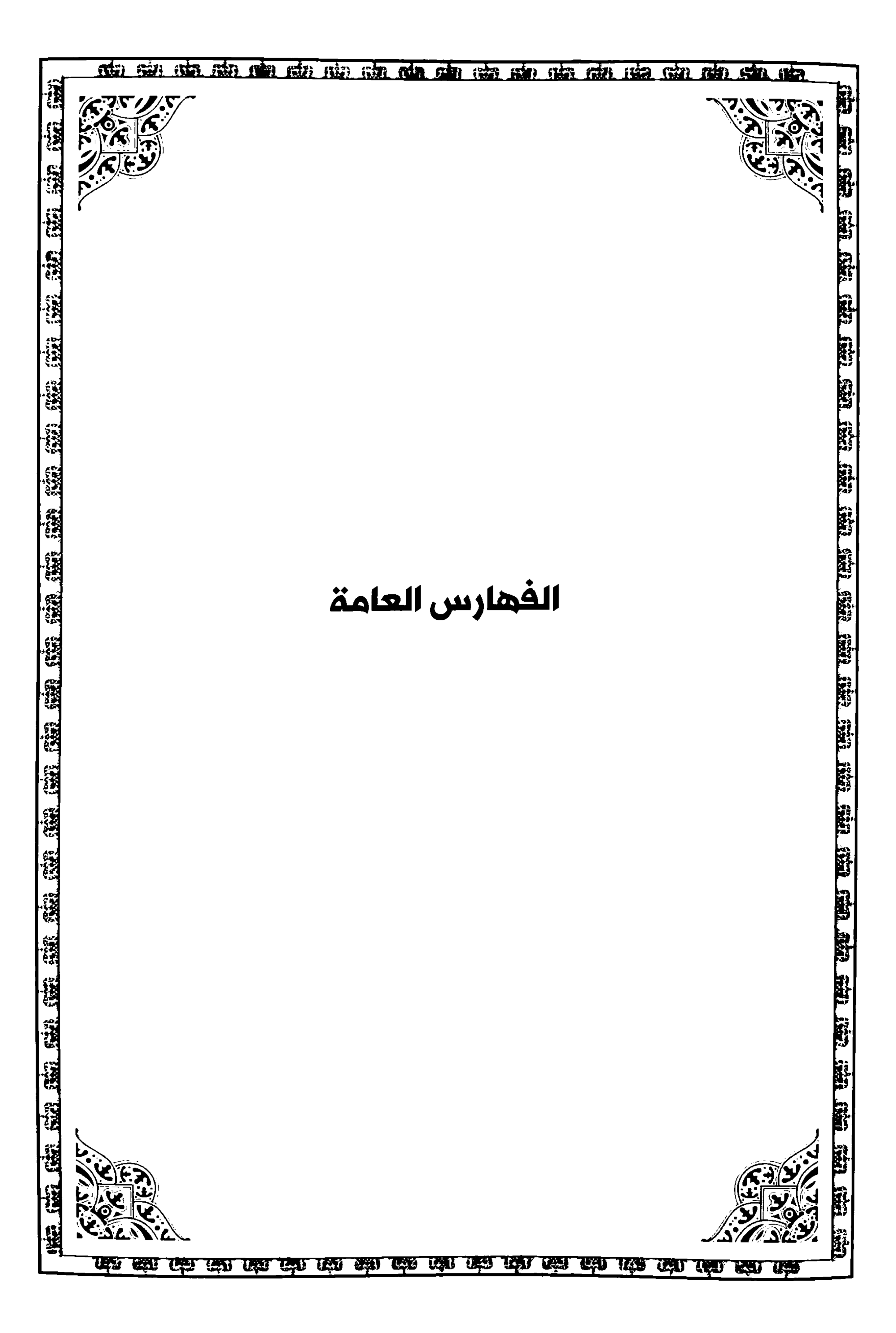
(٣) في الأصل: «أو ببعضه أو تملكه حسب ما هو مذكور في المرائي التي رأيتها في خبر هذا الشرح وقد جعلت لذلك كتاباً خاصاً به جعله الله نعمة».

(٤) في خاتمة الأصل: «تمَّ جميع الكتاب المسمَّى بـ: «بهجة النُّفوسِ وتحلِّيها بمعرفة ما لها وما عليها». شرحُ مختصرِ البخاريِّ المسمَّى بـ: «جمع النِّهايةِ في بَدءِ الخيرِ والغاية» ممَّا عُني شيخنا الشيخ الإمام العلامة أبو محمد عبدُ الله بنُ سعيد بنِ أبي جمرةَ الأزديُّ الأندلسيُّ، رضي الله عنه ورضي عنا به آمين =

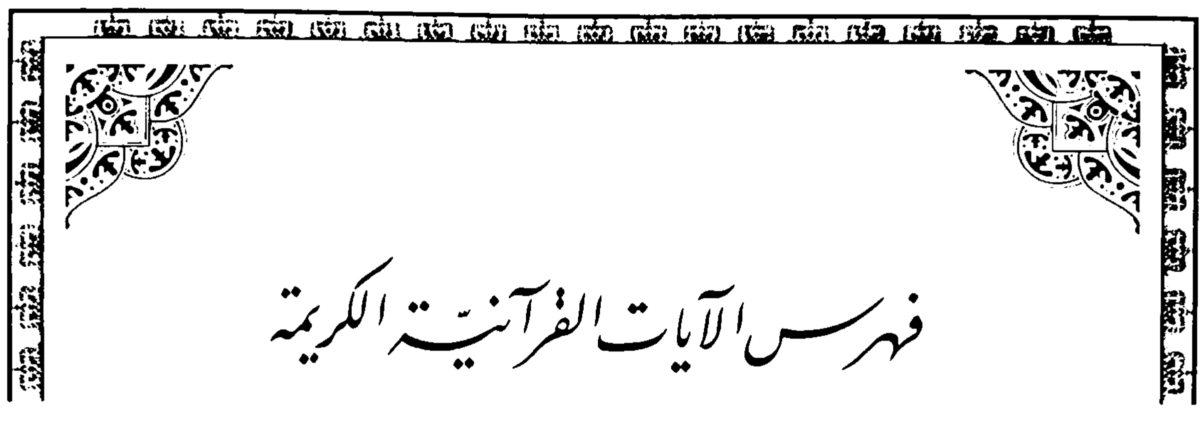
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وسلَّم.

* * *

= يا رب العالمين.... وشمائل ما فيها من السهو بالعفو والغفران بفضله وفطنته، وأستغفر الله من سهوي.
تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده».
في خاتمة (د): «كمل الجزء الرابع عشر بحمد الله وبتمامه تم جميع الديوان المسمى: «بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وعليها» شرح مختصر البخاري المسمى: بـ«جمع النهاية في بدء الخير وغاية» مما عني بجمعه عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي.
وكان الفراغ من نسخ هذه الشرح المبارك يوم الثلاثاء ما بعد العصر سادس يوم من شهر ربيع الآخر سنة.... وكتبه بخط يده الفانية: عبد الله بن عمر السعدي، وهو من ذرية مصنف هذا الشرح المبارك غفر الله له ولوالديه وللمسلمين».
وجاء في (ج) نحو سياق (د) وزيادة: (وكان الفراغُ من تأليفهِ غُدوَةَ يومِ الأربعاءِ، السَّابعِ والعشرينَ لرجبَ الفردِ، من سنةِ: ثلاثٍ وتسعينَ وستِّمئةٍ.
قال كاتبهُ الفقيرُ أحمدُ الدمجموني المالكيُّ، غفرَ الله له ولوالديه آمين، وكان الفراغُ على يدِهِ أيضًا يومَ الجمعةِ، خامسَ عشرَ شوال، سنة ستٍّ وتسعينَ وألفٍ».



الفهارس العامة



الآية	الآية	الجزء والصفحة

سورة الفاتحة

سورة البقرة

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾	٣٣	٥/ ٢٥
﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾	٤٥	١/ ٣٦٣، ٤٧١، ٢/ ١٧، ٧٤/ ٥/ ١٠٣
﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾	٤٥	٤/ ٢٠٤
﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾	٧٣	٥/ ٢٠٠
﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾	٧٤	١/ ٤٨٩، ٤/ ٥٢٨
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾	٨٥	٤/ ١٨٦، ٥/ ١٩٣
﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠٢	٢/ ٤٧٦، ٤/ ٣٨٣، ٤٧٨
﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾	١٠٢	٤/ ١٢
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	١١٥	١/ ٨٦، ٤٣٥، ٢/ ٧٤، ٤/ ٦٣
﴿رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾	١١٧	٤/ ١٢٩
﴿رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا﴾	١٢٦	٣/ ٤٤، ٥/ ٣٢٣
﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾	١٢٦	٣/ ٤٤، ٥/ ٣٢٣
﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾	١٣٤	١/ ١٢١، ٢٢٧، ٤/ ٤٤٥
﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ﴾	١٣٦	٣/ ٢٦٧
﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	١٤٣	٢/ ١٨٩
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	١٤٣	٣/ ٣٥١، ٥/ ٢٨١، ٢٨٤
﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	١٤٣	٥/ ٢٨١

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾	١٥٢	٤/٨٧، ٥/٢٩٨
﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾	١٥٥- ١٥٧	١/٢٠٣، ٢/٢٢٢
﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	١٥٦ -١٥٧	٥/١٨٤
﴿أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾	١٥٩	١/٤٤٧
﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾	١٦٢	٥/١٥٦
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	١/٢١٧، ٤/١٨٦
﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾	١٧٨	٣/٤٢٢
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾	١٧٩	١/١٣٧
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٥/١٧١
﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾	١٨٧	١/٣٨١، ٤/١٣١
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾	١٨٨	٣/٤٠٩
﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾	١٨٨	٣/٤١٠
﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٤/٤٢٢
﴿ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٢/٤٧٦، ٩١، ٣/٤٣٤، ٤/٤٧٨
﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾	١٩٦	٢/٤٢٤
﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾	١٩٦	٤/٣٥٤
﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾	١٩٧	٣/٤٣٤

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾	١١٨-١١٩	١/ ٢٧٠
﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾	١٢٠	١/ ٣٦٤

سورة يوسف

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾	١٨	٣/ ١٨٦، ١٩٠
﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٢١	٥/ ٢١٥
﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾	٣٧	٢/ ٣٠٤، ٤/ ٢٢٦
﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾	٤٤	٤/ ٢٢٦
﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾	٥٣	٢/ ١٣٤، ٣/ ٤٠، ٤/ ٣٩٣
﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾	٦٨	١/ ٢٢٨، ٥/ ٢٤٢
﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾	٧٠-٧٦	٤/ ٥٢٢
﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	٨٧	٢/ ١٠٥، ١٢٥
﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٩٦	٥/ ١١٨
﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾	١٠٥	١/ ٤٠٢

سورة الرعد

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾	٤	١/ ١٦٦
﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾	٤	١/ ١٦٦

سورة إبراهيم

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة الحج

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨	٣/ ٣٣، ٦٧
﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾	٧٨	٤/ ٤٦، ٣٧٤

سورة المؤمنون

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾	٢	٢/ ٢٩٧
﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١ - ١٠	٤/ ٥٢٣
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾	١٢ - ١٤	٤/ ٢٠٩
﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ﴾	١٨	٤/ ٣٢
﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ﴾	٥١	٢/ ٣٩٩
﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾	٦٠ - ٦١	٤/ ٤٤٧
﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾	٧٦ - ٧٧	٢/ ٢٢١

سورة النور

الآية	الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾	٢	١/ ١٤٢
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	٤/ ٥٢٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾	١١	١/ ١٨٧
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾	٢١	٢/ ١٢٣، ١٣٣، ٤/ ٤٤٤، ٥/ ٣٠٧
﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا﴾	٢٢	١/ ١٨٧
﴿الطيبات لِلطَّيِّبِينَ﴾	٢٦	٢/ ٣٢٥
﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾	٢٦	٥/ ١٦٩

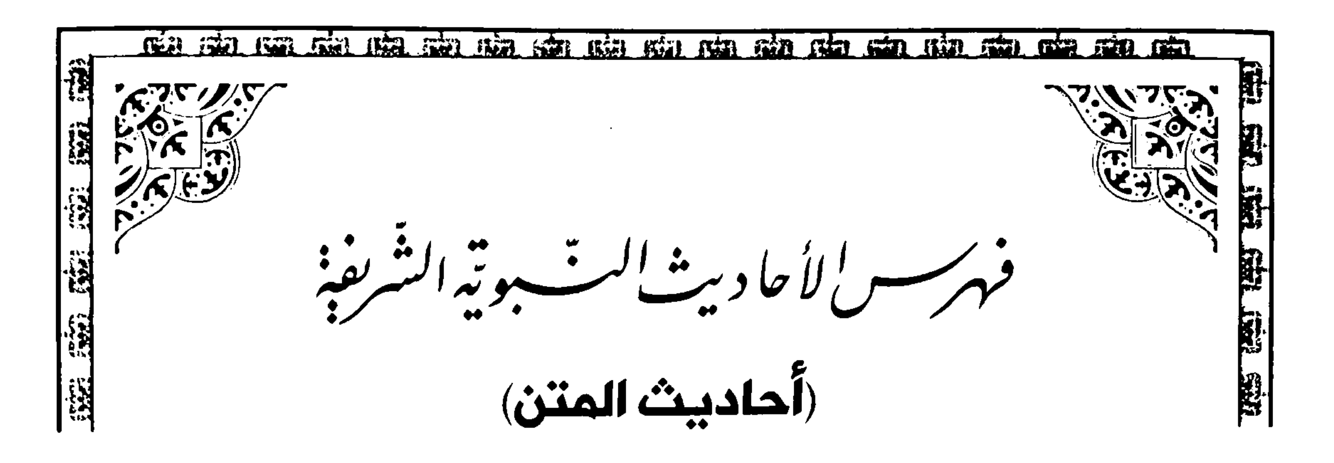
سورة الفرقان

سورة سبأ

سورة فاطر

الآية	الآية	الجزء والصفحة
سورة المطففين		
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٢/ ١٨٢، ٤/ ٣٨٥
﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	٥/ ١٥٤، ٣٢٢
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾	١٩	٣/ ٧٦
﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾	٢٦	١/ ٤٩٥، ٢/ ١١٠، ٣٣٢
﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾	٢٦	٢/ ٣٢٩، ٤/ ٤٢٧
﴿وَمِزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ﴾	٢٧ـ ٢٨	٤/ ١٦٩
سورة الانشقاق		
﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾	٧ـ ٨	١/ ٣٤٢
﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾	٨	١/ ٣٣٨، ٣٤٠
سورة الأعلى		
﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	١	٤/ ٦٢
﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾	٥	٢/ ١٣
﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ﴾	٤ـ ٥	٢/ ٢٩١
سورة الغاشية		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾	٢ـ ٤	٤/ ٤٤٦

* * *



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

(أحاديث المتن)

الحديث	الراوي	رقم الحديث
مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ	عائشة	١٦
مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيَا	أبو موسى الأشعري	١٧
لاَ يَنْفَتِلْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً	عباد بن تميم	١٨
إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ	أبو قتادة	١٩
أَنَّ رَجُلاً رَأَى كَلْباً يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ	أبو هريرة	٢٠
إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وهُوَ يُصَلِّي فلْيَرْقُدْ	عائشة	٢١
كَانَتْ عائشة تَغْسِلُ المَنِي مِنْ ثَوبِ النَّبِيِّ ﷺ	عائشة	٢٢
كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوبِهَا	عائشة	٢٣
خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً، فتَوَضَّئِي ثَلاَثاً	عائشة	٢٤
إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَكَّلَ بالرَّحِمِ مَلَكاً	أنس بن مالك	٢٥
تُصَلِّي قَائِماً مَا لَمْ تَشُقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ	جابر بن عبد الله	٢٦
كُنَّا نُصَلِّي معَ النَّبِيِّ ﷺ	أنس بن مالك	٢٧
إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قامَ يُصَلِّي فإِنَّمَا يُنَاجِي ربَّهُ	أنس بن مالك	٢٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ	عائشة	٢٩
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالمَسْجِدِ فَصَلَّى فيه	كعب بن مالك	٣٠
أَكَمَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ	أبو هريرة	٣٢
إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ	أبو سعيد الخدري	٣٣
فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وجَارِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلاَةُ والصَّوْمُ والصَّدَقَةُ	حذيفة بن اليمان	٣٤
يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلاَئِكَةٌ بالنَّهَارِ	أبو هريرة	٣٥

الحديث	الراوي	رقم الحديث
مَنْ نَسِيَ صَلاَةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا	أنس بن مالك	٣٦
إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الغَنَمَ وَالبَادِيَةَ	أبو سعيد الخدري	٣٧
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ والصَّفِّ الأول	أبو هريرة	٣٨
إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلاَةَ فعَلَيكُمْ بالسَّكِينَةِ	أبو قتادة	٣٩
إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ	أبو قتادة	٤٠
عَلَى مَكَانِكُمْ	أبو هريرة	٤١
سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ	أبو هريرة	٤٢
إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ وأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَابْدَءُوا بِالعَشَاءِ	عائشة	٤٣
مَا صَلَّيْتُ وراءَ إِمَامٍ قطُّ أخفَّ صلاة ولاَ أتَمَّ صلاة من النبي	أنس بن مالك	٤٤
قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ	زيد بن ثابت	٤٥
زَادَكَ اللهُ حِرْصاً وَلاَ تَعُدْ	أبو بكرة	٤٦
ارْجِعْ فَصَلِّ، فإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ	أبو هريرة	٤٧
إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ	أبو هريرة	٤٨
هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ	أبو هريرة	٤٩
قُلِ: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَثِيراً	أبو بكر الصديق	٥٠
إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ	عبد الله بن عباس	٥١
كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ	عبد الله بن عمر	٥٢
كَانَ النَّبِي ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَّرَ بِالصَّلاَةِ	أنس بن مالك	٥٣
قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ	جابر بن عبد الله	٥٤
اللهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلاَ عَلَيْنَا	أنس بن مالك	٥٥

الحديث	الراوي	رقم الحديث
إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهر رَكْعَتينِ	عبد الله بن عمر	٥٦
لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إلا في بَنِي قُرَيْظَةَ	عبد الله بن عمر	٥٧
كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ	أنس بن مالك	٥٨
مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ	عبد الله بن عباس	٥٩
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلى رَاحِلَتِهِ	عبد الله بن عمر	٦٠
لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقبَضَ العِلْمُ	أبو هريرة	٦١
أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وتَصُومُ النَّهَارَ؟!	عبد الله بن عمرو	٦٢
إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ	جابر بن عبد الله	٦٣
مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ	أبو هريرة	٦٤
ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلاَةِ تِبْراً عِنْدَنَا	عقبة بن الحارث	٦٥
يا بنت أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ	أم سلمة	٦٦
أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بسَبْعٍ	البراء بن عازب	٦٧
أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّداً فَإِنَّ مُحَمَّداً قَدْ ماتَ	عبد الله بن عباس	٦٨
إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى	أسامة بن زيد	٦٩
مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟	سمرة بن جندب	٧٠
لاَ حَسَدَ إلا فِي اثْنَتَيْنِ	عبد الله بن مسعود	٧١
قَالَ رَجُلٌ: لأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ	أبو هريرة	٧٢
إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ	عائشة	٧٣
مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلاَفَهَا أَتْلَفَهُ اللهُ		٧٤
عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ	أبو بردة	٧٥

الحديث	الراوي	رقم الحديث
يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ	حكيم بن حزام	٧٦
مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ	عبد الله بن عمر	٧٧
نَعَمْ ـ الحج عن الكبير ـ	عبد الله بن عباس	٧٨
أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي	عمر بن الخطاب	٧٩
لاَ يَلْبَسُ الْقُمُصَ وَلاَ الْعَمَائِمَ ـ المحرم ـ	عبد الله بن عمر	٨٠
اعْمَلُوا، فَإِنكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ	عبد الله بن عباس	٨١
مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى صَلاَةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا إلا صَلاَتَيْنِ	عبد الله بن مسعود	٨٢
أَمَرَنِي رسولُ الله ﷺ أن أتصدَّقَ بجلالِ البدن الَّتِي نُحِرَتْ وبِجُلُودِهَا	علي بن أبي طالب	٨٣
إذا تطيَّبَ أو لبسَ جاهلاً أو ناسياً فلا كفَّارةَ عليهِ	عطاء	٨٤
يا بني النَّجَّارِ ثَامِنُونِي	أنس بن مالك	٨٥
يَنْزِلُ الدَّجَّالُ بَعْضَ السِّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ	أبو سعيد الخدري	٨٦
لَيسَ مِنْ بَلَدٍ إلا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ، إلا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ	أنس بن مالك	٨٧
من اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ	عبد الله بن عمر	٨٨
تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ	زيد بن ثابت	٨٩
مَنْ أَفْطَرَ يَوْما مِنْ رَمَضَانَ	أبو هريرة	٩٠
أوصَانِي خَلِيلِي ﷺ بثلاثٍ	أبو هريرة	٩١
لا تَأْكُلْ، إنَّمَا سمَّيْتَ على كَلْبِكَ	عدي بن حاتم	٩٢
إنْ كانَ يَداً بيَدٍ فلا بأسَ ـ الصرف ـ	البراء بن عازب	٩٣

الحديث	الراوي	رقم الحديث
مَا أكَلَ أحَدٌ طَعاماً قطُّ خَيراً مِن أنْ يأكُلَ مِن عَملِ يدِهِ	المقداد بن الأسود	٩٤
البَيِّعَانِ بالخِيَارِ مَا لم يتَفرَّقَا	حكيم بن حزام	٩٥
خُذِي أَنتِ وبَنُوكِ ما يَكْفِيكِ بالمَعرُوفِ	عائشة	٩٦
مَنْ صوَّرَ صُورَةً فإنَّ اللهَ يُعَذِّبُه حتَّى ينفُخَ فيها الرُّوحَ	عبد الله بن عباس	٩٧
أحَقُّ مَا أخَذْتُم علَيهِ أَجْراً كتَابُ اللهِ عزَّ وجلَّ	عبد الله بن عباس	٩٨
ومَا يُدْرِيكَ أنَّهَا رُقْيَةٌ	أبو سعيد الخدري	٩٩
لاَ حِمَى إلا للهِ ولرسولِهِ	الصعب بن جثامة	١٠٠
مَن ماتَ مِن أُمَّتِكَ لا يُشرِكُ باللهِ شَيئاً دخَلَ الجَنَّةَ	أبو ذر الغفاري	١٠١
إيَّاكُمْ والجُلُوسَ على الطُّرُقاتِ	أبو سعيد الخدري	١٠٢
إنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ	رافع بن خديج	١٠٣
مَثَلُ القَائمِ على حُدُودِ اللهِ والوَاقِعِ فيها	النعمان بن بشير	١٠٤
الظَّهرُ يُركَبُ بنفَقتِهِ إذَا كانَ مَرهُوناً	أبو هريرة	١٠٥
كنَّا نُؤمَرُ عندَ الكُسُوفِ بالعَتاقَةِ	أسماء بنت أبي بكر	١٠٦
لكلِّ امرِئٍ ما نوَى		١٠٧
إذَا أتَى أحدَكُم خَادمُهُ بطعَامِهِ	أبو هريرة	١٠٨
لو دُعِيتُ إلى ذِرَاعٍ أو كُرَاعٍ لأجَبْتُ		١٠٩
الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، ألاَ فيَمِّنُوا	أنس بن مالك	١١٠
كَانَ النبيُّ ﷺ يقبَلُ الهَدِيَّةَ	عائشة	١١١
مَن كانَ لهُ عَليهِ حقٌّ فلْيُعْطِهِ		١١٢
هوَ لكَ يا عبْدَ اللهِ	عبد الله بن عمر	١١٣

الحديث	الراوي	رقم الحديث
مَنْ كانَتْ لهُ أرْضٌ فلْيَزْرَعْها	جابر بن عبد الله	١١٤
لا تَشترِ ولا تَعُدْ في صَدَقتِكَ	عمر بن الخطاب	١١٥
أتُريدِينَ أنْ تَرْجِعِي إلى رِفَاعَةَ؟	عائشة	١١٦
يَحرُمُ من الرَّضَاعَةِ مَا يَحرُمُ مِن النَّسَبِ	عبد الله بن عباس	١١٧
أهْلَكْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ	أبو موسى الأشعري	١١٨
ثلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ الله	أبو هريرة	١١٩
كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا أرادَ أنْ يخرُجَ سفَراً أقرَعَ بين نسائهِ	عائشة	١٢٠
من حَلَفَ على يَمِينٍ وهو فيها فاجِرٌ	عبد الله بن مسعود	١٢١
لا تُصَدِّقوا أهلَ الكتَابِ ولا تكذِّبُوهُم	أبو هريرة	١٢٢
ليسَ الكذَّابُ بالَّذي يُصْلِحُ بينَ النَّاسِ	أم كلثوم بنت عقبة	١٢٣
صَالَحَ النَّبيُّ ﷺ المشركينَ يومَ الحُديبيَةِ على ثلاثةِ أشياءَ	البراء بن عازب	١٢٤
الثُّلُثُ والثُّلُثُ كثيرٌ	سعد بن أبي وقاص	١٢٥
اشتَرُوا أنفُسَكُم لا أُغْنِي عنكُم مِنَ اللهِ شيئًا	أبو هريرة	١٢٦
ارْكَبْهَا وَيْلَكَ ـ البدنة ـ	أبو هريرة	١٢٧
نَعَمْ ـ الصدقة تنفع الميت ـ	عبد الله بن عباس	١٢٨
يا رسولَ اللهِ، إنَّ أنَسًا غُلامٌ كَيِّسٌ	أنس بن مالك	١٢٩
الصَّلاةُ على مِيقَاتِها	عبد الله بن مسعود	١٣٠
لا هِجْرَةَ بعدَ الفتحِ ولكنْ جهادٌ ونيَّةٌ	عبد الله بن عباس	١٣١
قالَ سُليمَانُ بنُ داوُدَ عليهِمَا السَّلامُ لأطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ على مئَةِ امرَأةٍ	أبو هريرة	١٣٢

الحديث	الراوي	رقم الحديث
إنِّي أمَرْتُكُمْ أنْ تُحْرِقُوا فُلانًا وفُلانًا	أبو هريرة	١٥٢
اقْتُلُوهُ ـ ابن الأخطل ـ	أنس بن مالك	١٥٣
ذهبَ فرَسٌ له فأخَذَهُ العدُوُّ	عبد الله بن عمر	١٥٤
تكفَّلَ اللهُ لِمَنْ جاهَدَ في سبيلِهِ	أبو هريرة	١٥٥
واللهِ لاَ أَحْمِلُكُمْ وما عندِي ما أَحْمِلُكُمْ عليه	أبو موسى الأشعري	١٥٦
أصابَتْنَا مَجَاعَةٌ ليالِيَ خيبَرَ	عبد الله بن أبي أوفى	١٥٧
كانَ ﷺ إذا لمْ يُقَاتِلْ في أوَّلِ النَّهارِ انتظرَ حتَّى تهبَّ الأرواحُ	النعمان بن مقرن	١٥٨
نعم صلِيهَا	أسماء بنت أبي بكر	١٥٩
لَمَّا قَضَى الله عزَّ وجلَّ الخَلْقَ	أبو هريرة	١٦٠
بيْنَا أنَا عندَ البَيتِ بينَ النَّائمِ واليَقْظَانِ	مالك بن صعصعة	١٦١
إنَّ أحدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بطنِ أُمِّهِ أربَعِينَ يومًا	عبد الله بن مسعود	١٦٢
إنَّ الملائكَةَ تنزِلُ في العَنَانِ	عائشة	١٦٣
كُلُّ ذَاكَ يَأْتِي الْمَلَكُ أَحْيَانًا فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ	عائشة	١٦٤
كانَ رسولُ اللَّه ﷺ أجودَ النَّاسِ	عبد الله بن عباس	١٦٥
إذَا دَعَا الرَّجُلُ امرَأتَهُ إلى فرَاشِهِ فأبَتْ	أبو هريرة	١٦٦
إذا ماتَ أحدُكُمْ، فإنَّهُ يُعرَضُ عليهِ مقعَدُهُ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ	عبد الله بن عمر	١٦٧
يعْقِدُ الشَّيطانُ على قافِيَةِ رأسِ أحدِكُمْ	أبو هريرة	١٦٨
لو أنَّ أحدَكُمْ إذَا أتَى أهلَهُ	عبد الله بن عباس	١٦٩
إذَا طلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ فدَعُوا الصلاة حتَّى تَبْرُزَ	عبد الله بن عمر	١٧٠
يَأتِي الشَّيطانُ أحدَكُمْ فيقُولُ: مَن خلَقَ كذَا	أبو هريرة	١٧١

الحديث	الراوي	رقم الحديث
اطَّلَعْتُ في الجنَّةِ فرأيْتُ أكثرَ أهلِهَا الفُقراءَ	عمران بن حصين	١٧٢
أوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الجنَّةَ صُورَتُهُمْ على صُورَةِ القمَرِ ليلَةَ البَدرِ	أبو هريرة	١٧٣
إنَّ في الجنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّهَا مائَةَ عامٍ لا يَقْطَعُهَا	أنس بن مالك	١٧٤
الحُمَّى مِن فَوْرِ جهنَّمَ فأبْرِدُوها عنكُمْ بالماءِ	رافع بن خديج	١٧٥
نارُكُمْ جُزْءٌ مِن سبعِينَ جُزْءًا مِن نارِ جهنَّمَ	أبو هريرة	١٧٦
يُجاءُ بالرَّجُلِ يومَ القيامَةِ فيُلْقَى في النَّارِ	أسامة بن زيد	١٧٧
إذَا استَجْنَحَ اللَّيلُ فكُفُّوا صِبْيانَكُمْ	جابر بن عبد الله	١٧٨
إذَا دخلَ رمضانُ فُتِّحَتْ أبوَابُ الجنَّةِ	أبو هريرة	١٧٩
لو أنَّ أحدَكُمْ إذَا أتَى أهلَهُ قالَ: جنِّبْنِي الشَّيطانَ	عبد الله بن عباس	١٨٠
إذَا نُودِيَ بالصَّلاَةِ أدبرَ الشَّيطانُ وله ضُرَاطٌ	أبو هريرة	١٨١
هو اخْتِلاسٌ يَخْتَلِسُ الشَّيطانُ مِن صَلاةِ أحَدِكُمْ	عائشة	١٨٢
الرُّؤيَا الصَّالحَةُ مِن اللهِ	أبو قتادة	١٨٣
مَن قالَ: لا إلَهَ إلا اللهُ، وحْدَهُ لا شَرِيكَ لهُ،	أبو هريرة	١٨٤
أنتَ الَّذي تقُولُ واللهِ لأَصُومَنَّ النَّهارَ	عبد الله بن عمرو	١٨٥
أَحَبُّ الصِّيامِ إلى الله تَعالَى صِيامُ داوُدَ عليهِ السلان	عبد الله بن عمرو	١٨٦
المَسْجِدُ الحَرَام ـ أول مسجد وضع ـ	أبو ذر الغفاري	١٨٧
لم يتكَلَّمْ في المَهْدِ إلا ثلاثة	أبو هريرة	١٨٨
إنَّ رَجُلَ حضَرَهُ المَوتُ	حذيفة بن اليمان	١٨٩
كانَتْ بنُو إسرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأنبِيَاءُ	أبو هريرة	١٩٠
لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قبلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ	أبو سعيد الخدري	١٩١

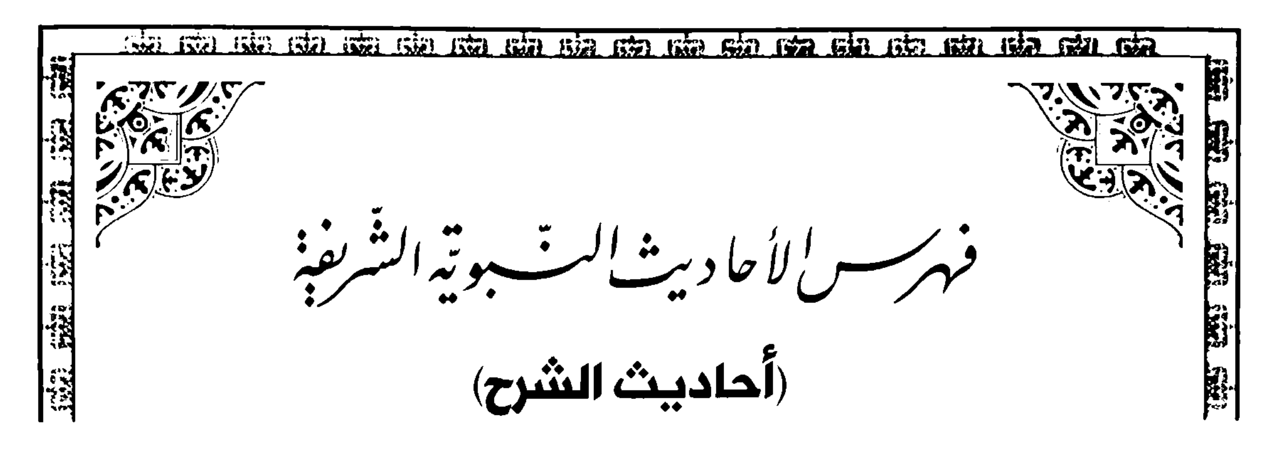
الحديث	الراوي	رقم الحديث
اذكُرُوا اسمَ اللهِ، ولْيَأكُلْ كلُّ رجلٍ ممَّا يليه	أنس بن مالك	٢١٢
مَنْ تصبَّحَ كُلَّ يوم سبعَ تمَراتٍ عَجْوَةً	سعد بن أبي وقاص	٢١٣
إذَا أكلَ أحدُكُمْ فلاَ يمسَحْ يدَهُ حتَّى يلْعَقَهَا	عبد الله بن عباس	٢١٤
أمَّا مَا ذكَرْتَ مِن أهلِ الكتابِ، فإنْ وجدْتُم غيرَهَا فلاَ تأكُلُوا فيها	أبو ثعلبة الخشني	٢١٥
ذبَحْنَا علَى عهدِ رسُولِ اللهِ ﷺ فرساً	أسماء بنت أبي بكر	٢١٦
يَنْهَى أنْ تُصْبَرَ بهيمَةٌ أو غيرُهَا للقَتلِ	عبد الله بن عمر	٢١٧
نَهَى النَّبيُّ ﷺ يومَ خيبرَ عن لُحُومِ الحُمُرِ	جابر بن عبد الله	٢١٨
نَهَى النَّبيُّ ﷺ عن أكْلِ كُلِّ ذِي نابٍ مِن السِّباعِ	أبو ثعلبة	٢١٩
هلَّا استَمْتَعتُم بإِهَابِها	عبد الله بن عباس	٢٢٠
أَلْقُوهَا ومَا حَوْلَهَا وكُلُوهُ ـ فأرة وقعت في سمن ـ	ميمونة بنت الحارث	٢٢١
إنَّ أوَّلَ ما نَبْدَأُ بهِ في يومِنَا هذَا أنْ نُصلِّيَ	البراء بن عازب	٢٢٢
ما لكِ أَنَفِسْتِ؟	عائشة	٢٢٣
إنَّ الزَّمانَ قدِ استَدَارَ	أبو بكرة	٢٢٤
إنَّ ناسًا يكرَهُ أحدُهُم أنْ يشرَبَ وهو قائمٌ	علي بن أبي طالب	٢٢٥
نَهَى النَّبيُّ ﷺ عن الشُّرْبِ مِن فَمِ السِّقَاءِ	أبو هريرة	٢٢٦
لن يُدْخِلَ أحَدًا عمَلُهُ الجنَّةَ	أبو هريرة	٢٢٧
الشِّفَاءُ فِي ثَلاثَةٍ	عبد الله بن عباس	٢٢٨
في الحَبَّةِ السَّودَاءِ شفَاءٌ مِن كُلِّ داءٍ	أبو هريرة	٢٢٩
لا عَدْوَى، ولا طِيَرَةَ	أبو هريرة	٢٣٠

الحديث	الراوي	رقم الحديث
فرأيتُ رسُولَ اللهِ ﷺ خرَجَ فِي حُلَّةٍ مُشَمِّرًا، فصَلَّى ركعَتَينِ إلى العَنَزَةِ	أبو جحيفة	٢٣١
لا يَنبَغِي هَذا للمُتَّقِينَ ـ الحرير ـ	عقبة بن عامر	٢٣٣
لعَنَ رسولُ اللهِ ﷺ المُتَشَبِّهِينَ مِن الرِّجالِ بالنِّساءِ	عبد الله بن عباس	٢٣٣
لَعَنَ اللهُ الواصِلَةَ والمُسْتَوْصِلَةَ	أبو هريرة	٢٣٤
هل تَدْرِي ما حَقُّ اللهِ علَى عِبادِهِ؟	معاذ بن جبل	٢٣٥
إنَّ مِن أكبرِ الكبائرِ أنْ يلعَنَ الرَّجلُ والدَيهِ	عبد الله بن عمرو	٢٣٦
إنَّ اللهَ خلَقَ الخَلْقَ	أبو هريرة	٢٣٧
مَن يَلِي مِن هذِهِ البَناتِ شَيئًا، فأحسَنَ إليهنَّ	عائشة	٢٣٨
لَلَّهُ أَرْحَمُ بعِبَادِهِ مِن هذِه بوَلَدِها	عمر بن الخطاب	٢٣٩
جعَلَ اللهُ الرَّحمَةَ مائَةَ جُزْءٍ	أبو هريرة	٢٤٠
ترى المُؤمنِينَ في ترَاحُمِهِمْ وتَوادِّهِمْ وتَعاطُفِهِمْ، كمَثَلِ الجَسَدِ	النعمان بن بشير	٢٤١
ما مِنْ مُسلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا	أنس بن مالك	٢٤٢
مَن لا يَرحمُ لا يُرحَمُ	جرير بن عبد الله	٢٤٣
ما زالَ جِبريلُ يُوصِينِي بالجَارِ	عائشة	٢٤٤
إلى أقرَبِهما منكِ بابًا	عائشة	٢٤٥
كُلُّ مَعرُوفٍ صدَقَةٌ	جابر بن عبد الله	٢٤٦
لأَنْ يَمتلِئَ جَوفُ أَحدِكُم قَيْحاً خيرٌ لهُ مِن أنْ يَمتلِئَ شِعراً	عبد الله بن عمر	٢٤٧
إنَّ الغادِرَ يُنصَبُ لهُ لِواءٌ يومَ القيامَةِ	عبد الله بن عمر	٢٤٨

الحديث	الراوي	رقم الحديث
تُحشرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً	عائشة	٢٦٧
يَعْرَقُ النَّاسُ يومَ القِيامَةِ حتَّى يذهَبَ عرَقُهُم في الأَرضِ سَبعِينَ ذِراعًا	أبو هريرة	٢٦٨
ما منكُمْ مِن أحَدٍ إلا وسَيُكَلِّمُه الله يومَ القِيامَةِ	عدي بن حاتم	٢٦٩
يُقالُ لأهَلِ الجنةِّ يا أهلَ الجنةِّ خُلودٌ لا مَوتَ	أبو هريرة	٢٧٠
يقولُ اللهُ تعالى لَهْوَنِ أَهلِ النَّارِ عَذابًا يومَ القِيامَةِ	أنس بن مالك	٢٧١
إنه لا يرُدُّ شَيئًا ـ النذر ـ	عبد الله بن عمر	٢٧٢
مَنْ أَكَلَ ناسِيًا وهو صائِمٌ	أبو هريرة	٢٧٣
ماتَتْ لنَا شاةٌ، فدَبَغْنَا مَسْكَهَا	سودة أم المؤمنين	٢٧٤
ابنُ أُختِ القَومِ منهُمْ	أنس بن مالك	٢٧٥
مَن ادَّعَى إلى غَيرِ أبيِهِ	سعد بن أبي وقاص	٢٧٦
لم يَبقَ مِن النبُّوَّةِ إلا المُبشِّرَاتُ	أبو هريرة	٢٧٧
مَنْ رَآنِي في المَنامِ فسَيَرانِي في اليقَظَةِ	أبو هريرة	٢٧٨
مَنْ رآنِي في المَنامِ فقَدْ رآنِي	أنس بن مالك	٢٧٩
بيْنا أنَا نائِمٌ أُتِيتُ بقَدَحِ لَبَنٍ	عبد الله بن عمر	٢٨٠
بينما أنَا نَائمٌ، رأيْتُ النَّاسَ يُعرَضُونَ عليَّ وعليهِمْ قُمُصٌ	أبو سعيد الخدري	٢٨١
إذَا اقترَبَ الزَّمانُ لم تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤيَا المُؤمِنِ	أبو هريرة	٢٨٢
مَنْ تحَلَّمَ بحُلْمٍ لم يرَهُ كُلِّفَ أنْ يعقِدَ بينَ شَعِيرَتَينِ	عبد الله بن عباس	٢٨٣
الرُّؤيَا الحسَنَةُ مِن اللهِ	أبو قتادة	٢٨٤
مَنْ رَأَى مِن أَمِيرِهِ شَيئًا يكرَهُهُ فلْيَصبِرْ علَيهِ	عبد الله بن عباس	٢٨٥

الحديث	الراوي	رقم الحديث
يَتَقارَبُ الزَّمانُ، ويَنقُصُ العمَلُ	أبو هريرة	٢٨٦
قومٌ يَهْدُونَ بغَيرِ هَدْيِي	حذيفة بن اليمان	٢٨٧
إذَا أنزَلَ اللهُ بقَومٍ عَذابًا	عبد الله بن عمر	٢٨٨
أذِّنْ في قَومِكَ يومَ عَاشُوراء	سلمة بن الأكوع	٢٨٩
يُجَاءُ بنوُحٍ يَومَ القِيامَةِ	أبو سعيد الخدري	٢٩٠
مَفاتِيحُ الغَيبِ خَمْسٌ	عبد الله بن عمر	٢٩١
يقولُ اللهُ تعالى: أنَا عِندَ ظنِّ عَبدِي بِي	أبو هريرة	٢٩٢
ألاَ تُصَلُّون	علي بن أبي طالب	٢٩٣
إنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعَالى إذَا أحَبَّ عَبدًا نادَى جبرِيلَ	أبو هريرة	٢٩٤
يقولُ اللهُ: إذَا أرَادَ عَبدِي أنْ يعمَلَ سيِّئةً	أبو هريرة	٢٩٥
قالَ اللهُ: أنَا عِندَ ظنِّ عَبدِي بِي	أبو هريرة	٢٩٦
إنَّ اللهَ يقولُ لأَهلِ الجنَّةِ	أبو سعيد الخدري	٢٩٧

❊ ❊ ❊



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

(أحاديث الشرح)

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
إذا كانَ أحدُكم يصلِّي فلا يبصقْ قِبَلَ وجهِه	عبد الله بن عمر	٤/ ٦٣
إذا كانَ إن شاءَ اللهُ في السَّنةِ الآتيةِ أصومُ التاسعَ	عبد الله بن عباس	٥/ ٢٧٩
إذا كانَ عندَ السَّحرِ يرسلُ اللهُ عزَّ وجلَّ من تحتِ العرشِ ريحاً عطرةً		٥/ ٣١٣
إذا كانَ يومُ القيامَةِ يُنظَرُ إلى صلاةِ العبدِ	أبو هريرة	١/ ١٧١
إذا كمُلَتْ تلك الأيَّامُ مع التَّطويرِ	عبد الله بن مسعود	١/ ٣٩٤
إذا لم يؤتَ بها على وجْهِهَا ـ الصلاة ـ	عبادة بن الصامت	٤/ ٢١٥
إذا ماتَ العالم ثُلِمَتْ في الإسلامِ ثُلْمَةٌ لا يسُدُّها	علي بن أبي طالب	١/ ٣٢٥
إذا ماتَ المرءُ، انقطعَ عملُهُ إلا من ثلاثٍ	أبو هريرة	٢/ ٣٣٥
إذا ماتَ المنافقُ استراحَ منه البلادُ والعبَادُ		٣/ ٣٠٠
إذا نامَ العبدُ وهو في الصَّلاةِ	أنس بن مالك	١/ ٣٧٥
إذا نزلَ عن المنبَرِ وأُقيمَتِ الصَّلاةُ رُبَّما سارَرَه أحدٌ من الصَّحابة فيُجاوِبُه	أنس بن مالك	٢/ ٦
إذا وُضِعَ العَشاءُ وأُقِيمتِ الصَّلاةُ فابدؤوا بالعَشاءِ	عائشة	٢/ ١٩٢
إذا وقعَ ماءُ الرَّجلِ في الرَّحمِ		١/ ٣٩٧
إذا وقعَتِ الحدودُ وصُرِّفَتِ الطُّرقُ	جابر بن عبد الله	١/ ٩
اذكُرْني ساعةً بعدَ الصُّبحِ	أبو هريرة	١/ ١٧٤، ٤٧٤
اذهبُوا بعبدِي إلى الجنَّة برحمتِي	جابر بن عبد الله	٢/ ١٢٤
اذهبُوا فإنَّ اللهَ قد عصَمنِي من النَّاسِ	عائشة	٣/ ٤٩٤
اذهبِي يا لا شيءَ	علي بن أبي طالب	٥/ ١٦٢

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
إنَّ اللهَ لا يقبـلُ عمـلَ امـرئٍ حتَّـى يكـونَ قلبُـهُ مع جوارِحِهِ	عثمان بن أبي دهرش	٢/ ٢٦٠، ٣/ ٤٥٦، ٤/ ٣٤٥، ٣٤٨
إنَّ اللهَ لا يملُّ حتَّى تملُّوا	عائشة	٥/ ١٥
إن اللهَ لا ينظرُ إلى صورِكم، ولكن ينظرُ إلى قلوبِكم	أبو هريرة	١/ ٢٤١، ٣/ ١٣٠، ٤/ ٥٧، ٣٦٩، ٥/ ٣٠٠
إنَّ اللهَ لمَّا أخذَ العهدَ على الجهَّالِ أن يتعلَّمُوا	علي بن أبي طالب	٤/ ٤٢٩
إنَّ اللهَ نهاكُم عن إضاعةِ المالِ	المغيرة بن شعبة	٥/ ١٨١
إنَّ اللهَ وترٌ، يحبُّ الوِتْرَ	علي بن أبي طالب	٢/ ٢٠٤
إنَّ اللهَ يبغضُ العفريتَ النِّفريتَ	أبو عثمان النهدي	٥/ ١٨٤
إنَّ الله يحبُّ الملحِّينَ في الدُّعاءِ	عائشة	٤/ ١٠٢
إنَّ الله يحبُّ أن تُؤتى رُخَصُه	عبد الله بن عباس	١/ ١٨٨
إنَّ الله يحفَظُ الرَّجلَ الصَّالحَ في أهلِه ودويراتٍ من جيرانِه	جابر بن عبد الله	٥/ ٢٧١
إنَّ اللهَ يعاقبُ العاقلَ يومَ القيامةِ ما لا يعاقبُ الأمِّيَّ	عبد الله بن عمر	٣/ ٢٤١
إنَّ الله يقبلُ توبةَ العبدِ ما لم يُغَرْغِر	أبو هريرة	٤/ ٢٦٦
إنَّ اللهَ يقبلُ توبةَ عبدِه المؤمنِ ما لم يغرغرْ	عبد الله بن عمر	٤/ ١١٧، ٥/ ١٢٦
إنَّ اللهَ يمهلُ الظَّالمَ حتَّى إذا أخذَهُ لم يفلتْهُ	أبو موسى الأشعري	٣/ ٤٦٠
إنَّ اللهَ ينهَاكُم عن إضَاعةِ المالِ	المغيرة بن شعبة	٣/ ٩٧
إن الماءَ يُسبِّحُ في جوفِه ما بقيَ في جوفِه	الحسن البصري	٥/ ١٣
إنَّ المرءَ إذا نكحَ ولم يذكرِ الله تعالى		٤/ ٢٠٧

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
إنَّ والديهِ يتوَّجان يومَ القيامةِ تاجينِ من ذهبٍ - قارئ القرآن -	معاذ الجهني	٤/ ١٥٠
إنَّ وقتَ الفتنِ بطنُ الأرضِ خيرٌ من ظهرِها	أبو هريرة	٤/ ٤٥٨
إن يخرجْ وأنا فيكُم فأنا أكفيكُمُوه	النواس بن سمعان	٥/ ٢٦٧
إنَّ يومَ القيامةِ تُسأَلُ الشَّاةُ القرناءُ: لِمَ نَطَحَتِ الجمَّاءَ	أبو هريرة	٤/ ٥٢٧
إنَّ يومَ القِيامةِ يُنادِي منادٍ: مَن له على اللهِ حقٌّ فليقمْ	أنس بن مالك	٥/ ١٥
أنا ابنُ الذَّبيحَينِ	معاوية بن أبي سفيان	٢/ ٤٠٨
أنا أخشاكُم للهِ، وأعلمُ بما أَتَّقي	عائشة	٤/ ٤٥٧
أنا أغنى الشُّركاءِ	أبو هريرة	٢/ ٣٢، ٤/ ٣٢٦، ٥/ ١٥٤
أنا أغنَى الشُّركاءِ	أبو سعد بن أبي فضالة الأنصاري	١/ ٣٤٨
أنَا اللهُ لا إلهَ إلا أنَا	أبو أمامة	١/ ٤٢٢
أنا النَّبيُّ لا كذِب	البراء بن عازب	٢/ ٤٠٨، ٤/ ٢٣
أنا أمانٌ لأصحابي ما دمتُ فيهم	أبو موسى الأشعري	٤/ ١٠٤
أنا أولى النَّاسِ بعيسى	أبو هريرة	٤/ ٤٥
أنا جليسُ منْ ذَكَرَني	علي بن أبي طالب	٢/ ٢١٩، ٥/ ٢٩٩
أنا جليسُ مَن ذكرَني	أبو هريرة	٣/ ٤٣٤
أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ يوم القيامة ولا فخرَ		٤/ ٧٠
أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فخرَ	أبي بن كعب	٤/ ٤٦
أنا على علمٍ من علمِ اللهِ لا تعلمُه أنتَ	عبد الله بن عباس	٥/ ٢٥
أنا عند ظنِّ عبدي بي	واثلة بن الأسقع	٤/ ٣٣٠، ٢٥٨

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
إنَّك تدخلُ الجنَّة حَبْواً	عائشة	٤/ ١٦٥
إنَّك لا تُطيقُ ذلك	عبد الله بن عمرو	١/ ١٦٦
إنَّكم تختصِمونَ إليَّ	أم سلمة	٣/ ٥٩، ٤٠٩
إنَّكم طعنتُم فيه وفي ولايةِ أبيهِ قبلُ	عبد الله بن عمر	١/ ٦٦
إنكم لن تضلُّوا ما تمسَّكْتُم بهما	أبو سعيد الخدري	٤/ ٤٣٠
إنَّما الأعمالُ بخواتيمِها	علي بن أبي طالب	١/ ٢٤٨
إنَّما الدُّنيا لأربعةِ نفرٍ	أبو كبشة الأنماري	٢/ ٣٣٩
إنما الصَّبرُ عندَ الصَّدمةِ الأولى	أنس بن مالك	٤/ ١٩٨
إنَّما العلمُ بالتعلُّم	أبو الدرداء	١/ ١٠٨، ٣/ ٤٦٥
إنَّما الماءُ مِن الماءِ	أبو أيوب الأنصاري	١/ ٣٤١
إنَّما المساجدُ لِمَا بُنِيَتْ لهُ	بريدة	٤/ ٧
إنَّما أنا قاسمٌ واللهُ يُعطِي	معاوية بن أبي سفيان	١/ ٢٥٦، ٥/ ٥٣، ٢٣٠، ٢٦٠
إنما أُنسَى أو أُنَسَّى لأَسُنَّ		١/ ٤٥٣
إنَّما بُعِثتُ لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ	أبو هريرة	٥/ ٦٢
إنَّما قعدتُ لئلَّا يُكتَبَ عليكم فلا تطيقون	عائشة	٤/ ٣٠٢
إنَّما كانَتْ بيعتُهُ لهنَّ بالقولِ لا باليدِ	عائشة	١/ ٦٨
إنَّما نهيتُكُم من أجلِ الدَّافَّة	عائشة	٢/ ١٦٩
إنَّما هو خيرٌ تقدِّمُونَه إليه	أبو هريرة	٥/ ١٢٨
إنَّه إذا أمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بالمجرمين أن يُقذَفوا في النَّارِ		٥/ ٣١٠

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
إنَّه أُوحِي إليَّ أن لا يفخرَ بعضُكم على بعضٍ	عياض بن حمار	٥/ ٩٠
إنَّه حرامٌ على ذكورِ أمَّتي ـ الحرير ـ	علي بن أبي طالب	٤/ ٤٨٦
إنَّه رُفِعَ لي بيتُ المقدسِ	جابر بن عبد الله	٤/ ٩٧
إنَّه شطرُ الإيمانِ ـ الطهور ـ	أبو مالك الأشعري	١/ ٤٤٠
إنَّه شيطانٌ ـ الَّذي يمرُّ بين السُّترةِ والمصلي ـ	أبو سعيد الخدري	٤/ ٤٨٣
أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلامُ أسقطَ آيةً من سورةِ الملكِ		١/ ٤٥٥
أنَّه لا يهتزُّ العرشُ إلا منيٍّ حرامٍ		٢/ ٣٢٢
أنَّه لم يرَ أحقرَ منه، ولا أذلَّ منه في يومِ عرفَة	العباس بن مرداس	٤/ ٢١٧
إنَّه له وِجاءٌ ـ الصوم ـ	عبد الله بن مسعود	٣/ ٣٤٠
إنه لَيُغانُ على قلبِي فأستغفِرُ اللهَ	الأغر المزني	١/ ٥٠٦
إنَّه مثلُ صاحبِ الإبلِ المعقَّلةِ ـ حامل القرآن ـ	عبد الله بن عمر	٢/ ٢٤٠
إنَّه يخرجُ أوَّلاً منْ كانَ في قلبِهِ مثقالَ حبَّةٍ منَ الإيمانِ	أنس بن مالك	٢/ ١٠٦
أنَّه يركَعُ ركعتَي الفَجرِ ثم يضطجِعُ ما شاءَ الله	عائشة	٢/ ٤٩
أنَّه يُنصبُ عند استِه	أبو سعيد الخدري	٥/ ٤٧
إنَّه يَنفِي الذَّنوبَ ـ قيام الليل ـ		٤/ ١٤٥
إنَّها أواني أهلِ الجنَّةِ	أبو هريرة	٤/ ٤٨٨
إنها تجبُّ ما قبلَها ـ التوبة ـ		٣/ ٢٦٠
إنَّها ترغيمٌ للشَّيطانِ ـ السَّجدتين اللَّتين للسَّهو ـ		٤/ ٢٢٠
إنها تعجيلٌ لأحدِ الدَّارَينِ	عائشة	٢/ ٢٩٤

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
الخازنُ الذي يُعطِي ما أُمرَ بِهِ طيِّبةً بِهِ نفسُهُ أحدُ المتصَدِّقِينِ	أبو موسى الأشعري	٢/ ٣٥٤
خاطبُوا النَّاسَ على قدْرِ عُقولِهِم	عبد الله بن عباس	٢/ ٨٧، ٥/ ٣٣١
الخالُ أحدُ الأبوينِ		٥/ ١٨٦
خذوا عنها شَطْرَ دينكم ـ عائشة ـ	أنس بن مالك	١/ ٣٤٠، ٣/ ١٧٤، ٢٥٨
خذُوا لي ماءً من سبْعِ قِرَبٍ لم تحلَّ بعدُ واسكبُوهُ عليَّ	عائشة	٤/ ١٧٩
خُذِي أنت وبَنِيكِ ما يكفِيكِ بالمعروفِ	عائشة	٢/ ٣٥٨
خرَجَ سَرْعانُ الناسِ	أبو هريرة	٢/ ١٣٦
خرجَ ﷺ مرَّةً إلى غزوةٍ من غزواتِهِ		٤/ ٣٨١
خرجْنَا معَ رسولِ اللهِ ﷺ عامَ حجَّةِ الوداعِ	عائشة	٢/ ٤٢٠
الخطأُ والعَمْدُ في أموالِ النَّاسِ سواءٌ		٢/ ٣٧١، ٥/ ١٧٧
خِفتُ أن تُفرَضَ عليكم فلا تُطيْقُوا	عائشة	٢/ ٥٨
خِفتُ أن ينزغَ الشَّيطانُ في قلبكَ شيئاً	صفية بنت حيي	٥/ ٦٤
خلقَ الله الماءَ طهوراً	أبو سعيد الخدري	٢/ ٤٣٤
الخَلْوةُ عبادةٌ		١/ ١٨
خمسُ صلَواتٍ في اليومِ واللَّيلة	طلحة بن عبيد الله	١/ ١٦٤
خيرُ الأعمالِ ما تقدَّمَتْه النيَّةُ	عمر بن الخطاب	١/ ٢٤٢
خيرُ العملِ ما تقدَّمَتْهُ النيَّةُ	عبد الله بن عمر	٢/ ١٣٨، ٣/ ٥٠٧، ٥/ ٧، ٢٩
خير القرُونِ قرنِي	عبد الله بن مسعود	١/ ٩٣، ١٩٧، ٢/ ١٧٣، ٣/ ٢٣٤

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
الخيرُ كلُّه بحذافيرِهِ في الجنَّةِ	عوف بن مالك الأشجعي	١/ ٣٦٥
خيرُ لباسِكُم البياضُ	عبد الله بن عباس	٥/ ١٤٠
الدَّالُّ على الخيرِ كفاعلِه	أنس بن مالك	٥/ ٩، ١٠
الدَّالُّ عَلى الخَيرِ كفَاعِلِهِ	أبو مسعود	٣/ ٣٦٧
داووا مرضَاكُم بالصَّدقةِ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٥٠٣
الدُّعاءُ جندٌ من جنودِ اللهِ	نمير بن أوس	٣/ ٥٠٠
دعاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ مَن أجابَهُم إليهَا قذفُوهُ فيها	حذيفة بن اليمان	٣/ ٤٧
دعُوهُ حتى تهُبَّ الأرواحُ، ويدعُو لكُم إخوانُكُم المؤمنُونَ	النعمان بن مقرن	٣/ ٤١١
دعوها ذميمةً	يحيى بن سعيد	٤/ ٤٧٦
الدِّينُ النَّصِيحةُ	تميم الداري	٣/ ٤٦٣
الذِّكرُ الخفيُّ يفضلُ الجليَّ بسبعينَ درجةً	عائشة	٥/ ٣٠٠
ذكرُ اللهِ عندَ أمرِه ونهيِهِ خيرٌ من ذكرِه باللِّسانِ		٥/ ١١٩
ذِكْرُ النِّعمِ شكرٌ	النعمان بن بشير	٣/ ١٨
ذلك صريحُ الإيمانِ	أبو هريرة	١/ ١٢٢، ٤/ ١٦١، ٣٤٧
الذَّهبُ بالذَّهبِ	أبو بكرة	٣/ ٢٤
الَّذي أخرجَكَ أخرجَنِ		٣/ ٣٧
الذي أمشاهُم في الدُّنيا على أقدامِهِم	أنس بن مالك	٤/ ٣٤
الَّذي ينامُ على طهارةٍ روحَهُ تسجدُ بين يدي مَولاهُ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤/ ٣٣٨
رأسُوا بغيرِ عِلمٍ	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٣٣٤

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
الصَّلاة أوَّلَ ميقَاتِها	أم فروة	٣/ ٣٢٨
الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم	أبو محذورة	٢/ ٧٤
صلةُ الرَّحمِ تزيدُ في العمرِ	أبو سعيد الخدري	٤/ ٥٠٦
صلُّوا على صاحبِكُم	أبو هريرة	٣/ ١٥١
صلى رسول الله على صبيٍّ ودعا له بأنْ يُعافيهِ الله من فتنةِ القبرِ	أنس بن مالك	١/ ٢٨٩
ضيِّقوا عليهنَّ الطُّرُقِ	أبو أسيد الأنصاري	٣/ ٢١٤
طلبُ العلمِ فرضٌ على كلِّ مسلمٍ	أنس بن مالك	٤/ ٤٢٩
طلبُ العلمِ فريضَةٌ	أنس بن مالك	١/ ١٧٠، ١٩٢، ٢٣٣، ٢/ ٥٣
الطُّهورُ شطرُ الإيمانِ	أبو مالك الأشعري	٤/ ٢١٦
طُوبى لِمن جعلَ همَّه همًّا واحداً		٤/ ١٢٩، ٤١٦
طُوبى لِمَن شغلَهُ عيبُهُ عن عُيوبِ النَّاسِ	أنس بن مالك	٤/ ٣٦٠
طُويتْ كالثَّوبِ الخَلَقِ ـ الصلاة غير المقبولة ـ	عبادة بن الصامت	١/ ٤٤٦
العالمُ والمتعلِّمُ شرِيكانِ في الأجرِ	أبو أمامة	١/ ٣٣٧
عائشة ـ أيُّ النِّساءِ أحبُّ إليك؟ ـ	عمرو بن العاص	٣/ ١٧٣
عبدِي المؤمن	أبو هريرة	٥/ ٣١٥
عُرِضَتْ عليَّ أجورُ أمَّتي	أنس بن مالك	١/ ٤٢٧
عُصْفورٌ من عَصَافيرِ الجنَّة	عائشة	١/ ٤٠٦، ٢/ ٣٢٤
علمٌ لا ينفعُ وجَهَالةٌ لا تَضُرُّ ـ علم الأنساب ـ	أبو هريرة	٥/ ٢٣٧
علماءُ أمَّتي كأنبياءِ بني إسرائيلَ		٤/ ٢٦٨، ٢٦٩

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ	عبد الله بن عباس	٢/ ٣٦٠، ٣/ ١١٨، ٣٨٤، ٤/ ٤٤٣، ٤٨٣، ٥/ ٨٩، ٩٢
لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالقِ	علي بن أبي طالب	٥/ ٢٤٦
لا غيبةَ في فاسقٍ	حكيم بن معاوية	٤/ ٢٧٧، ٤٢٢
لا كرْبَ على أبيكِ بعدَ اليومِ	أنس بن مالك	١/ ٢٨٨
لا نبيَّ بعدِي	سعد بن أبي وقاص	٢/ ٤٦٨
لا نذرَ في معصيةٍ	عمران بن حصين	٥/ ١٦٥
لا نذرَ فيما لا تملكِينَ	عمران بن حصين	٣/ ٤٦٨، ٤٦٩
لا نذرَ فيما لا يملكُ	ثابت بن الضحاك	٥/ ١٦٦
لا نومَ في الصَّلاةِ	عبد الله بن عباس	١/ ٣٧٦
لا يبقَى العدلُ بعدِي إلا يسيرًا	معقل بن يسار	٢/ ٩٢
لا يبقَى بعدِي مِن النُّبوَّةِ إلا المبشِّراتُ	عائشة	٥/ ١٩٤
لا يبلغُ أحدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتَّى يأمنَ جارُه بوائقَه	عبد الله بن عمر	٥/ ٢٠
لا يبلغُ أحدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتَّى يُحِبَّ لأخيهِ ما يُحِبُّ لنفسِه	أنس بن مالك	٣/ ١٥٦
لا يجتمعُ في جوفِ امرئٍ غبارٌ في سبيلِ اللهِ ودخان جهنم	أبو هريرة	٢/ ١١٠
لا يجلسْ أحدُكُم في بيتِه متَّكِئًا على أريكَتِهِ	المقدام بن معدي كرب	٣/ ٤٠٠
لا يحِلُّ دمُ امرئٍ مُسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ	عثمان بن عفان	٣/ ٤٠٨
لا يَحِلُّ مالُ امْرِئٍ مُسلمٍ إلا عن طيبِ نَفْسٍ منهُ	حنيفة الرقاشي	٢/ ٣٥٠، ٣٥٢، ٤/ ٤٢٣

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
لا يختلسُ الخلسةَ حينَ يختلسُهَا وهو مؤمنٌ	أبو هريرة	١/ ٥٠، ١٢٤
لا يزالُ الرجلُ يتحرَّى الكذِبَ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٣١٨
لَا يزَالُ العَبدُ في صلاةٍ ما دامَ ينتَظِرُ الصَّلاةَ	أبو هريرة	١/ ٤٨٠، ٥٠٣، ٣/ ٥٠١
لا يزالُ العبدُ يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتَّى أحبَّه	أبو هريرة	١/ ١٧١، ٣٥١، ٤١٣
لا يزني الزَّانِي حينَ يزنِي وهو مؤمنٌ	أبو هريرة	٣/ ٢٦٩، ٤/ ١٥، ٤٤٧
لا يسبُّ الرَّجلُ أباه	عبد الله بن عمرو	٤/ ٤٣٥
لا يسلمُ منها إلا من يكونُ حِلساً من أحلَسِ بَيتِه	عبد الله بن مسعود	٥/ ٢٥٥
لا يُصَلِّ أحدُكُم وهو يُدَافعُ الأخبَثَينِ	عائشة	٢/ ١٦٣
لا يُصَلِّيَنَّ أحَدٌ العَصرَ إلا في بني قُرِيظةَ	عبد الله بن عمر	١/ ١٩٥
لا يَغرِسُ رجلٌ مسلمٌ غرساً ولا زرعاً	جابر بن عبد الله	٥/ ١٠
لا يقبَلُ اللهُ صدقةً مِنْ غُلولٍ	أسامة بن عمير الهذلي	٤/ ١٤٥
لا يقضِي القاضِي حين يقضِي وهو غضبَانٌ	أبو بكرة	١/ ٢٥٨، ٤١٧، ٣/ ٣٨٥
لا يكنْ أحدُكم إمَّعةً	حذيفة بن اليمان	١/ ١٠٥
لا يمنعْ أحدُكُم جارَهُ رِفدَهُ		٤/ ٤٤٣
لا يُنالُ ما عند اللهِ إلا بطاعةِ الله	عبد الله بن مسعود	١/ ١٩٩، ٣/ ٥٣، ٤/ ٢٨٤
لا يُنَالُ ما عندَ اللهِ إلا بطاعةِ اللهِ	أبو أمامة	٣/ ٣٩٥
لا ينقصُ مالٌ من صدقةٍ	أبو هريرة	٥/ ٢٥٢
لا، اقدرُوا للصَّلاةِ قدرَهَا	النواس بن سمعان	٢/ ٤٨٠
لا، إلَّا أن تطوَّعَ	طلحة بن عبيد الله	٢/ ١٨٦

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
لم يَزدَدْ من اللهِ إلا بُعداً	عبد الله بن عباس	٥/ ٢٩٧
لم يفضلْكُم أبو بكرٍ بصومٍ ولا بصلاةٍ	بكر بن عبد الله المزني	٣/ ٣٢١
لم يُوحَ إليَّ في فراشِ إحداكُنَّ إلا في فراشِها	عائشة	١/ ٤٦٩، ٣/ ١٧٣، ٢٥٨
لمَّا قضى اللهُ الخلقَ	أبو هريرة	١/ ٨١
لموضعُ سوطٍ في الجنَّةِ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها	سهل بن سعد الساعدي	٤/ ٥٢٦
لن تجتمعَ أمَّتي على ضلالةٍ	أنس بن مالك	١/ ٣٣٢
لن تجتمعَ أمَّتي على ضلالةٍ	عبد الله بن عمر	٤/ ٣٢١
لن تَضِلُّوا ما تمسَّكتُم بهمَا		٢/ ٣٣٥
لن تمُوتَ نفسٌ حتى تستكمِلَ رزقَها	جابر بن عبد الله	١/ ٢٧٢، ٤٠٣
لنْ يتقرَّبَ إليَّ المتقرِّبونَ بأحبَّ أداءِ ما افترَضْتُ عليهم	أبو هريرة	١/ ١٧٨، ٢/ ٢٢، ٤/ ٢٣٣، ٥/ ٣٠٢
لن يُدخِلَ أحداً عملُه الجنَّةَ	أبو هريرة	١/ ٢٢٧، ٢/ ١٣٠، ٤٩٢، ٤٨٣، ٣/ ٢٥٠، ٥/ ٢٥٣
لَنْ يؤدِّبَ أحدُكُم ولدهُ	جابر بن سمرة	٢/ ١٥٤
اللهُ أعلمُ بما كانُوا عاملينَ	عبد الله بن مسعود	١/ ٤٠٥
اللهُ أعلمُ بمَا كانوا عامِلينَ	أبو هريرة	٢/ ٣٢٥
اللهَ تعالى جعلَ الرَّحمةَ في مائةِ جزءٍ	أبو هريرة	٣/ ٥١٤
لهُ منَ الأجرِ مثلُ مَن تصدَّقَ بمقدَارِ الطَّعامِ	عائشة	٢/ ٣٥٠
اللَّهمَّ أبدلْ لنا خيراً منه	عبد الله بن عباس	٥/ ١٧٤
اللهمَّ اجعلْ نظرِي عبرةً	ابن عائشة	٣/ ٨٦

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
اللهمَّ اجعلنِي مِفْتاحاً للخيرِ	أنس بن مالك	٥/ ٢٦١
اللهمَّ أحيني ما كانتِ الحياةُ زيادةً لي من كلِّ خيرٍ	عمار بن ياسر	٤/ ٤٥٨
اللهمَّ أنتَ الشَّافي	أنس بن مالك	٣/ ٦٨
اللَّهمَّ إنِّي أسألُك باسمِك الأعظمِ	عبد الله بن مسعود	٤/ ٨٥
اللَّهمَّ إني أعوذُ بكِ من عذابِ جهنَّم	أبو هريرة	٥/ ٢٥٤
اللَّهمَّ إنِّي ظلمْتُ نفسِي ظلماً كثيراً	أبو بكر الصديق	١/ ١٢١
اللَّهمَّ هل بلَّغْتُ		١/ ٩٥، ٩٩
لو أدركَ رسولُ الله ﷺ ما أحدَثَ النِّساءُ لَمنعَهُنَّ المساجِدَ		٢/ ٥٣
لو أنَّ امرأةً مِن نساء أهلِ الجنَّة اطَّلعَتْ إلى أهلِ الأرضِ	أنس بن مالك	٤/ ١٦٨، ١٧٢
لو أنَّ أهلَ النَّار وجدُوا مثْلَ نارِكُم هذِه لقَالُوا فيها		٤/ ١٨٢
لو أنَّ رجلاً من أهلِ الجنَّةِ اطلَعَ فبدَا سِوَارُه لَطَمَسَ ضوءَ الشَّمسِ	سعد بن أبي وقاص	٤/ ١٦٨
لو أنَّ لابنِ آدمَ واديَيَنِ مِنْ ذهبٍ	أنس بن مالك	٢/ ١١٩
لو توكَّلْتُم على اللهِ حقَّ توكلِّه	عمر بن الخطاب	١/ ٢٧٣، ٣/ ٣٣
لو خشعَ قلبُه لخشعَت جوارحُه	أبو هريرة	٤/ ٧٩
لو سَلكُوا جُحرَ ضَبٍّ لسلكتُمُوه	أبو سعيد الخدري	١/ ٢٥٨
لو شئتَ أنْ تعدَّ حروفَها لعدذْتَها ـ قراءة رسول الله ـ	عائشة	٤/ ٣٤٠
لو صمْتُم حتَّى تكونُوا كالأوتَارِ		٢/ ١٩٠
لو كانت الدُّنيا تساوي عند اللهِ جناحَ بعوضةٍ	سهل بن سعد	٣/ ٢٢٣، ٥/ ١٦٢

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
لو كنتُ متَّخذًا خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكرٍ خليلاً	أبو سعيد الخدري	٣/ ١٤، ٢٥٩
لو كنتُ معجِّلاً عقوبةً	المنتجع	١/ ٢١٧، ٣/ ٢٤٧، ٤/ ٨٢
لو لم تُذنِبُوا لأتى اللهُ بقومٍ يذنبُونَ ويستغفرُونَ	أبو هريرة	٤/ ٥٢
لو لم تُذنِبُوا الخِفْتُ عليكُم ما هو أشدُّ وهو الإعجابُ	أنس بن مالك	٣/ ١٧٨
لو لم تكُنْ إلا النَّجاةَ من النَّارِ لكانَ فوزاً عظيماً		٢/ ٢٣، ١٢٠، ١٢١
لو لم يكنْ إلا النَّجاةُ مِن النَّار فقد فازَ		١/ ٢٦٣
لو وُزِنَ خوفُ المؤمنِ ورجاؤُه لاستويا	مطرف	٣/ ٣٥٢، ٤/ ٨٢، ٢٦٥
ليسَ الزُّهدُ بتحريمِ الحلالِ	أبو ذر الغفاري	٤/ ٣٦٨، ٥/ ١١، ١٨٠
ليسَ الغِنَى بكثرَةِ العَرَضِ	أبو هريرة	٤/ ١٦٤
ليس بعدَ الدُّنيا دارٌ إلَّا الجنَّةُ أو النَّارُ	رجل من الصحابة	٥/ ٣٣٢
ليسَ بعدَ الدُّنيا من دارٍ إلا الجنَّةَ أو النَّارَ	الحسن بن البصري	٤/ ٢٣١
ليس في السَّماواتِ ولا في الأرضِ موضعُ شبرٍ إلا وملكٌ واضعٌ جبهتَه هناكَ ساجدٌ	أبو ذر الغفاري	٤/ ٤٩
ليسَ لعرْقٍ ظَالمٍ حقٌّ	سعيد بن زيد	٥/ ٦
ليسَ للمرءِ مِن صلاتِهِ إلا ما عقلَ منها		٤/ ٣٤٩
ليسَ منَّا مَن لم يتغنَّ بالقرآنِ	أبو هريرة	٤/ ٣٤٢
ليُعزِّي المسلمِينَ في مصائبِهم المصيبةُ بي	عبد الله بن عمر	١/ ٢٨٧
لئِنْ قدَرَ الله عليَّ فليعذِّبني عذابًا شديدًا	أبو هريرة	٤/ ٢٦٣
ما أبقَيتَ لأهلِك	أبو بكر الصديق	٣/ ١١٥
ما اتَّقى المرءُ بِهِ عِرضَهُ كُتِبَ لهُ صَدقةٌ	جابر بن عبد الله	٢/ ٣٥٢

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
ما خُيِّرَ رسولُ اللهِ ﷺ بينَ أمرينِ إلا اختارَ أيسرَهُما	عائشة	١/ ٣٨٤، ٢/ ٤٣٦
ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ استكملَ صيامَ شهرٍ قطُّ إلَّا رمضانَ	عائشة	٤/ ٤٢٦
ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صلَّى صلاةً لغَيرِ مِيقاتِها	عبد الله بن مسعود	٢/ ٤٩
ما زالَ جبريلُ يوصينِي بالجارِ حتَّى ظننتُ أنَّهُ سيورِّثُهُ	عبد الله بن عمر	٤/ ٤٤٣
ما سلكْتَ فجًّا إلا سلكَ الشَّيطانُ فجًّا غيرَ فجِّكَ	سعد بن أبي وقاص	٤/ ١٤٣
ما صنعتَ في عهدِي	حبان بن أبي جبلة	٥/ ٢٨٢
ما طلعَتْ شمسٌ إلا وبجنْبَتَيها مَلَكانِ	أبو هريرة	٢/ ٢٢٩
ما على أحدِكم لو اتخذَ ثوبينِ لجمعتِهِ	عبد الله بن سلام	١/ ٤٢٥
ما عملَ آدميٌّ عملاً في يومِ النَّحرِ أفضلُ مِن إراقةِ الدَّمِ	عائشة	٢/ ٥١٦
ما عملَ آدميٌّ عملاً يومَ النَّحرِ أعظمَ من إراقةِ الدَّمِ	عائشة	٤/ ٤١١
ما عَمِلَ آدميٌّ من عمَلٍ أنجَى لهُ مِن عذابِ اللهِ	معاذ بن جبل	٤/ ١٤٩، ٢٣٦
ما فضلَكُم أبو بكرٍ بصلاةٍ ولا بصيام		٤/ ٢٩
ما فضَلَكُم أبو بكرٍ بكثْرةِ صومٍ ولا صلاةٍ	بكر بن عبد الله المزني	١/ ٢١٢، ٣٠٦، ٢/ ١٣١، ٢٨٣، ٣/ ٢٥٩، ٤/ ٢٨٩، ٣٠٤، ٥/ ٢٩٥
ما كانَ الرِّفقُ في شيءٍ إلا زانَه	أنس بن مالك	٣/ ٤٤٦
ما كانَ الرِّفقُ في شيءٍ إلا زانَهُ	عائشة	٤/ ٣٨٩، ٥/ ٣٧
ما كان قومٌ على هدًى فضَلُّوا	أبو أمامة	١/ ٩٢
ما لي أراكُم عنها معرضينَ	أبو هريرة	٤/ ٤٤٢

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
مَن بلَّغَ عنِّي حديثاً واحداً يُقيمُ به سُنَّةً	عبد الله بن سلام	٣/ ١٦٥
مَنْ تركَ شيئاً للهِ عوَّضَه اللهُ خيراً منه	عبد الله بن عمر	١/ ٢٢٤
من تشبَّهَ بقومٍ فهو منهم	عبد الله بن عمر	١/ ٤٤١، ٤/ ٤٠٣
مَن تصبَّحَ بسَبْعِ تمراتِ عَجْوةٍ	سعد بن أبي وقاص	٢/ ٢٠٤
مَن تواضَعَ للهِ رفعَه اللهُ	أبو هريرة	٤/ ٦٤
مَن جاءَ بهنَّ لم يضيِّعْ منهنَّ شيئاً استخفافاً بحقِّهنَّ	أبو هريرة	٢/ ١٣٠
مَن جرَّ إزارهُ خُيَلاءَ لا ينظرُ الله إليه يومَ القيامة	عبد الله بن عمر	٤/ ٢٩٧
مَنْ جمعَ مالاً من تهاوشٍ أذهبَه اللهُ في نهابِرَ	أبو سلمة الحمصي	٥/ ١٦٩
مَن حاولَ أمراً بمعصيةٍ	عبد الله بن بسر المازني	٣/ ٥٤
من حقِّ المؤمنِ على المؤمنِ أن يبرَّ قسمَهُ	عبد الله بن عمر	٢/ ٢٧٥
من خافَ اللهَ، خوَّفَ اللهُ منه كلَّ شيءٍ	واثلة بن الأسقع	٥/ ٣١٢
مَنْ خرجَ إلى المسجدِ ليعلِّمَ خيراً	أبو أمامة	١/ ٢٦٤
من دخلَ يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطبُ	جابر بن عبد الله	٢/ ١٧١
مَن دَعا إلى هُدًى فلهُ أجرُهُ	أبو هريرة	١/ ٤٨٨
مَن ذكَرَني في نفسِه ذكَرتُه في نفسِي	أبو هريرة	٢/ ٣٥، ٢١٨، ٤/ ٨٧، ٥/ ١٢٠
مَن رآني في المنَامِ فقد رآني	أبو هريرة	١/ ٢٩١
مَنْ رأى منكُمُ امرأةً تعجبُهُ	جابر بن عبد الله	٢/ ٥٠٨، ٤/ ١٣٢
مَن رُزِقَ من بابٍ فليلزَمْه	أنس بن مالك	٢/ ١٢٢، ٢٤٧، ٣٧٥، ٤/ ٣١٠، ٣٣٥
من ركبَ البحرَ في ارتجاجِهِ	زهير بن عبد الله	١/ ٤١٠

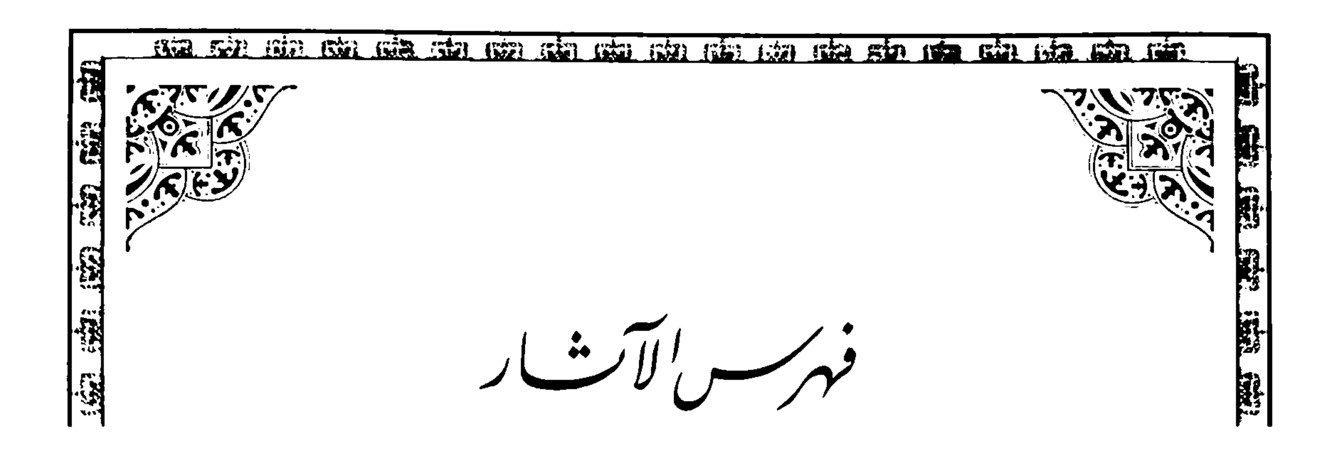
الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
نصفهُ في اليمِّ ونصفهُ في البرِّ	عبد الله بن عمر	٤/ ٢٦٦
النَّصيحةُ للهِ ولرسُولِه	تميم الداري	٣/ ٤٨١
النَّضْحُ طهورٌ لما شُكَّ فيهِ	مالك بن أنس	١/ ٣٨٢
نعم ـ الاستئذان على الأم ـ	عطاء بن يسار	٤/ ٣٦٠
نعم ـ الكذب على الزوجة ـ		٣/ ٢٧٦
نِعمَ الرَّجلُ العالِمُ	علي بن أبي طالب	١/ ٣٣٤
نِعمَ الرَّجلُ لو كان يقومُ اللَّيلَ	عبد الله بن عمر	٢/ ١٩، ٣/ ٧
نِعْمَ الرَّجلُ لو كانَ يقومُ اللَّيلَ	عبد الله بن عمر	٣/ ١٧٥
نِعمَ النِّساءُ نساءُ الأنصارِ	عائشة	١/ ٣٨١، ٢/ ٧٩، ٣/ ١٦٨
نعمْ باسمكَ واسمِ أبيكَ	أبو هريرة	٢/ ٢٧٩
نعم، إذا كَثُرَ الخبَثُ	عائشة	٥/ ٢٧٦
نعم، إلَّا الدَّينَ	أبو قتادة	١/ ٤٦٧
نعم، ولكِ أجرٌ ـ حج الصغير ـ	عبد الله بن عباس	٢/ ١٤٧
النِّكاحُ مِن سُنَّتي	عائشة	٤/ ٣٧٠
نَمْ فقد فُقْتَ العابدينَ		٣/ ١٢
نهى رسول الله أن يتَناجَى اثنانِ دونَ واحدٍ	عبد الله بن عمر	٥/ ٢٣٥
نهى رسول الله عن شرابِ الخليطين	جابر بن عبد الله	١/ ٢٣٧
نهى ﷺ عن رُقى أهلِ الكتابِ إلا أن يكونَ بأسماءِ الله	عوف بن مالك	٣/ ٦٩
نهى عليه السَّلامُ أن يُسمِّيَ أحدٌ عبدَه أو ابنَه خيراً		٥/ ٥٠

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
يا عبادي كلُّكم ضالٌ إلا من هديتُه	أبو ذر الغفاري	٥/ ٢٩٢
يا عبدِي فعلتَ كذا في يومِ كذا	عبد الله بن عمر	٢/ ١٢٤
يا عليُّ، هلَّ عشَّيتَني اللَّيلةَ	أبو هريرة	٢/ ٣٦٦
يا ليتَ العلماءَ تحامَقُوا	عبد الله بن عباس	٥/ ٢٦٤
يا مالكُ أغلِقْ أبوابَ جهنَّمَ	عبد الله بن عباس	٤/ ٢٠٣
يا معاذُ ـ ثلاثاً ـ	معاذ بن جبل	٢/ ٣٢٧
يا معاذ هل تَدري ما حقُّ اللهِ على عبادِهِ؟	معاذ بن جبل	٢/ ٦٠
يا مقلِّبَ القلوبِ ثبِّتْ قلبي على دينِكَ	أنس بن مالك	٤/ ٥١٢
يا مَن أظهَرَ الجميلَ وستَرَ القَبيحَ	عبد الله بن عمرو	٢/ ٨٠
يا موسَى، لا تفتحْ باباً لا تدرِي ما غلْقُه	عمر بن الخطاب	٥/ ٥٩
يأتي زمانٌ يموتُ فيه قلبُ المرءِ كما يموتُ بدنهُ	الضحاك بن قيس	٤/ ٢٧٥
يأتي على النَّاسِ زمانٌ يُصبِحُ الرَّجلُ فيه مُؤمناً ويُمسِي كافراً	أبو هريرة	٢/ ٤٧٥
يأتي في آخرِ الزَّمانِ أقوامٌ أصدقاءُ العلانيةِ أعداءُ السريرة	معاذ بن جبل	٣/ ٤٢٩
يأتي في آخرِ الزَّمانِ أقوامٌ أصدقاءُ العلانيةِ أعداءُ السَّريرةِ	معاذ بن جبل	٣/ ١٧٩، ٤/ ٢٧٣
يأتِي في آخرِ الزَّمانِ قومٌ يحدِّثونكُم بما لا تعرفونَ	أبو هريرة	١/ ٢٥٧، ٣٣٦، ٣/ ٢٧٠
يأتِي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم ـ الذي يطلبُ وليسَ بذي حاجةٍ ـ	عبد الله بن عمر	٥/ ٤٥
يأتيني الملكُ أحياناً في مثلِ صلصَلةِ الجرَسِ	عائشة	٤/ ١٢٢

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
يُبْدُون فيه أهواءَهُم قبلَ أعمالِهِمْ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٢٢٢
يتجلى الله عز وجل للمؤمنين يوم القيامة ويقولُ أنا ربُّكُم	أبو هريرة	١/ ٢٩٣
يتعاقبُون فيكُم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهارِ	أبو هريرة	٥/ ٣١٥
يجلسُ أحدُهُم حتَّى إذا اصفرَّتِ الشَّمسُ	أنس بن مالك	٤/ ١٥٥
يخرجُ الملكُ بعدَ الكتبِ من الرَّحمِ بالصَّحيفةِ في يدِهِ	حذيفة بن اليمان	١/ ٣٩٧
يُخفَّفُ على المؤمنِ حتَّى يكونَ عندَه قدرَ ما يُوقِعُ فيه الصَّلاةَ المكتوبةَ	أبو سعيد الخدري	٤/ ١٨٤
اليدُ العُليا خيرٌ من اليَدِ السُّفْلى	حكيم بن حزام	٣/ ١٣٧
يدخلُ الجنَّةَ من أمَّتي سبعونَ ألفًا بغيرِ حسابٍ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢١٠، ٤/ ٢٤٩
يدخلُونَ الجنَّةَ بغيرِ حسابٍ	عبد الله بن عباس	٤/ ٤٤٥
يُدعَى الصَّائمُ من بابِ الريَّانِ	أبو هريرة	١/ ٢٦٦
يراها الرَّجلُ الصَّالحُ، أو تُرَى له	عبادة بن الصامت	٥/ ١٩٧، ١٩٩
يُريبُنِي مَا أرَابهَا وفاطِمةُ بَضْعَةٌ منِّي	المسور بن مخرمة	٤/ ٢٩٥، ٣/ ٣٠٤، ٣٠٨
يسِّروا ولا تعسِّروا	أنس بن مالك	١/ ٢٥٦، ٣/ ٤٤٦
يصبحُ الرجلُ مؤمناً ويُمسِي كافراً	أبو هريرة	٢/ ٢٢٦، ٤/ ٤٥٩، ٤/ ٢٧٤
يُصلِّيها فذلكَ وقتٌ لها	أبو هريرة	١/ ٤٨٣
يصومُ عنهُ وليُّهُ	عائشة	٢/ ٤٠٥
يضحكُ اللهُ لثلاثٍ	أبو سعيد الخدري	٤/ ٧٣، ٧٧
يضحكُ ربُّكَ من ثلاثٍ	أبو سعيد الخدري	٣/ ٢٦٥

الحديث	الرواي	الجزء والصفحة
يَنتَزِعُ اللهُ بالسُّلطانِ ما لا يَنتَزِعُ بالقرآنِ		١/ ٦٤، ٤/ ٢٧١، ٥/ ٣٠٩
ينزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا	أبو هريرة	١/ ٨٦، ١٧٥
ينزِلُ عزَّ وجلَّ كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدُّنيا	أبو هريرة	١/ ٢٠١
يُنصَبُ له لواءٌ عندَ اسْتِهِ بقَدْرِ غَدْرَتِهِ	عبد الله بن عمر	٣/ ٢٦٤
يُنصَبُ لهم لواءٌ أخضرُ ـ العافين عن الناس ـ	أسماء بنت يزيد	٤/ ٤٤٥
يهدِيكُم اللهُ ويصلحُ بالَكم	أبو موسى الأشعري	٥/ ٧٦
يُؤتَى به يوم القيامةِ كبشاً أملحَ	أبو سعيد الخدري	٤/ ١١
يُؤتى للمُؤمنِ بغذائهِ في مائدةٍ		٤/ ١٧١
يُؤجَرُ المرءُ في نفقتِهِ	خباب بن الأرت	٣/ ٩٨
يُؤجَرُ المؤمنُ حتى في بضعِهِ لامرأتِهِ	أبو ذر الغفاري	٣/ ٤٥٤
يُوضعُ حُبُّه على الماءِ		٥/ ٣١١

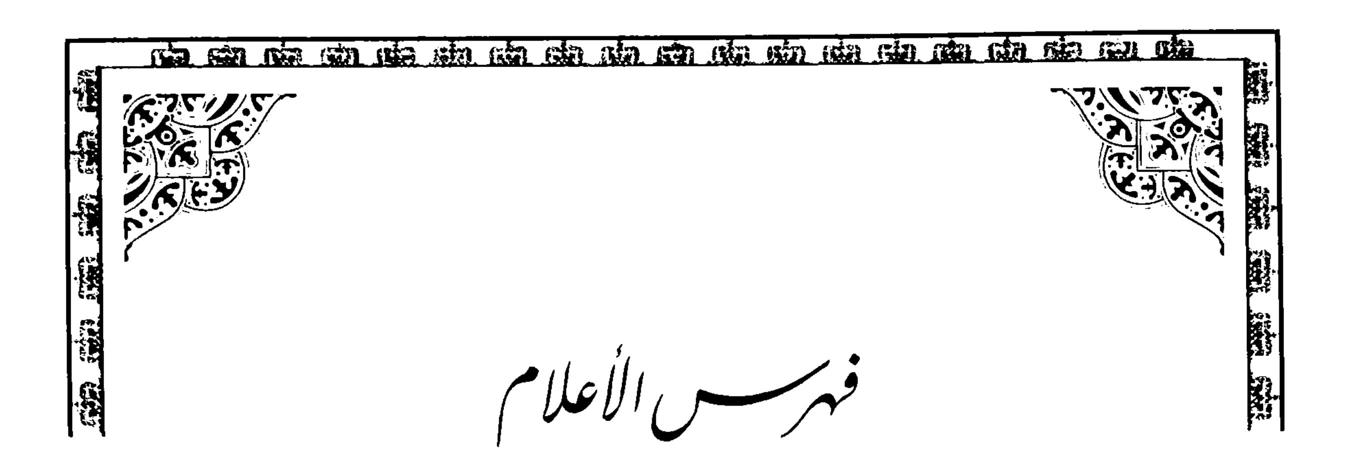
* * *



فهرس الآثار

الأثر	القائل	الجزء والصفحة
كان ابن عمر إذا طلعَ له نبتٌ تلا ﴿فيه شفاء للناس﴾ وطلاهُ بالعسلِ		٤/ ٤٦٥
كانَ النَّاسُ يسألُونَ رسولَ اللهِ ﷺ عن الخيرِ، وكنْتُ أسألُهُ عنِ الشَّرِّ مخافةَ أن يدركَني	حذيفة بن اليمان	٤/ ٤٦٨
كلُّ ما يقعُ في القلبِ فاللهُ بخلافِ ذلك	مالك بن أنس	١/ ١٢٣
كلُّ ماءٍ في الأرضِ إنَّما هو ممَّا ينزلُ مِن السَّماءِ من الماء	عبد الله بن عباس	٤/ ٣٢
كلُّ يومٍ لا أزدادُ فيه علماً	عائشة	٢/ ٢٢٢
كنَّا في جاهليةٍ وشرٍّ	حذيفة بن اليمان	٥/ ٢٦٢
كنَّا ندَعُ سبعينَ باباً من الحلالِ مخافةَ أن نقعَ في الحرامِ	أبو بكر الصديق	٣/ ٢٠٠، ٤٨٢
كنَّا نستَسقِي بالنبيِّ ﷺ، والآن نستَسقِي بكَ فإنَّك عمُّه	عمر بن الخطاب	٢/ ١٧٦
كنَّا نعدُّ الآياتِ رحمةً	عبد الله بن مسعود	٣/ ١٢٢
لا بأسَ ـ كراء الأرض بالذَّهبِ والفضَّةِ ـ	جابر بن عبد الله	٣/ ١٥٩
لا يثبُتُ لك قدمٌ في محجَّةِ الدِّينِ، وفي قلبكَ خوفُ الفقرِ معَ الغنَى	يمن بن رزق	٢/ ٣٩١
لأقاتلَنَّهم ولو أُقاتِلَنَّهُم بالدَّبورِ	أبو بكر الصديق	٢/ ٤٧٤
لأن أشهدَ صلاةَ الصُّبحِ في الجماعةِ أحَبُّ إليَّ من أن أقومَ ليلةً	عمر بن الخطاب	١/ ١٧٩
لم ننفُضْ أيدينا مِن التُّرابِ حين دفنَّا النَّبيَّ ﷺ إلا ووجدْنا النَّقصَ في قلوبِنَا	أنس بن مالك	١/ ٣٢٧
لم يخصَّنا بشيءٍ إلا بألا نأكلَ صدقةً	علي بن أبي طالب	٣/ ٣٠٢
لما أرادَ الجليلُ جلَّ جلالُه أن يخلُقَ محمداً ﷺ	كعب الأحبار	٢/ ٢٤٩

* * *



فهرس الأعلام

* * *